

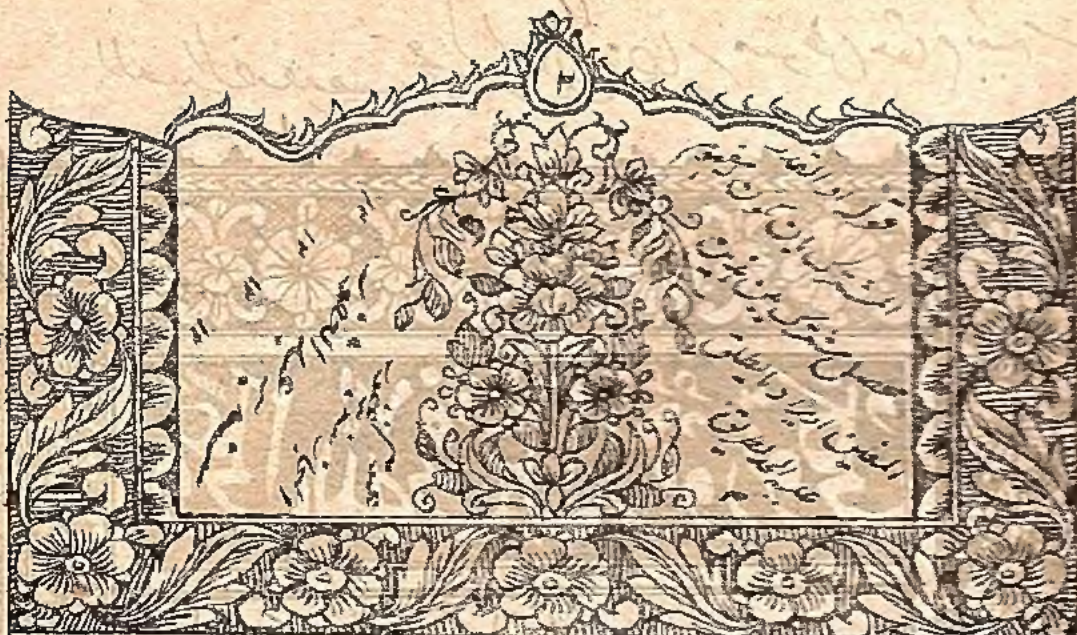
وَعَلَى اللَّهِ فِي كُلِّ لُحُورٍ كَلِي

نَحْمَدُ اللَّهَ الشَّكُورَ عَلَى أَنْ الْكِتَابَ الْمُسْتَطَابَ الْمَشْهُورَ

عَلَى كَلَامِ الْعَفْوِ
بِحَاشِدِ عَبْدِ

عَلَى حَسْبِ الْإِشَارَةِ مِنَ التَّاجِرِ الْأَقْفَرِ الْعَبْدِ الْمُدْعُوِّ بِهِ عَبْدُ الْأَكْبَرِ

وَالْمُطَبِّعِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بسم الله الرحمن الرحيم

قوله المحمد مصدر المعلوم أه اعلم ان الافعال المتعديّة حالتها قائمة بالفاعل فتتبع
 منها العقل ان تصاف الفاعل بها وتلك الحالة متعلقة بالمفعول فتتبع العقل منها من
 حيث شأنا متعلقة بالمفعول فتلك الحالة من حيث شأنا قائمة بالفاعل حاصلية بال
 المعلوم والاتصاف بها نفس مصدر المعلوم ويعبر عنه بالمصدر من حيث شأنا متعلقة
 بالمفعول حاصلية بالمصدر الجوهري وتعلق المنتزعة عنها نفس المصدر الجوهري ثم
 الاتصاف المضاف الى الفاعل لهم مصدر مبنى للفاعل وتعلق المضاف الى
 المفعول لهم مصدر مبنى للمفعول واذا عرفت يتقن بان الفرق بين المصليين
 باعتبار الحقيقة ثم المراد بالقدر المشترك يطلق عليه المحمد شمول جميع الاحتمالات لا المحمد
 السانج عن الاضافتين فانه عين الاتصاف والتعلق فلا شمول وانما قدم
 المعلوم لاصالته لان فعله اصل انما قال يحل في الاحتمال الثاني لكونه مخالفا للاصل
 اما المصدر الجوهري فله والما محال والقدر المشترك فله اطلاق المصدر عليهما ثم المراد
 بالمصدر المعلوم والجوهري اعم من ان يكون مضافا او غير مضاف فلا حاجة الى ذكر
 المصدر المبنى للفاعل والمفعول قوله للجنس أه انما قدم على الاستغراق لكونه صادقا

وترك العهد لان مقام احمد يستثنى من الشمول في العهد بنائية اول ان العهد غير مطعون
المعهود وذكور سابقا وهو مقتضى هذا لان يقال شهرة احمد الكامل في حكم الذكر قوله
اي كل جملة فيه إشارة الى أنه على تقدير كون اللام للجنس المراد الجنس للتحقق
في جميع الافراد بقرينة المقام اولان اختصاص الجنس لا يتحقق بدون اختصاص
جميع الافراد وعلى تقدير الاستغراق المراد الاستغراق الحقيقي وهو الشمول لجميع الافراد لا
الاستغراق العرفي وهو الشمول للافراد المتعرفه والفرق بين الاحتمالين ان في
صورة الجنس يكون الشمول مستفادا من امر خارج وفي صورة الاستغراق من اللام
فلا يرد ان الجنس كما يتحقق بجميع الافراد فلكل تحقق يحقق لبعض فلا يثبت اختصاص
الجميع وهو الظاهر فلا يصح جعل اللام للجنس وعلى تقدير الاستغراق يحل ان يكون المراد
بالاستغراق الاستغراق العرفي فلا يثبت اختصاص الجميع له اليه قوله من انزل
آه إشارة الى قاعدة العدول من الجملة الفعلية الى الجملة الاسمية وبه الدوام
والاستمرار فلا يرد ان اصل في التعبير المعنى الحذف في الجملة الفعلية فلا فائدة
في العدول قوله من اي حاد آه إشارة الى فائدة ترك الفاعل وهو نصير التعميم
كما تقر في علم المعاني فلا يرد ان اصل هو ذكر الفاعل فلا وجه الى تركه فان قيل
ان التعميمين الآخرين مستفاد من التعميم الاول لان تعدد الاعراض انما هو معتد
مخالفا فلما ان هذا تدقيق فلسفي غير معتبر في عرف النحاة أو نقول التصريح بالعلوم
الضمنية يستحسن في مقام احمد قوله من المصدرين آه وكذا بين الحاصلين بين
المبنى للفاعل والمبنى للمفعول فخصيص المصدرين لشروع استعمالها فلا يرد
ان القدر المشترك اعني ما يطلق عليه احمد كما يطلق عليها كذلك يطلق على غيرهما
فلا وجه للتحصيل بها قوله فان تعليل اه تعليل لارادة القدر المشترك يعني انما
ارادنا القدر المشترك يعني انما ارادنا القدر المشترك لان مقام احمد بنائية الشمول

للاحتتمالات وهو يحصل بدون غير وحمل ان يكون وليلا المقدمه مطبوعه معني انما
 بين الاحتمالات كلها فان آه لكن المناسب ذكره ما بعد الاحتمالات كلها قوله كما يملك
 الاستغراق اه يعني لشمول للافراد اشاره الى قرينه الاستغراق فلا يرد ان اصل
 في اللام الجنس الاستغراق لا بد من قرينه ولا قرينه ههنا قوله الى اصل آه سواء كان
 حاصلها بالمصدر المعلوم او الجاهل قوله يعني سباسب آه تفسير للمحصل بالمصدر المعلوم
 والاكتفاء به يكونه اصلا ثم اختصاص جميع المحامد بالصدق تعالى على كل تقدير معني على انه
 لا صدق ولا لانه فلا حامد الا هو وانه لا كمال الا منه فلا محمود في الواقع الا هو قوله للخرى
 اه انما قال ذلك ليلالير وان الولي يعني المحب النصير والمتصرف بهذه المعاني لا يقتضي
 اختصاص المحامد به تعالى وحاصل الجواب ان الولي كما يحى معنى المحب النصير والمتصرف
 كالحى معنى الخرى اي في الصحاح هو اولي ليه اخرى وهذا معنى ايضا للاختصاص فان
 قيل ان اسماء الصدق تعالى توقيفية على شرع والولي معنى لخرى لم يورد به لشرع فلا يصح طلبه
 على الصدق تعالى حسب بيان هذه معني على قول من يقول ان صحة التصاف البارى بالمبدء لازم
 صحة اطلاق المشتق عليه قوله بجنس آه فيه اشاره الى ان المرجع هو الجنس المذكور صريحا على
 تقدير كون اللام الجنس في ضمن الافراد على تقدير كونه للاستغراق ليثبت نفى لياقته الغير للام
 الكل في الايجاب الجزئي فلا يرد انه على تقدير كون اللام للاستغراق يكون المرجع جميع
 الافراد فيكون البارى تعالى لا يقال الايجاب لكله واما لياقته للايجاب الجزئي فيجوز ان يكون
 للغير ايضا قوله لا يعني آه انما قال ذلك ليلالير وان لم ترك الشارح التصريح مع انه مخالف
 لما هو مشهور قوله من تعظيم آه قوله وان الوهم آه عطف تفسيرى للدعاء قوله وتعلق المحم
 آه دليل ثالث يعني ان في تركه تصحيح تعليق الحمد بالصدق تعالى على وجه ينم عنه علمه المحم وهو
 لياقته لان ترتب الحكم على المشتق يدل على عليه المبدء لك الحكم قوله صريحا آه انما قال ذلك
 ليلالير وان تعلق الحمد بلفظ الصدق تعالى اليه شعرا عليه لانه اسم لذات مستحقة لجميع صفات

كون الغير رجعا
 الى جنس المحم
 ليس سباسب
 على كون اللام
 فيه للجنس لان
 معنى الجزئية
 يستفاد من كونه
 لفظا محمدا دون
 اللام كونه محمدا
 فلا ينافي كونه
 للاستغراق والصدق
 على انه الجنس
 انه لا كان لغير
 راجعا الى قوله
 من افاده فنحن
 ان يوثق انه يجوز
 ان يكون حريا
 ببعض افاده
 ذلك ليلالير
 بطلان ادراك
 الى المحم

الكمال فيكون تعلق المحمدي بصفة الكمال فيكون مبدأ الصفة صلة له قوله التي آه فيه
 إشارة إلى أن حسن الغرابة من حيث أنه تجلب الطباع إليه والافان الخافعة عن المشهور تقصر
 قوله أي الرحمة أه انما قال ذلك ليلا يروا ان الصلوة معان اربعة الدعار والاستغفار
 وتبجح والرحمة فان اريد لكل لطريق الحقيقة يلزم عموم المشرك وان اريد بطريق الحقيقة
 والمجاز يلزم الجمع بينهما وان اريد لبعض من البعض يلزم الترجيح بلا مرجح **صلى** الجواب
 ان المراد لبعض هو الرحمة ولزوم الاستحالة ممنوع لقيام قرينة وهو لفظ على لانه صلة لنزول
 ولا نزول لاني الرحمة ولكن يرد عليه ان الرحمة عبارة عن رقة القلب لله تعالى منزلة عنها
 اجيب بان الرحمة اذا اضيف الى العبدية او برقة القلب اذا اضيف الى الله تعالى يرد
 الاثر المرتب على الرقة وافاضة الخ والى هذا اشار المحشي بقوله وافاضة آه قوله نازلة آه ان
 متعلق الجار والمجرور قوله من البوذة ايه بيان لوجه العدول من الرسول الى النبي ثم و
صلى ان النبي عموما هو من البوذة بمعنى الرقة فيدل على الارتفاع المطلوب بخلاف
 الرسول فانه لا يدل عليه قوله النان آه انما قال ذلك لم يقل حال الشئ لم يرم عليها الرحمة
 فانه قال لبعض بنوهم قوله ويظهر آه بيان لتكثرة ترك التصريح قوله حسن الموافقة يعني في ترك
 التصريح او في الوزن او الشجج بالفقرة السابقة قوله اهل بيته آه ان كان المراد هذا المعنى فذكر
 صحابه تعميم بعد تخصيص ان كان المراد كل نقي ونقي فذكر صحابه تخصيص بعد تعميم ولما كان
 المعنى الاول اقرب الى العرف اختاره المحشي قوله جمع صاحب يرد عليه ان ما على الصفة
 لا يجمع على فعال فكيف يجمع صاحب على اصحاب قلنا هو ممنوع الاترى الى ظاهر والى هذا اشار
 المحشي بقوله كطاهرا وعلى تقدير تسليم قلنا يانه جمع محب مخفف صاحب باستقاط الالف والحركة
 او جمع محب مخفف صاحب باستقاط الالف فقط والى هذا اشار المحشي بقوله او جمع محب وقوله مخفف
 آه متعلق بكليهما وقوله بناراه عليه للاختمالين الآخرين قوله كمنزاه في بعض نسخ ما تبار ومناه
 ظاهر وفي بعض نسخ بالنون وهو نوع من الاسد قوله اي الذين آه انما قال ذلك ليلا يروا

ان الجمع المعروف باللام والاضاف يكون لضافي الاستغراق فيكون المعنى ان كل اصحابي
 متاوب بجميع اداب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيلزم مساوات جميع الصحابة برسول وفيما بينهم
 الاغتراف كل منها باطل ولا يلزم قصر الصلوة على الصحاب المتاوب بجميع اداب فيخرج غيره فذلك
 الفرد ليس يستحق فيما بينهم فخرج الكل حاصل الجواب ان الجمع الاول محمول على الجواز على بعض
 المبهم الى هذا اشار المحشي بقوله تجنس ادابه فيكون المعنى الصلوة على الذين ثبت فيما بينهم المتاوب
 بادبه فانفع الحمد وان وقوله الذين اشاره الى قاعدة مشهورة هي ان اللام اذا دخلت على اسم
 الفاعل المفعول يكون بمعنى الذي قوله لضافهم اه انما قال ذلك ليلا يرد ان اداب عليه الصلوة
 ولام صفة له فلا يضم التصاف الصحابة بها والاي لزم التصاف اشئ بصفة الغير وحاصل الجواب
 ان الصحابة فانيون في ذات رسول الله شدة المحبة فكانهم شئ واحد والى هذا اشار المحشي بقوله
 لضافهم قوله اى باستيلاءه تفسير للمشار اليه على وجه يصح على تقدير كون الخطبة ابتداءية والى
 وعلى تقدير كون الكتاب اما للتعليق المدلول عليها بالانفاذ او الانفاذ الدالة عليها او المجموع
 لان التداوة عارضة للانفاذ بالذات والمعنى والمجموع بوسطها وبالجمله يكون ما يستلزم علما
 للامور الثلاثة ثم احده هذه الامور على تقدير كون الخطبة لاحقة بموجوب الوجود العظمى وعلى تقدير كونها
 ابتداءية يكون موجودا با لوجود والذاتى الا ان في الاحتمال الاول يكون الاستقبال بالنظر الى
 حال المخاطب في الاحتمال الثانى يكون بالنظر الى حال المتكلم ايضا وبالجمله يكون ما يستلزم
 عاما لاهذين الاحتمالين ايضا ثم خصوصية النفوس او اهل غير معتبر في الكتاب الا يلزم الاشتراك
 او الجواز والقول بالوضع العام والموضوع له الخاص وكل منها خلاف الاصل مع اشارة الى ان
 المشار اليه هو احد الامور لكن لا مطلقا بل من حيث التدوين لان التداوة لا تتعلق بالاهل
 وهذه الاشارة مقصودة لان المطلوب من الكتاب هو لا يكون الامد وتايد من خاص
 قوله گرفته وواده شده قدم الاخذ لا المعظم والاعطاء وسيله له قوله بمعنى الاستيلاء فيه
 اشارة الى ان بابا لافعال بالمعنى اللازم فلا يرد ان الاصل في باب الافعال

هو التعيين فهو الشكل الذي يجعل الشيء مشبهًا ولا يكون بنفسه مشبهًا والحق الحق ليس كذلك
والناهاه بيان لوجه المناسبة في تسمية الحق الحق بالشكل قوله والتاواه انما قال ذلك لئلا
يسرد ان اصل التاوه التانيث والتانيث ليس موجود في الكافية او موصوفه كتاب هو مذكور
فلا يصح ذكر التاوه اصل الجواب ان التاوه للمبالغة لا للتانيث والنقل من الوصفه الى التانيث
او للتانيث وان قلت انه ليس موجود قلنا ان موصوفه رساله وهي موصوفه قوله ولم يطلق
آه انما قال ذلك لئلا يسرد ان التاوه في العلامة ان كانت للتانيث فلا وجه لاطلاقه على
المص لانه مذكور وان كان للمبالغة فينبغي ان يطلق على الله تعالى لانه اجد ربك قوله توهم
التانيث آه لان التاوه اصل في التانيث فتكون مع جماله قوله كناية آه انما قال ذلك لئلا يسرد
ان الشهرة مخضرة في المشرق والمغرب لا فيباينها كما يفهم من ظاهرها العبارة فلا يفيد الموح قوله
كنا في قوله آه اشارة الى ان ذلك الكناية معتبره وقوعه في كلام البارى تعالى ثم الكناية عبارة
عن الانتقال من اللازم الى الملزوم وههنا كذلك لان الشهرة في المشرق والمغرب لازمة للشهرة
في جميع الارض كذا حال ربوبية قوله وتوجيه الجمع اه انما قال ذلك لئلا يسرد ان كل من المشرق
والمغرب احد فلا يصح الجمع ولا اثنية والى تصحيح الاول اشارة بقوله وتوجيه الجمع والى تصحيح الثاني اشارة بقوله
وتثنية قوله وهي مائة هذا بناء على مذاهب البعض في الالف المشهورية وثمانون قوله فاجابه انما قال
ذلك لئلا يسرد ان الشيخ هو الذي يتجاوز من الكهولة وهو ليس كذلك هو مشهور فلا يصح ظنا
عليه مع انه لا يفيد الموح المقص لانه لقصص حال الجواب ان المراد بالشيخ ههنا صاحب الحسنة بطريق
الحقيقة بدعى الوضع او بطريق المجاز المشابهة المتجاوز من الكهولة في الحسنات قوله
قدس سره آه انما قال ذلك لئلا يسرد ان الشيخ ان كان بمعنى استر فلا ياسب له عار لان
المقص استر الذنوب لا استر ذنابه ومنه ليقم هذا ولان ذلك لا يفيد سببته لان الغفران سبب
سبب استر الذات وان كان بمعنى استر الذنوب فلا يصح سببته ايضا لان الغفران عينه وسببته
الشيء نفسه محال الجواب باختصار لاشق الاول بان الثقف بمعنى مطلق استرد ان قلت انه

[illegible]

٨

لا يستقيم الدعاء وسبب قلنا بان اجماره محمولة على الحذف فيكون المعنى لغوا ما كان منه وهو
الذنوب يستقام الدعاء وسبب قلنا بان هذا اشار المحشى بقوله بمعنى ستر الله اه فان قيل ان نفي
ايضا ستر الذنوب فيلزم سببته اشئ لنفسه فيعود الاشكال قلنا ان الاضافة للاختصاص فيكون
المعنى تغفده الله تعالى بغفرانه اللائق بحبائه وهو الغفران العظيم او يكون الاختصاص بان
يكون المراد الغفران الناشئ من محض فضله فلا يلزم سببته اشئ لنفسه بل سببته الخاص
وهو جازي والى هذا اشار المحشى بقوله بغفرانه اه فكله ونظر الى الترويض في التبعين المحسوسية
و يمكن ان يحجب عن الاصل بان التعمد بمعنى استمر مطلقا وقوله تغفده كناية عن الاحاطة
باغفران قيا سبب الدعاء واستقام سببته والى هذا اشار المحشى بقوله ويجوز له وقوله وصليته
تفسير لاحاطة ويمكن ان يحجب بان التعمد بمعنى ستر الذنوب ان قلت انه لا يصح سببته
قلنا ان التعمد محمول على التجريد بان يراد منه مطلق استرفان قيل فخر لا يناسب
الدعاء ولا يصح سببته لانه الغفران ليس سببا لستر الذنوب قلنا ان تغفده كناية
عن الاحاطة باغفران فيناسب الدعاء واستقامته سببته والى هذا اشار المحشى بقوله قال
في التاج انه ويمكن ان يحجب بان التعمد بمعنى ستر الذنوب الاضافة للاختصاص فلا يلزم
سببته اشئ لنفسه كما مر والى هذا اشار المحشى بقوله اذ لم يقصد اه ان التعمد اذا كان بمعنى ستر الذنوب
فالاضافة لا يلزم ان لا يقصد بها الاختصاص فلا بد من التجريد والكناية واما ان يقصد بها
الاختصاص فخر اما ان يحل على التجريد والكناية او التجريد والحذف والاختصاص اما يحل
على الاختصاص فقط لكن يريد عليه ان الخاص مؤخر عن العام وسبب بان يكون مقدا
على السبب فكيف يستقيم سببته الخاص العام الا ان يقال يجوز لتكرار بان يكون العام
باعتبار انه عام مقدما وباعتباره سبب كيعن شاخرا وكذا الخاص لتحقيق الاعتبارين فيه
ايضا قوله كمانى قوله اه مثال للتجريد وهو السلب اللفظ من بعض المعنى واستعماله في بعض
الاخر كمانى الآية المذكورة فان الاسرى هو سبب في السلب فالسلب عن الليل وسبب السلب

في اسير مطلقا ليلا يكون ذكر السرايل بعده قوله يعني آه فيه إشارة الى ان سكن من سكني
 الامن لم يكن لان النعمة هو ذلك لا هذا قوله وفي هذه الاستعارة آه فيه إشارة الى محبة
 المعدول عن لفظ جمعت الى لفظ نظمت قوله ان بساط الكلام آه يعني ان النظم لازم للدرز فانه
 لبس الطويل على اسنما كالدرز قوله انما قال آه يعني انما شرح الكلام ترغيبا لا لعلو
 فلا يروى ان ظاهرا هذه العبارة يدل على العلو هو يس بلائق قوله قوله واراد ان آه وفي الاصطلاح
 ما يتصور با لطلب لظهور باللسان قوله والاضافة آه انما قال في الكلام يروى ان السك انما
 يكون لما يسك التقرير يس لك فلا يصح الاضافة اليه وحاصل الجواب ان الاضافة لا ولي
 مناسبة فيكون المعنى لظننا في تقرير مثل سلك قوله نقش خطاه وفي الاصطلاح ما يتصور لطلب
 ويظهر بالقلم والى هذا اشار المحشي بقوله والمراد آه قوله كاضافة السك آه وفائدة تمام في الاضافة
 السك قوله ارجعنا آه المعنى الثاني تفسير الاول والثالث لازم بما قوله كضيار البيت آه فيه إشارة
 الى ان الضياء بمعنى المضى فصح حمل على الولد فلا يروى ان الضياء مصدر فلا يصح حمل على الولد
 والا يلزم حمل النسبة على اطراف قوله كانه بيان لوجه النسبة في اطلاق الضياء على الولد
 يعني ان المضى يهتدى فالولد ايضا لك يهتدى به الى الدين فلذا اطلق عليه قوله دين خورن
 آه يعني بسبب ان المطلوب الثاني يحصل بسبب نزول المكروه او نقول ان الاول يحصل
 بسبب الثاني يحصل بلا سبب فيكون مبنين فلذا افرد المحشي كل مقبلة فلا يروى ان النظم
 ان معناه ما واحد فلا فائدة في التكرار قوله في سبب بيان لوجه تشبيهه قوله فيكون آه فيه
 إشارة الى ان قول الله لانه قيل بل انتاب يعني انما نسبت الفوائد الى ضياء الدين لانه
 ما بعث كما العلة الغائية فيكون من قبل نسبة الشيء الى باعته وذلك جائز ثم ما بعث انما ليدل على
 المؤلف لان المؤلف حاصل منه فلا يروى ان الثابت في شرح هو كون الولد باعنا للتأليف
 لا المؤلف فلا يصح نسبة قوله بسنده بدون فيه إشارة الى ان الحب مصدر في اصل وهما
 بمعنى اتم الفاعل الا يلزم حمل النسبة على اطراف فقوله المحشي بيان اصل معنى المراد قوله

والجمله اه انما قال في كذا لا يريد ان نعم الوكيل لا يخرج ان كان معطوفا على جوبسي فيلزم عطف
 الاشارة على الجرد ان كان معطوفا على جوبسي فيلزم عطف الجملة على المفرد وكل منهما لا يجوز وايضا ان
 نعم فعل من افعال المخرج فيقضي الفاعل المحض من ههنا ليس المحض من حال الجواب عن الاول
 انه معطوف على جوبسي ان قلنا انه خبر قلنا بما منع ان المقصود اشارة الكفاية لا اخبار بها فيكون
 كل منهما اشارة والى هذا اشار الحاشي بقوله على جملة جوبسي في الجواب عن الثاني على هذا التقدير ان
 المحض من محذوف يعني نعم الوكيل هو والى هذا اشار الحاشي بقوله والمحض من محذوف او لقول في
 الجواب عن الاول انه معطوف على جوبسي ان قلنا انه منفرد قلنا هو بول حسبه فان قلت ان خبر
 اخبار فلا يصح العطف اليه قلنا هو ممنوع لما مر من ان المقصود اشارة الكفاية والى هذا اشار الحاشي بقوله
 نفسه والجواب عن الثاني على هذا التقدير ان المحض من مقدم وتقديم المحض من جازي فيض عليه حساب
 المتعلق والى هذا اشار الحاشي بقوله والمحض من آه قوله اى ترك آه انما قد ذكر في كذا لا يريد ان مضاهاة
 ان كان مفعولا لا نفى فيكون المعنى تنفى التصدير ايضا فيفوت شرط استصحاب المفعول له وهو يحتاج
 الفاعل بين الفعل والمفعول لان فاعل تنفى هو المصدر وفاعل انضم المص والكان المفعول التصدير
 فيكون المعنى تنفى التصدير الذي اجل انضم فيلزم منه تنفى انضم لا تنفى التصدير وذلك بناء على ان تنفى
 ان تنفى اذا دخل على التقييد توجه النفي الى القيد مع ان المقصود تنفى التصدير لا تنفى انضم وحاصل
 الجواب باختصار اشق الاول ان تنفى بول بفعل متعدى فيكون المعنى ترك التصدير منه قلنا
 الفعل والمفعول له وهو المصدر قوله كسر آه انما قد ذكر في كذا لا يريد ان انضم بمعنى الانكسار فيكون فاعله
 وفاعل الترك المضم فلا يتجدد الفاعل ايضا وحاصل الجواب ان انضم بمعنى الكسر فيكون متعبدا فيكون
 فاعله المصدر قوله وذلك الكسر فيه اشارة الى ان قول الله تعالى متعلق بانضم قوله من حيث آه انما
 قد ذلك ليلا يريد ان الحثية لا يخرج ان كانت تعليلية او تقييدية فلا يصح لعدم المغايرة بين
 ما بعد الحثية وبين قبلها وان كانت اطلاقية فلا يصح ايضا لان المعنى ان كتابه من حيث
 ذاته لا باعتبار امر زيد ليس لكتب السلف وهذا فاسد لانه باعتبار ذاته ساو بهابل اولى منها

وانما النقصان في الاضافة الى **الحاصل** الجواب ان الاضافة تقيدية وان الكتاب
الثاني يعني التقييد فيثبت المغارة بين ما بعد الحثية وما قبلها قوله لا من حيث انه فيه إشارة
الى بيان فائدة التقييد في تقييد **الحاصل** إشارة الى ان النقصان في الكتاب باعتبار الاضافة
الحاصل لا باعتبار الذات قوله وما هو به وكلية مانافية فيكون المعنى ان السلف يستحيون الجزئية فيما
هو مقصود عندهم او في مرتبة مقصودهم وهذا الكتاب ليس في مرتبة مقصودهم فلا مخالفة في ترك الجزئية
فالواو حالية بمعنى او تعليلية وتحمل ان يكون كلمة ما موصولة فالواو للعطف على الموصول الاول
يعني فيما يعنون وفيما هو في مرتبة آه قوله لكن بقي توهم آه انما قاتوهم لانه قد اندفع ليقول **الحاصل** بان جعله
حاصلا ان المتروك هو تصدير على وجه الجزئية للتقدير والمساوية مطروحة وانما مورب هذا وتبع
هو الجواب لكن لما كان غير صحيح بقي توهم قوله وحالة آه انما ذلك ليلا يترتب على عبارة **الحاصل** ان
الما مورب به الجزئية هي متروكة فالاندفع غير تام قوله وبداءه لما كان التقديم ثابتا في التعريف
والتقديم دليل **الحاصل** مقصود على التعريف او رد الحثي **الحاصل** دليلين على تقديم التقييم وحاصل الاول
ان التقييم من تمام التعريف والتعريف موقوف عليه لفهم معنى بيان الاحوال كما ثبت في الشرح فكذا
التقييم وحاصل الثاني ان المذكور في الفن كما هو البحث عن احوال الكلمة والكلام فكذا البحث عن
احوال افعالها والاول موقوف على التعريف والثاني على حصول الاقسام وهي لا يحصل الاقسام
فيكون ضروريا لغير قوله امي عن احوال آه انما ذلك ليلا يترتب وان المتبادر من احوالها هو
احوال نفسها مع ان البحث ليس مقصودا عليها لانه قد بحث عن احوال الاقسام ايضا
حاصل الجواب ان المراد باحوالها هي الاحوال المنسوبة اليها سواء كانت احوال نفسها او
احوال افعالها قوله من حيث انها منسوبة آه انما ذلك ليلا يترتب وان المتبادر من **الحاصل**
عن الاحوال هو البحث عنها باعتبار انه انت لما من حيث انها احوال لا غير فلا حاجة الى التبرير
قوله انها افعالها انما قاتوهم ذلك ليلا يترتب وان من احوال الاقسام مثلا كونهما حادثا وقائما
بالغير ومسوعا مع انه لا يجب عنها في هذا الفن **حاصل** الجواب ان المراد باحوال الاقسام **الحاصل**

التي تكون ثابتا لها من حيث انها اقامها ذلك الاحوال ليس كذلك بل انما يثبت لها من
 حيث انها اقسام الغرض او بصوت قوله وفيه اشارة اه يعني ان الشرح بالبحث عن الاحوال
 ولم يقبل لها الموقف عليه للمفهوم مع انه اخر ليكون اشارة الى انها موضوع الخوض هذه الاشارة
 مقصودة ليكون رد على من قد يوضعية احدهما من تعدد الموقف وجه الرد ان الموضوع
 ما يبحث عن احواله والبحث شامل لهما فيكون الموضوع ايضا كل منهما فان قلت
 انه يلزم تعدد الموضوع قلت ان كان متعددا حقيقة لكن لما كان معتبرا باعتبار واحد وهو
 اعتبار الدخول في معرفة كيفية التركيب كان واحدا وهذا التصدير يكفي للموضوعية نقول الحشوي ردها
 بفائدة الاشارة وقوله لعدم بيان الوجه ثم لما كان يراد على نفي الجواب الى ذلك بعض انه
 لو كان الموضوع احدهما فلا يبحث عن احواله اجمالا بل يبحث عن احوال احدهما راجع الى
 البحث عن احوال الآخر ثبوت الكلية الجزئية فروع عليه الحشوي بانه تكلف ادلا رجحان لاحدهما
 على الآخر فحصل احدهما أصلا والآخر طبعا ليس بأولى من العكس قوله لم يقصدها اشارة ذلك
 لئلا يرد ان المراد بقوله لم يغير فالانحراف ان كان المراد المعرفة فلا يتم التقريب لان ادعى
 هو تقديم التعريف واللازم من الدليل هو تقديم المعرفة وان كان المراد التعريف فلا يصح للملازمة
 لان البحث عن الاحوال لا يتوقف على التعريف بل على المعرفة اجيب باختيار الشق الاول
 وان قلت انه لا يتم التقريب قلت انه لما وجب المعرفة دلتها فردان المعرفة بوجهها والتعريف
 الجاحح المانع فاوثنى بالآخر لتحقيق ما هو الواجب المرجح هو الارادة ثم لما ذكر ان المفسر اعني
 قوله عن احواله الحشوي التفسير اعني قوله عن الاحوال المنسوبة بعبارة وفائدة هذا التفسير امر قوله
 عرفنا من التعريف لان المعرفة قوله على تصوره والا يلزم طلب الجهول بطم قوله لا بالقياس
 فان تعريفه بالقياس لا يتحقق ما هو الواجب قوله الى الخطاب اه وكذا بالقياس الى التكلم قوله امي سواء
 اه انا قد ذلك لئلا يرد ان المتقدمين لا يخبر ان كان مجموعها وليلا واحد فذكر المتقدم
 الاول مستدرك ادلا دخل بها في تقديم تعريف لان التعريف انما يكون باعتبار مفهوم

فلا بد من جهة التقديم فيه وهو محكي في المقدمة الثانية دون الاولى وان كان كل منهما وسيل
 مستقبلا فالاول لا يثبت المدعى لما مر في الشق الاول اجيب باختيار الشق الاول من باثبات
 دخل كل من المقدمتين بان يقال محال الدليل ان الكلمة مقدمة على الكلام في الوجود الخارجي
 اعني وجود الافراد وفي الوجود الذهني اعني وجود المفهوم ومن المعلوم ان المقدم في الوجود الخارجي
 اذا قدم في الكتابة توافق الوجودات الاربعة اعني الكتابي والذهني والمفطحي والخارجي في تقديم
 لان السلف تاليع كتابته ولم تصور اللفظ فاذا تحقق تقدم الكتابي تحقق اثباته والتقدم الخارجي هو
 تحقيق لكل ومن المعلوم ايضا ان المقدم حسب الوجود الذهني فقط اذا قدم في الكتابة توافق في تقديم
 الوجودات الثلاثة كما مر في الخارج لانه في الوجودات توافق الوجودات الاربعة نظر الى كونها مقدمة
 في الوجود الذهني وكل من التوفيقين احسن فلذا قدم اللفظ في الكتابة فيكون لكل مقدمتين دخل
 في المدعى فلا يستدرك قوله الاشتقاق بانه بيان الاشتقاق وهو متساو على وجه يعلم منه
 فائدة عبارة الشئ اعني قوله لتأثيره **صلح** لا يلائم الاشتقاق من انبثاقه من اللفظية وما كانت تأثيرات
 والاول **صلح** اشار الى ان تأثيره **صلح** لا يلائم الاشتقاق من انبثاقه من اللفظية وما كانت تأثيرات
صلح الكلام هو مجموع في كون كل منهما في التأثير وقوله كاف في جميع الوجودات في بعض الوجودات وفي بعضها كلمة فهو
 بعضها والاول عدم الردية في الضرب بغير ترتيب كجذب قوله الى بعد هذا آية يعني ان
 هذه الاشتقاق بعيدا عن مناسبة التي مرت ذكرها لان تشبيهه بطلق تأثير معانيها بالخرج
 غير مناسب لان افراد مطلق التأثير سوى المخرج كثيرة فلا وجه لخصوصية المخرج في كونه متبها به
 ان اريد تأثير معانيها بالالم فلا تعلم انه مدلول ما استراحي السهالة غير لازم في جميع افرادها
 لانه يختلف باختلاف الاشخاص والاقاات وفيه سيرة وعليه ما مر في الشق الاول لان افراد
 التأثير بالالم بغير كثرة لان المحشى محل الشق الثاني مناسباً بمسببة بعيدة فقلة الاشتراك بالنسبة
 الى الاول وفيه سيرة وان هذه المناسبة في افرادها لاني انفسها واشتق هو هذا لاذاك
 اجيب عن الاول باختيار الشق الاول وان قلت لا خصوصية بالخرج فقلت

ان القدر القوي في الاشتقاق هو وجه المناسبة بين المشتق والمشتق منه واما اطلاق
 بان يكون كل ما بوجه فيه وجه المناسبة يكون مشتقا منه فكلا وجيب عن الثاني
 بان هذه المناسبة موجودة في افرادها لذات وفي نفسها بواسطة قوله مع يعني ان
 هذه المناسبة بعيدة في نفسها مع ان المناسب ان يقع في وجه المناسبة ان تأثير
 كل من الكلمة والكلام والكلم في النفوس لقرع الاسماع ونقش الصور وما يترتب عليها من
 الافعال كحذب اللانمات وفتح المنافذ والافعال كالعلوم والتلذذ من مستبجات
 القوة التي هي مدلول الحروف والسم فان سبها كلها لا يخرج عن شدة القوة يقع ملكة
 العجين وكل اشئ اذا تم وملكة البير اذا قل ما رما هوها وملك الرجل اذا كحل وقوى بصره
 لان هذه المناسبة لازمة وموجودة في نفسها فترك هذه المناسبة القريبة واختيار البنية
 البعيدة بعد آخر قوله مع ظرف لا يخفى قوله فالكلمة اه يعني اذا ثبت ان تأثيراتها من
 مستبجات القوة ومن المعلوم ان تأثير الكلام في كذا الكلمة اه قوله حصة كردن اه يعني ان
 المخرج معني مصدر والمراجعة حاصل منه قوله يعني اه بيان لفائدة عبارة اثر حاصله
 ان ذلك التشبيه علاقة معتبرة واللام يصح اطلاق المخرج على بعض تأثيرات معانيها مع
 انه واقع في كلام اثر قوله لكن اه انما ذلك ليلا يرد انه لو كان حيث فلم يطلع على
 ما دون الثلاثة مع ان الجنس يطلق على القليل والكثير وحال الجواب ان العبرة في
 هو الاطلاق على القليل والكثير بحسب الوضع وهو موجوده وانا المنع بحسب الاستعمال وهو لا يصح
 قوله وجب ثانيا اه كونه مسندا الى ضمير الجمع غير العقلاء قوله فان الصاعدا اه لما كان
 عبارة الشهور تاويل بالتحذف ويرد عليه انه خلاف الاصل فشرحت التاويل باليسر
 المراد التاويل بالتحذف بل المراد ان الكلم الصاعد من حيث لفظ جمع العقلاء فيجب
 ثانيا ضمير ارجع اليه من حيث انه بعض في الواقع فجاز ان يعبر عنه بلفظ البعض فهو
 بهذا الاعتبار مفرد مذكر فيجوز تذكير الضمير به اعلی ما تقر من ان المرجع اذا كان

تذكر باعتبار و مؤثما باعتبار آخره يجوز تذكير الضمير وتأييده قوله فتاويله آه يعني اذا ثبت
 ان تاويل الحكم بثبوت الاعتبارين فيه لا بالتقدير فتاويله كتاويل الرحمة فانه من حيث
 لفظة مؤثمت فلا يصح تذكير الجرد من حيث انه احسان وتحمده مذكر فجاز تذكيره قوله لان المقام
 آه يعني ان اش انا قدم لام الجنس وذكر لام العهد لصيغة التعريض وترك الاستغراق لان الاول
 هو المختار لان المقام يقتضي تعريف المعنى الاصطلاحي من حيث انه معنى اصطلاحى لانه لا يثبت
 عنه في العلم وهو لا يحصل الا في لام الجنس فلذا قدمه ولا يقتضي المقام تعريفه بعنوان فرد
 للمعنى اللغوي او لما يطلق عليه لفظ الكلمة لانه خلاف التعريف لمصطلح فلو كان اللام للعهد يلزم
 تعريف الماهية بعنوان انه فرد لا بعنوان انه ماهية وهو خلاف لمصطلح فلذا اورد صيغة التعريض
 ولا يقتضي المقام بيان الطرد ايضا لان التعريف انما يكون للماهية لا للأفراد فلو كان اللام
 للاستغراق لكان تعريف للأفراد وهو باطل فلذا ترك ثم بعد العهد ادنى من بعد الاستغراق
 لان فيه تعريف الماهية بخلاف الاستغراق فلذا ذكره قوله والتعريف آه يعني ان تعريف
 الاصطلاحى انما يكون للماهية من حيث هي ماهية لا من حيث انها فرد وذلك لا يحصل الا بالام
 الجنس فلا لام للجنس قوله والطبيعة آه انا قد ذكر ذلك ليلا يرد ان الجنس يطلق على القليل
 والكثير فلا يكون منافيا للوحدة فلا حاجة الى دفعه وحاصل الجواب ان اللام للجنس معنيان
 احدهما الماهية من حيث هي وهو بهذا الاعتبار لا ينافي الوحدة والثاني الماهية من حيث
 العموم والتجريد وهو ينافي الوحدة وهو المراد قوله في المعنى العرفي آه يعني يجوز ان يكون
 الثاني اصل اللفظ للوحدة وفي المعنى العرفي معنى لفظ وضع ليعنى مفرد والمجرد والثاني لا للوحدة
 خصوصا عند المصنف لانه قائل بعدم ارادة الوحدة تماوجا لدول عن اللفظ الى اللفظ ولكن
 سلم ان التار للوحدة في المعنى العرفي لا فيجب القول بتجريد عن الوحدة واستعمالها في
 الثاني فقط قوله للفرق المنتشرة آه هو الماهية اشخصه شخص غير معين فجرد في مقام تعريف
 واستعمل في الماهية من حيث هي لان التعريف انما يكون للماهية من حيث هي لا على تقدير

وصفها للماهية من حيث هي فلا حاجة الى التجريد قوله نصاؤه فيه روى على الفاضل الهندى
حيث منع التجريد مستند بان التاريف في الوحدة وحاصل الرد انما لا يتم ان التاريف في
الوحدة واللام لكن مجامعة المتن قوله وسليم مانعاه آه ويقال ان يمنع قوله طبيعته
امى خلقية كالان او صناعية امى اعتبارية كما فيما نحن فيه او غير ذلك كالرومى فانه يضيف
بالوحدة العرفية لا باعتبار الفعل لا باعتبار الخلقية قوله فيه نظرا حاصله ان ما هو مدلول التار
هو منات الخبيثة وما هو ليس بمناف ليس مدلول التار في المنافات بحاله قوله ويمكن دفعه آه
حاصل ان الكلمة اذا نقلت من المعنى اللغوى الى المعنى الاصطلاحي فالنار ايضا تكون مقولة
من الوحدة الشخصية الى الوحدة الخبيثة فلان يكون مدلول التار منات للجنس ثم لما يرد
عليه اعتراض الآتى اورد بلفظ يمكن قوله ويلزم من ذلك آه فانه مع التار وبدونه للجنس على
هذا التقدير بخلاف مرة فانه مع التار للوحدة وبدونه للجنس لا ان يقال ان التشبيه
في ان في كل منها مع التار للوحدة وبدونه لا ان كانت الوحدة في احدهما خبيثة
والاخر شخصية قوله يعني آه انما ذلك ليلا يروا ان المقصود من المنافات هو حصول بقوله يجوز
التصاف الجنس فيكون قوله واحدا مستدركا وايضا المثال الذي هو التركيب الجزئى
اليطابق لمثل الذي هو الاتصاف حاصله الجواب عن الاول ان المقصود بيان كون كل من
الوحدة والجنسية اصلا والآخر وصفا وهذا لا يحصل الا بمقتدين فلا استدراك وحاصل
الجواب عن الثانى ان المراد بالاتصاف هو التصادق في شمل التركيب الجزئى قوله ورش
الشى آه لما كان اللفظ في اللغة يطلق على الرمى مطلقا سواء كان من اعم او غيره وعلى
الرمى من اعم سواء كان رمى لفظ او غيره وعلى رمى اللفظ من اعم هو تكلم وانشاء او الاول
وترك الآخرين اورد بها المحشى ثم في ترك اشارة الى ان المطلق هو الموضوع واستعماله
في المقيد باعتبار انها من افرادة فلا اشتراك فلا تجوز بخلاف ما وضع لها فانه على تقدير
وصفه للمطلق ايضا يلزم الاشتراك وعلى تقدير عدمه يلزم التجوز لو استعمل في المطلق وكل منها

خلاف الاصل قوله المفهوم اه فيه اشارة الى بيان فائدة عبارة التلخيص قوله ثم
 نقل فيه رد على الرضى حيث قد بعدم النقل قوله لا يكون اه لان النقل لا يكون باستعمال
 اهل اللغة قوله تعريف الكلمة اه لانه ليس بلفظ قوله او حكما اه فاللغوي ان لم يكن
 لفظ حقيقة لكنه لفظ حكما فيدخل في تعريف الكلمة قوله ولعل اه اشارة الى وجه الرد
 على الرضى **صالح** ان اللفظ في استعمال اهل اللغة مخصوص باللفظ الحقيقي وفي عرف النجاة
 شامل للفظ الحكمي ايضا فلا بد من النقل قوله ليس اه فيه اشارة الى وجه تقديم اشارة
 الطريق الاول على الطريق الثاني يعني ان في الطريق الاول عدم تعدد النقل فيكون
 اولي بخلاف الثاني فان فيه تعدد النقل فلذا اخذ قوله وهذا اقرب اه لقرب وجهها
 لان مناسبة العموم والخصوص اقوى من مناسبة اسمية واسمية وكذا من مناسبة
 المتعلقة بقوت الاتحاد في الاولى دون الثانية قوله ويجوز اه لما كان اللفظ في
 اللغة عند المحشي مستغنيا في المعاني الثلاثة وذكر ان النقل يعتبر المعنى الاول ترك اعتبار
 المعنيين الآخرين اورد المحشي بيانا على جوازه ايضا قوله كفتن اه تحيل ان يكون
 بيان الاصل المعنى وان يكون بيانا للمعنى المراد بقوله ليس اه نص على انه بيان للمعنى المراد
 فليس فيه تصريح بما علم ضمنا كما دهم قوله والنبار للتعديته لاسبية حتى يتقضى تعريف
 بالالسان قوله ووراه انا فذلك لسلاير وان ذلك التعريف وورى لان معرفة
 اللفظ موقوفة على تعريفه ومجموع التعريف موقوف على خبرية عن اللفظ فمعرفة اللفظ
 موقوفة على اللفظ بالواسطة ومعرفة اللفظ ايضا موقوفة على معرفة اللفظ لان معرفة اللفظ
 المحجوزة قبل هذا الادوار **صالح** الجواب ان الموقوف هو اللفظ الاصطلاحي وهو موقوف عليه
 هو اللفظ اللغوي فلا وور قوله الذي اه هذا بناء على رأي الرضى ما من كون اللفظ
 معنى لغويا ي او كون العبارة محمولة على الحذف اعني هو متعلق بالكلام والحرف فلا سر
 ان المعنى اللغوي هو الرضى لا الكلام والحرف قوله كلمة اه وهو بناء على رأي الرضى بناء على

في قوله
 لا يكون

في قوله
 لا يكون

موضوعه للفاعلية والمفعولية والاضافية ولفظة ايض فيكون كونه قولك شكل على
 اهـ هذا الاشكال انما يوجب ثبوت الوضع فيها وهو في خير لمنع عن صاحب هذا المذهب
 فاشكال المحشة نيار على المشهور من انما موضوعه قول من يتحقق آه اعني قوله كفتن فانه
 وال على ان المعبر في الكلمة هو التلفظ بالذات والحركات ليست بلفظة بالذات بل
 بواسطة الحرف قوله وفيه بحث لانها وان لم تكن ملفوظة حقيقة لكنها ملفوظة حكما لكونها
 مشاركة لللفظ الحقيقي في الاحكام كاللالية قوله اذ ظاهرا انما تلفظ اللفظ اذ باطنه لا
 يدخلها لان المراد بالاحكام في تعريف اللفظ الحكمي هو الاحكام المختصة باللفظ والدلالة
 ليست لك لوجودها في الاول الرابع قوله انما قيداه انما قيد ذلك ليلا يرد ان ذكر
 قيد الانسان موهم لخروج كلمات الله تعالى في ان لا يذكر حاصل الجواب ان فائدة ذكره
 هو زيادة التوضيح في المعرف قوله اي تلفظ آه انما قيد ذلك ليلا يرد ان نصب حكما
 كان على الحالة عن ضمير ما ومن الان فلما يصح لعدم الحمل ان كان على المصدر
 فايضا غير صحيح لعدم مشاركة مع الفعل لفظا ومعنى مع انه شرط في المفعول بط حال
 الجواب ان نصبه على المصدرية تنبأ به والاشراك انما يشترط في المصدر الحقيقية لا في
 المصدر الينائية وهذا المصدرية تنبأ به بان يكون صفة لمصدر مخدوف ثم لما يرد عليه
 ان الصفة لا بد ان تكون محمولة على الموصوف والحكم ليس محمولا على التلفظ ايده
 المحشى بالحكم قوله وذلك آه يعني التلفظ بالحكم قوله انما قيداه بيان لوجه العدل عن
 العبارة المشهورة قوله والا امي ان لم يكن مرادهم بالاستعمال هو قول اي قبل ان يطالع
 آه فيه إشارة الى ان الاستعمال هو اطلاق اللفظ واردة المعنى منه وذلك لا يكون
 الا بعد الوضع فلا يتوهم ان الاستعمال جعل اللفظ معولا ومعنى للمعنى وهل هذا الا وضع
 فلا يلزم بواسطة قوله فاستعمل له بيان للعلاقة بين الموضوع والاستعمل يعني ان
 في العبارة المشهورة مجاز باعتبار الاول اليه اذ من قبل ذكر الخاص واردة العام قوله

مصدر آه وهو يستوى فيه الواحد والكثير ويرد عليه ان اللفظ المراد به ليس بمصدر
 قال الاولى في وجه الشمول ان اللفظ اطلاق اللفظ على المركب لصدق تعريفه اعني
 ما يتلفظ به الانسان عليه والى هذا اشار المحشي بصيغة التمرين قوله اى الملقوظ اه انما
 ذلك ليلا يرد ان المقابلة غير مستقيمة لان النوى اللفظ حقيقة لانه من اقاسه وصديق
 القس على الاقام انما يكون بطريق الحقيقة حاصل الجواب ان المراد باللفظ هو الملقوظ لا اللفظ
 الاصطلاحي اطلاق الملقوظ على النوى مجاز فيصح المقابلة قوله اعم من الحرف آه انما
 ذلك ليلا يرد ان الصوت هو الحرف فيكون ذكره مستدركا حاصل الجواب ان الصوت
 اعم من الحرف لانه صوت يعتمد على الخارج لا يطلق الصوت فلا استدراك قوله ولا ادرك
 آه يعنى ان النوى ليس من مقولة معينة لانه تلج للمرجع وهو قد يكون جوهرا قد يكون
 كيفا الى غير ذلك فيتحمل ان يكون معناه لا ادري انه من اى مقولة بل من مقولة
 الاعتبار بان يكون اعتبارا محضا حكما كما هو راي الشافعي او من مقولة المخذوف كما
 هو راي المصنف قوله المصنف آه اشارة الى ان قول الشافعي آه روي على المصنف قوله فكما
 آه فيه اشارة الى ان قول الشافعي لم يوضع جواب سوال يرد على قوله صلا وهو ان
 الضمير المفضل موصوف للنوى فيكون من قبيل اللفظ باعتبار الموصوف قوله والى باب الوضع
 والافطى الا اعتبار الدلالة ليس بمنع قوله لكن آه انما ذلك ليلا يرد ان لو لم
 يكن لفظ هو موضوعا للنوى فلما يعبر به منه قوله كناية آه الاول في مثل ضرب الثاني
 في مثل ضرب قوله والمراد به انما ذلك ليلا يرد ان الدوال الاربع مشاركة للملقوظ
 الحقيقة في الاحكام كالدلالة فينبغي ان يكون لفظ حاصل الجواب ان المراد بالاحكام
 هو الاحكام المجوزية في النحو والدلالة ليست كذلك قوله اذ على تقديره انما ذلك ليلا
 يرد ان المخذوف الواجب الحذف ليس مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان
 فنخرج عن اللفظ وحاصل الجواب انه وان لم يكن مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان

لكنه ما يتلفظ به الا ان على تقدير وجوده وهذا هو المعبر في اللفظ قوله لانها آه
 اعترض سيد السندان التعريف ليس بجامع لمخرج كلمات المدغم منه لانها ليست
 بالفاظ لان اللفظ ما يتلفظ به الا ان والتلفظ الاخراج من الفم وكلمات المدغمات
 ليست كذلك فاجاب المحشي بثلاث اجوبة **حاصل** الاول انها خارجة من الفم بالنسبة
 اليها وان لم تكن كذلك بالنسبة الى المدغمات وتسميتها كلمات بالنسبة اليها بالنسبة
 اليها **حاصل** الثاني ان المراد بالتلفظ هو صلاحية التلفظ وهو متحقق فيها
وحاصل الثالث ان المراد بالتلفظ اعم من الحقيقة والحكم والثاني متحقق فيها الجريان
 احكام اللفظ عليها ثم اورد المحشي على الاولين ان صلاحية التلفظ وفعليته انما يتحقق
 في الالفاظ التي تقوم بذاك ذلك الالفاظ مغايرة بالاشخص تقوم بالحق لان الشخص
 الاعراض انما هو شخص يحالها فلا يصدق هذا التعريف على الكلمات القائمة بالحق
 لان استقرار الصلاحية التي هي عليه الجواب الثاني والفعلية التي هي عليه الجواب الاول جنبها
 ثم اجاب بان شخص الاعراض باعتبار شخص المحل انما هو تدقيق فليس غير معتبر عند الحاجة
 فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان فكذلك يختلف اشئ باختلاف المكان
 فكذلك لا يختلف باختلاف المحل قوله هذا الاعتذار يعني اختلاف الاعراض باعتبار اختلاف
 المحل تدقيق فليس غير معتبر عندنا قوله ثانيا بآه اوضح ثبوت اختلاف المحل فيرد الاعتراض
 فلا بد من الدفع واذا لم يقم بالحق فلا اختلاف في المحل فلا سوال ولا جواب قوله
 وهو امي القيام بالحق قوله او نقض آه عطف على ما ثبت يعني ان هذا الاعتراض انما
 يرد اذا ثبت احد الامر من الامر القيام بالحق او لنقض باليقوم بمحل هو في علم البارئ
 وغير معلومة لنا او باليقوم بمحل هو غير بل هو معلومة لنا اذ على كل من هذا التقادير يلزم حمل
 المحل فيرد الاعتراض واما فيما عدا هذا التقادير لا يلزم اختلاف المحل فلا اعتراض فلا
 حاجة الى دفعه قوله الى اعتبار اخر اجل ان الاخراج فرع الدخول ولا دخل له قوله

كما لتفوييعة الفصل الهندى في الوجود حيث قالوا في دفع اعتراض الرضى عن ان كان
 المصان يذكر قيد الاخراج الدوال الرابع فاجابوا بان القيد موجود وهو اللفظ
 عليهم ان اللفظ جنس الجنس انما يكون للشمول لا للاحرار فقصوا بان الجنس والفضل
 اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه جازا للاحراز بان الجنس هو لك تحقق اللفظ والوجود
 في الالفاظ الموضوعية وتحقق الاول ون الثاني في المهمات وبالعكس في الدوال
 الاربعة فروا بحشى عليهم بان هذا التعقيد يحتاج اليه اذا كان الدوال الرابع والحق
 الجنس هو ليس لك قوله داخل آه فلو قصد الوحدة لخرج عنها لانه ليس بلفظ واحد
 حاصله ان كان المراد بالوحدة اولى يطلق عليه لفظ كهيئة الاستفهام لم يدخل في
 التعريف الا قليلا من الكلمات وان اريد باله نوع الوحدة لم يخرج عنه مثل عبد الله
 بل غير علم وان اريد بخصوص وحدة فلا يدل لفظه عليه مع انه غير بين قوله مشروطا
 لما ذكره الشرط الواحد وترك الاخير لان مقصوده منع لزوم المطابقة وهو يحصل
 بانتفاء شرط او ردهما بحشى بيانه لشرط مباينة في انتفاء اللزوم وانتفاء جميع الشرط
 قوله بامرنا اه لان اللفظ مصدر فلا يضم فيه كما هو المشهور وغير مشتق اي كما هو المتيقن
 ويتوى فيه الذكر والمؤن اي قوله وكان الوضع آه بيان للنسبة بين المعنى اللغوي
 والاصطلاحي فلا يروى عدم المناسبة قوله ملحوظا اه تعميم لشيء الاول للمنع
 توهم ان المتبادر من شيء الاول وكذا من شيء الثاني الذي يكون ملحوظا بخصوصه
 يخرج عنه وضع المشتقات والمركبات لعدم خصوصية شيء الاول وكذا يخرج عنه
 المركبات وامثالها لعدم خصوصية شيء الثاني قوله كهيئة المفردات آه يحتمل ان يكون
 المراد بها المشتقات لانها ملحوظة بعوم فيكون كلا المثالين للقسمة الثاني وتحتمل ان
 يكون المراد بها ما سوى المشتقات كزيد مثلا لان بيته ملحوظة بخصوصه فيكون الاول
 مثالا لاول والمركبات لثاني قوله المحرف بالفتحة اه انما ذلك ليلامر وان تعريف

غير مانع لصدقه على المحرف لان المحرف الاول جملته مخصوصا لذلك المعنى مع انه
ليس بمعنى وحاصل الجواب انما لانهم ان المحرف الاول جملته مخصوصا بل قصد المعنى
بأنهم انما مخصوص وفيه رد على الرضى حيث اتى بقيد التواطؤ لا خارجا للمحرفات
ووجه الرد ان الاخر لا يخرج فرع الدخول ولا دخول ه قوله ان قلت اه وحاصل
ان الشئ الاول عبارة عن الدال والشئ الثانى عن المدلول فالبا اذا كان دالا
على المقصود فيلزم حصر المدلول في الدال فيخرج عن هذا التعريف وضع المرادف لعدم الحصر
المدلول في الدال بوجه في دال آخر وان كان دالا على المقصود عليه يلزم حصر الدال
في المدلول فيخرج عنه وضع المشترك لعدم حصر الدال في المدلول بوجه في مدلول
آخر ثم لما كان الاصل في الباء الدخول على المقصود كما ذكره السيد السند في شرح المفتاح
خبره الحشى على الشئ الثانى قوله في كل وضع اه الخروج وضع المرادف على تقدير وضع
المشترك على تقدير آخر فقوله يوجد رفع لايجاب الكلى لا سبب كلى قوله بغير تخصيص اه
انه عبارة عن كمن الشئ بحيث يوجد في شئ آخر ولا يوجد في غيره وه يحل على التخرج
الجزء السببى فبقي كون الشئ بحيث يوجد في شئ آخر فقط وذلك المعنى متحقق في الالفاظ كلها قوله
وبان اه جواب ثان وحاصل ان المراد بالتحخيص هو تخصيص في وقت الوضع لا التحصيل
في وقت الاستعمال الذى هو اثر الوضع ولا شك ان في وقت الوضع لفظ واحد ومعنى
واحد في نظر الواضع وان كان كل واحد منهما كثيرا في نظر المستعمل ثم وحدتني في نظر الواضع
على تقدير كونه بعد فظ او لفظا كثيرة في آن واحد من لفظ اعدة محال بساطتها مع نقصا
بنا في الذات واما على تقدير كونه السجانه فغيره لحوال ان يكون وضعه للالفاظ كلها
ان واحد وشار الحشى الى اثبات وحدتها في حق الواجب ثم ايف وحاصل ان الحكيم في
احداث الموضوعات اللغوية تعليم طريق افادة ما في التسمية فالاصل ان يكون معنى واحد
لفظ واحد فان اللفظين زائد عما المقصود وكذا ان يكون لفظ واحد معنى احدا فان المعنيين

فحل بالتقاسم فالبدن ثلثا من علينا اولاً بوضع لفظ واحد لمعنى واحد
 ثم كثير اللفاظ لمعنى واحد تهيل للفظ واحد ابتداء الفهم الا اذا كان فيكون
 الوضع في المشتركات والمراد من مرتباً والى هذا اشار المحقق بقوله
 لم يتحقق آه قوله اضائف آه جواب ثالث وحاصله ان المراد بالتخصيص
 هو التخصيص بالنسبة الى بعض ما عداه لا بالنسبة الى جميع ما عداه ولا
 شك ان اللفظ المراد من مختص بالمعنى بالنسبة الى لفظ اجنبى وان لم يكن
 مختصاً به بالنسبة الى مراد آخر كذا لفظ المشترك مختصاً بذلك المعنى بالنسبة الى معنى
 وان لم يكن مختصاً بالنسبة الى معناه قوله معنى كل آه جواب اربع وحاصله ان قيمة الشيئية
 مراد ولا شك ان معنى المراد من حيث انه من آثار وضع ذلك اللفظ لا يوجد في لفظ
 آخر وكذا المشترك من حيث انه محمول لذلك المعنى لا يوجد في معنى آخر وعلت بما ذكرنا ان
 اجوبة المحشى يصح باختيار كل من الشقين قوله وما ذكرناه آه معنى يريد على تعريف الوضع وضع
 ما يكون وصينه للجزئيات المتكثرة بمرئية مفهوم كل وضع اضماراً لانه اذا كان البارز دخلاً
 على المقصود ويلزم حصر المعنى في اللفظ فظ ان معنى التخصيص كزيد مثلاً ليس بمختص في لفظ هو وجود
 لفظ آخر له بخصوصه انا اذا كان البارز دخلاً على المقصود عليه فظ ان لفظ هو ليس بمختص
 في لفظ زيد مثلاً لوجوده في كبر مثلاً فظ المحشى ان الاجوبة المذكورة واقعة ذلك الماحض
 اليه الا ان الجواب الثاني اذا كان باختيار الشق الاول فخرانيه في مادة المقصود لا يتعد
 لفظ فيها فيكون لحاظ احد اللفظين دون الآخر في وقت الوضع وان كان باختيار الشق الثاني
 فلا يصح اصلاً لعدم لفظها على تقدير الشق الثاني بل يتعد فيها المعنى على وجه لا يصح
 لحاظ احد المعاني في وقت الوضع قوله اى حال كون ذلك الشئ قيمة اشاره الى ان
 الملازمة والحارو الحارو طرف مستقر وضع حالاً من الشئ الاول فلا يريد ما يوهم ان اياً
 للسببية فليدركون الفهم قبل التخصيص لضرورة تقدم سبب على مسبب ان الامر ليس كذلك

قوله لغرض التركيب آه لانه ليس بمفهوم عن حروف الهجاء عند مجرود الاطلاق بل بشرط
 عروض الهيئة قوله وسمع آه انما قد ذلك لئلا يرد ان الملازمة ثم لجواز ان يطلق فلم يسمع
 فكيف افهم وحاصل الجواب ان المقدم مقيد بقيد يسمع فلا يرد المنع قوله بغير سماع آه انما
 ذلك لئلا يرد اى على الحشى ان المقابل غير مستقيمة لدخول سماع فى احساس وحاصل الجواب
 ان المراد با احساس سوى سماع مفعول المقابل قوله وفيه تنبيه آه انما قد ذلك لئلا يرد ان فكر
 احساس كاف فى التعريف فاما الفائدة فى ذكر سماع مع الاطلاق قوله الا بعد تضام آه
 لجواز ان يسمع ولا علم باوضع فكيف افهم قوله كل البعد آه وان كان بعيدا فى الجملة لان
 الحذف ان كان مع القربة لانياسية مقام التعريف قوله ان التحصيصى علاقة آه
 الفهم عليه كما هو المفهوم من ظهيرة شرطية لكن يرد عليه ان العلم اذا كان معتبرا فى مفهومه
 فيلزم توقف فهم المعنى على الوضع وعلم الوضع اينه موقوف على فهم المعنى فيلزم الدور و
 يمكن ان يجاب ان الموقوف هو فهم المعنى من اللفظ والموقوف عليه هو فهم المعنى مطلقا
 قوله ان لم يكن مفهوما آه انما قد ذلك لئلا يرد ان الملازمة ثم لجواز ان يسمع لشيء الاول
 ويكون لشيء الثاني مفهوما قبل سماع فلا يفهم فى وقت سماع والا يلزم تحصيل اصل و
 حاصل الجواب ان الملازمة مقيدة بعدم كون لشيء الثاني مفهوما فلا يرد المنع قوله او
 فهم آه جواب ثان وحاصله ان الفهم اعم من قصد التفات وفى مادة انفض تحقيق اللفظ
 قوله وكذا وضع الفعل آه يعنى ان الاعراض كما يرد على الحرف كما يرد على الفعل عتبا
 المعنى المطابق وكما على الاسم المتضمن لمعنى الحرف وكما يرد على ما كان وضعه عاماد
 وضع له خاصا كاسماء الاشارة لان وضع هذه المذكورات كوضع الحرف فى عدم التلبس
 بالهيئة المذكورة الا ان اسم ترك الاعراض باسمها طرف لاتحاد جواب لكل قوله
 ولا يجاب آه جواب ثان وحاصله ان المراد بالفهم اللازم للاساس هو الفهم على وجه
 لم يخط ذلك المعنى بى فى حال الوضع ولا شك ان معانى الامور المذكورة لم يخط فى وقت

الوضع على وجه كلي بنا على ان فيها وضعاعاما وموضوعا له خاصا والفهم على الوجه الكلي
لا يتوقف على انضمام الفهم قوله لان اهل ليل لقوله ولا يجاب قوله وهذا الفهم يعني ان
الفهم على وجه الكلي ليس بمقصود عن الوضع بل المقصود هو الفهم للمخصوصيات قوله يعني آه بيان
للفرق بين الجوابين وحاصله ان في الاول حذف وفي الثاني ارتكاب مجاز متعارف
ثم لما كان المجاز بعيدا في مقام التعريف وان كان سببا وشرارشم الى هذا بقوله ولا يجد
قوله ولا يرايه آه انما ذلك لتلاير وان المتبادر من المقصد هو المقصد صريحا فيخرج عن
التعريف ما سوى المعنى المطالبه وايضا المتبادر من المقصد هو المقصد بحسب الوضع فيخرج عنه
المعنى الغير الوضعية قوله سلت من اسعال بمعنى سرفه كردن من حد لفر قوله وادوة به
يعني باسعال المفهوم من سلت واما قيد به لانه لو لم يكن الارادة لم يكن المذكور معنى
للسعال ثم هذا المعنى غير من المعنى المطالبه واخويه له خل الوضع فيها لفيه قوله وم بعض آه
خم لاورد للاشكالين صلا اذا من معنى والا ليعلم ان المقصد شئ قوله من المصدر
آه اشارة الى ان انظر كما يشق من المصدر لعلوم كذا يشق من المصدر الجوهل
لوجود علاقة فيها قوله للعلوم آه يعني ان المصدر ليس كغير المسمى في الشمول للقسامين
قوله بمعنى المفعول آه يعني ان ذكر المصدر وادوة المفعول يحل ان يكون بطريق
النقل ويحل ان يكون بطريق المجاز لكن الثاني هو الاول ليرفع مؤنثة النقل فلذا اقرنا
بمعنى المفعول ولم نقل نقل الى المفعول آه ففى عبارة المحشى اشارة الى وجه اختيار الشر
المجاز على النقل وفي تعميم المصدر من العلوم والجوهل اشارة ايضا الى ان المصدر الجوهل
كما يكون بمعنى المفعول فذلك المصدر لعلوم يكون بعناه لوجود العلاقة فيما كنج الاول
بالذات لقيام به وفي الثاني بالعرض لقيام اثره به لان التعلق فرع الاتباع قوله غير
قياسي آه اذ لا قاعدة يقتضى ذلك قوله والذي آه انما ذلك لتلاير وان صورة
التخفيف مخالفة للقياس فيكون المعية فلا وجه لارادتها قوله الى جانب المعنى آه الصيغة

من غير اعتبار نقل والتجوز قوله استعمال أه عطف على اسيل يعني ان استعمال
 بمعنى المحقق شائع فلا بأس في العكس لان الاتحاد من نسب المتكررة فلذا يقع ان اشتد
 المحقق احد قوله بدون اشرطية اه انا قد ذلك للملاير وان استبداد من عبارة اشر
 ان التجريد عن المعنى فقط لا عن اشرطية فيخرج حرف البجاء اشرطية المعبرة في الوضع لا
 المعنى فلا يصح ما ساقى من ان من اخراجها بقيد المعنى وحاصله ان التجريد كما يكون من
 المعنى فلك من اشرطية لا هنا قيد المعنى فتركة مستلزم لغيره كما قوله واما قيل آه بيان لبيان
 اشر وروما يتوهم وحاصله ان عبارة اشر فذكر المعنى آه جواب عن سوال وهو ان ارتباط
 المعنى بالوضع غير مستقيم لاشتمال الوضع على المعنى وحاصل الجواب ان الوضع محم على التجريد
 فلا اشتمال وما يتوهم في تجريد سوال من بانه لا حاجة الى ذكر المعنى لشمول الوضع له فذكر
 المعنى يلزم الاستدراك فليس بشي لان الاستدراك انما تارة من ذكر الوضع فلو تجرد
 في الوضع يلزم نزاع الحنف قبل الوصول الى المار والى هذا اشار المحقق بقوله لا لانه آه قوله
 وارتكاب التجريد آه يعني ان اختيار اشر التجريد اقرب الى المصواب من جعل الوضع بمعنى
 الصوغ مجازا كلف الرضى ففي جواب اشر اشارة الى الرد على الرضى ووجه الرد ان التجريد
 قريب من الحقيقة لكونه حقيقة قاصرة بخلاف المجاز وايضا امر التجريد شائع في اشارة هذا
 المقام بخلاف المجاز وايضا على طور التجريد يلزم الاحتراز بكل من جري في الوضع حيث خرج
 بالاول عنى تحقيض شي المهمات والدوال بالطبع والعقل وبالشأنى عنى المعنى حرو
 المجاز بخلاف المجاز افح لا فائدة للاحتراز في ذكر الوضع اذ ما من لفظ الاول صوغ وايضا
 ان ذكر اللفظ مستغن عن الصوغ لاستلزامه فلا فائدة في ذكره الا لتعلق المجاز والمحرو
 به بخلاف طريق التجريد فانح لا يستلزم لفظ الوضع فيكون في ذكره فائدة اخرى
 لتعلق واذا عرفت هذا علمت ان قول المحقق فلا فائدة متعلق بالوجهين الاخرين علمت
 بما ذكرنا البض ان ارتكاب المص التجريد تحقيض على التهود الاحترازية فلا بد وان ترك المص

المعنى وذكر الوضع فقط سلم واظهر فلا وجه للعدول عنه قوله وكذا الالفاظ آه ولما كان
قيد تخصيص مخرجها لكل القسمين وذكر اسم الاول والثاني اشار المحشى الى ان تركه للالفاظ
بالظهور لانه يعلم من الدليل عني قوله اذ لم يتعلق آه اخرج كلا القسمين او نقول ان المراد
اشار بالالفاظ الدالة بالاطمح مالا يكون ولا لتبا بالوضع بطريق ذكر الخاص ارادة انما
مخرجها لترك القسم الثاني ايضوا الى هذا اشار المحشى بقوله واك آه قوله اى حروف آه يعنى
انما اضيف الحروف الى الهجاء لان الهجاء هو ابتداء ذلك الحروف تعديا سايبها قوله
المقابلة آه لعدم وضعها للمعاني بخلاف المعاني قوله فيه اغماض آه انما قد ذلك لئلا
يسرد ان المعترض ان سلم العموم فلا اعتراض والافلا تيمم الجواب وحاصل الجواب ان
الاعتراض مبنى على الاغماض من عموم بناء على شيوع استعمال المعنى في مقابلة اللفظ
والجواب على حضار ذلك العموم قوله بالالفاظ اه اى بالالفاظ الموضوعات للالفاظ
كما في انقضى الاول وبالكلمات المفردة الموضوعات للمركبات كما في انقضى الثاني فاعلام
في كلام الموضوعين للبعد في كلام المحشى اشارة الى ان اسم الاشارة ليس بمحصور
بالاشكال الثاني كما وهم من القرب قوله اى شخصية آه انما قد ذلك لئلا يسرد ان مقابلة
بين الالفاظ المحصورة وبين المركبة فينبغي ان يفر الى الالفاظ المفردة او مركبة لتتم مقابلة
وحاصل الجواب ان انقضى الاول لما كان بنفس الالفاظ سواء كانت مفردة او مركبة
وانقضى الثاني بالالفاظ المركبة فلا حاجة الى ذكر قيد الافراد اما المقابلة فانما تيمم بارادة
الاول من حيث انه لا يشترط زائد وبارادة الثاني بشرط قيد التركيب الى هذا اشار
المحشى بذكر المحشية الاطلاقية ثم اعلم ان في بعض نسخ شرح قيد الافراد مذکور فوجه ذكره
لحاط المقابلة فكلام المحشى اى مبنى على عدم واجدانه اياها اذ بيان منكنة التركيب لفائدة كما
في بعض النسخ والناكثة المذكورة كما في بعض النسخ لاخر فتركيها مبنية على الظهور فاقص من الفصل
من نسبه السهوى ذكر قيد الافراد سهو قوله وذلك يعنى ان المراد بالاول مرتبة الالفاظ

وبالثاني مرتبة التركيب قوله اي مقام آه يعني ان الاسم الاشارة ليس مخصوص
 بالنقص الثاني كما يتوهم من القرب قوله الى الالفاظ المحصورة كما في النقص الاول
 او المركبة كما في النقص الثاني قوله من حيث آه انما قد ذكركم لئلا يرد ان التعريف غير
 جامع لخروج معنى حيوان ناطق على شخص لثاني عنه لانه يدل جز لفظ اعني الحيوان مثلا
 على جزء معناه وحاصل الجواب ان قيد الحيثية معتبر في التعريف ولا شك ان الحيوان
 الناطق ليس سماء للعلم الا اعتبار وضعه العلم حسب العلم لا يدل في اعرف وان
 يمكن بل الدال المجمع على المجمع قوله لانك دليل لاثبات الوهم قوله عن شيء كالمعنى
 مثلا مما فيه معنى الوصفية وهو مفرد مثلا وعلمت حتى يصدر في صيغة فعل كالوضع مثلا
 فيما نحن فيه قوله حال الخلق اه فيلزم التصاف يعني بالافراد حال تعلق الوضع به لا بسببه
 بل يكون الافراد سببا له كما في اكرمه رجلا فاصلا وح يكون الافراد قبل الوضع قبلية
 ذاتية تقدم سببا على السبب بالذات فواقع من افاضل اللاهوت من نسبة له
 الى لفظ قبل الوضع فهو قوله وانما آه ذكركم لئلا يرد ان مقتضى القاعدة التحقيق لا
 فاطلاق الوهم ليس بغيره قوله بطريق آه اي اعتبار الاول اليه فكذا اطلاق المفرد
 انما يكون باعتبار الاول اليه فلا يلزم تقدم الافراد قوله من حيث آه انما قد ذكركم
 لئلا يرد ان التعريف غير جامع لخروج حيوان ناطق وعبد الله عليمين عنه لان جزهما يدل
 على جزء معناه وحاصل الجواب ان قيد الحيثية معتبر في التعريف ومن العلوم ان
 جز الحيوان الناطق علما من حيث انه جز العلم لا يدل بل من حيث انه جز المركب
 عليه نظيره قوله المفهوم اه اعترض الرضى بان كلامه يدل على كون الافراد ضمنية للمعنى
 عند الحاجة وذلك مخالف عن المشهور عند الحاجة كما بين المحشي بقوله لكن آه قال الفاعل
 اللاهوت مقرر ضمني المحشي ان كلام الرضى سالم عن الخاتمة حيث قرع مقرر ضمني على
 المشهور بين المنطقيين حمل الافراد والتركيب صفة للفظ فيقال اللفظ هو المفرد والمركب

فلا ينبغي ان يجتمع في الحدود والالفاظ بل الوجه احتمال المشهور المتعارف لان
 الحدتين انتهى كلام الرضى فحصل لهم الافراد صفة للمعنى خلافاً للمتعارف فخل بالعرض
 من الحدود ولا دلالة له على ان الافراد صفة للمعنى عند النجاة حتى يلزم اقول ان
 الفصل الثاني لم يتفق كلام الرضى حق اتفق لان تحصيل المنطقتين بنيادى على
 التدار على ان الامر عند النجاة ليس كذلك فاذا لم يكن اللفظ موصوفاً عندهم لا بد ان
 يكون معنى موصوفاً لا متعلق بالحد بل هذا لا دعوى المحشى فاقبل فانه غلط فيه من يدعي
 التجر قوله وكأنه آه يعنى ان النكتة المذكورة في الشرح كما يدل على فعلية الصفة الآه
 كذلك يدل على تقديمه موافقة الوضع لطبع قوله وكأنه آه دليل ان التقديم وحياله
 انه لا حسن لا اعتبار الافراد بالذكر الا بعد اعتبار الدلالة او الوضع لان الذكر تابع للتحقق
 فكما لا يتحقق للافراد بدو هنا فكذلك لا حسن لذكره الا بعد ذكر احدهما يوافق الوضع لطبع قوله
 قدم الوضع في الذكر قوله فاستقراء انما ذلك لتأخير وان صيغة الماضي انما يدل على
 التقديم الزماني لا على التقديم الذاتي ولتقصاره هو هذا لا متعارف الاول في الوضع بآه
 الى الافراد كما صح به شهر عقرب وحاصل الجواب ان صيغة الماضي استعملت اسبق
 الزماني للسبق الذاتي لتعدد المعنى الحقيقة لان السابقة بالنسبة الى زمان التكلم غير مراد
 بل بالنسبة الى ما يفارقه وهو قيد الافراد ومعلوم ان السابق الزماني فانفقين الذاتي
 قوله لكان بجنبه آه اذن لا يتحقق وجوب دلالة الحال مع ذى الحال عند الاتباس قوله
 ذلك انى لزوم الولى قوله ولين سلم اه اى لزوم ذلك عند الكل بان يحمل حلاً
 البعض غير معتد به فذلك اى لزوم الولى فيما اذا لم يكن قرينة والله على تعين شىء
 الحال واما اذا قاست قرينة كما فيما نحن فيه فيجوز ترك الولى قوله بالذات اه فتبين
 كونه حالاً من اللفظ وان قرب الى المعنى لان الحال صفة لذى الحال والافراد صفة
 للفظ قوله واذا عطف على اذا لم يكن يعنى ان موجب الولى فيما اذا يكون المتعارف

سطر وفيما نحن فيه ليس لك اذ قال جعل الحال عن اللفظ والمعنى واحد وهو كون
 اللفظ مفردا لان افراد المعنى يؤل الى افراد اللفظ والى هذا اشار المحشي بقوله ولا يخفى
 يعني لا يخفى في المعنى على التقدير المذكور اذ لا يخفى وعلمت ان كلام المحشي مبني على عدم
 الضرر لا على عدم الالتباس فما قال الفاضل اللهاجوري ولا التباس عدم تعجزا
 ليس لبيد قوله تبع اشار حين آه انما ذلك لئلا يرد ان الحال لا يصح عن الحركة
 لان في وقت كونها حركة محضتها بالصفة او لاضافة او وقوعها بعد المعنى او الهني او كون
 المعرفة مشاركة لها في الحال وفيما نحن فيه ليس بشئ من ذلك بشرط فلا يصح جعل الافراد
 حالا عن المعنى قوله مطلقا اه امي سواء كان مجرورا بآ لاضافة نحو قوله تعالى واتبعوا
 ملته ابراهيم حنيفا او مجرورا بحرف الجر كما فيما نحن فيه اما امتناع التقديم في صورة الازمنة
 لان الحال تابع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تاييه بطريق
 الاو والاما امتناعه في صورة حرف الجر فلان المجرور لا يتقدم على الجار فكذلك تاييه قوله عند
 اكثر البصريين اه خلافا لابن كيسان وابن بري ان في المجرور بالحرف استدلالا بقوله
 تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس بان كافة حال من الناس وحاصل الجواب ان
 التاويل للمبالغة وانه حال من ضمير المخاطبة قوله في الايضاح اه وهذا مختار في هذا الكتاب
 ايضا حيث قد على الماصح قوله واللام واسطة آه اشارة الى ان قول الله جواب عن سوال هو
 ان جعل المفرد حالا عن المعنى غير مستقيم لان المعامل في المعنى اللام وفي المفرد الوضع فلا
 يتحد عامل الحال وصاحبها مع انه شرط في الحال قوله فان المركبات آه انما ذلك
 لئلا يرد ان المركبات خارجة بغير الوضع فلا يصح اخراجها بغير الافراد كما اشترنا اه
 في تعريف الوضع حيث قرأ بعجوز قوله ومثل آه لما ذكره الله المعروف باللام وترك
 المسنون مع انه ايضا من هذا القبيل ذكره المحشي قوله المتحركة اه اعراض عن تارة التانيث
 التي تلحق فعل الماضي فانهم عددوا من الحروف وذكروا احوالها في بحث الحروف

خلافت في كونه من الحرف قوله انها ايضاه لانها موضوعة للعاني كالمتون واللام
 قوله من الحروف المباني آه لانها متفرقة وكلماتها كك فممن حروف المباني قوله
 وجعلوا آه انما قد ذلك ليل يروا انها لو كانت من حروف المباني فلما كانت الله على الجاه
 المقص وحاصل الالوه انما قد ذلك ليل يروا انها لما لم تكن الله فلا يصح نسبتها للاله لانه
 لها قوله كان المراد انما قد ذلك ليل يروا انه يفهم من سياق كلامهم انه كان اللائق
 في مثل الرجل وقائمة ان يعرب بالعربين الا انه بوسطه شدة الامتزاج اعرب بالعرب احد
 وليس الامر كذلك لان احد الجزئين لم يستحق الاعراب بل البناء لا تتفارعلة الاعراب هو
 التركيب مع العامل حاصل الجواب ان المراد بالاعراب الحركات اللاحقة في كل من الجزئين
 سواء كانت اعرابا او بناء قوله فان الحرف اه دليل التماويل المذكور قوله ولا ينبغي ان هذا
 آه اي جريان حال جز على المجموع ظه في قائمة آه لان الاعراب في الجزاء الاخير والآخر
 الاول بمنزلة الوسط فاجرى حال الجزاء الاول على المجموع قوله ودون الرجل اه فان المعرب
 ليس الا الجزاء الثاني والجزء الاول باق على حاله وفي رجل المعرب الجزاء الاول والجزء
 الاخير باق على الكون كما كان في المشي والمجموع المعرب الجزاء الاول والجزء الثاني اعراب
 له لان المجموع معرب باعراب احد فقوله وكذا في الاخيرين عطفت على قوله وفي الثاني وفي
 بعض النسخ هكذا بلفظة الفاء فهو من قلم الناسخ او بمعنى الواو قوله وفيه تامل آه وهو
 اذا كان الاعراب الحركات يكون الاعراب متغايرة المعرب بالذات واما اذا كان الاعراب
 بالحرف فلما ليس في ان يكون الاعراب متغايرة المعرب بالاعتبار فعلا منه تشيئة والمجموع
 من حيث تشيئة اعراب ومن حيث انها اخذت من مع الجزاء الاول معرب فيكون المجموع
 بمنزلة كلمة واحدة ثم مقسم لشي من قوله ولا ينبغي بيان قولهم واعرب باعراب احد يعني
 انها مهيأة للاشتقاق في بعض الذكورات قوله في اطلاق واحدة يعني ان تعد الاعراب
 انها يكون باعتبار تعدد المقسم ولا تعد في كلمة واحدة في اطلاق احد لا متنازع كون

الجواب عن بيان لفظ ان الثاني قوله

الشئ فاعلا ومفعولا وغير مفعول بل هذا لا يجمع التقيضين وما قال الفاضل السابق
 في دليل عدم التقيض لا يمتنع تواردا العالمين كتواردا لعلمتين مستقلتين فقيده من طم
 لان امتناع تواردا لعلمتين انما يكون في معد واحد ولا شك ان محلول العال هو الاعراب
 وايضا لا شك في تعدد الاعراب فحين استحالة تواردا العالمين في وقت تعدد الاعراب قوله
 قلنا اه يعني سلمنا ان تعدد الاعراب لا يبدل من تعدد العال نعم من ان يكون باعتبار
 الوضع الحالي او باعتبار الوضع السابق ولا شك في تعدد التقيض باعتبار الوضع السابق
 لانه باعتبار كلمتان فلا يلزم كون الشئ الواحد فاعلا وغير فاعل بل كون الشئين فلا
 استحالة فيه قوله وقد صاحب اللباب آه جواب ان يعني انما لا يتم تعدد الاعراب بل الاعراب
 فيه واحد فاعل واحد لان الجزء الاخير عرابية حكايته ولا حاجة الى تعدد العالمين لكن
 عليه ان لما كان الاعراب احدا وكانت الكلمة ايضا واحدة فلم اظهرت عرابية في الوسط دون
 الاخير فاجاب الشئ بقوله ولما كان آه قوله وما بعد غير آه يعني ان ما بعد لفظ الغير لما كان
 بابا الاعراب الحكايته انتقل الاعراب الى الجزء الاول فعلى هذا يخفى كلامهم مع انه معرب
 باعراب من يعني كيف يكتفيضين احدهما الاعراب — والآخر الحركة الحكايته ثم قوله في
 تابط شر الظير لكون الاعراب حكايته الجزء الاخير سوار كان المجموع مبنيا كما هو مذموب الجمهور
 او معرب باعراب التذكير كما هو مذموب حسب اللباب قوله علم اه بيان للقرض المذكور في
 كلامهم اجمالا قوله ولا يخفى اه انما قد ذكر ذلك سلا يزدان المفهوم من كلامهم ان الشئ
 بالنعكس في جميع المذكورات مع ان دخول الرجل وامثاله لا يجري عليها حال واحد
 بل الحالان في الكلمة غير مناسب لتعدد الاعمال فيها كما في المركب حاصل الجواب
 المراد ان النسبة بالنعكس فيما يجري عليه حال واحد قوله وفيه آه يعني ان المراد بالوحدة
 المفهومة من التاخر ان كان المراد بالوحدة الحقيقة الغير المنقطة اصلا فبدل
 فيه نحو همزة الاستفهام فقط دون عيرون كان المراد بالوحدة المطلقة بامبي وجه

فمنه شاملة لمثل عبد الله علما اليه وان كان خصوص وحدة بان كان واحدة من حيث
 الاعراب حتى يخرج عبد الله علما ويقتى قائمه وبصري فلا يدل لفظه عليه قوله ان قلت آه
 جوابا ضيقا الشق الثالث يعني ان المراد خصوص الوحدة بان يكون واحدا في التكلم
 بان لا ينقسم فيه ولا يشك ان المرة التي هي مدلول اللفظة يفهم منها الوحدة لتكلمه
 قوله فلنا اه اعتراض على ذلك الجواب حاصله ان الوحدة التكلمية حادثة ايضاً في عبد الله
 علما كما في قائمه بل واجب لتكلمه في وقت في وسط الكلمة فيلزم دخوله ايضاً قوله اللهم آه
 حاصله ان المراد بالمرّة الوحدة لتكلمه مع عدم صحح التعدد في التكلم وفي عبد الله علما
 ان وجد الاول لكن انتهى الثاني لاشتماله على صحح التعدد ثم دلالة المرة على الاول بطور
 كما على الثاني فهم ولذا افترض المحقق اللهم قوله مجازاً آه انما قد ذلك ليلا يبرهان بقاء الدخول في
 سببية الدخول لا دخول سابق عن اللفظ وحاصل الجواب ان المراد نفس الدخول باعتبار
 المسامحة ويحتمل ان يكون تقرير السؤال بكذا ان قائمه وامشاله لفظان حقيقة فلما يصح
 دخوله في اللفظة الدالة على الوحدة وحاصل الجواب ان الدخول باعتبار عدة لفظ
 واحدة واما باعتبار الحقيقة فلا دخول قوله لم يظهر دلالة آه يعني ان السمع ان كانت
 علة نامة للعلم على اللفظ كما لمشاهدة فيمنع اجتماعهما بان يكون كل منهما علة وان كان
 العلة المفهوم المردوبين مجموعهما وبين احدهما فخر لا باس في الاجتماع في وصف سببية بان
 يكون المجموع سببا فعلى الاول لا دلالة اذا علم بالمشاهدة اقوى من العلم بطريق دلالة
 الاثر فاذا امتنع اجتماعهما في سببية يتبعه اضعاف للضعف ويتبعه القوي للقوة وعلى الثاني
 لم يظهر سببية لاحتمال ان يكون المفهوم المردوبين متحققا في ضمن مشاهدة فلما يتيقن دلالة
 الاثر وما قال الفاضل اللاهور ان العلم اذا حصل بطريق المشاهدة كان به سببا
 واليدري لا يمكن استفادته بطريق النظر اعني الاستدلال من الاثر على المؤثر استهت
 فخصه اما اولاً ان هذا الدليل موقوف على توقف المشاهدة على التسلسل واما في صورة مغايرة

هما فلا وجه لعدم الدلالة لعدم سبق قبيتها بل علم البديهي وانما ثانيا فلما كان يكون لاجل
 شفاؤته فما يحصل بل بسبب حيزان يكون اجماليا وما يحصل بل لاستدلال حيزان يكون
 بتفصيلها فلا الفاء للدلالة الا ان خصوص الكلام في علم زيد مثلا بطريق واحد بان يكون
 كل منهما سبب لعلم واحد قوله اسره انما قد ذلك ليلا يروى انه ان اريد الاقسام الاولية
 فيها اثنان عن مستقل وغيره وان اريد الاعم فلا وجه للمحصر زيادة العلم الثلاثة حاصل
 الجواب ان المراد بالاقسام ما يكون مختلف في الاحوال لكن يروى عليه ان الاقسام المختلفة
 في احوال الفيزائية على الثلاثة كما لعرب المبني للمثنى والجميع وغير ذلك فلذا قال المحقق
 واختلافها عطف على البنائين يعني ان اسير في التثنية اختلاف احوال الاقسام واختلافها
 في كونها مادة وتخصيها صورة للكلام بان يكون الاثم ثمانية باعتبار جزئية وبفعل مادة
 باعتبار احدى جزئيه والحرف مادة ضئيفة بان يكون جزئية وبان يحصل باسمية الجزاء الاول
 كون الجملة اسمية وبفعلية كونها فعلية وغير ذلك باختلاف الصورة فها في اثنين ولما اختلفت
 في كونها مادة ففي الاقسام الثلاثة كما عرفت وبما لجملة المراد بالاقسام هي التي تكون
 مختلفة في احوال في كونها مادة للكلام وفي تخصيها صورة له بل هذا ان ثلثته قوله لهم
 آه انما قد ذلك ليلا يروى ان التقدير لا بد له من قرينة ولا قرينة آه حاصل الجواب ان
 المقام مقام بيان الاقسام والى سكوت في معرض البيان بيان لعدم ما سوى المذكور وان
 كان لذكر قوله ويتعلق آه يعني ان مقتضى ان هذا التقدير بيان ان قوله لا نهى لا يتعلق
 بالاقسام لانه عبارة عن ضم قبيد وتخالفة الى امر مشترك فهو تصوير محض ولا دليل الا
 في التصديقات بل يتعلق بالاحضار كونه تصديقا وقال الفاضل اللاهور فهو تصوير
 محض لا يحتاج الى دليل فحينئذ انه يوجب ان اقامته الدليل يمكن في التصورات لكن
 لا حاجة مع انه مخالفت لما تقر في مدارك العقول قوله عقلي آه اعلم ان المحصر
 لا يخرج ان كان حاصله مجرد ملاحظة مفهوم الاقسام من غير استعانة بامر اخر بان

يكون دائرياً بين النفي والاثبات يكون عقلياً وان كان حاصله من دليل يدل
 على امتناع قسم آخر فقطع امي يقينه وان كان حاصله بالفتح فاستقر ائني ان كان
 حاصله من اعتبار القاسم تخالف الاقسام وحصر ما يجنبه وما قال في الفصل الثاني
 في تفسير الجمل حاصل من ملاحظة تناز وتخالف اعتبر بالقاسم انتهى فمقتضى اعتبار
 التخالف بدون اعتبار الحصر ليس بحصر اصلاً فلا تكن من القاصرين ثم لما كان الحصر
 العقلي انما يتصور بين الاثنين لا بين الاكثر والاقسام الحاصلة منه لا تكون الا اثنين
 لكونه دائرياً بين النفي والاثبات والاقسام المذكورة آه ثلثة فلذا وجه الحشى بانته في
 قوة القسمين كل منهما دائرياً بين النفي والاثبات كانه قيل اما حرف او لا وما ليس بحرف
 فهو اما اسم او لا قوله وان ابيت آه لان القسم الثالث الحاصل من التقسيم الثاني للدائر
 بين النفي والاثبات يجوز ان يكون اعم من الفعل قوله لا ليس آه يعني ان اقسام
 الحاصلة اعني الحرف وغير الحرف والاسم وغير الاسم ليس الا مفهومات مستحقة
 سوى الاسم والفعل والحرف وان كان غير الاسم اعم من الفعل بحسب الاحتمال العقلي
 لكن ليس فروضه سوى الفعل فلذا قال الحشى مفهومات محصاة آه وما قال في الفصل
 اللامهورى ليس تلك الالفاظ مفهومات متعينة وضع هذه الالفاظ باذنا ما سوى
 المفهومات التي حصلها التقيمان المذكوران انتهى فقيده انه يدل على حصر الاسم
 والفعل والحرف في الاقسام الحاصلة من التقسيمين مع ان لا كلام فيه بل هو
 مسلم عند الكل وانما الكلام في حصر الاقسام الحاصلة في الاسم واخويه كما صرح به
 نفسه سابقاً ان القسم الثالث مفهوم سلبى يجوز ان يكون واذا عرفت ما ذكرنا
 علمت ان المراد بالاقسام الحرف وغير الحرف والاسم وغير الاسم وبما اخرج به تقسيم
 الاسم واخويه قوله قيل آه يعني في عبارة اثره وعلى هذه التاليفين ووجه الرواى الحشى
 بقوله وما آه قوله فلما يناسبه لكنه حركه يكون التقسيم للحال او الدلالة بالذات والكلام

بالعرض قوله بان الثاني اه لان الثاني والاول على هذا التقدير عبارة عن
 حال المحرف والاسم لا عن أنفسهما ولتقدير الحال فيما قبل الاسم والمحرف غير ظهري
 عدم صحة آه على تقدير الحال لان الحال غير مختص في الدلالة وعدمها قوله على ان
 آه يعني على تقدير الدلالة هذا كلام طاهري لان المهم في النظر عدم الدلالة وانما في
 الواقع فالهم هو الدلالة في غير ما كما يفهم من الشرح حيث قد اوتد على معنى في
 نفسها على معنى في غير ما قوله مع آه يعني ان الضرورة انما كانت من الجرفا لا
 التقدير فيه لاني المتبدروا لا يلزم منزع الحذف قبل الوصول الى المار قوله زيادة آه
 يعني ان تاويل بعض تقدير الذات يخالف اقتضاد ان مع الفعل لان الكلمة ان
 مع الفعل انما تدل على التجدد والذات انما تدل على الاستمرار قوله بمعنى الدال آه يعني
 ان تاويل بعض يحمل الدلالة بمعنى الدال فيه يخالف اقتضاد ان مع الفعل وهو لا
 لان اسم الفاعل يدل على الثبوت قوله قد السيد لم يقم منه الاعتراض على قول
 السيد قوله احتج اه لا متناع حل المصدر الذي هو نسبة على الطرف الذي هو كلمة
 هكذا ما كان في تاويل المصدر يحتاج حمله الى التاويل قوله اذ ليس آه اذ معنى المصدر
 الحدث السافج ومعنى ان مع الفعل الحدث مع نسبة التامة الى الفاعل فيجوز ان
 يحمل الثاني على الكلمة دون الاول وان قلت ان الثاني ما دل بالاول
 فيكون في حكم قلنا ليس كل مؤل حكمه مؤل به قوله ولا يخلو آه يعني ان
 قول السيد ان كلمة مع الفعل والته على الحدث مع نسبة التامة مخدوش
 والالم يصح جملة مستدالية والامر ليس لك فعلم ان مغناه الحدث السافج
 كما لمصدر فاحتج الى التقدير قوله او مركب اه انما قد ذلك ليلا يرد ان تعريف
 الحرف غير جامع وتعريف الاسم غير مانع لان الحروف المشبهة بصدق عليها
 انها غير محتاجة الى ضم كلمة اخرى بل تحتاج الى ضم مركب ايها فيخرج عن الحرف

ويدخل في الاسم حاصل الجوابان المراد عدم الاحتياج الى انضمام كلمة اخرى وكبر
 والاقتصار على الاول اقتصار على الاقل متيقن قوله استيف آه قوله ذلك ليلا يرد ان
 الاصل في العبارة الاتصال بما سبق فلا وجه لترك العطف حاصل الجوابان العطف
 بان لا يكون شدة اتصال ولا شدة انفصال بل يكون بين بين واه شدة انفصال
 لكون المذكور جملة متانفة ثم ما كان استانفا عند النحويين عبارة عن الجملة الواقعة جوبا
 لسؤال مسائل اشار الحاشي الى كون الجملة المذكورة جوابا بقوله لان آه قوله معطوف آه
 يعني يحتمل ان يكون الاستيفان مقدما على اعطف فيكون الجامع بين المعطوفين
 باعتبار كونها جوابا لسؤالين باعتبار اشتغالها على بيان حال المتقابلين فيكون المتباين
 بينهما باعتبار الوصف نظر الى الاول وباعتبار الذات نظر الى الثاني كما ان الجامع
 في السؤالين كونها ناشئين وهذا مناسبة وصفية وباعتبار كون كل منهما سوالا عن حال
 المتقابلين وهذه مناسبة ذاتية ويحتمل ان يعتبر اعطف مقدما على الاستيفان و
 المناسبة بين المعطوفين مضمرة في الذاتية ويكون الاحتمال الاول ابلغ راسخا على التباين
 اعني الوصفية والذاتية واظهر من العبارة لان البطلان تقديم الاستيفان لتقدمه في الذكر
 قدمه الحاشي على الاحتمال الثاني وما قال الفصل من اشتغال الاحتمال الاول على
 المناسبة الوصفية فقط والثاني على المناسبة الذاتية ونبي على هذا كون الاحتمال
 الثاني ابلغ ليس بشي لان المناسبة لا يكون الا لازمة للذات والذات متحققة
 في كلا الاعتبارين فكذلك لازمها لا يتنوع انفكاكها عن لازمها واذا عرفت فساد الاول
 بقيت بفساد الفرع وما قال الفصل انه ان المناسبة بين السؤالين على الاحتمال
 الاول كونها ناشئين عن سابق وعلى الاحتمال الثاني كون كل منهما سوالا عن
 حال المتقابلين يتخوف في الاحتمال الاول انه فلا وجه لتخصيص بالاحتمال الثاني قوله
 وكذا الحال آه يعني ان قوله الثاني آه جملة متانفة وقوله الاول آه معطوف عليها

بطريق تقديم الاستئناف على العطف او بالعكس قوله اى فى جانب آه مع انه المبني
 لموافقته حرف الروى قوله لما اده بيان لفائدة عبارة اشتر وحاصله ان قيد لفهم مخرج
 لما يكون مقارنا في التحق كضرب مصدر او قوله عن الكلمة مخرج لما يكون مقارنا في لفهم
 كلمة بل بطريق الاتفاق كما اتفق مع الضارب نهم الزمان قوله وما يكون آه يعنى ان
 ضارب اس خارج بقيد المقارنة اذ لا مقارنته فيه بل الترتيب لما يقال انه خارج
 بقيد الكلمة اخرج المخرج قوله من اسموا الضمتين وقت يد الواد مصدر سما يسود
 قوله اى سمي ه انما ذلك ليلا يروا ان خذ منسوب في الشرح ولا وجه نصيب
 لا كونه حالا ولا غير ذلك وحاصل الجواب انه حال والعامل فيه الفعل المفهوم من
 حمل الاسم على الثاني قوله بوجز كات اسين آه اعترض عليه الفاضل بقوله
 ولا يجوز ان يكون اصل الاسم هو الفتح السين لان فعلا بفتح الفاء اذا كان صحيح
 السين يجمع على افعل وفعل كفلوس والاسم لا يجمع بهذين الجمعين اقول
 المعبر في بحث الجمع هو الوزن الحالى لا الوزن الاصل والاسم باعتبار الوزن
 الحالى فعل لا غير فلو كان وزنه الاصل فعل بفتح الفاء او غيره لا حذر في الجمع على
 افعال قوله حذف الواو المحذوف من تخفيف من غير علة قياسية فيكون الزائل في
 حكم المنسحق ولذا اجرى الاعراب على آخر الباقى وناق الفاضل الاسم كاحالة
 ترتيب جريان الاعراب على آخر الباقى على كون التخفيف غير قياسي ففيه وجهان
 جريان الاعراب على آخر الباقى مرتب على كون الزائل سببا لا على كون المحذوف غير
 قياسي قوله يصح الوقف اه لان الوقف باسا كان وهو لا يتصور بدون الحركة
 لان الاسكان عبارة عن ازالة الحركة وهو يقتضى ثباتها قوله يرفع اى يرفع
 السمع عما عداه بان يثا ز قوله ويدفعه آه يعنى ان هذا القول ضئيف لمخالفة عن
 ضئيف التفضيل والجمع من هذا الفعل لانها منقوصة لا مثال قوله دار لكاب آه انا

بفتح
 السين

قد ذلك ليلا يروا ان الامثلة المتخالفة لما قلنا محمولة على القلب بان اصل معنى
 وسم فان قلبت الفار الى موضع اللام وان قلبت يارا او كذا حال اسما وحاصله
 الجواب ان القلب بعيد كونه خلاف الاصل قوله باسم المدلول اه اي يقتضي
 ان المصدر جزء مدلول الفعل لانامه وتحمل ان يكون العلاقة تسمية الكل باسم
 الجزء والمال واحد قوله لعدم ذكر المعطوف عليه صريحا والجملة المعترضة ما يذكر في ثمار
 الكلام او بين كلامين متصلين معنى بان يكون بينهما مناسبة مغوية كما فيا نحن فيه
 فان الكلام الاول مشتمل على بيان حال الكلمة والكلام الثاني مشتمل على بيان
 حال الكلام فيكون بينهما مناسبة تكون كل منهما مشتملا على بيان حال موضوعه
 فلا حاجة في كون الجملة معترضة الى الحمل على مذهب صاحب الكشف كما فعله القائل
 ثم الجملة المعترضة انما تذكر لفائدة وهي ان البيهية لمن لا يجديها الاشارة المفهومة من
 وجه المحصر وهذه النكتة وان كانت مذكورة في الشرح لكن من حيث انها فائدة الاعراض
 والمذكور في الحاشية هي من هذه الحيثية والاعراض لا بد له من نكتة توقف عليها
 الربط لا يخفى لولاها لا يمنع مما قال القائل اللاهوتي ان هذه النكتة لذكر هذه الجملة
 غير مختصة بحال الاعراض ومذكورة في الشرح فالاولى تركه ليس بشيء كما عرفت
 قال في الجواب لا ان يقال انه تعريض للاشارة الى ان الاشتغال على النكتة
 معتبر في مفهوم الاعراض انتهى عجيب جدا لان القول بالاعراض مع كونه قابلا
 باعتبار النكتة فيه عدم ذكره باليس من شان العاقل فكيف يظن هذا على محشي
 المحقق قوله على اخفرت اه هي جملة متنافضة جواب ال نشاء من لقسمة كانه قيل
 لم كانت الكلمة مسخرة فيها فاجاب بقوله اخفرت لانها ولذا ترك العطف في الجملة المعطوفة
 المفهومة عنى اخفرت ثم العطف عليها باعتبار ذاتها والمناسبة بين المعطوفين
 باعتبار ان الاول مشتمل على بيان نفس المحصر والثاني على بيان فائدة المحصر

العطف باعتبار كونها جملة متتالفة والا لوجب الاشتراك في الاستيناف والجملة
 المعطوفة ليست بمبتتات فحق قوله اي علم اه فنهذه الجملة نتيجة لما قبله فلذا ترك
 العطف فيها لكونها اشـ التصال با سابق والمناسبة بين المعطوفين كمن
 الاول على نفس الاختصار والثاني على فائدة قوله وعلى هذا تقديره اي يبين اذا كان
 المعطوف عليه يعلم بالاختصار يجوز ان يكون قوله وقد علم حاله عن الاختصار للمقار
 بين علمين فيكون عامل الحال مقارنا لها بنجالات ما اذا كان المعطوف عليه نفس
 الاختصار فلا يجوز الحالية لعدم المقارنة بين الاختصار والعلم الثاني ثم لما كان
 المعنى ابياً عن التقيد اذا المقم معلومية الاختصار مطلقاً على تقدير معلومية حد
 كل الحال يفيد اشار الى ضعف هذا القول بقوله يحتمل اه قوله البارة اه انما ذلك
 ليلا يرو ان البارة بمعنى مع فيكون المعنى معلومية الخدم معلومية المحر والامر ليس
 لك قوله ووضع اه انما ذلك ليلا يرو ان اسم الاشارة انما يستعمل في المشار
 المحسوس المشاهد ووجه المحر ليس لك فينبغي ان يذكر الضمير وحاصل الجواب ان
 وجه المحر لزيادة المعلومة بمنزلة المشاهد قوله واختياره انما قد ذلك ليلا يرو ان
 لفظ ذلك انما يستعمل في البعيد ووجه المحر قريب فينبغي ان يذكر لفظ هذا وحاصل
 الجواب ان لفظ ذلك موضوع للبعيد المكمل في فاسبقه البعيد الرتبة المشار اليها
 في مطلق البعد قوله وجوده اه بكونه شتماً على اليقين وعلى المعاني التي وضعت
 الاقسام الثلاثة لها وعلى علم صلاحية الحروف لكونه عمدة في الكلام وهي عدم
 الاستقلال قوله اضافة الحداة لما ورد على تقدير كون اضافة كل بمعنى اللام
 انه لو كان لك يعين التفسير باللام والامر ليس لك فاشار الخشي الى ان هذا
 الضروري هو افادة الاختصاص عن كون الخبر مرتبطاً بما قبله سوى الظرفية
 كما في الاضافة بمعنى في والجنسية كما في الاضافة بمعنى من لا التفسير باللام ثم لما كان

إضافة الحمد إلى لامية أشار إلى بيانه أيضا بطريق التبع أو لا توهم فيه قوله فان الحمد
 أهلية يتحمل ان يكون لفظه إشارة إلى الحق ويكون لفظ الحمد من قبيل الحقيقة
 الاصطلاحية ويكون اطلاق الحمد على المعنى المذكور معنا على اصطلاح النجوين
 ويتحمل ان لفظه إشارة إلى هذا المقام فيكون لفظ الحمد مجازا ولا يكون اطلاقه
 على المعنى المذكور معنا على الاصطلاح المذكور قوله لا يستلزم أهلية المجاز ان يكون
 المشترك عرضا عاما وليس فيه خاصية فلا يكون حاد الوجوب شاملا على الذاتيات قوله
 وقوله أهلية معاشهم فيكون سببا للغير فإريد به مجازا من قبيل ذكر سبب ارادة
 واحتمال كونه منقولا منقول لما تقر ان المجاز أولى من النقل فاذا دار الكلام بينهما
 يحمل على الاول فلذا اجزم المحشى بكونه مجازا وما قال الفاضل اللاهوري من
 كونه مجازا لغويا او منقولا لغويا فذلك قول عن هذا اصل قوله أي الكثرة فيكون
 الاول المعنى الكثرة والثاني المعنى الجزئية لا يلزم الاستدراك ويستندون إلى
 نفسه وهذا هو الباعث على تأويل المحشى قوله وذلك أي كونه مفيد للوجوب ثابت قوله
 وقد لقيناه وعلى هذا يكون الكلام من قبيل الحقيقة والتعجب مستفاد من النسبة
 إلى البعد كما فعل في هذا التقدير لتعجب مع كونه حقيقة وعلى التقدير الاول التعجب مع
 كونه مجازا لا ترعى ان قول المحشى في التقدير الاول اذا عطاوه دل على ثبوت
 التعجب فيه لان العظمة لا ينجم عن التعجب فاعترض الفاضل بان التعجب لا يختص
 له بالتقدير الثاني فلذا وجه للتخصيص اعراض بالمعنى قوله لانه اه انما ذلك
 ليلا يرد ان الاصل في العبارة ربط مع السابق فلذا وجه لترك العطف قوله
 لقنن الكل اه انما قد ذكر ليلا يرد ان المتبادر هو تضمن الكل للجزئي مع ان
 الكلام ليس بكلّي لكن بين عدم صدقه عليها قوله فاما الثانية اه انما ذلك ليلا
 يرد ان الثانية عدد فلا بد فيه من البنية الاجتماعية عرفها ودخلها فلا يصح

قول ان المتضمن باللفظ كل واحد فيكون متضمنا هو المجموع وحاصل الجواب
ان التثنية احتصار لعطف فكما ان في العطف حكم على كل واحد دون اعتبار الآخر
فكذا في التثنية قوله قيل آه القائل اسيد وحاصل كلامه ان الباء اذا كان للاستفاد
فلا ورود للامثال لان المتضمن بالكسر هو مجموع الامور الثلاثة والمتضمن بالفتح هو
مجموع الكلمتين فقط وان معنى مع احتج الى ان يؤول بان المتضمن بالكسر هو مجموع
الامور الثلاثة ويكون المتضمن بالفتح هو كل واحد منهما فعلى كل تقدير لا حاجة الى
تاويل اش ففهم المحشة من النقل الاعتراض على اش قوله ولا يخفى اه جواب لذلك
الاعتراض وحاصل ان ما قاله اسيد ان الباء اذا كان للاستفاد لا يستغاثه آه مبني على
جعل الاسناد جزء الكلام وهذا باطل اذ يلزم على هذا التقدير ان لا يكون الكلام
لفظ حقيقة مركبة من غير لفظ والمركب من غيره غيره بل يكون لفظا ماسما محميا باعتبار
اكثر الاجزاء وكلام المحشى مبني على عدم الجزئية وكون الباء بمعنى سببية من قبل
سببية الشرط للشرط في يلزم تضمن اش لفظه اذ الكلام على هذا التقدير ليس الا
الكلمتين ويصح التاويل انه واما قلنا ان كلام اسيد مبني على الجزئية اذ لو لم
يكن الاسناد جزءا لم يكن المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد وفلا وجه لقوله صلح
بغير المحشة عن الاسناد بلفظ الهيبة لكونه والا عليها وليس باشارة الى ان الاسناد
عند القائل بالجزئية عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى كما دهم القائل
اللاهوري اذ انضم ودلولة مساويان في كون كل منهما لفظا فلا وجه لتخصيص
الحق بعدم الجزئية لما مر سابقا وقال القائل الحق هو الجزئية باعتبار سببية الجزئية
في الوضع واختلاف المعاني بسبب كاختلافها باختلاف الكلمات انضمها على
احدهما واخلط بالآخر خارجا تحكم كيف وقد حكوا الجزئية الهيبة في المفردات واعتبروا
في تعريف المفرد والمركب بالجزء المرتبة في السمع لئلا يتيقض تعريفها بالاستغاثات

انتهى اقول اعتبار هئية المركبات بطريق الشرطية لا بطريق الجزئية وان
 سلمنا فالكلام في جزئية المدلول لا في جزئية الدال وما قال من اختلاف
 المعاني اقول ان جعل احدهما داخلا والاخر خارجا ليس مبني على الاختلاف
 بل الدخول مبني على عدم الاختلال في اللفظية وهو مفقود في الاسناد والهيئة
 وما قال من حكم الجزئية في الهيئة فسامحة من قيل تشبيه شرط بالجزء المرتبة فينظر
 الى تعميم الجزئية في المفرد والمركب من الحقيقة والتشبيه والهيئة جزء تشبيه وبالجملة لا
 يلزم مما ذكر الجزئية الحقيقية التي هي محل النزاع فالحق مذهبهم قوله فيما آه انما تم
 ذلك ليلا يروا ان قولهم المتضمن مجموع الكلمتين يتقوض بخوضرت زيدا
 اذا المتضمن فيه هو مجموع الكلمات وحاصل الجواب ان الاعتراض فيما اذا كسب
 الكلام من كلمتين فقط فيكون الجواب ايضا محصاه واما في مادة السفس فلما لم
 ولا جواب قوله ويجوز آه لما ورد عليه انه يلزم ان يكون كلام زيد في كلام زيد
 فانما كلام لانه يصدق عليه انه متضمن كلمتين لكونه ملاصقا لاسناد قائم له
 مع ان مركب اضافي اشار الى صفة بقوله يجوز آه وان امكن الجواب بان
 المراد بالاسناد استناد احدي الكلمتين الى الاخرى قوله اي ضم آه انما تم ذلك
 ليلا يروا ان نسبة عبارة عن البتة والانتقار وهي صفة المدلول فلا يصح
 اضافتها وحاصل الجواب ان المراد بالنسبة المعنى اللغوي اعني يضم او العبارة
 محمولة على حذف المضاف قوله الكلمة الحكيمة آه انما تم ذلك ليلا يروا ان المتبادر
 من الكلمة الحكيمة هو اللفظ الحكيم فلا يكون التعميم سوجبا لدخول زيد قائم في الكلام
 فلا يصح قولهم حيث آه وحاصل الجواب ان الكلمة الحكيمة يصح وقوع مفرد موقفة
 سواء كان نعتا حقيقيا كما به قائم في المثال المذكور او حكما كما المستر في ضرب
 قوله نخرج آه لكونه اسنادا بين الكلمتين اعني شرطه الجزولي بين الكلمتين قوله

لان اشرط اه دليل لشيء يعني ان اشرط عند الفهم وعند المخبرين قيد للخبر والاسناد
 فيه فيكون بين الكلمتين ولا اجل ان اشرط قيد للخبر والاسناد واليه من خرج من
 الاسم وقال لهم لا يماي ذلك ذلك لو كان اشرط سند اليم يصح به ان القولان نعم
 يريد الاعتراض على هذا سبب المنطقين القائمين يكون الحكم بين اشرط والخبر اذا لا
 يصح التفسير عرج في اشرطية بمفرده او بعلم لم يبق الحكم اشرط على بصيرة حلياء الدليل
 على هذا المذهب صدق اشرطية مع كذب التالي فلو كان الخبر هو التالي لم يصح صدقها
 مع كذب التالي ضرورة استلزام اتقاء المطلق اتقاء المقيد والتفصيل مقام آخر
 قوله اي من سائر اه انما قد ذلك ليلا يروا ان المتبادر من الافادة بالفعل
 يخرج عنه اسناد الجمل التالية في وقت عدم المخاطب لان الافادة بالفعل
 يقتضيه وجوده بحيث لا يتغير مقتضى وايضا يخرج عنه اسناد الجمل التي تقع خبر او صفة
 او صلة او تكون مضمونها معلوم المخاطب لعدم افادة فيها وحاصل الجواب ان
 المراد صلاحية افادة وهي متحققة في جميع هذه الصور فقول قد ظل يفرع على هذا التفسير
 قوله يصح السكوت اه تفسير للنسبة التامة انما قد ذلك ليلا يروا ان المتبادر من
 التامة ان لا تحتاج الى ذكر شيء آخر اصلا فينبغي ان لا يكون في ضرب نسبة تامة
 لا حاجة الى ذكر المفعول قوله اي لو سكت انما قد ذلك ليلا يروا ان امكان السكوت
 مستحق في النسبة الباقية كنسبة التوصفية او للاضافية فينبغي ان يكون تامة قوله
 الصرفة اه انما قد ذلك ليلا يروا ان النظر من كلامه خروج المبهلات مطلقا
 كانت مبهلات صرفته او مركب من مهمل كلمتين مخوريد قائم بحق مع ان المركب
 كلام فلا يصح اخراجه وحاصل الجواب ان المراد بالمبهلات المبهلات بصرفته
 فلم يخرج المركب قال الفضل اللاهوري ان مقصده المحشى الاعتراض على اشرط
 لعدم خروج المركب فاجاب بانه لا خير لانه كلامه الا انه مشتمل على ضم ولا يخفى انه خلا

الذوق قوله امي محكية آه تفسير الجوز بعبارة فارغة عن الشكوك التي ورد
 على تعريفها المشهورين اعني الجوز بالمثل الصدق والكذب والشارع واضح
 لاحداث امر فورد عليها ما رايت في مقامه قوله لان نسبتة اه انما فذلك ليدل
 مير وان الجمل المذكورة دالة على نسبتة المقصودة منها وعلى الطرفين المفرد
 لا يدل على التعدد فكيف يصح التغير عنها به وحاصل الجواب ان نسبتة مع الطرفين
 في تلك الجملة ملحوظة بالمحاذرة والحد الذي اذا البديهة شاهدة على ان لم يند ولم يند
 لا يكون الا كالك فيجوز التغير بالمفرد ولان المفرد لا يمكن دلالة على التعدد
 تفصيلا لا على التعدد والملاحظ اجمالا لكونه امرا جدينا في اللحاظ والفصل
 لما لم يطبع بان المراد نسبتة مع الطرفين تحيير في كونها مجملة ومفصلة لانها
 انما تصور في المشتل على التعدد ونسبة ليست كك لكلف بان معنى كون
 النسبة ملحوظة بجملا انها ملحوظة بقا في ضمن المجموع ومعنى تفصيل بانها ملحوظة قصدا
 فورد عليه اول ان اطلاق الاجمال بمعنى اللحاظ لا بمعنى المسمع في كتب القوم
 وثاني ان نسبتة في القضايا كلها ملحوظة بقا لكونها معنى خريفا فيكون نسبتة
 مجملة فيها فيجب ان يصح التغير بالمفرد عن القضايا كلها مع انه خلاف القوم
 قوله او ذا آه يعني هذا اللفظ قوله ولا يصح آه ر وعلى بعض حيث زعموا ان
 الالفاظ كلها موضوعات لانفسها لا لغيرها منها عن اطلاقها فهي دالة على
 انفسها وليست دالة على عينية لا تتعارف علاقة التاثير ولا طبيعة لعدم مدخلية
 الطبع فتعين الوضعية فلا احتياج الى تاويل ليس المذكور بجملة كلمة حكمته
 حقيقة على هذا التقدير قوله لما حقق آه دليل لهذا الرد وحاصل ان الدلالة
 نسبة ليقض الطرفين استغنيين ولا تغايرين اشئ ولفظ ما قر المتوهم من
 خدشة الالفاظ فنقول في وضعا انما هو بواسطة حضور ذواتها لا بسبب حضور

الدوال عليها والنهاية التي بحضرة بنفسه ليست بدلالة قوله فيحكم اعطف
على قوله تخبر بالفساد في ذهن اسامع فيحكم اسامع على تلك الالفاظ باحوالها كما
زيد ثلثي اوباحوال مدلولها كما في زيد قائم قوله ولكن سلمنا آه انا قد ذلك لئلا
ان الدلالة تقتضي تغاير الطرفين بالاعتبار وهو متحقق فان زيدا من حيث
انه دال غير نفسه من حيث انه مدلول فيصح الدلالة وحاصل الجواب سلمنا الدلالة
على زعمكم لكن لانم انها وضعية حتى نستقي الاحتياج لثبوتها في المهمات مع انها
ليست بموضوعه والآن لم تكن مهلة وان قلت ان المهمات موضوعه بالنسبة
الى نفسها وتسميتها مهمات بالنسبة الى معانيها قلت هذا مما لا يقدم عليه من
انه يعقل الوافر في مباحث الالفاظ فانهم في جميع مباحث الالفاظ اعتبروا حالها
بالقياس الى معانيها بالقياس الى نفسها والوضع والاهمال من الاحوال
ثم تقاتل هذا المذهب بان لا يخفى العقلية في علاقة التأثير عذة فتكون تلك
الدلالة عقلية على تقدير ثبوتها وقال الفاضل في بيان كونها عقلية انها
في الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار الذي بسببه تغاير وهو حال من احواله
يرد عليه ان الكلام في كون اللفظ والاعلى لفظه مجوابه خارج عن محل النزاع
بل الحق في الجواب ان المحصر في علاقة التأثير على رأي هذا المذهب مم قوله
فكيف آه اذا لاخبار عن شيء ولحق التوهم من خواص الاسم هذه قياس
استثنائي على اثبات وضع المهمات لانفسها وتقريره ان الالفاظ المهمة
موضوعه لانفسها والآن لم تكن اسما لا اعتبار الوضع فيه والثاني باطل بثبوت خواص
الاسم فالقديم مثله اعني عدم كونها موضوعه قوله قلنا آه حاصل ان الخواص
اللاحقة لها تقتضي كونها انما حقيقة ادكيا فيكون من قبيل الثاني وضرورة
الوضع انما هو في الاول فلا يثبت الدعوى قوله وان آه جواب ثان حاصل

ان المذكور خاصته اضافية بالنسبة الى بعض ما عداه اعني الغير موضوعا للمعنى
 فلا يستلزم تحققه تحقق الاسم بجوار ان يوجد في الغير لا بالنظر الى المعنى كافي
 من حرف جروبا الجملة ان مطلق الاسناد الى الشيء ولحق التثوين لا يوجد في غير
 الاسم باعتبار كونه موضوعا للمعنى والما باعتبار ذاته فيوجد فيه كما يوجد في الاسم قوله
 واستملا آه فيه إشارة الى ان لحوق الخواص في الاسم نسخ الاستعمال
 قوله لا يخفى آه يعني يلزم على المص ارتكاب تحقق ثلاث افراد من الكلام وهي
 ضربت وضربت زيدا وضربت زيدا قائما في هذا التركيب مع وحدة الاسناد
 حقيقة فلا بد من القول بتعدد ما لا اعتبارا بتحقيق الكلام بدون الاسناد
 والاول تكلف بلا باعث والثاني ظم البطلان قوله وجملة آه لما كان البعض
 من مادة الافتراق الجملة العسمية والشرط وتركها اسم بينهما المعنى فليس شيء آه
 لعدم الاسناد وفيها قوله الى الكلام آه فيه إشارة الى ان في كلام اسم رد
 على البعض وبين المعنى وجه الرد بقوله لان الكلام يعني ان العبارة مسوقة
 ببيان الكلام فالإشارة الى ما هو المقص بالسوق اولى قوله ولبعده آه
 ودليل ثمان يعني ان الكلام بعيد من المذكورات في الذكر وللفظ ذلك موضوع
 ملبيد فينبغي ان يث رالية قوله ولان آه دليل ثالث وحاصله ان عبارة
 المناسبة بالسابق تقتضي ان يكون ذلك إشارة الى الكلام ليكون هذا
 تعبيرا بعد التعريف كما سبق وحاصل الجواب انه فرق بينهما لكون الاول
 حصرا قطعيا فلا احتمال لقسمة آخر فلا حاجة الى ادات المحصر بخلاف الثاني فان
 فيه احتمال ستة اقسام وللفظ اثنان منها فاستج الى ادات المحصر قوله حقيقة
 آه انما قر ذلك لتلايه وان المحصر في المعين مم لوجود قسم ثالث بخوريد قائم
 الوجه فانه ليس باسمين ولا اسم وفعل وحاصل الجواب ان المراد بالاسمين

اعلم من الحقيقة والحكمة والذكور وان لم يكن اسمين حقيقة لكنه اسمان حكما قوله
 وذلك آه انما ذكركم لئلا يرد ان الكلام ليس الاسمين او اسما فعلا فليعلم
 طرفية الشيء لنفسه وحاصل الجواب ان المنظوف عام والمطرف خاص فله
 لاستحقاق جزئية آه لكونها اشرف من جزئية اسم الثاني لكونها اسمين حقيقة
 او حكما بخلاف الثاني فان احد الجزئين فيه يفعل قوله مع آه انما ذكركم لئلا
 يرد ان الفعل مقدم في التحقق في الجملة الفعلية فينبغي ان يقدم في الذكر وحاصل
 ان تقديم الاسم لنظر الى شرافته ان قلت فاعلم وجه في تقديم الفعل في
 بعض النسخ قلت موافقة الذكر لواقع قوله اسقول آه انما ذكركم لئلا يرد
 ان ادعوا اخبار ويازيد اشار فكيف يكون احدهما تقديرا لا يخرج منها و
 حاصل الجواب ان ادعوا قبل التقدير او بعده انما بطريق المجاز فمراة المحنة
 من نقل المعنى القوي لما مر من اولوية المجاز قوله دالا اه لما كان في التقدير
 ضرورة الامر من اني اباعث والمصحح اشار الى الاول بقوله والاد الى الثاني
 معونه والعقبة آه ثم المراد بالمركب اسمي الجملة الفعلية او لا ودخل بها لثبوت
 الا قرآن فيها وان توهم عدم دخول الجملة الاسمية لكونها غير مستقلة فذرع
 ما بنا مستقلة في الوجود اسمي او المراد به بهذا اعتبار قوله الى ما امكنها هو رمي
 اشارة الى المعنى كما هو رامي اسم قوله ولم بجملة اه يعني في عبارة الشارح
 روي على التامكين يكون الطرف طرفا لدل او بكونه حالا من ضمير دل فوجه
 تخصيص الحالية بضمير الكلمة في كلام المحققين بناء على ان بعض الشارحين فيها
 انية لا الى الحالية من المعنى والمقصد رويهم واما وجه التخصيص في كلامهم توهم
 تعدد العامل على تقدير الحالية من المعنى لان العامل فيه سبب الفاعل هو حرف
 الجرد في الطرف الفعل المذكور بخلاف الحالية عن ضمير الكلمة فان العامل

على هذا التقدير في الحال وذو الحال هو الضلع فلا تعد قوله على الاول اى على
تقدير كونه ظرفا لدل فيه احتمالا لان الاول ان يجعل الفاء بمعنى الباء لانه للمعنى لفظ
اذ الطرف اما زمان او مكان واللفظ والمعنى — ليس شئ منها والثاني ان يجعل
الفاء للطرفية التجزئية بان يشبه ثبوت الدلالة في مرتبة ذات اللفظ والمعنى بثبوت
المطروفة في حق عدم الاحتياج الى الغير فعلى الاول تكون المعنى بنفسه وعلى الثاني
في حد ذاته قوله وعلى الثاني اى على تقدير الحالية قوله لان اول دليل للرد وحاصل
ان الفاء ان جعل بمعنى الباء بطريق الحقيقة يلزم خلاف المذهب المختار وهو ان
الكلام اذا دار بين الاشتراك المجازي والحاصل على الثاني اولى ان جعل بمعنى الباء مجازا
او يستعمل الفاء في الطرفية التجزئية يكون مجازا غير مشهور في التعريف ان قلت
انه على تقدير كون الطرف ظرفا مستقرا يلزم المجاز في التعريف وهو كون الفاء للطرفية
التجزئية قلت انه مجاز مشهور لانه على هذا التقدير يكون شئ ظرفا لنفسه مجازا و
ذلك شئ كذا في الدار في نفسها بخلاف ما يكون الطرفية لامر آخر فانه لا نظير له
في كلام العرب ثم هذا الوجه انما يستقيم اذا كان الضمير راجعا الى المعنى واما اذا كان
راجعا الى الكلمة فيكون الطرفية لامر آخر على تقدير صفة الضمير فيلزم المجاز الغير المشهور
على وجهه فما قال الفاضل ان في تقدير شئ مجازا لانه مشهور ليس شئ
وبالجملة مقم المحشى بالوجه الا هو اثبات الصفة على تقدير كون الضمير راجعا الى المعنى
واما رجحان طرأش مطلقا فكل بل هو ثابت بالوجه الاتية قوله دلان دلالة
آه لما ثبت بالوجه الاول او لوية الصفة على تقدير كون الضمير راجعا الى المعنى على
الطرفية للدلالة اثبت بهذا الوجه اولوية الصفة مطلقا على التقديرين الباقين حاشا
على تقدير الطرفية والحالية يكون الطرف قيد الدلالة لان الطرف والحال قيد
ان يعاطفهما فيكون المعنى ان الدلالة ثابتة للفظ في حد ذاته والامر ليس كك

بل هي ثابتة باعتبار الاستعمال فعلى هذا المراد بالوضع في كلام المحققين بالقياس
 الى الوضع الاستعمال بطريق ذكر سبب ارادة السبب فلما يرد ان الوضع معبر
 في مفهوم الكلمة والدلالة باعتبار الوضع فيكون في مرتبة الذات لان الدلالة متغيرة
 على الاستعمال لا على الوضع وهو يسوغ مرتبة الذات وما قد انضمت في الجواب ان
 معبر في مفهوم الكلمة لا في الحقيقة انه يلزم ان يكون اللفظ مصداقا لها بدون الوضع
 انه لا يقول به احد قوله مع آه متعلق بقوله لان جعله آه دليل ثالث لا دويته بطريق
 اتم مطلقا على طريقين الباقيين حاصل ان انطرت على هذين التقديرين ميل
 على تصور دلالة الحرف والا لم يمسك كذا لا تصور في دلالة الحرف بل في مناه
 لان الدلالة متفرع على الوضع والاستعمال وهما متساويان في اكل قوله بالوضع
 آه يعني ان الاحتياج هو المقصود في معنى قبل الوضع مع انه لا دلالة قبله فعلم ان المقصود
 في المعنى لا احتياجه في تعطل الى غير فان قلت انه يجوز ان ثبت بسبب الوضع
 احتياج آخر فيكون ذلك سبب تصور الدلالة قلنا لم يتحقق وفي مادة انقضى لا بد
 قوله بالذاه آه وانما قيد به لان الاحتياج قوله من ذلك اي من الاحتياج الذي
 ثبت للمعنى انما قد ذلك ليلا يرد ان تصور المعنى مستلزم لتصور الدلالة فثبت ما
 ادعاه وحصل الجواب منع الاستلزام لان كثير من المعاني الاسمية قاصرة لا
 الى الغير مع انه لا تصور في الدلالة الا عينا عندكم قوله وبالمجدة اه يعني خلاصة ما
 ذكرنا من عدم التصور في دلالة الحرف ان توقف فهم المعنى في نفسه على شرط لفظ
 كان ذلك كما مرجع في ضمير الغائب وغيره كما لمخاطب في المخاطب لا يستلزم تصور
 في الدلالة كما ان توقف تحقيق المعنى على القابل والفاعل لا يستلزم تصور في
 الدلالة فالضمير في قوله لتوقف راجع الى اسمي الى الغنم كما وهم الفاعل
 بتم تشبيهه وسجمل ان يكون اسمي وبالمجدة اي خلاصة منع الاستلزام المراد

الثابت بالوضع ثابت للدلالة بالوضع فلا يلزم في الاحتياج

بقصور الغير هو الاحتياج في التصور فقط بدون الاحتياج الى الذكر والمراد
 بالاحتياج في الفهم الاحتياج الى تحقيق الغير لا الى تصوره والاول كل ما
 الاضافية تحتاج الى تصور متعلقا بها لا الى ذكرها والثاني كالضمير فانه يحتاج الى
 تحقق تقدم المبرج لا الى تصوره فبتم المقابلة ثم التشبيهة على اني الفاعل انما يكون
 بين توقف الفهم على اشرط وبين توقفه على القابل واما على رأينا فبين توقف
 الفهم وبين توقف التحقق ليكون التشبيه بين المتغايرين حقيقة ويكون من قبيل
 تشبيه المعقول بالمحسوس فيكون مفيدا للتوضيح وتخصيص القابل والفاعل
 على طور الفاضل ظهر واما على طورنا فلا نه لا توقف لتحقيق الخارجي الا عليها فانهم
 وهذا مشت قوله اي ملحوظة اه بالجر انما قد ذلك بيلامير وان عبارة المعرف
 باعتبارها في نفسهم في ان الطرف قيد للدلالة باعتبار يتعلق فمرد عليه سبق
 وحاصل الجواب ان عبارة المعرف عن الملحوظية في حد ذاته وذلك صفة المعنى
 قوله لا في ضمن غيره اه يعني لا بالعبية فلا يرد ان المتبادر من الملحوظية في
 حد الذات ان لا يكون المعنى مدلولاً تضمنياً والمعنى المحر في ايضاً لك كونه
 مدلولاً معطاه بعبية فلا فرق وقال الفاضل ان في قوله ملحوظة اشارة ان
 المراد كينونة المعنى في نفسه في اعتبار العقل لا في الخارج ولا ينبغي ان الاعتبار
 عبارة عن اللحاظ لا عن التحقق الخارجي فلا فائدة في تفسير المعنى قوله اي الدار
 اه يعني ان الطرف يحتمل ان يكون صفة في تقدير متعلق معرقاً باللام لكونه
 معرفة واما لم يقدر الموصول لئلا يلزم حذف الموصول مع بعض اصدان
 قيل ان اللام الداخلة على اسم المفعول يكون موصولاً فيلزم المحذو الذي
 قلنا سلمنا اذا كان اسم المفعول بمعنى الحدث واما اذا كان بمعنى البشوت فلا
 كك ويحتمل ان يكون حالاً عن البتة ومن غير الحال عنه في حاجة الى تقدير

الفصل في محتمل ان يكون حالاً عن المفعول للفعل المستفاد من نسبة الجز الى المبتدأ
 عند من لم يتجوز الحال عنه فعلى هذا التقديرين الآخرين بقدر يتعلق بكرة لما تضمن
 تكرار الحال قوله لا باعتباراه متعلق بالاحتمالات الثلاثة قوله من كونه بيان
 لامر خارج قوله واعتراض محتمل ان التشبيه غير تام اذ يقال في مقابلة في نفسه
 في غيره ولم يقل في مقابلة الدار في نفسها الدار في غير ما بل يقع لا في نفسها فكلم
 بل في عبارة المشتبه لا ضرب قوله ويمكن اه جواب عن ذلك الاعتراض واصله
 ليس مقصود ان مودى في في الموضوعين يعني في المعنى وفي الدار واحد وهو
 المشتبه الى نفسه فكلية في في وقت كونه مثلاً للحكمة وعدم الاحتياج الى الغير ونسبة
 المشتبه الى الغير بها في وقت كون ذلك الغير مثلاً للحكمة بل لا يمكن الاتحاد فضلاً
 عن التصوديق لان المعنى مع كونه غير لزوم النظرية والخطية لا يتقبض العقل عن
 تجويز تبعية للغير فيقال لفسه في غيره بخلات الدار فانها تكونها طرزمة النظرية
 والخطية يتقبض العقل عن تجويز تبعيتها للغير بان يكون الغير مثلاً للحكمة فيضم
 في نفسها ولا يقع في غير ما ولا حكمها في غير ما لالتها على التبعية المحيطة لفعل
 فكلية بل في قول بل لا يتصور للترقي قوله بل المقصود اه اضرب عن قوله ليس
 يعني ان المقصود من التشبيه بين الدار والمعنى انها قد بلا خطان باعتبار الدار
 وقد بلا خطان باعتبار الخارج وان استازابان يكون المعنى منسوباً الى لفسه والى
 غيره بكلية فاذ بخلات الدار قوله اى كما آه انا قد ذلك ليلاء مودى ان لظن
 من عبارة اسم التشبيه الذهن بالخارج مع ان المقصود هو وجود الذهن في
 توضيح النفس الذهن والضمير عليه ان القيام نسبة ليقض الطرفين المتجانين
 فكيف يتصور بين المشتبه وذاته فلما يصح قول اشتراح قائماً بذاته والضمير ان المتبادر
 من القيام هو الوجود والاعراض الوجود في لفسه غاية الامر انه هو الوجود

غير كما لو سمع العلية من عبارة شيخ الفلاسفة فلا يصح المقابلة وحاصل
 الجواب ان المراد من عبارة الشبيه الموجد والذمى بالوجود الخارجى فلهذا
 الاول وان المراد بالقيام بالغير التعيين وبالقيام بذاته سلب البقية للغير فلهذا
 الاخير ان ثم ان قدم الجواب لنظر الى شرافته والمحشى بما قدم الغرض نظر الى كون
 مفهومه وجوديا قوله وفيه آه بيان لفائدة عبارة الشرافة ان المقم انما يشبه
 المعقول بالمحسوس تنوير المقم قوله ويظهر آه يظهر من تشبيه وجه آخر سوى ما قد
 انما بقوله هذا هو المراد آه وسواء المعنى المحرر لما شابه الغرض وهو تابع للمحل فيكون
 المعنى المحرر في الغرض تابعا فيضه ذكر في غيره للدلالة على التعيين والمعنى الاسمى
 لما شابه الجوهري وهو غير تابع فيكون المعنى الاسمى ايضا غير تابع فيصير ان يقضى
 الغرض للدلالة على عدم التعيين فقوله التابع صفة للمعنى وقوله الغرض مفعول
 لثابه وقوله التابع له صفة للغرض والضمير في له راجع الى الجوهري وما قال
 الفاضل ان مشابهة المعنى المحرر للغرض والمعنى الاسمى للجوهري مصحح استعمال
 كلمة في الموضوعين بمعنى التعيين في الملاحظة وعدم التعيين فيه كما يستعمل
 في الغرض والجوهري بمعنى التعيين في الحصول وعدم التعيين فيسأل فيضه ان
 استعمال في في الجوهري بمعنى عدم التعيين غير كوني كلام المحشى به ولا في كلام الغير
 اذ يقال في مقام بل المحنى في التفسير قلنا من ان المقم اثبات اشركة في عدم التعيين
 لا في استعمال في قوله بهذا المعنى آه انما قد ذلك ليلا يروا ان السباوير من اللاتية
 ان يكون عنوانا للمعنى الاسمى والعنوان لا بد ان يكون ملحوظا قصد اكله فيصير لقوله
 باللاتية وحاصل الجواب ان المراد باللاتية ان يكون تابعا في الملاحظة بان
 يكون الملحوظ بالذات هو الغير قوله المراد آه انما قد ذلك ليلا يروا ان السباوير
 من الغير ما هو بخائره مطلقا فكيف يكون التعيين مع تباين كلي وحاصل الجواب

ان المراد بالغير متعلق بان يكون المعنى المحرفي حالا من احواله قوله او الصالح
 آه يعني ان المحرف في وقت التصور يكفيه لا يحكم عليه به لكونه امر غير مستقل واما
 مقصوده بالكنهه فمستغ لانه عبارة عن كون الشيء مقصودا بالذات بمرتبته الذاتية
 والمعنى المحرف برئي من المقصودية واما المقصود بالوجه ما يقع مستغ لانه عبارة عن
 كون الشيء مقصودا بمرتبته العرضية وقد عرفت استقرار المقصودية واما المقصود به
 فقد يكون الوجه مستقلا بالمقصدية صا لالحال ان يحكم عليه او به وقد يكون الوجه غير مستقل
 فلا يصلح شي منها و بالجملة لقمان من اعلم معنى بالكنهه واما وجه متغنا في المعنى
 والقمان الاخير ان منه معنى بكنهه وبوجه فكمان فيه لعدم اقتضاها المقصودية
 لان العلم بكنهه عبارة عن كون الشيء حاصل بنفسه وهو لا يقتضيه المقصودية وعلما
 بوجه عبارة عن حصول وجه الشيء قصد او حصوله بقا فلا يكون الشيء فيه مقصودا ايضا
 واما قلنا ان المعنى المحرفي برئي عن المقصودية لانه فرع الاستقلال وهو ليس مستقلا
 اتى لحاظ كان لان الاستقلال عبارة عن عدم الاحتياج في التحقق الذاتي و
 عدم الاستقلال عبارة عن الاحتياج فيه الى امر فكما ان الاحتياج وعدمه في
 التحقق الخارج من لوازم الذات فكذلك الاحتياج وعدمه في التحقق الذاتي من لوازمها
 ومن التحقق ان الذات في اي لحاظ كان لا ينفك عن لوازمها فعلم ان المعنى المحرف
 الغير مستقل لا يكون مستقلا دائما فاذا كان معلوما بكنهه لا يحكم عليه ولا به لعدم
 استقلاله لا بعنوانه ولا باللعنون الذي هو عينه في وقت هذا التصور واذ كان
 معلوما بوجه وكان الوجه مستقلا فحكم عليه به لاستقلاله باعتبار عنوانه وان لم يكن مستقلا
 باعتبار لعنونه او اذا الحكم على استقلاله بعنوان واما المعنون فلا يجب لصوره
 فضلا عن الاستقلالية فالدليل على هذا صحة الحكم في قولنا كلما هو محسوس شائد
 يوضع له لفظ هذا الحصول بعنوان في التبرهن مع ان المعنون لكونه غير متناه سيرا

يحصل في الذهن فكل موضع يكون الحرف محمولا عليه به يكون معلوما بوجه
 ومراود المحشى بقوله شئ منها يعني وقت تصوره كنهه كما عرفت وقوله ملقت بالذات
 يعني باعتبار العنوان واما باعتبار المعنوي فكل كما مر واذا عرفت ما ذكرنا علمت
 بالمباينة الذاتية بين المعنى الاسمي والحرفي فكل ما يتحقق ولا يمكن من التقليد
 قوله تفسيره لما ورد على قوله مستقلا بالمعنوية ان المتبادر منه ان لا يكون
 المعنى بدولا تفسيرا والمعنى الحرفي ايضا كفاية الفرق اشار الى ان المراد
 بالاستقلال هو المحوطة قصد هذا ليس يتحقق في المعنى الحرفي قوله لان المتعلق
 اه دليل لعدم الاحتياج قوله من لفظ الابتداء يعني بطريق الاتسارام قوله
 ولما اه انما في ذلك ليلا يروا انه لو كان متعلق الاجمالي كافيا في الفهم فاست
 حاجته الى ذكره في المعنى الحرفي وحاصل الجواب ان متعلق في المعنى الاسمي غير
 ملقت بالذات فكيف تصوره الاجمالي بخلاف المعنى الحرفي فان متعلق فيه ملقت
 بالذات فلا يكفي تصوره الاجمالي بل لا بد له من الذكر ليحصل تفصيل فذكر متعلق
 في المعنى الحرفي لفهم اصل المعنى وفي المعنى الاسمي لفهم الخصوصية ما سياتي فاقال
 الفاضل في شرح قوله من ذكر متعلق لا لفهم الابتداء بل لفهم ذلك متعلق ليس بشئ
 فان الكلام في المعنى الحرفي وذكر متعلق فيه لفهم اصل المعنى كما عرفت قوله وانه
 ما كان دلالة يعني كون شئ دالا ومعنى جعله دالا والاول مرتبة على الثاني
 متوقفة ايضا مرتبة على توقف الثاني والتوقف بالذات انما هو الثاني اشار المحشى
 الى ان المراد هو الثاني وقال الفاضل المراد من هذا التفسير رفع توهم لزوم تليل
 الشئ بنفسه ففهم ان قول الشئ يدل على دلالة فيلزم تليل الشئ بنفسه فذبح
 المحشى بان الاول متعدد الثاني لازم وهذا وهم من الفاضل لان قول الشئ يدل
 على لضم لا للدلالة فابن الاعراض والجواب قوله يعني اه فيه إشارة الى ان المقصود

من هذه العبارة دفع اعتراضات الاول ان المتبادر من كون المعنى في نفس الكلمة
 كونه مدلولها فلا فائدة في ذلك التقيد اذ كل معنى لك والثاني انه يدخل فيه الحرف
 والثالث ان انفار للظرفية ونظرت انما يكون زمانا او مكانا او كلة ليست بشي
 منها والرابع ان المتبادر من كون المعنى في الغير كونه مدلول الغير والمعنى الحرفي
 ليس لك وحاصل الجواب ان المراد من كون المعنى في نفس الكلمة عدم الاحتياج
 الى الغير فاندفع الاول فيكون المعنى في غيره الاحتياج اليه فاندفع الرابع ثم المعنى
 الاسمي لما لم ينحج الى شي آخر فكان قابله كطرف مال والمعنى الحرفي لا احتياجه الى
 الغير قابله كطرف حال فاندفع الثالث وبما ذكرنا ظهر تحرير كلام المعنى بان قوله بل
 اضرب عن ليس قوله فكان إشارة الى دفع الاعتراض الثالث والثاني ظاهر قوله
 من حيث هو يعني ان في التقيد المذكور احتراز عن الابتداء مثلا في مرتبة
 الذات لانه معنى اسمي قوله وهو تفسير لقوله من حيث هو حالة يعني ان الابتداء
 الحرفي عبارة عن الابتداء الذي هو نسبة بين اسير البصرة وقال الفصل انه
 تفسير لقوله هو فان الابتداء بهذا الاعتبار يعني اسمي ونسبة الى اسير والبصرة
 ملحوظ بتجاوز لا يخفى انه لو كان لك فامضى حاجة الى ذكره وايضا لفظ التيام وال
 على كونه نسبة حرفية قوله اسمي لتعريف اه انا قد ذكرنا ذلك ليلا يرد ان المعنى الحرفي حال
 المستلحقين فلو كان آله لما يلزم آتية الشئ لنفسه وحاصل الجواب ان الآتية
 هو الابتداء مثلا من حيث انه حال خاص ذو الحالة هو لكن لا من حيث الخصوص بل
 من حيث هو حال فيلزم آتية الخاص للعام والتعلق ان الآتية تقتضي تقدم
 والخصوص التاخر فبينهما منافات قلنا سلمنا اذا كان العام ذاتيا للخاص وفيما
 نحن فيه يجوز ان يكون عرضيا فاقضوا الخصوص ايضا التقديم يكون الخاص
 مفروضا وان سلمنا مطلقا قلنا جواز انعكاس بين الشئين بالتقدم والتاخر

بالاعتبارين قوله اي معنى آه انما ذلك ليلا يرد ان المتبادر من غير عقل
 ان يكون مدلولاً تضمنياً ومعنى الحرفي ليس لك قوله اي لا يمكن آه انما ذلك
 ليلا يرد ان توقف العقل انما هو على تصور متعلق لا على ذكره وحصل الجواب ان
 المراد بالعقل هو عقل اسامع ولا شك ان تعقله موقوف على تصور متعلق بخصوصه
 ولتصور متعلق بذلك الطريق لا يمكن الا بذكره صريحاً لكونه متضمناً بذات فقوله وذلك
 المتعلق إشارة الى تعقل المتعلق وقوله لكونه دليل لذكره بصريحى وقوله وهو مأمور عطف
 على قوله لكونه آه يعني ان الحرف وضع عام والموضوع له خاص لا يفهم بدون ضم
 ما يدل على الخصوصية قوله وهي متفاوتة فمهمة إشارة الى انه لا فرق بين المعنى الحرفي و
 بين المعنى الاسمي اللتي يكون الوضع فيه عام والموضوع له خاص لان المعنى الاسمي هو الجاهل
 وهو لا يفهم بدون ضميمة كما لمعنى الحرفي واقول الحق بانه الحشى لكن المعنى المذكور من
 الاسم لجريان حكم الاسم عليه لكونه سندا وسنداً لوفى وقت تصور لوجه وان
 قلت ان المعنى الحرفي ايضا قابل لذلك الاحكام في وقت ذلك التصور كما مر فينبغي ان
 يعده من الاسم قلنا ان علة العدم كثره جريان الاحكام لاصحة والكثرة انما هو
 المعنى المذكور لاني المعنى الحرفي فالحق ان المعنى الحرفي شامل للمعنى المذكور لان
 عده من الاسم كثره جريان الاحكام عليه قوله لانها دليل للوضع يعني ان لفظة
 من موضوعات الجزئيات لاستعمالها فيها وفهمها منه ولولا الوضع لما كان لك قوله
 والقول آه انما ذلك ليلا يرد انه يجوز ان يكون لفظ من موضوعات المعنى اليك استعمالاً
 في الجزئيات فيكون من قبيل مجاز لا حقيقة له لانه فرضنا عدم استعماله في المعنى
 اليك واللفظ انما يتصف بالتحقيقة بعد الاستعمال كما هو المذهب المختار واما على ما
 من يجعل اللفظ قبل الاستعمال حقيقة ومجازاً فالمسألة هي الحقيقة المستعملة فمفهوم
 الحشى على الاول انه الحقيقة له اصلاً وعلى الثاني انه لا يستعمل حقيقة اصلاً قوله ثم

أه انما ذلك ليلا يروا ان المعنى الاسمي عندكم هو المعنى اليكلى والمعنى الحرفى من
جزئياته ومن المحقق ان اليكلى محمول على جزئياته فيلزم حمل المعنى الاسمى على المعنى الحرفى
فانتفى التباين بينهما وحصل الجوابان المراد بالجزئيات الجزئيات التى خصوصيا
باعتبار دخول التقيد لا باعتبار حقيقة فيكون باسمة الجزئيات هو المعنى اليكلى مع التقيد
وماهية المعنى الاسمى هو المعنى اليكلى فقط فلا يصح الحمل مراد الحشى بها لجزئيات الاسماء
هى التى يكون خصوصيا باعتبار دخول الإضافية وبها لجزئيات الحقيقة هى التى تكون
خصوصيا باعتبار حقيقتها قوله لانها اه دليل لكون الجزئيات اضافية بعينها
حصص المفهوم الابداء ولا شئ ولا شئ من المخصص شئ

حقيقة فلا شئ من الجزئيات المذكورة بحرفى حقيقى قوله لو خطت اه دليل ان معنى
ان الجزئيات المذكورة ملحوظة بتعاني وقت التصور كبنية ولا شئ من الملحوظ المتبقى
فى ذلك الوقت بحرفى حقيقى فنتج ما ذكرنا قوله واثبات الافاداه يعنى اثبات الجزئيات
الحقيقة اه دليل ثالث يعنى ان اثبات الجزئيات من الحقيقة عمالا دليل غلبه على غيرها
عدمه نعم لا بد للمثبت من دليل قوله وانظر اه دليل رابع يعنى وايضا ان تلك الجزئيات
الحقيقة يجوز ان تلاحظ قصد فى وقت التصور كبنية فلو كانت الجزئيات المذكورة جزئيات
حقيقية لجاز ان تلاحظ قصد فى ذلك الوقت والتالى باطل فالمقدم مثله والدليل على
باطل ان التالى انما لو كانت ملحوظة قصد لم يتبقى معنى حرفها لما تقرر عدم استقلال معنى
الحرفى وانما كما مر فيك اما عن افراده قوله قبل جواب ثان وحاصل ان معنى من ليس
من جزئيات الابداء بل الابداء من لوازمه والدليل على هذا ان معنى من باعتبار
وانه يابى عن الالتفات قصد والابداء لا يابى فلو كان معنى من جزئياته لما كان
مخالفاً فى مقتضيات الذات او مقبض ذات اليكلى محفوظ فى الجزئيات وبها لجله ان
الحل سلم لكنه من قبل حمل العوارض على المعروض فبينها فايتها تباين وبها هو المظهر والاعلى

الاول لمنع الحمل وقال الفاضل اللاهوتى ان قول المحشى نعم الطهارة ورفع
 الحائضه الحامل للحصول فان الحصول يدل على ان ابتداء امر واحد اذا لاحظ العقل
 قصدا كان مدلولها سيما واذا لاحظ من حيث انه حال بين البصره كان مدلولها
 حرفيا والحاصل ان ابتداء اليك مدلول اسمى وجزئيات مدلولات حرفية وثبت
 ان الجزئيات مغايرة للكلمة وحاصل الدعوى ان جزئيات الابداء جزئيات اضافية
 لكونها حصصا للمفهوم الابداء لان المراد الابداء من حيث انه عرض لخصوصية كونها
 حالة بين اسير البصره وتلك الخصوصية لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتمال الوقوع على انحاء
 شتى والخاصة هي الكلمة فصح ان الابداء لم يطلو مدلول اسمى ان الابداء من حيث
 انه حالة بين اسير البصره مدلول حرفى مع كونه جزئيا اضافيا لها شته اقول للزعم
 للمنفات اذ الثابت من الحصول المغايرة الاعتبارية ومن الحاصل ايضا الفرق بين
 الكلمة والجزئى بالاعتبار اذ الشخص ليس مجرد ذاتياتها فالا فرق باعتبار الكلمة
 كما هو مذموب حقيق وعلى تقدير تسليم نقول انه من دفع يحمل عبارة اسم من قبل استخدام
 الغير المشهور اى بان يراد بالابداء الاول فى الحصول معنى الكلمة وبالابداء
 الثاني معنى المنع من قوله واذا لاحظ العقل الابداء الجزئى فافهم مفهوم الحاصل
 هو مفهومه وفيما الجواب الذى ذكره الفاضل ليس لفظ من كلام المحشى حيث قد
 فى الدليل لانها حصص لانه يدل صراحة على كونها جزئيات اعتبارية لا على كونها
 جزئات اضافية بالمعنى الاصطلاحي والجزئى الاعتبارى فى الاتحاد مع الكلمة كالمفهوم
 الحقيقية فلا فائدة فى العدول وما قاله الفاضل لاحتمال الوقوع آه فهذا ايضا غير ثابت
 من كلامه فافهم فخذ بالثبت قوله وعلمت آه ما ذكره اسم الاتحاد الكمال على تقدير كون
 الصير اجبالى كلمة والمعنى فى اللفظ وترك اتحاده فى غيره بهذه المحشى قوله اى كون
 المعنى آه انما قد ذكركم ليدل على ان تفسير اللفظ لا غير بقوله وهو ارجع الى تفسير آه

غير مستقيم لان المعنى الاخير هو كون المعنى لمحوط في نفسه لا ارجاع الضمير الى
 المعنى الاول على كون المعنى لمحوط في نفسه فكيون المراد بهذا قوله اى لم يحذف آه
 انما قد ذلك ليلا يرد ان النظر ان قوله عدم سبق قتها دليل بقوله ظاهرة فحلا يتم
 التقريب لانه يدل على عدم ظهور المعنى الاول وهو لا يستلزم ظهور المعنى الثاني
 وحاصل الجواب انه دليل لمحوط قوله لازمة النظرية اى لا يستلزم الاطرافا
 قوله ولا يفتح اه يعنى ان المعنى مستقل بقبضه لصحة باعتبار الذات فلا منع في
 عدم الصحة باعتبار العارض قوله داخل اه فان معنى موضوع للزمان الذي هو ظرف
 بخلاف قدام فانه موضوع للشئ المقدم اليه يستعمل في المكان المقدم وكذا حال
 اخواته قوله يعنى اه انما قد ذلك ليلا يرد ان المتبادر من عبارة اشترى استعملها
 في المفهومات المضافة ونهبا منها ويعلم الوضع لها فاعلم انها موضوعات للمفاهيم المضافة
 ويل هذا الاخصوصيات حرفية فالتحقيق الفرق وحاصل الجواب ان تلك الالفاظ
 يستعمل في مفهوماتها الكلية فكيون موضوعها واستغارة الخصوصية من الالفاظ
 فكيون معانيها الاصلية مستقلة فان قلت يجوز ان يكون كذلك فنتقي الفرق ايضا
 قلت ان الوضع يعلم بالاستعمال والحرف ليس يستعمل في المطلق والاصح
 الاخبار عنه فليس موضوع له وفيه تامل يجوز ان يكون الحرف مستعملا في المطلق
 وموضوعا له ومنع صحة الاخبار عنه لعارض الخصوصية كما في الظروف المذكورة
 والحق في الدليل ان يقال ان الحرف ليس مستعمل في المطلق لعدم فهمه منه قوله
 يعنى اه فيه إشارة الى قول اشرف جواب عن سوال هو ان المتبادر من المعنى
 المطابق بفعل باعتبار غير مستقل بدخول نسبة فيه فيخرج بالصفة الاولى
 فلا حاجة الى الثانية فقول المشبهة اه انما قد ذلك ليلا يرد ان كان على اشرف
 للتبديل لارفته الثلاثة فلا وجه لمكره قوله وهو يعيداه لانه ان يكون قيد للدلالة

وتقيدها به ركيك قوله وعدم اقتران المعنى آه انما ذلك ليلا يروا ان الفعل ال
 على معنى غير مقرر هو المعنى المطلب في اذلا اقتران فيه والا يلزم اقتران الزمان بنفسه
 وحاصل الجواب ان المعبر في الاسم هو عدم اقتران المعنى المستقل بفعل معناه المستقل
 والمعنى الحديث مقرر قوله اي الوضع اه انما ذلك ليلا يروا ان الاول عبارة عن
 السابق الغير اسبق وهو يقتضي التحد فيخرج عن التعريف الاسم الذي لا يتعد فيه
 الوضع وحاصل الجواب ان الاول محمول على التجريد بان يراد منه الغير اسبق فقط
 سواء كان سابقا ولا قوله وضع اسم كريد او وضع فعل كسبي او وضع مركب نحو اناك
 قوله فدخل آه تضييع على ارادة الوضع الاول ولما كان لفظ قد وردا على يزيد ويشكر
 علمين ايضا بان معانيهما مترتبة باعتبار الوضع الاول مع انها اسمين اجاب المحشي بـ
 بان اسميتهما باعتبار المعنى العلمي ولا شك انه غير مقرر في الوضع الاول لان
 فرع الوجود ولا وجوده فيه قوله غير مترتبة لما مر ان الاقتران فرع الوجود ولا وجوده
 اشارات في الوضع الاول قوله بان المراد اه وحاصل ان المعبر اقتران مستقل
 الحديث وهي موجودة في وقت الوضع وان لم يعرض له الاشارة قوله ذلك اه جـ
 ثان وحاصل ان المراد لعدم الاقتران هو عدم الاقتران بحسب
 الوضع فدخل في يزيد ويشكر علمين لانها بحسب الوضع اعلمى غير مقرر ودخل فيه هما
 الافعال ايضا ولا وضع لها باذار المعاني الفعلية بل بفعل فيها استعمالا ثانيا
 بحيث صار المعاني الوصفية متروكة وانما الوضع ما فيها للمعاني الغير الفعلية وهي
 غير متروكة وخرج عنها الافعال المستلحة بان معانيها الوصفية اعني المعاني الاخبارية
 مقرر وآمال المعاني الاثائية وان كانت غير مترتبة لكنها غير وضعية ولكن يرد على
 هذا الجواب ان تسمية افعال اسماء اخرى صحيح فانها بحسب الوضع قد تكون مركبا
 كما ناك و اجيب بان الحكم بالاسمية بطريق التغليب قوله ولما آه بيان بوجه عدم

تقرض انما لهذا الجواب قوله بعيدا لان الاستعمال بلا قرينة دليل الوضع
قوله طبع عبارة آه حيث قال افعال المبح ما وضع لانتشار مبح و افعال المقاربة ما
وضع لدخول الجوز و اسما الافعال ما كان بمعنى الامر و اما قال طبع لا مكان التناويل بان
اللام ليس صلة للوضع بل لام الغرض و ان المراد بما كان في الاستعمال قوله و انما
آه اى لاجل البعد و عدم رضا المفعول بقوله بغير آه بان يكون موضوعه للمعاني الصلبة
و مستعمل فيها الا انه لو خطت معها الافعال العامة فلذا قيل اسما الافعال قوله قال
اشبه آه تأنيدا لضعف الجواب لاخير قوله اسكت آه فعلم انه ليس موضوعا له ثم اضافة
الاصل الى الوضع ببيانته ليعني بحسب الأصل الذي هو الوضع فذكره كمال الاحراز
عن الاستعمال اذ قد يطلق الوضع عليه لكنه ليس صلب بل طار قوله الذي آه انما
ثم ذلك ليلا يروا ان تسمية اسما الافعال اسما مع كون معانيها معان الافعال
عند دل عن الخط بلا باعث قوله اى فرق آه بيان لاصل الفعل مع حذف الزائدة قوله
لتصغير ترقيم آه بان يحدف الالف مع الهزة الا و مع و تحرك الراء قوله ولو كان صغيرا
آه انما قر ذلك ليلا يروا ان التصغير وال على تقليل دة ليس كك قوله انما ثبت
آه انما قر ذلك ليلا يروا ان ليس اشرف في كلا الموضوعين اى هر سجا و غير صريح غير مثبت
للمدعى لان المتبادر من النقل الصريح ان يكون النقل مصححا عليه و من غيره ان لا يكون
لك و اثابت ما بدليل ليس هذا بل الاستعمال في معنى المصدرى و عدمه و اصل
الجواب ان المراد بالنقل الصريح هو الاستعمال في معنى المصدرى اذ لا يتحقق فكانه مبح
عليه و بغيره عدم الاستعمال فيه مع قيام دليل على نقل افع لا يتحقق النقل بل يكون
بمحض الاعتبار فكانه غير مصرح عليه في يتم انقريب قوله قام دليل آه و هو مخالفتها
عن الافعال صيغة و خواصا قوله و اشبه يعني انه لا بد ان يكون معانيها اصلا
لما و ذلك الاصل لا بد ان يكون مصدرا للناسبة بين اسم الفعل الذي كمالنا فيه

نحو مبيات وبين المصدر نحو قو قاه في الوزن ولا يلحقها باخواتها مثل رويد
 فان اصله مصدر قطعاً فينتج ان يكون اصل مبيات ايضاً كك ثم الوجه الاول عين
 ما قاله شمس وتفصيل له والوجه الثاني دليل مستقل قوله هيمنة فان قلب الياء الفاعل
 والفتح ما قبلها وبكذا حال قوقية قوله اي تصح آه بالفارسية آواز مرغ خانه
 قوله على وزن فعلن آه يعني قو قاه على وزن فعلن فاصله
 قوقية فان قلب الياء الفاعل ما مر وقو قاه على وزن فعلن فاصله
 قوقية كما عرفت وقياد على وزن فعلا اي فاصله قوقاي فان قلبت الواو اسكنه ياء
 كثر ما قبلها وقلب الياء المتحركة همزة بوقوعها بعد الالف الزائدة قوله اي تقدم
 بصيغة الامر وبكذا حال قرينه قوله وهو الراجح آه انما ذلك ليلا يروا انه لم ترك
 اسم القول بالحقبة والحاجز مع ان الكلام اذا دار بينهما وبين الاشتراك فالحمل
 عليها اولى من الحمل عليه وحاصل الجواب ان الاشتراك راجح في وقت القرينة التي
 عليه لك لان فهم كل من الحال والاستقبال يدون الاحتياج الى قرينة من
 اللفظ دليل الاشتراك قوله جزاءه انما ذلك ليلا يروا ان قوله ومن خواصه ان
 كان جزاء فلا وجه لتقديره وان كان متبداً يلزم كون الحروف مسنداً اليه وذلك
 غير جائز حاصل الجواب انه جزو وجه التقديم كون الخبر جازاً ومجوراً ثم لما ورد
 عليه انه كونه جازاً ومجوراً محذور التقديم لا باعث وموجب له اجاب بقوله للاهتمام
 يعني ان الباعث على التقديم كون الجزء مقصوداً ولقصر الخواص على التكميل بان
 لا يوجد ذلك في غيره لان التقديم ماحقة التاخير فيقتضيه المحذور يكون الاختصاص
 المستفاد من التقديم تأكيد للاختصاص المستفاد من لفظ الخواص ومن لا يتوهم
 وجود هذا الخواص في الغير فلا يروا ان القصر مستفاد من لفظ الخواص فلا فائدة
 في التقديم واذا عرفت ما ذكرنا علمت ان كلام المحشى في الباعث وترك المحشى

محشى

الكشاف بالظهور فلا يرد ان اللاحقية لا يصير سببا لم يبين وجه التقديم ويمكن ان
 يسحاب بانه مبتدأ واول من يلفظ بعض ثم لما كان وقوع الحرف بالابتداء مبتدأ
 غير شايخ اليه يقول صاحب الكشاف قوله ولا يعدها يعني يفهم حين كونه مبتدأ
 ان المذكور اقل من المتروك لان كلمة من حينه من ما ولا يلفظ البعض والشائع
 فيه استعمال في التليل بخلاف ما اذا جعله جزافا انه يفهم ان يكون المذكور كائنا من الخواص
 سواء كان اقل او اكثر وما قال الفاضل انه يفهم ان يكون المذكور كائنا من الخواص
 على وجه البعضية ففيه ان البعضية يستلزم اللاحقية في العرف فيفهم من تقدير الجزاء
 يفهم من تقدير المبتدأ ثم في كلام المحشى إشارة الى ان كونه مبتدأ وان كان غير شائع
 لكنه متضمن لفائدة لا يحصل على تقدير الجزاء قوله التي اه انما ذلك ليلا يرد انه
 يجوز ان يكون كثرة الخواص بحيث لا تبلغ العشرة ولا ما فوقها فلا يصح استعمال
 صيغة جمع الكثرة لان مدلوله عشرة وما فوقها قوله قالوا اه تأيد لجأزه عن عشرة
 قوله بقرينة اه يعني ان كلمة من بغيرية لا ابتداءية بقرينة دخولها على الجمع اذ
 من المحقق ان من الدخلة على الجمع بغيرية وعلى المفرد ابتداءية قوله لزوم ذلك
 اي لزوم صحة الحكم بتقدير عدم ذكر من لان التبيين على الفائدة لا ينافي ان يكون
 لذكر من دخل في صحة الحكم قوله ولين سلم بناء على ان ذكر معلق بالتبيين باقصة
 فاستفاد الذكر يستلزم استفاد التبيين لا استفاد الصحة قوله في جانب القلة بان يكون
 مرتبة الكثرة في جمع الكثرة ما فوق عشرة وفي جمع القلة ما فوق ثلث واما مرتبة
 القلة فالكل سوار فيها قوله لين سلم اه يعني سلمنا ان الفرق بينهما في جانب الكثرة
 كما ذكرنا وفي جانب القلة بان يكون في جمع القلة الثلثة وفي جمع الكثرة العشرة
 فنقول ان استعمال كل منهما في معنى الآخر مجاز غير قليل قوله لتفسير اه انما ذلك
 ليلا يرد ان المختص بالشئ لا يوجد فيه ولا يوجد في غيره فذكر قوله ولا يوجد

بعد ذكر الاختصاص لغو وحاصل الجواب انه تفسير للجزء السلي من الاختصاص
وقائمه دفع احتمال ان يكون الباء داخله على المقصور كما هو شائع في الاستعمال
فيلزم قصر الاسم في الخواص والمقصع بعكس فلذا قال است ولا يوجد يعني المقصص
الخواص في الاسم لا يحصره فيها قوله وانما لم يقل اه انما ذلك ليلا يروا ان
ان يتم ما يوحد فيه ولا يوجد في غيره ليلا يتوهم الاستدراك قوله وبأخذه اي بأخذ
المعنى اللغوي وهو ما تحيض البشئ في المعنى العرفي وهو ذلك مع قيد زائد وهو كونه
محمولا قوله ولم تخاش اه انما ذلك ليلا يروا انه اذا كان المعرف الخاصه العرفه
يلزم التعريف بالاعم شموله لما يكون خارجا غير محمول كما المبادي مثلا ولما لا يكون
خارجا كما لفصل وحاصل الجواب ان التعريف بالاعم جائز اذا كان المقص متبنا
المعرف عن بعض ما عداه وهكك اذا المقص تميز الخاصه عن الجنس العرض العام شموله
لفصل العرض الغير المحمولا ليعر حصول المقص واذا عرفت هذا علمت ان المقصر في
تفسير السوال على دخول المبادي الغير المحمولا كما وقع من المفاضل تقصير قوله ذلك
اه جواب ثان وحاصل ان لفظة باعتباره عن الخارج المحمولا يلزم التعريف بالاعم
قوله ولا ينبغي اه انما ذلك ليلا يروا ان عدا المذكورات من الخواص غير صحيح
لعدم حملها وحاصل الجواب ان المراد بالخاصية المعنى اللغوي في حاجته الى
التاويل لعدم اعتبار الحمل فيه ولو كان المراد المعنى الاصطلاحي فالمدكورات
في المتن من قبيل ذكر المبدأ واردة المشتق بان يراد بالداخل مثلا مدخول الماء
ولا شك في حمله قوله كما هو اظهره لان الاصل في الاطلاق الحقيقة والمعنى
اللغوي معنى مجازي عند اهل العرف قوله لفظ المبدأ فان ذكرنا مع المبدأ
لكونهما بمعنى العرف كلفظ الى سوار كان معنى الخاصه معنى الخاصه عرفيا عند
الحاجة او عند المتقنين قوله اي الاسم انما ذلك ليلا يروا ان المراد هو اختصاص

اللام بالاختصاص مضافه والمفهوم من العبارة هو هذا الاذاك قوله — وانما
 ذلك الدفع توهم ان يقال لو كان المراد اللام باعتبار دخولها فلم يكيف تذكر
 اللام بدون ذكر الدخول مع انه احضر واظهر وحاصل الجواب ان المتبادر من اختصاص
 الاضافات ولا انضاف الابا لدخول وانما قر المتبادر لانه يحتمل ان يراد بالاختصاص
 الخصوصية بحيث التحقق لا يجب للاضافات لكنه غير متبادر ثم على كل تقدير لو كان
 المراد الخاصة الاصطلاحية فالمراد دخول اللام وان ذكرت الدخول او اللام
 قوله ولا يفرق بينهما لغيره الجرح قوله اجترار اياه يعني ان قول اشم اشارة الى وقع ما توهم
 ان بعض من اللام هو لام الامر ولام الاية ومع انها ليسا بمختصين بالاسم و
 حاصل الجواب ان المراد لام التعريف لا مطلق اللام وطريقة ذلك الارادة
 بان تجعل اللام في قوله دخول اللام بدل ما من المضاف اليه او تجعل اللام للعهد
 الخارجى اشارة الى اللام الذى يستعمل فيه مطلق اللام لطريق اشيوع وهو لا يتم لغيره
 بخلاف لام الامر وغيره فانه لا يستعمل فيه مطلق اللام بل يستعمل فيه المقيد كلام
 الامر مثلا او يجعل الام للعهد الذى بان يكون اشارة الى فرد مبهم من جنس اللام
 فخر يكون تفسير اشم ببيان المقصود بان المقصود من الفرد المبهم هو لام التعريف لا بيان
 لما يستعمل لفظ اللام فيه لان المستعمل فيه على هذا التقدير هو الفرد المبهم بخلاف تقدير
 السابق فان تفسير اشم فيها بيان المستعمل فيه قوله لكنه اه انما قد ذلك لئلا يرد انه
 لم لم يتعرض اشم به بشود حرف التعريف بحرف النداء مع تعرضه لشمولهم وحاصل
 الجواب انه لم يتعرض له لظهور اختصاص حرف النداء بالاسم عقلا بل يجب من
 جانب المنفرد ان يقول ان اختصاص حرف النداء بالاسم معلوم عقلا فلا حاجة
 للشمول بخلاف اسم فانه لا يجب فيه هذا الجواب بل بالجملة الجواب فى حرف النداء
 فلذا ذكره اشم وذكره المحشى ببناء اعلنى كونه خاصة للاسم مع ذكره فيما سياتى

قوله ان بعض الاسرار مثل غير ذى اللام قوله في جواب آه انما ذلك ليلا يرد
 ان كلام المحشى مخالف من اشرح حيث قد ان الهم مختص ببلغة حميري وفي اشرح
 انه جار في قول رسول عليه السلام مع انه ليس بن حميري وحاصل الجواب ان
 المحشى في قول رسول عليه السلام لمطابقة الجواب لبوال حميري قوله في الخصام
 في آه انما ذلك ليلا يرد ان عدم اشبهه هم والالم لصيل اينما قوله امي في
 ضمن آه يعني ان قول الشاعري في اختياره يحتمل ان يكون وليلا ثانيا لا اختيار اللام
 على حرف التعريف فيكون اختياره للعة اسابقة وفي ضمنه يحصل له تشبيه المذكور
 وتحتمل ان يكون كلاما لرفع التوهم انه لم قال المصحة اللام ولم يقل الالف
 واللام فخر يكون علة مستقلة فلذا ذكر لفظ ضمن في الاول دون الثاني قوله
 لان نقض آه دليل لمذهب يسويه وحاصله ان النقيضين كاللاخوين لكونهما
 مولودين من ام واحد وهما ناقض فيكون المناسب بينهما امراسها ونقض التعريف
 التذكير وسيله حرف ساكن عنى التنوين فيناسب ان يكون دليل التعريف كك
 عنى اللام ليتوافق النقيضان في الدال فتوافق دليلها واذا درست هذا علمت
 ان الفاء في قوله فتوافق للتفريع والواو في قوله توافق للحال والجملة حال عن النقيضين
 والواو المحالية بمعنى اذ التحليلية فتوافق الدليلين دليل لتوافق النقيضين متبنا
 والتوافق انما يطلب في المناسبين لان المتباينين لما مر ان النقيضين كالخبر
 ثم هذا الدليل لاثبات كون اللام اداة التعريف بالنسبة الى الالف فقط او بالنسبة
 الى مجموع الالف واللام واما بالنسبة الى سائر الحروف فكلا بل هو ثابت بالاجماع
 فلا يرد ان التقريب غير تام لان الدعوى بكون اللام وحده اداة التعريف دليل
 انما يدل على اثبات كون اداة التعريف حرفا ساكنا سواء كان اللام او غيره قوله
 مستوحه آه انما ذلك ليلا يرد ان القول بكون الهزئة للوصل مع كونها مفتوحا

حرق للاجتماع لانهم اجمعوا على كسر همزة الوصل وحاصل الجواب انهم جوزوا بفتح
 في همزة الوصل في موضع التخصيف قوله وايضا فيه إشارة الى ان قولهم
 دليل للذهب الثاني والمذكور في كلام المحشي دليل اخره حاصل دليل
 ان ال قياس على بل فكما ان بل مجموعه اداة استفهام فكذا ال مجموعه اداة
 تعريف وحاصل دليل المحشي انه لو لم يكن المجموع اداة التعريف بل كانت اداة
 التعريف بل كانت الاداة اللام وحده والالف للوصل كان المناسب الكسر الثاني
 بالظن فالقدم مثله واذا درست هذا علمت ان المقصود ليس عدم كون المجموع اداة
 التعريف مطلقا بل بان يكون اللام للتعريف والهمزة للوصل فلا يريد ان ال
 لم يجوز تحقيق عدم كون المجموع اداة التعريف بان يكون الالف للتعريف اللام
 للفتح الالتباس مع انه مناسبة للكسر ثم هذا الدليل لا يثبت كون المجموع اداة
 التعريف بالنسبة الى اللام فقط لا بالنسبة الى الالف فقط فلا يريد ان ال
 لا يثبت المدعى لانه يثبت بالباطل المذهبين الآخرين والدليل لا يبيها بل يطل
 الاول فقط لان المقصود دليل محشي بانه يثبت المدعى بالقياس الى المذهب الاول
 فقط لا بالقياس الى المذهب الثاني ودليله ان يقيد اثبات المدعى بالقياس
 الى كليهما فهذا ضعف اخر في دليل المحشي مما بينه بقوله وفيه اه وحاصله ان المذهب
 لم يجوز فتح همزة الوصل في موضع التخصيف كما مر فاين مناسبة الكسر وبالمجمل دليل
 المحشي ضعيف لا يخفى ضعفه فلذا تركه اشرار قوله الى انها الهمزة لان اسبقية من باب
 الترجيح قوله لضعفه اه اعترض على المذهب الثالث ويمكن الجواب عنه
 بان العلامة قد تحذف اذا قام شيء مقامه كتاء المونث المفرد تحذف في الجمع
 المونث السالم لقيام تاء اخرى مقامها قوله ان اللام اه كلمة ان مفتوحة وتوقعها
 بعد سمعت التي هي بمعنى علمت بالسمع ومفعول ثانيا قلا محذوف بقرينة المذكور

وقال الفاضل بانها مكسورة لكونها مفتوحة ناقلا ونقل بمعنى القول على سبيل
الحكاية ولذا دخل الفاء في جزاء انتبه ولا يخفى ان عمل الفعل اولى من عمل شبهه
فمنها امكن جعل الشيء معولا للفعل جعل معولا له فالقول بانها مفتوحة لنا قلا تبيح المخرج
من العجائب انه فرع ودخل الفاء في النجس على كونها مكسورة مع ان سيويه
قائل بالنية المكسورة لدخول الفاء والنية المفتوحة وان كانت منقولة عن
بعض لكنه ليس بمقتضى مثله ومن المقرر ان دخول الفاء متفرع على تضمن التبدل
سواء اشترط لا على كون النجس مكسورة او مفتوحة وبما لم يكن المذكور مكسورا
ما لم يحصل قوله في التعين اه اعترض على اثره وحاصله ان حصر لام التغير
مطلقا سواء دخل على اللفظ الذي اريد به معناه او دخل على اللفظ الذي اريد به
لفظه في تعيين المعنى ثم يجوز دخول اللام على اللفظ الذي اريد به بنفسه مع انه
لا تعين للمعنى في هذه الصورة لانه فرع ارادة المعنى واذ لا فلا واجيب بان
اللام الدخول على المعرف اللفظي لتعين ان المراد بنفس اللفظ لا معناه كما في الرجل
جاءل وكون اللفظ مرادا دون المعنى لتعين باللام فلا ورد و اعترض
عليه بان ذلك المعنى مستفاد من خارج لا من اللام والالكان اللام
للجنس او للعهد والتالي باطله فالمقدم مثله فما لا يكون اللام لتعين المعنى انتهى حاشا
اقول كون المعنى مستفادا من خارج ثم عدم الخارج غير اللام وقوله في الدليل
والتالي باطله ايضا لان من يحزم يكون ذلك اللام لتعين المعنى يحزم يكون للجنس
او للعهد لطريق الاولى ويمكن ان يجاب عن الاول بان المقصود هو اختصاص اللام
بالاسم الذي اريد به معناه بالقياس الى الغير الذي اريد به معناه تقريره شرح
بكذا ان اللام الدخول على اللفظ الذي اريد به معناه مختص بالاسم لان ذلك
اللام لتعين معنى اه ولا شك في استقامته ثم لام الجنس على تعيين احد هما اللام

اشير به الى الماهية سواء كانت من حيث هي او حيث العموم ويقال له لام الطبيعة
 والاول لام الجنس في الاغلب هو اعم من الاستغراق والعهد بمعنى دلام العهد
 ايف على فحين احد هما اللام الذي اشير به الى الماهية من حيث التحقق في بعض
 الافراد وهو داخل في الجنس بالمعنى الاعم والآخر اللام الذي اشير به الى حصة معينة
 من الماهية وهو خارج عن الجنس بالمعنى الاعم وهو المرادة واذا دريت هذا فاستقام
 المحصر والتقابل فلا يرد ان المراد بالجنس لا يخفى ان كان الاول فالقابل ثم
 لدخول لام العهد فيه وان كان الثاني فالخبر في الاثنين لوجود الاستغراق في
 وفيه حاصله ان المراد بالاول المطابق لا يخفى ان كان مصطلح اهل العربية
 اعني المعنى المحقق لازم عدم جواز دخول اللام على الاسم حال كونه مستغنياً عن
 المجازي لانه ليس يستعمل في الاول المطابق بالمعنى المذكور وان كان على
 مصطلح المنطقيين اعني الاول القصدى لازم جواز دخول اللام على اسم عن
 الزمان وله نسبة لانه لفظ مستعمل في المعنى المطابق بالمعنى المذكور والجواب
 ان المراد هو الثاني وان قلت بلزوم جواز دخول اللام المذكور قلنا قد تعتبر في
 المجازات الحالة الاصلية والفعل باعتبار الحالة الاصلية مانع عن دخول اللام
 لعدم استقلال المعنى ثم لما كان اعتبار الحالة الاصلية وترك الحال الحالية بعيد
 عن اطلع جد الشار الى ضعف هذا الجواب بصيغة التبريض والجواب الثاني
 ان مادة المقص لا بد لها من التحقق والفعل المجرد عن النسبة ليس بمحقق ثم عتبار
 التجرد في الاعراض عن الزمان لتحققه يقينا فيه تقريبا الى الذين وعن النسبة
 لتصحح الاعراض فلا يرد ان مدار الاعراض ان الاستقلال يحصل بالتجرد
 عن النسبة فلا حاجة الى التجرد عن الزمان قوله اعلم ان تلك الامور
 على المص ان المتبادر من الخاصة هي اشاعة المذكورات ليست كذلك

عددها و اجاب الشرايين لست بتامة ولما وزو عليه ايضا ان التبادر من
 الخاصة هي الحقيقة والمذكورات ليست كذلك فلا يصح عددها ايضا وترك اسم دفعه
 اشار المحشى الى بان المراد هي الخاصة الاضافية وانما قرأ أكثر لنقص الكلمة بالاضافة
 بمعنى كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر قوله اذ لم يكن المراد آه نحو جوق مهمل من
 حرف جر وضرب فعل ماض فلما سلب في الاول صادق لعدم المعنى في الآخرين لعدم
 ارادة قوله نعم آه انما ذلك ليلا يتوهم انها لما كانت موجودة في غير الاسم فلا يصح
 جعلها خواصا اضافية ايضا وحاصل الجواب انها خواص اضافية بالنسبة الى الغير
 الذي اريد به المعنى وهي ليست موجودة فيه ثم المراد بارادة المعنى من الغير ارادة
 منه بلا غنيمه فلا يرد ان في قوله معنى من غير مستقل معنى ضرب مقرر غير الاسم
 محكوم عليه مع ارادة المعنى منه فكيف يصح جعل المذكورات خواصا بالنسبة اليه
 لان ارادة المعنى منه بضم المعنى وتحمل ان يكون كلام المحشى بدو فتح نقص وهو ان
 الخاصة لا بد ان يكون مطردة ومنعكته والمذكورات ليست كذلك لوجود كثير من الآراء
 بدونها وجودها في غير الاسماء كما عرفت وحاصل الجواب ان الاطراد والاعتدال
 انما يشترط في الخواص انما الحقيقة لافى الخواص الغير انما الاضافية والمذكورات
 من قبيل الثاني وقوله لذلك مرجح في هذا الاحتمال وهي دلل على عدم قبول الخواص
 لافرادها هي خاصة له ترك بيان الاطراد ودلائل عدم التزام افرادها هي خاصة
 له لجميع ما هي خاصة له لوجودها في غير ما ترك بيان الانعكاس فقيده شر على ترتيب
 اللف فالحمل على نشر غير ترتيب اللف كما وقع من الغافل ترجيح المرجح قوله
 اعلم آه انما قرأ ذلك ليلا يرد انه لم ذكر المضم بهذا المحنة وترك البواقي ولم يعكس الامر
 لاختصاص آه لان الاختصاص بالنسبة يستلزم اختصاص الطرفين وخصا
 المؤثر يستلزم اختصاص الاثر فثبت المدعى قوله بوصفها آه لان كلامها

مستدالية الاول بالنسبة الى الصفة والثاني بالنسبة الى الحال والثالث
 بالنسبة الى الفعل المجهول الرابع بالنسبة الى النسبة الهيمية في مادة يكون لتمييز
 عن نسبة الفاعل لانه فاعل كما تقرر قوله وايضا يعني في ما عدا الجولان الخاص
 مبنية في علم المعاني من التقديم والتأخير والذكر والحذف لا يجري فيه ثم المراد
 في قوله تلك الخواص خواص معنوية وفي قوله الخواص كثيرة خواص نحوية فلما تبين
 التكرار قوله اراداه اناقة ذلك ليلا يرد ان الجرم مصدر من جرو وهو لمعنى
 انما يكون في الالفاظ دون المعاني فلا يصح اضافته اليه وحاصل الجواب ان
 المراد بالجرم المعنى الاسمي اذ ال على الاضافة وهو لفظ فيصم اضافة الدخول
 اليه نعم لو كان المراد بالمعنى المصدر كان معطوفا على الدخول والى هذا اشار
 بقوله ولو اراد به فالعطف في الموضعين بمعنى المعطوف ولما ورد عليه انه لم
 يجعل اسم الجرم بالمعنى المصدرى ولم يعطف على الدخول كما فعل في الاضافة
 اجاب بان الجرم في اصطلاح النحاة هو ال على الاضافة والالفاظ المستعمل
 في العلوم محم على المعاني الاصطلاحية فيكون المعنى الاسمي ظاهرا فلذا حمل عليه و
 عطف على اللام والى هذا اشار بقوله كما هو اللفظ قوله مجهول آه انما لم يجعل مصدرا
 معلوما لان الاختصاص انما يكون بطريق التحقق والانتصاف والمصدر المعلوم
 انما يتحقق في الفاعل اعني الحرف الجار دون المفعول اعني الاسم بل يستحق فيه
 انما هو المجهول اعني كون اشئ مجورا اليه ثم الجرم بالمعنى الاسمي يحتمل ان يكون مجرورا
 او تابعا لللفظ لكون المعطوف عليه مجرورا في اللفظ ويحتمل ان يكون مرفوعا
 وتابعا للمحل لكون المعطوف عليه مرفوعا لكونه فاعلا قوله التثنية آه يعني
 ان كان المراد به المعنى الاسمي فهو معطوف على اللام وهو نون ساكنة و
 ان كان المراد بالمعنى المصدرى فهو معطوف على الدخول وهو كون

الآثم متونا والاول هو الاظهر فلذا ذكره اسم كقول الثاني قوله وانا قدم آه
انما ذكر ذلك ليلا يرد ان المتنون مناسب للام مناسبة تقابل فينبغي ان يقال
على الجرح حاصل الجواب ان المتن لا يحل مناسبة الذكر بالوجود والتنوين مؤخر
عن الجرح في الوجود فلذا اخره في الذكر وهذا هو الوجه في تقديم اللام عليها قوله
على الاحتصاص آه لانه نسبة وظهور ما انما يكون بطور الطرفين ففي اللفظة كل من
الطرفين طه فتكون النسبة كسبغ لاجل المعنوية فان احد الطرفين عني الجرح
غير طه قوله كثيرة آه وهي كون شئ سبغ او فاعلا وموصوفا وذا حال ومفعولا
ومميزا قوله اي حرف آه انما ذكر ذلك ليلا يرد ان الاضافة انما تكون لمناسبة
ولا مناسبة بين الحرف والجرح وحاصل الجواب ان الاضافة لعلاقة الالفة
والمؤثرية ثم الجرح ان كان بالمعنى الاسمي يكون المعنى حرف اثره الجرح وان كان
بالمعنى المصدرية يكون المعنى حرف سحر الفعل ويؤكد الاول حرف الجرح لان
معناه حرف اثره الجرح وليس معناه حرف يحرم الفعل لان الجرح بالمعنى المصدرية
القطع والحرف لا يقطع الفعل الا ان يقال انقاط الحركة بمنزلة القطع وهو مكلف
قوله واما الجواه انما ذكر ذلك ليلا يرد ان الجواب لا يدفع سوال لانه لا يفتقر
بالجرح على قاعدة انه اثر حرف جرحي وسيل الاحتصاص لانه قد لا يكون اثر حرف
جرح كون الاضافة انه للفظية فرعا للمعنوية لا يدفع ذلك وحاصل الجواب ان
مراد اسم ان الجرح الذي ليس باثر حرف جرح محصر في الاضافة اللفظية وهي فرع
للمعنوية واحتصاص الاصل يستلزم احتصاص الفرع واحتصاصه يستلزم احتصاص
اثره الا ان اسم الكثرة عن ذكر الاثر في ذكر المؤثر بظهور الاثر ثم ذكر كاف التمثيل
بالنسبة الى مطلق الجرح لا بالنسبة الى المقيد بقيد الاثر فلا يرد ان المقيد مخصر
في الاضافة اللفظية فلما يصح ذكر كاف التمثيل قوله ادلانه اه وسيل ثان وحاصل

ان المقيد انما يكون في فاعل او مفعول ولا شيء منها بفعل او حرف فلا شيء
 من المقيد فيها قوله بيان المخالفة اه انما قد ذكركم سبلا متوهم انه بيان لنفي المخالفة
 فلا يطابق الاجمال تفصيل قوله بقسم مقابل التفسير لشرح على وجه زيل الاشتباه
 فعلى هذا التفسير لشرح بهذا بان يحفظ الفرع بقسم مقابل اعني بفعل لما يختص به
 الاصل اعني الاسم ولما ورد عليه ان مقابل الاسم لا يختص في الفعل فلا يصح
 التعبير به فخطا جواب ان المراد المقابل لصالح للامضافة والحرف بعدم استقلاله
 غير صالح لها قوله لا كون الاسم اه فيه إشارة ان المقصود هو اختصاص الاسماء
 المطلق لا اختصاص المقيد ونظمه هو هذا اذاك وحاصل الجواب ان المراد من
 هذا العبارة هو كون الشيء مسندا اليه لا غير فان دفع السؤال ولما ورد عليه ان
 ذلك المراد انما يستقيم اذا كان المضمير راجعا الى شيء لا الى الاسم وهو خلاف ما
 نقاشا الى دفعه بقوله وتوجيه ذلك امي توجيه المراد وحاصل ان ذلك المراد كما يستقيم
 يرجع المضمير الى الشيء كما يستقيم بروجه الى الاسم بان يحكم عليه باعتبار نوعه لا باعتبار
 دائرة الحكم على شيء يحكم يكون لغوا باعتبار اخذه باعتبار ذاته ومفيدا باعتبار اخذه
 بنوعه كما في الاشارة ان ما شرع لقوة فنوع الاكل اعني الشيء لا يستلزم الشيء فيكون
 الحكم مفيدا اذا ذاته فهو يستلزم الشيء فبا اعتبار كلاهما اذا عرفت ما ذكرنا علمت
 ان المراد باللفظ المطلق العام مطلقا فلا يرد ان الشيء ليس بنوع الاسم قوله
 وفائدة اه انما قد ذكركم سبلا يرد انه لو كان المراد كون الشيء مسندا اليه فلم لم يذكر
 هذا مع انه اظهر وحاصل الجواب ان المذكور احضروا فيه هو حال عن الاجنبى اعني
 الشيء فقوله وان لا معطوف على قوله انه قوله وان الحكم آه عطفت على قوله ان
 الخاص وهو توجيه ثانيا للامادة وحاصله ان الحكم على الاسناد باعتبار اختصاص
 قبل الحاظ الاضافة وتفسير اليه راجع الى الاسم فالامضافة تأكيد الحكم باختصاص

فيكون المعنى بهذا الاستناد الى شئ من خواصه ذلك الشئ هو الاسم فاستقام
 المراد على هذا الظهور ايضا لان تفسيره يكون شئ على الاول بيان المراد
 من مرجع الضمير وعلى الثاني للامام نسبة قوله وبالمجمل آه يعني حاصل التوجيهين
 ان المقصود هو نوع الاسم اعني شئ يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك الاحتياط قبل
 لحاظ الاضافة كما في التوجيه الثاني او بعده كما في التوجيه الاول فالمراد بخصوص
 المضاف اليه بخصوص الحال به اعني الاضافة قوله والقول آه فيه رد على
 ما قيل في توجيه المراد بان ضمير اليه راجع الى شئ ووجه الرد ما مر من مخالفة
 لان سوفي الكلام بيان الاسم لا لبيان شئ قوله ان العرب آه لان معنى
 الفعل الحدث استند الى فاعل ما فلو جعل استندا اليه لزمت خلاف وضعه قوله
 بخلاف آه انا قد ذلك يتوهم من المقابلة ان الاسم موضوعا لان يكون استندا
 اليه فينتج ان لا يكون استندا وحاصل الجواب ان معنى الاسم لمخوط من حيث
 هو هو بل الاحتياط شئ فلذا يصلح للتقابلين قوله والمراد آه انا قد ذلك ليلا يرد
 ان التبادر من التخصيص التقيد وهو يجري في الفعل ايضا تقيد بالظرف و
 الحال فلا يصح توهم ان الفعل لا يصلح للتخصيص وحاصل الجواب ان المراد بالتخصيص
 تقليل اشراك الافراد وهو فرع وجود ما في الفعل مما لان الفعل موضوع للتفهم
 من حيث هو عدم لحاظ الافراد فهو بمنزلة الجزئي الحقيقي في عدم لحاظها فثبت قلنا
 من عدم قبول التخصيص ثم الفرق بين التقيد وتقليل اشراك الافراد ان
 الاول عبارة عن تقليل الاحتمالات والثاني عن تقليل الافراد واثرا للاضافة
 هو هذا اذ ان الجارح في الفعل هو ذلك ويرد عليه بان لا يتم ان اثر الاضافة
 التخصيص بمعنى تقليل الافراد لانهم يقولون ان الاضافة في ضرب يوم مرديا به
 نفس الطبيعة بالتخصيص لا شك ان تخصيص اشراك الافراد غير مقصودة كما في

الفعل فعلم ان المراد من تخصيص التقيد ولا شك في صحة التقيد في الفعل
بالحال وانظر فبطل قولكم من عدم تخصيص في الفعل الى هذا اشارة بقوله
فيه تامل وجيب بانه سلمنا ان تخصيص بمعنى التقيد وان قلت بغيره في
الفعل ايضا قلنا انه باعتبار المعنى المصدرى وهو معنى اسمى فلم يوجد تخصيص
الا في الاسم فثبت ما قلناه الى هذا اشارة بقوله ان قلت ولكن يريد عليه
ان المعنى المصدرى في قالب الفعل صالح للتقيد لتقيد ما بزمان الذي هو هو
الفعل وهو معنى فعل فلو لم وجود تخصيص في غير الاسم فبطل قولكم وايضا لو صح
تخصيص بالاسم بان تخصيص الفعل باعتبار المعنى المصدرى وهو معنى اسمى يصح
تخصيص الاضافة مطلقا به باعتبار اضافة الفعل في بررت بغيره باعتبار المعنى
المصدرى وهو معنى اسمى فلا حاجة الى تقيد الاضافة بتقدير حرف الجر والى هذا
اشارة بقوله قلنا والجواب عن الاليل ان تخصيص الذي هو اثر الاضافة بمعنى
تقليل الافراد وان قلت انه لا يتميز في ضرب يوم قلنا ان الكلام في التركيب
الواقعة في لسان العرب لا في المحركات العقلية والعرب اذا قصده اضافة
الشيء الى فكرة اضافة معنوية لم يقصده وامن الصفات نفس الطبيعة وما لم
مادة النفس ليست تتحقق في لغة العرب قوله وذلك آه دليل لاختصاص
التخفيف بانه يحذف التنوين او نون التثنية او الجمع وحذفه رفع الوجود ولا
وجود لشي من ذلك في الفعل والحرف فلا حذف فلا تخفيف بينهما ايضا قوله
انما حسن الوجود قائم ذلك كليا غير وانما لا يتم ان فائدة الاضافة متحصرة في
الثلاث لا في التركيب المذكور اضافة مع عدم افادتها لشي من الاشياء
لان التعريف وسقوط التنوين فيه انا جارا باللام لا بها او تخصيص محذوم
بالكيفية وحاصل الجواب ان جواز الاضافة في هذه الصورة للحل على حد

صورية القنوين اعني حسن الوجه فالضمير المحرور في عليه ارجع الى الحذف ثم
هذا السؤال انما يريد اذا فسر التحفيف بما فسر التحشيش واما اذا فسر حذف القنوين
او ما يقوم مقامه او الضمير من المضاف اليه ويستأذنه في المضاف فكلما
الحصول ذلك التحفيف في التركيب المذكور قوله بمعنى ناعما اه امي بمعنى يصح ان
يؤخذ فيه نقلا لها والحال بمعنى شامل بها قوله وانا اه انما قد ذلك ليلا يروا انه
لم يجعل الحشيش كونه شي مضافا مقابل كونه شي مضافا اليه وجعله مقابلا للمعنى
العام وحاصل الجواب ان المعنى الخاص لا يبعد عنه لانه لا يفهم الاستبعاد
اليه ولا دليل عليه فلما حاجته الى اعتذار عدم ارادته بخلاف المعنى العام فانه
يسأله ان يبين فلا بد من وجه عدم ارادته وان قلت ان عطف الاضافة على
الاسماء دليل تقدير اليه فلم قلتم انه لا دليل قلنا انه بعيدا لو كان كذلك
تأخيره منها واليقول ان اشكره انما يجب في اسابق على المعطوف عليه لاني لا اقول
عنه فعلى تقدير العطف لا يفهم تقديره في الاضافة قوله ولعله اه دليل ثان لم يجعل
المذكور وحاله انما يجعل كونه شي مضافا مقابل المعنى العام دون الخاص لان
الشيء يفعل هكذا حيث قد فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا واما فالاضافة بمعنى كون
الشيء مضاف اليه قوله لان لم يرد اه دليل ثالث لو جعلنا انما جعلنا هكذا المتبادر
المعنى لانه فعل مثل هذا حيث قد ارا والمضاف او اراد الجميع واما او اراد كونه شي
مضافا اليه والمراد من المضافات المضاف من حيث هو مضاف اعني كونه شي مضافا
لان الكلام فيه لاني ذات المضافات قوله وان قلت اه لان ارادة معينين من
لفظ واحد في ان واحد متنع سواء كان لطريق الحقيقة او المجاز او الاجتلاف
والا لزم توجيه الذين الى معينين في ان واحد وهو باطل بساطة الذين قوله قلنا
اه حاصله ان توجيه الاشياء انما يتبع اذا كان كل منها ملحوظا على الاستقلال

واما اذا كان لفظا في ضمن مفهوم مشترك بينهما فكلاوه لكان كل منهما ملحوظا
 في ضمن قدر مشترك اعني بسببه بواسطة حرف جر والى هذا اشار بقوله حالة مقبلة
 قوله فلعله آه انما قد ذلك ليلا يرد ان تصور القدر مشترك مجتمعا لان الاشتراك
 انما يشترط بدون لحاظ الطرفين وتصور بسببه بدون لحاظهما فحصل الجواب
 ان المنظر يدعي ان تصور بسببه باعتبار مفهومها بدون تصور الطرفين غاية الا
 غير مسموع من الجمهور فلهذا اقم انه دعواه وقال الفاضل انما يدعي لان تصور
 مجردة فخرج ان يكون حالة مقبلة الى طرف متحدة بالماضية بالحالة المقبلة الى
 طرف المتزدد هو لم يجز اخلافا بالماضية بحيث لا يكون بينهما اشتراك الا في مجرد
 لفظ الاضافة انتهى وفيه انما لا يتم الفرعية لجواز ان تكون الحالتان المقبلة ^{حقيقي}
 مقبلة متينتين ويصور كل منهما باعتبار مفهومه دون ظرفه قوله وان لفظه آه عطف على
 قوله انما آه انما قد ذلك ليلا يرد ان القدر مشترك غير مفهوم من لفظ الاضافة
 فكيف يفهم الخاصتان في ضمنه وحاصل الجواب ان المقيد على ان لفظ الاضافة
 موضوع للترك فكيف لا يفهم منه وانما قد يدعي لان علامته الحقيقة التبادلية
 في كون اشئ مضافا لا في القدر مشترك قوله او يدعي انه يعني ان المقيد على ان
 لفظ الاضافة مجاز متعارف في القدر مشترك فيفهم منه ايه وانما قد يدعي لانه على
 هذا يلزم استعمال اللفظ في المعنى الكجاء على طور من اراد الجميع من لفظ الاضافة
 بدون قرينة وهو قبح الا ان المقيد متكلم والقرينة انما يشترط في حق اسامع فلا بد
 في دعواه قوله دخل الجميع آه روعلى من اجاب من جانب المص عن اصل
 الاعتراض بان المراد من الجميع هو ارادة كل واحد على سبيل البدل فلا يلزم
 ارادة اثنين معا وجه الرد انه بعد لان لفظ الجميع يدل على لحاظ الجميع
 والبدلية خال عنه واللفظ مقابل كون اشئ مضافا بكل منهما على سبيل البدل

راجعة الى متعابلة الشئ مع نفسه قوله شارة آه انما قد ذلك ليلا يروان المقصود
 اختصاص كون الشئ مضافا اليه بالاسم وهو يحصل بكون الفعل مضافا اليه
 فلما حاجته الى التزديد وحصل الجواب ان في التزديد اشارة الى اختلاف
 القولين قوله كما نقلنا آه حيث قد فان اسما الزمان يضاف الى الفعل لم
 يقل الى الجملة قوله ثم الشيخ الرضى اه دليل للذهب الثاني وحاصله ان الجملة
 الفعلية قياس على الجملة الاسمية فلما انها بتامها مضافا اليها فلما الجملة الفعلية ^{للمل}
 على ان المضادة اليه في الجملة الاسمية المجموع لا الجز الاول كونه مرفوعا او لو كان مضافا
 اليه كان مجرورا في اللفظ لا متناع الجز المحلى في المعرب فان قلت ان زيدا
 في ان زيدا قائم مرفوع محلا مع كونه معربا فلما يجوز ان يكون الجز الاول مرفوعا لفظا
 ومجرورا محلا مع كونه معربا قلت ان المرفوع المحلى هو مجموع ان وزيدا هو ليس بمعرب
 قوله واما من حيث المعنى لان المضاف اليه للزمان هو منطوقه والمنطوق هو ^{منصوب}
 اعني المصدر المسند للمضاف اليه مستند اليه فبقي ان يكون المضاف اليه ايضا
 المصدر وقوله ينبغي آه تأيد لمن قد يكون الاضافة مطلقا من خواص الاسم ^{لان}
 فرق بين كون الشئ مضافا وبين كونه مضافا اليه باختصاص الاول دون الثاني
 ان المحقق بالاسم هو الجز لفظا او تقديره لا محلا والموجود في الفعل على تقدير اضافته
 اليه هو الجز المحلى والمعرب فبما سيجي الاسم المضاف اليه لا مطلقا بدليل ان الكلام
 في مباحث الاسم ومعنى الفعل انما يتبع الاضافة اليه اذا كان حدثا فخط واما
 اذا كان حدثا مع اسناد الى فاعل فاما يتبع الاضافة اليه كما لا ويتبع الاسناد
 اليه في تتبع بالمعنى غير من ان تراه قوله كما ذكرنا اه من ان العرب لا خطت
 الفعل شيا قالى امر فلا يصح ان ينساق اليه امر قوله ثم الشيخ الرضى اه رد على من
 اورد دليلا على ان المضاف اليه هو المصدر يكون اليوم في مثال انه كونه مرفوعا

تعرف الصفة عن الجار أو البار فلو كان المضاف اليه فعل لما كان اليوم
معرفة لمخلو الفعل من التعريف ووجه الروا ان صحة هذا المثال ومجيبه في كلام العرب
هم وكلامنا فيما جاز في كلامهم قوله بمعنى الاظهاره انما قد ذكرنا في ذلك في المعرب
ماخوذ من الاعراب العربيه وهو جامد ما عدا ما عدا اسم فلانه فسرنا به الاختلاف ولا شك
في كونه جامدا لانه حركة او حرف وكل منهما جامد وما عدا الزم محترى فلانه فسرنا
الاخر وهو وان كانت جسته من المصدر لكنه ليس بمصدر لعدم الاشتقاق عنه
فيكون جامدا فلما يفهم الاشتقاق عنه الا باعتبار التحقق ان يكون المشتق على صيغة
اسم الفاعل كما في ليل مقتر فيفتح ان يكون التعرب بكسر الراء لا يفتح وحاصل
الجواب انه ماخوذ من الاعراب بمعنى الاظهار فيكون الهزة للتقديرية او بمعنى ازالة
القبا فيكون الهزة للسلب او بمعنى جعل الاعراب في الاسم فيكون الهزة للتصغير
وهو على كل من التقادير مصدر و الاسم محل له فيصح فتح الراء قوله والوجه اه
الوجه في كونه محلا للجعل والتصغير قوله وفيه اه يعني ان المشتق في الاشتقاق باعتبار
التحقق كما يكون على صيغة اسم الفاعل فكذا يكون على صيغة النظم كما في سبع
لما كان تحقيق فيه سبع فلانم مناسبة الكسر على تقدير اشتقاق المعرب من الاعراب
العرفي باعتبار التحقيق اجيب بان تلك القاعدة انما هي في المجرد وانما في المزيد
فلانما بان يكون المشتق باعتبار التحقيق على صيغة اسم الفاعل ليس عليه في المفضل
فصم ما ذكرناه قوله من التباداه انما قد ذكرنا في ذلك في المعرب ماخوذ من البناء
وهو انما يتصور في المصبرات والالفاظ ليست لك فكيف يتصور فيها البناء وها
الجواب انه ماخوذ من البناء بعد نقله من المعنى الاصل الى صيغة كلمة في قالب معينة
لا يتغير وذلك المعنى يتصور في الالفاظ ولما كان الفعل لا بد فيه من مناسبة
اشار اليه بقوله لمقص يعني مناسبة الاشتراك في التعرض لقوله وذلك دليل

لاثبات النقل يعني ان النقل ثابت لانه شبه صوغ الاسم بالبناء الاصل في
 القرار وعدم التغير قوله الفاداه انما ذلك ليلا يتوهم ان الفاد للجزاوي
 تقتضي سببية الشرط مع انه ليس به قوله والمصحح اه انما ذلك ليلا يدان
 الفاد موضوعا للتعقيب لا لتعقيب اللازم تقدم الشيء على نفسه وحاصل
 الجواب ان العرب باعتبار الاجال تقدم على نفسه باعتبار تفضيل فيرجح
 تقدم الاجال على التفضيل لا الى تقدم الشيء على نفسه قوله يعني اه فيه إشارة
 الى ان غرض الشئ دفع الاعتراضين الاول ان العرب اعم من الاسم لوجوه
 في النقل فلا يصح جملة قمامة ضرورة خصوصية قسم الشيء منه والثاني ان اظهر
 اللام للجنس فيكون العرب هو جنس العرب وهو ليس باسم فيلزم الخروج عن
 البحث لان كلامنا فيه وحاصل الجواب عن الاول ان العرب قيد للقسم لان
 قسم وبالمجمل ان القسم هو الاسم العرب لا العرب فقط والى هذا اشار المحقق
 بقوله على قيد القسم واهم بقوله الذي هو قسم من الاسم وحاصل الجواب عن
 الثاني ان اللام للجنس فلا يلزم الخروج عن البحث والى هذا اشار المحقق
 بقوله للعهد قوله وذلك اه انما ذلك ليلا يدان الاصل في اللام للجنس
 خلاف الاصل فلما يراو الاقرينية والاقربنية وحاصل الجواب ان قرينية
 المقام وقال القائل ان اعادة العهد ليلا يلزم التعريف بان خص اسم العرب
 المطلق شامل للمضارع مع ان التعريف لا يصدق عليه لكونه معراجا حال الرفع بدو
 التركيب انتهى اقول المراد بالتركيب في التعريف تركيب يتحقق معه عامله لا تركيب
 مع العامل ولا شك في تحققه في المضارع فينبغي ان يكون ارادة العهد رعاية البحث
 لا لما ذكره قوله ويندفع اه انما قد ذلك لان التقدير لا بد له من قرينة مصححة وباعثته
 فاشارة الى الاول بقوله بقرينة والى الثاني بقوله ويندفع قوله بقوله تركيبا اه يعني

ان مبنى الاصل كما يخرج بقيد الاسم فكذا يخرج بقيد العامل اذا كان
 الاسم او الفعل المضارع ومبنى الاصل ليس بشئ منها فان آخر جهة الاسم فالقيد
 للاحتراز وان آخر جهة العامل فالقيد لتوضيح ما يميزه المعرفة بالاشتغال على
 المقسم ولا خارج الفعل المضارع لدخوله في التعريف مع فروع عن المعرفة كما عرفت
 قوله انما لازم اه يعنى ان مبنى الاصل خارج بقيد لم يشبه لثبوت المشابهة فيه وان
 قلت يلزم مشابهة شئ بنفسه قلنا ان له اقسام ثلاثة فلا خير في مشابهة بعضها
 ببعض فلا حاجة الى اخراج مبنى الاصل بقيد الاسم او العامل قوله والالزام
 اه لا نرجح يكون بناء كل موثوقا على بناء الآخر وهل هذا الادوار قوله بنفسه اه
 فلا يصح اطلاق مبنى الاصل عليه قوله ليطلق اه فيه إشارة الى ان المقسم اش
 من زيادة قوله ركب مع غيره تعين احد العندين للركب لانه بالبناء لاخر ستمثل
 التعريف جمعا بزيد ومنعا بقام زيد قوله كما ليقه اه يعنى ان لفظ المركب كلفظ الرفع
 يقع لاحد الجزئين تارة وللجوه اخرى قوله فان انظر اه بان المعنى غير المتبادر
 فتدبر اذ في التعريف تعريفية وهكلك لان العرب من اقسام الاسم وهو مفرد فينبغي
 ان يراو بالركب بالاشياء فيه وهو المعنى الاول دون الثاني قوله لم يقل اه
 مع انه اقل تقدير فينبغي ان يقع بهذا قوله ما عا له معنى اه كالمبتدأ والخبر على
 يذهب الجوه قوله ويعد اه انما ذلك ليلا يرد انه يجوز ان يقول مع عامل وير
 منه مع عامل فيكون احضر مع الصحة وحاصل الجواب انه بعيد لان المتبادر من
 العامل انضمام الشئ معه لا ان ينضم مع شئ آخر ويحقق العامل قوله لان المعنى
 اه يعنى ان تفسير اسم المطابقة المصمد وتفسيره ليلا يلزم دخول بعض المين
 في التعريف كثر ال وفجاز واين لعدم المشابهة فيها قوله ولذا لم يدر ان
 المانع العام لا الخاص اخذ ذلك العام في المبنى ليتم المقابلة قوله مبنية في المبنى

اه انا قد ذكرك ليلا يروان المناسبة المؤثرة بمجمله فيلزم في التعريف جهالة
 وحاصل الجواب انها مبينة في سجد النبيات فلا جهالة لغم يروان معرفة
 التعريف قوفا على معرفة تعريف المبنى اجيب ان المصداق قدم العرب الزيادة
 الاتهام بثان لكثرة مباحته قوله كما يلزم اه فيه رد على من فسر المناسبة بالمبنى
 لها قوة وجه الرد ان القوة بقيادة فاحشة ومطلقاتها ليس مبراد فيلزم جهالة
 قوله لم يفسره انا قد ذكرك ليلا يروان انه لم يحيل اسم الاضافة بياضته ولم يجعلها
 لامية مع ان الاصل هذا بان يكون معناه مبنى اصله النبار وحاصل الجواب
 ان كلامنا في المبنى الاصل الذي يخص في الثلاثة وما اصله النبار ليس كما هو في
 في المضارع ايضا لان اصل جميع الافعال النبار عند المبررين واما الكوفيين فنقول
 الاصل في المضارع الاعراب لانه كالاسم في توارد المعاني قوله ولان فيه
 اه جواب ثان وحاصل ان المتبادر من معنى الاصل وهو الانصاف بالنبار
 ينافي المتبادر من فعل النبار وهو اصاله النبار سواء تحقق اطلاقه بتفسير يقتضيه اللاحقة
 وانا قلنا ان المتبادر من الادل الانصاف لان المشتق انما يطلق حقيقة على ما
 يقوم به المبدأ في الحال واما على غيره فنجاز لما رعمه المصداق انا قد ذكرك ليلا
 يروان المحصر في الثلاثة ثم لوجود قسم رابع اعني الجملة وحاصل الجواب ان
 الكلام مبنى على مذهب المص وهو ليس بقابل لقسمة رابع ثم ذكر الزعم انما المخالفة
 عن الجمهور لانه سجد بمعنى ايقين قوله من حيث هي اه انا قد ذكرك لان الجملة من
 حيث الوقوع في موقع المفرد معربة محلا فلا تكون مبنى الاصل قوله يعني اه انا قد ذكرك
 ليلا يروان العلامة اعترافا بالاختلاف في العرب وهو لا يكون الا في الاعراب
 بالفعل فكيف يصح قول اسم ان العلامة اعترافا بالصلاحيية وحاصل الجواب ان
 العلامة اعترافا بالصلاحيية في تحقق العرب في المصادقات بمعنى ان الاسم

يكون مصداقا للمعرب اذا كان صالحا للاستحقاق واعتبر الاختلاف في مفهوم
 المعرب فلما اعترض الاتحقق المصداقات بدون الكلفة لوجود الصلاحية بدون
 الفعلية الا انه كلامه على العلامة لا على الشئ ولما ورد عليه ان المتبادر من
 الصلاحية الاستعداد والمقابل للفعل فينتج ان لا يكون الاسم الذي فيه
 بالفعل معربا اشار الى دفعه بقوله قابلا يعني ان المراد بالصلاحية المقابلة المطلقة
 سواء كانت مع الفعلية او بدونها ولما كان الاستحقاق في اللغة نزوا وروى
 بعينية مع الصلاحية فارتفع النزاع بين العلامة والمصداق اشار الى دفعه بقوله
 وجود الاسباب يعني ان المراد بالاستحقاق هو وجود جميع اسباب الاعراب
 لا الصلاحية المحضة فاستقام النزاع ولما ورد عليه ان المتبادر من مجرد
 الصلاحية الصلاحية لشروط لا فينتج ان لا يكون الاسم الذي فيه صلاحية مع
 الاستحقاق معربا اشار الى دفعه بقوله سواء وجدت يعني ان المراد من المجرد
 هو لا بشرط شئ لا بشرط لا قوله بل زاده انما اعتبر قابلية مع وجود الاسباب
 مع انه مستلزم بها للثبوت على ان المقابل على فحين احدهما لا قابلية فيه ولا وجود
 اسباب كالحروف البجاء والثاني ما فيه به قابلية بدون وجود الاسباب كاسماء
 المحدودة فحصل النزاع يرجع الى هذا القسم بانه معرب عند العلامة وليس معربا
 عند المصداق ان عنده وجه الدنبار فيه عدم التركيب لما في المبني ثبوت تشبيه
 وفي مبني الاصل عدم العامل لانه ليس فيها لموارد المعاني قوله وقوا آه
 يعني ان الباحث عليهم في هذا التعريف امر ان احدهما ان المعرب مستلزم للاعراب
 والاختلاف معتبر في الاعراب فاعتبر فيه والثاني ان اكثر افراد المعرب لا يخرج
 عن اختلاف لان الاعراب التقديرى والمحل قليل فيها فظنوا ان الاختلاف
 حقيقيا اقوله المقارفة لم يخلو بعض الافراد عنه كما الاسم الذي ركب مع الحال

فلم اجزئى عليه الاعراب قوله اى معرفة انما ذلك ليلا يرد ان كان حجاز
 العارف مستغن لا محل له من الاعراب ايضا ان المشار اليه مثنى عني البتة وسماع
 واسم الاشارة مفرد فلا تطابق وحاصل الجواب عن الاول ان لك مفعول
 مطلق للعارف باعتبار المعنى مستغن عن الثاني ان المشار اليه هو معرفة الحجاز
 بالبتة او سماع وهو واحد قوله بخلاف اه انما قرذ لك ليلا يرد ان الاستغناء
 من النحو والاحتياج اليه انما يترتب على ثبوت البتة وعدمه فلا حاجة الى قوله
 لم يعرف وحاصل الجواب ان البتة يدون العرفان لا يوجب الاستغناء فلا
 ذكر قصة العرفان قوله الى تعلم المدون فيه اشارة الى ان المراد بالنحو في شرح
 المدون سوا سمي اسم النحو او لا فلا يرد ان المصنوع من اشرح النحو يعرف به حال
 لغة العرب وليس هذا مسائل في العلم المدون عبارة عن مجموع مسائل الدلالة
 لا عن احدها فقط على ما هو المختار قوله وذلك تعلم اه يعنى مقصود الشارح هو الاحتياج
 الى تعلم المدون اما انه علم النحو فكل بل هو مختلف فيه فعد من سجل الدلائل
 جزءا من العلم علم والا فلا بد ان على تقدير عدم الدلائل في التعلم والاعلى تقدير
 وجودها فهو نحو اتفاقا قوله اشاراه فيه اشارة الى ان قوله فالمتقراء ر و
 على اصح حيث تم في وجه العدول انه يلزم على طور الجمهور والدور لانه ليس بمقصر
 مطلقا اختلاف الاخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة متوقفة على
 معرفة العرب فلو عرف العرب عليه لتوقف المعرفة على
 المعرفة فيلزم الدور ورو على صاحب المتوسط ايضا حيث تم في وجه العدول انه
 على طور الجمهور يلزم تعريف اشيى بالاختلاف لان معرفة الاختلاف الذي يصح لغة
 متوقفة على معرفة العرب فيكون الاختلاف انجلي من العرب وجه الرد عليها
 انما لا يتم ان معرفة الاختلاف يصحح متوقفة على معرفة العرب بل المتوقف

هو تحقق ذلك لاختلاف فمن جزم بتوقف معرفة الاختلاف لم يفرق بين المعرفة
وتحقق الاختلاف هذا فانه من سوانح الوقت قوله وببينة اه واصله ان المقصود
من تعريف موضوعات مسائل العلوم تحصيل وجه صالح لان يكون حدا وسطا
في اثبات احكام المقصود الجزئيات الموضوعات كالفاعل مثلا يعرف بوجه يحيل
حدا وسطا في اثبات الرفع الجزئيات ومن الموضوعات المعربة الاحكام
المقصودة الاختلاف فيجب ان يعرف المغرب بوجه صالح لان يكون حدا وسطا
في اثبات الاختلاف للجزئيات المعربة هذا الوجه حاصل من تعريف المقصود
تعريف الجوهري قوله ابتداءه يعني ان النتيجة متوقفة على الدليل وهو على الصغرى
فيكون الصغرى مستندة على النتيجة فان لاحظنا التقديم فقط بدون لحاظ توقف
الدليل على النتيجة لزم تقدم الشيء على نفسه لاني ضمن دور لكون الصغرى هي النتيجة
ومستندة عليها وهذا يعني قوله ابتداءه وان لاحظنا التقديم مع لحاظ توقف الدليل
على النتيجة لكونه متوقفا على الصغرى على النتيجة مع العينية وتقدم النتيجة على الدليل
وبالعكس وهذا يعني قوله او بواسطة الدليل فحينئذ على ترتيب اللف قوله وقد شأراه
يعني ان بيان الحاشي مستفاد من شرح قوله ان هذا او ذاك اه انما قد ذلك ليلا يرد
ان الصغرى لا تكون الا قضية ومعرفة العرب معنوم تصورى فكيف يصح
قوله انه اشارة الى الصغرى حاصل الجواب من ان المراد من معرفة العرب
معرفة ان هذا الاسم معرب ولا شك في كونها قضية قوله امي ما عرف
انه انما قد ذلك ليلا يرد ان ضميره لا يخرج ان كان راجعا الى مصداق العرب
فلا يصح لعدم تمام التقريب لان الكلام في معنوم العرب لاني مصداق وان كان
راجعا الى مصداقه فلا يصح اليه لان اختلاف الآخر انما يكون في المصداق لا
في المعنوم وحاصل الجواب ان الضمير راجع الى المصداق بلحاظ انه يصدق
تقدم الصغرى

المعربة منها هي عين متوقفة عليها التي هي في مقدمتها

هذا المفهوم والى هذا اشار بقوله انه معرب قوله الى الوسط اه اذ معنى حصول
 معرفة المتقدمه بالاختلاف ان يكون مفهوم محم الضعفى دليلا لوسط
 قوله اى بسببه لما كان المستبعد من اسم الاشارة للاختلاف الخاص ^{بالتعريف}
 انما يكون بمفهوم لا بخواصه ^{شار الى} دفعه بان اشار اليه بمفهوم الاختلاف
 وادفع توهم الاصاق لعناد الحنى على تقديره صرح بالنسبية قوله وتعريف
 مفهومه انما قد ذلك لان التعريف انما يكون للمفهوم لا للافراد قوله فان التصديق
 اه انما قد ذلك لئلا يرد ان المعرفة المتقدمه لتقدير لكونه علم الضعفى ومعرفة
 الاختلاف تصور لكونه علم مفرد فكيف يحصل ذلك عن هذا اذا التصديق لا يحصل
 من التصور وحاصل الجواب ان معنى اشرح بهذا حاصله متوقعة بمعرفة هذا
 الاختلاف وبالعجلة ان المراد بالحصول التوقف في الحصول عليه ولا شك ان ^{التصديق}
 على متوقف على تصور مفهوم المحم فلو كان الاختلاف مفهوما للمحم الضعفى لكان
 التصديق بها متوقفا على تصور والى هذا اشار بقوله بسبب تعريفه بالاختلاف
 قوله لا يقدح في احوال لعدم افادة الكبرى فلا يرد لان الفرق بالاجمال
 والمقتضيل بين المحم وهو كاف في الافادة قوله فان الحكم اه يعنى ان ثبوت
 الاختلاف لجزئيات المعرب موقوف على ثبوت الاوسط لها سواء اخذ ذلك الثبوت
 مجمعا او مفصلا فلا دخل لاعتبار الاجمال ^{والتفصيل} في التوقف وبالعجلة ان في
 كل موضع يكون الموقوف لنفس الذات فالفرق الاعتبارى لا يدفع الله و
 في هذا الموضع وفي كل موضع يكون الموقوف هو الشئ باعتبار الفرق الاعتبار
 اذ دفع فيه قوله المراد اه تفسير للتبدل الحقيقة والحكمة واشاره الى ان نصب
 حقيقة وحكم على مصدرية نيابة بان يكون صفة لمصدر محذوف ولما كان
 محل الصفة على الموصوف ضروريا وحقيقة وحكما لا يحل ابد لها بالتحقيق والحكم ليصح

المحل قوله فان بدأه انما قد ذلك لئلا يسهل ان الدلالة غير ذات الدال فكيف
 يكون لتبدل الدلالة تبدل الذات الموصوف وحاصل الجواب ان الدلالة
 مقصودة من الدال وتبدل في حكم تبدل قوله اي حاله انما قد ذلك
 يريد ان اختلاف الصفة بتغير عن اختلاف الحركة وهي ليست بصفة للحرف لعدم
 قيامها به وصفة شيء باليقوم به فكيف يصح اطلاق الصفة عليها قوله لكنها آه انما
 قد ذلك لئلا يسهل وان الحركة كما لا يكون صفة حقيقية فكذلك لا يكون شبيهة فلا
 يصح اطلاق شبهة عليها حاصل الجواب انها وان لم يكن حقيقة لكنها شبهة
 بها في التعيين في اقيام قوله اجيب آه يعني ان الفاعل الاسمي يرجع على
 كماله على كماله العامل على كماله ان كان صفتيا في الال الا انه صار في
 اصطلاح النحاة اسما لما يقوم به المعنى لمقتضى قوله خرج به آه فيه إشارة الى
 من تعيد اسم بقوله الداخلة لا خارج اختلاف متواوينا ومنى والحاصل ان المقصود
 هو مع اعتراض وهو ان حكم شيء مختص به والاختلاف ليس بمختص بالمعرب بل هو
 في المبيات كما في المثال المذكور وان قلت ان المختص هو اختلاف آخر
 وهو ليس بمختص في المبيات بل المستحق فيها هو اختلاف الآخر مطلقا قلنا ان
 التفسير في آخره راجع الى نوع المعرب الالم لهذا الكلام فيكون المختص هو هذا
 آخر الاسم ولا شك في تحققه في المبيات فورد المقص فلا بد من تعيد اسم قوله
 الجاء زيد آه وانما لم يتجد الفاعل والمفعول والمجرد راجع من التكرار اللفظي ثم
 موافقة الاستفهام بالتفهم عنه انما يجز اذا كان استفهم عنه نكرة وانما اذا كان
 معرفة فغير مسموع فينبغي ان يذكر رجل بديل زيد وامثال الا ان المقصود مجرد
 المثال الموافقة لا بيان ضابطة الموافقة وكيف في المثال مجرد فرض ثم تعيد
 اسم بالدخول بالنظر الى العامل المعنوي بطريق التخليب او باخذ المعنى الغير

المعتبار اعني الاعتبار والافعال المحتوية ليس بدليل لان الدخول عبارة
عن الحق بالآخر والذكر في الاول وذلك لا يتصور في افعال محتوية فيخرج
المبتدأ والخبر عن هذا الحكم قوله كما ينبغي انه لان ترتب الامل على العوازل المستتقة
سحب الامل يدل على ان علة الاختلاف هو اهل فيكون الاختلاف فيه
قوله امي صورة انما قد ذلك ليلا يرد انه قد تقرر اذا كان التمييز متعلقا بمتنصب
عنه فحين جعل في ذلك التمييز فعلا نبارا على القاعدة المشهورة بجعل ذلك المتنصب
عنه مضافا اليه واذا كان التمييز متميزا للمتنصب عنه فحين جعل في ذلك التمييز فعلا
لجعل المتنصب عنه بدلا او عطف بيان كذا فهم من الرضى واللفظة متميز عن المتنصب
عنه اعني آخره لا اتحاده معه فلا يصح جعله مضافا اليه حين جعل اللفظ فعلا حاصل
الجواب ان المراد باللفظ الصورة فلا شك في كون التمييز من متعلقات المتنصب عنه
فيصح جعل الآخر مضافا اليه حين جعل اللفظ فعلا وانما لم يجعل اللفظ مصدرا لغيره
لتلفظ مع انه على هذا التقدير لا يكون من متعلقات الآخر لان الاختلاف
بالذات انما يكون في المفرد ولا يتصور في التلفظ الا بالاتباع هذا حاصل ما قد
الفاضل ويحل ان يكون قولهم لفظ آخره متوحد لفظ وبديلة آخره عنه و
قوله وتفسيره بتاويل وتفسير آخره فيصح البديلية فيه فيقولوا ورد لا يصل
الا عراض الذي ذكره فالاولى ان يعلم ان اخذ الصورة من اللفظ لصحة
التقابل بالتفسير لان اللفظ اعم من اللفظ والتقدير فلا يصح التقابل واذا
اخذنا الصورة اعني اللفظ والتقابل ويؤيد هذا احتمال تاويل اللفظ بالصورة
على تقدير جعل لفظ مصدر مع عدم ذلك الاعراض قوله بحسب تقديره إشارة
الى ان التقدير لا يفتقر الى الفرض لا يفتقر الى الفرض حتى يكون التمييز نفس المتنصب عنه
فلا يصح الاضافة على تقدير جعل التمييز فعلا هذا على طور الفاضل واما على طورنا

تفاديه وفتح وهم وهوان المتبادر من تقديره هو تقدير نفس الآخر فقط فيخرج
عنه تقديره مع تقديره صفة او تقديره صفة فقط ويؤده قوله سوا كان قوله
كما في عصاه فان آخره اعني الواو مقدر رعاية الاصل وصفة اعني الحركة
التي مقدره لعدم قابلية الالف لها بخلاف جيل فان المقدر فيها الحركة فقط
لا الحرف اذ لا اصل لها بها حتى يقدر رعاية قوله فان آخرها آه انا قد ذكرك
ليلاير وان التقدير انا يمكن اذا كان جيل مثلاً قابلاً والامر ليس كذلك لعدم
قابلية الالف للحركة وحاصل الجواب انه فرق بين الفرض والمفروض فان
المفروض ان كان محالاً لكن الفرض يمكن لعدم المنع منه بخلاف المبني فان
فيه كما المفروض لما منع عنها اما عن الاول فهو المناسبة واما عن الثاني فهو عدم
الاسباب وبهذا ظهر الفرق بين الاعراب التقديرية والمجمل قوله بحسب الفرض
فيه اشارة الى ان التقدير بمعنى الفرض لا بمعنى الحذف المقابل للذكر لان
الاعراب التقديرية ليس بمحذوف والاظهر في بعض الاحيان قوله منوماً
الى الصورة فيه اشارة الى ان الاضافة الاختلاف الى اللفظ لامية فلا يتوهم
البيان لانه عدم الاتحاد بينهما وفي جعل اللفظ بمعنى الصورة يصح للتقابل كما مر
تذكر قوله لم يقل آه يعني ان المصدرية ثابتة كما يكون بخلاف المضاد فكذا
يكون بخلاف الموصوف فواجه الترجيح للاول على الثاني قوله باعتبار
سلبه آه يعني ان الاختلاف لكونه امر معنوي ليس بلفظ الالباب اعتباراً بطريق
وسببه اعني الحرف والحركة عند من نشر اللفظ بما يلفظ به الان وجعل
الحركة لفظاً واما عند من نشر اللفظ بصوت معتمد على الخارج من حرف فصلاً
اولم يجعل الحركة لفظاً فلفظة الاختلاف باعتبار الحرف الاعراب فقط
وبالجملة ان الاختلاف بلفظ مجاز افني جعله موصوفاً للفظ ارتكاب

مجاز غير مشهور ايضاً فيه اتركاب مجازين الاول جعل اللفظ بمعنى الملقوط
 ليصير المحل على الاختلاف والثاني جعل الاختلاف لملقوط قوله لتفصيل
 للعوامل اه ان كان لفظاً او تقدير بمعنى الملقوط او المقدر ويجعل كلاهما مجاز
 ان كان المقدر اسماً بضمير الراجع الى العوامل مع ان هذا الاحتمال اظهر بقرب العوامل
 من الاختلاف قوله لا يخبره لان التبادر من القدر الذي هو قسم العامل المحذوف
 فيخرج المعنوي وحمله على المعنى الاعم من المحذوف والمفروض خلاف المتبادر
 قوله دلالة اه دليل ثان لعدم جعل لفظاً او تقدير التفضيل للعوامل وحاصله
 ان ح لا يناسب سياقي لان التقديرى واللفظى فيا سياقي عبارة عن
 الاعراب ولفظاً وتقديره اية يكون اشارة الى العامل على هذا التقدير المتبادر
 لازمة لان اللام فيا سياقي في التقدير للعهد فينتج ان يكون اشارة الى ما
 ذكره قوله ورايت جعله لما ذكر اسم الاختلاف المحكى في الاعراب للفظى وترك
 في التقديرى مع انه خفي فهو اجد ربا بالذكره المحضة قوله اى مدلول ما بين انما
 ذلك ليلا يدان ان اريد بذلك الصورة الشئ فيخرج الجمع وان اريد الجمع
 فيخرج الشئ فلا يصح جعل قوله متشئ او مجموعاً حالاً عنها وحاصل الجواب ان
 المراد مدلول هذه الصورة وهو اعم منها قوله هي المصيب فيه اشارة الى ان
 الاضافة بيانية فلا يتوهم اللامية لاصاليتها قوله دال اه فيه ثبات لتبدل
 الدلالة ثبت الاختلاف المحكى في الدال ان قلت اه يعنى في دفع الاعراض
 ولما كان الاعراض ناقضاً على الشمول بالصورة المذكورة كانت الصورة
 وليلا فله يجب ان ينعى باحتمال باعتبار تحقق عوامل مختلفة فلا يدان ان الجيب
 مستدل الاثبات الشمول والاحتمال كيفه للانع لاله قوله سبق بالكريب
 اى بجنبه فلا يدان ان تحقق عاملين معنيين ممتنع في تركيب احد للزم

لو اردوا العليتين المستقلتين على معاد واحد وهو قولهم عالمان مختلفان في
 الفعل بينهما مع العال للفظي انظر فلا يرد ان الحكم هو اختلاف باختلاف القول
 ويتحقق العالمين كما يتلزم اختلافهما قوله موجب آه دفع ذلك التوجه وحاصله ان
 العال المعنوي ليس محله الا الرفع واجيب بان مراده بالعال المعنوي باليعتم
 من لفظه و مرادنا بالعال المعنوي باليعرض من غير استنباط من شئ فلا تناقضات
 قوله حاصله انما اثر ذلك ليلا يرد ان جواب الشبهة اعني تغاير الحكمين لا يرفع
 السؤال اعني انخص على اشمول لانه انما يدفع باثبات اشمول لا باثبات تغاير
 بين الحكمين وحاصل الجواب ان مقصود الشبهة منع لزوم اشمول وهو يدفعه وبما يقتضيه
 التغاير فهو تهديد قوله ان قلت آه يعني في دفع الاعتراض بان المراد بالاختلاف
 هو الاختلاف في احد الازمنة ولا شك في كونه شاملا لجميع افراد المعرب لان
 ما يتركب ابتداءا يختلف آخره في وقت التركيب ثانيا وثالثا قوله وان لم
 يكن قبل تقيده لان المتبادر من اختلاف آخر المعرب اختلاف آخره في
 وقت كونه معربا لما تقر ان تعلق الفعل بما فيه معنى الوصفية دل على تقدم الاتصاف
 على التعلق وعلى لزوم التعلق بالاتصاف ولا شك في عدم لزوم الاختلاف في
 وقت كونه معربا مع كل معرب واما اذا قيد الاختلاف بوقت ما فهم منه ان
 الاختلاف في وقت بالازم مع المعرب ولا شك في صدقه لان صدقه
 المطلقة متضمنة لا يقتضيه صدق الحالى وقال ايضا فصل ان لزوم الاختلاف
 المطلق يقتضيه عدم الفكاك عنه في شئ من الازمنة وهو مفارق عنه في زمان
 التركيب اية الاختلاف الاختلاف القيد باحد الازمنة فانه يقتضيه عدم
 عنه في جميع الازمنة اقول قوله لزوم الاختلاف المطلق يقتضيه عدم الفكاك عنه
 في شئ من الازمنة انما يصح لو كان مدلول المطلقة الذاتية وهو هم لما تقر ان

التقضية الخالية عن الجمعية مدلولها المطلقة العامة والمطلقة العامة اعم من المطلقة
 المنتشرة ولزوم الاخص مستلزم للزوم الاعم فكيف يصح القول بلزوم الاول دون
 لزوم الثاني قوله عن النظر لان النظر من القضية الخالية عن الجمعية المطلقة العامة
 لا المطلقة المنتشرة واما التقيد بوقت كونه معربا فيهم من تعلق الاختلاف بما فيه
 وصفيته فلا يكون غير ظ قوله بلا ضرورة اه انما قد ذلك ليلا يد وان الصرف عن
 النظر قد يكون للضرورة فينتج ان يكون له كمال وجعل الجواب انه لا ضرورة له لان
 الحكم قد يكون غير شامل قوله غير لازم اه لان صدق المطلقة المنتشرة يتوقف على صدق
 القضية في شئ من اللازمته فاذا لم يتحقق هذا في الصورة المذكورة لم يتحقق ذلك قوله
 نعم اه اشارة الى جواب صل الاعتراض وحاصله ان المراد بالاختلاف هو قابلية
 ولا شك في كون القابلية لازمة لكل معرب وان قلت لما كان هذا الجواب
 رفع نقض فلم تركه ثم قل ان خلاف التبادر لان التبادر من المطلقة
 المطلقة العامة لا يمكنه هذا مع قوله ولما كان قوله قيل اه جواب آخر لا يصلح انما
 وحاصله وان المراد بالاختلاف الاول التغير عن حالة سابقة سواء كانت اجزا
 او بنائية وباختلاف العوال وجودها بالتجريد عن التغير عن الحال السابق وباعول
 جنبها بالبطان اللام معنى الجمعية فيكون التقدير كذا وحكمه تغيره عن حالة سابقة بوجوه
 العال فان قلت لما كان المراد باختلاف العوال الوجود فلم يعبر بالاختلاف
 دون الوجود قلت لرعاية المشاكلة بالاختلاف السابق وهو ان يعبر عن معنى
 بلفظ مجاورة الى هذا اشارة بقوله وقد عبر بلا اه قوله ولا يخفى اه لما بعد الاول
 فلان التبادر من الاختلاف بعد كونه معربا فيشور للتغير عن الحالة البنائية خلافا
 وما بعد الثاني فلان التجريد خلاف النظر واما بعد الثالث فلان اللام يظل
 الجمعية اذ لم تدل قرينة على ارادتها ليس كذلك لان الاختلاف لا يكون

المتعلق بالمراد بالاختلاف

الاين المتعد فيكون قرينة الجمعية قوله بل من خواصه الاضافية كلمة بل للترتيب
 بان يكون المعنى لا يكون من خواصه شاملة بل من خواصه الحقيقية لانه من خواصه
 الاضافية ويجعل ان يكون للامضاب عن انتهى بانه من خواصه شاملة وعلى كل تقدير
 فيه دفع لما يرد من ان حكم الشيء مختص به وهذا الحكم ليس مختص بالاسم المعرب نحو
 في الفعل المضارع وحاصل الدفع ان الحكم قد يكون خاصة اضافية واه كك
 قوله ولذلك آه اى ولا جمل ان هذا الحكم خاصة اضافية والتبادر من لفظه انما
 الحقيقية لم يقل خاصة قوله لا يخفى اه انما قد ذلك ليلا يرد ان مدلول اختلاف
 الآخر الفعلية مطلقة وهو لا يقتضيه صدق الحالى فيكون الاختلاف في وقت كونه
 شاملا للصورة المذكورة بعد التركيب ثانيا وثالثا وبالجملة انه فرق بين اشمول
 واللازم بان الاول عبارة عن عدم خلوفه عنه والثاني عبارة عن عدم خلوفه
 فرد عنه في وقت عنه فهذا الحكم وان لم يكن لازما لكل معرب لكنه شامل وكلامنا
 فيه فلا يضح القول بكونه غير شامل وحاصل الجواب ان اشمول للصورة المذكورة
 على تقدير تحقق التركيب ثانيا وثالثا وجعل اشمول هذا الحكم غير شامل على تقدير عدم
 تحقق التركيب ثانيا وثالثا في سبب من الازمنة ولا شك في عدم اشمول على هذا
 لتقدير ولما قررنا من الفرق بين اشمول واللازم ظهر عدم المناجاة بين كون
 الاختلاف الآخر في وقت كونه معربا شاملا وبين كونه غير لازم ثم اشمول انما هو
 في اختلاف الآخر في وقت كونه معربا واما الاختلاف في جميع اوقات كونه معربا
 فهو ليس شاملا كما انه ليس بلازم قوله وكان القرينة اه انما قد ذلك لان ذكر
 العام والاداة الخاص مجاز لا بد له من قرينة قوله ولا يخفى بعده اه لان القرينة
 لا بد ان تكون سابقة او لاحقة متصلة وما سيذكر ليس شيئا منها قوله ولعلم
 اه انما قد ذلك ليلا يرد ان الوزن خبر لهما قبله والتسوية ...

كلمة براسة فكيف التشبيه وايضا النون تجمع مع اللام واما التثوين فكلما وحاصل
 الجواب ان حيثية التشبيه في بعض الاوقات والامور كوقت الشكارة المسقوط
 بالاضافة قوله اي تحوله اه انما قد ذلك ليلا يرد ان الاختلاف لا بد ان
 يكون فاعله متعدد لفظا او معنى وانه ليس كذلك لان في الاختلاف الداعي
 وان تعدد الامر معنى لكنه ليس متعدد لفظا وفي الاختلاف بضمته الآخر
 ليس متعدد لفظا ولا معنى وحاصل الجواب ان المراد بالاختلاف التحول
 وهو لا يقتضيه تعدد الفاعل بل يقتضيه شيئين ليكون احدهما مقولا منه والآخر
 مقولا اليه وقال الفاضل في فائدة التفسير ان نسبة الاختلاف الى
 الطرفين على السواء فان كان الاسم في احد الطرفين معرا بالزم ان يكون
 في الطرف الآخر كذلك فالتحكم فينبغي ان يكون زيدا في حال عدم التركيب اي
 معرا بخلاف التحول انتهى حاصله اقول يقال اختلف زيد فزاو مع عدم
 مشاركتها في الاوصاف فدعوى الاستواء فضول لا قول قوله كونه معرا بعنى
 صلاحية وجود الاسباب على طور العلامة او وجودها بالفعل على طور اللفظ لانه
 من مواد انقص قوله في الحاشية اه انقص منه ترجيح الجواب الثاني وكون الاول
 محذورا في قول العامل الذي يكون على حرف واحد وما قال الفاضل ان الحاشية
 بخلاف اشرح فلا حقيقة لان اشرح لا يدل على اوبوية الجواب الاول ويدل على
 الحاشية هو عدمها فلان في قوله فالاولى اه انما لم يقل فالاصواب لان
 مقابلة الخطا والجواب الاول ليس كذلك لانه يجوز ان يخرج العامل المركب
 من حرفين فصاعدا او يقتضيه اي العامل الذي يكون بحرف واحد تحضيض
 كلمة ما وصف المعربة بالسيبية القريبة الا انه تكلف فلم يكن اولى بل الاولى
 هو الجواب الثاني لخروج الكل بقيد واحد قوله الموكلة يعني صورتها او الوصول

اللزمني وهو في قوة النكرة او اشارة الى تجويز الاحتمال الاخر اعني الموصولة
 فلا يراد ان تفسيرها بالنكرة اعني حركة او حرف مناد على انها موصوفة فكيف
 يصح إطلاق الموصولة في الحاشية قوله ذلك آه جواب ثان يعني ان كلمة ما
 عامة والعامل والمقتضى وكذا وصف المعربة خارجة يجعل البار للاستعانة بها
 تدل على ان الاعراب الذي يكون آله للاختلاف والعامل ليس بالآلة
 لانهم جعلوه موثرا في الاختلاف لا آله له وكذا المقتضى ووصف المعربة
 بالآلة لتوسط الاعراب بينهما وبين الاختلاف والآلة لا توسط شيء بينه وبين
 ذمى الآلة الا ان المحشى لم يذكر اخراج وصف المعربة في الجواب بظهوره وتلحق
 الشبهة قوله ليس علة موثرة آه يعني انما قلنا ان العامل بمنزلة ولم نقل ان علة
 لان العلة الموثرة في الحقيقة المنكلم والعامل علامة تثيره قوله ولا يخفى اعراض
 على الشاهدانه لاجابة الال سببية القربية في دفع النقوض لانه يدفع بجواب يجعل
 يدل من تمام الحد وقيد المحر جا لود ينقض فلم يفعل بكذا مع ان حسن سلامة
 عن التكلف قوله لكن آه جواب له وحاصله ان الشئ يحل في حل يدل خارجا
 عن الحد قوله الاسببية اجزاء ما آه يعني ان العلة التامة عبارة عن جميع ما
 يتوقف عليه اهم باعتبار الكثرة المحضة بدون اعتبار التشبيه الاتباعية والكثرة
 المحضة عين الاحاد سببها سببها وقال الفاضل ان العلة التامة ليس
 لها سببية اصلا وان سلمنا سببها عين سببية الاجزاء ان جواب المحشى جواب
 على التسليم وقال في دليل عدم اسببية للعلة التامة انها ليس متقدمة على امر
 واسبت لا يكون الا لاك عدم تقديمها فلا يها عبارة عن جميع ما يتوقف عليه
 فالامادة والصوره من جعلها فلو تقدمت على امر لازم تقدم مجموع الماداة والصوره
 عليه يدل هذا الال عنه فيلزم تقدم شيء على نفسه انتهى حاصله اقول ان علة

انما هي عبارة عن الكثرة المختصة بقدمها انما يستلزم تقدم المادة والصورة
 باعتبار الكثرة لا باعتبار الاجتماع والبطونية الا اذا كان فائز يلزم تقدم شيء على نفسه
 كما ذكرنا من عين الكثرة لا اجزاء ولا بطون ان الكثرة ببسببها نبوت بسببها الاحاد ^{عالم}
 قوله من قريب بعيد المركب منها ليس بقريب لان المراد بالمركب الكثرة المختصة وهي
 ليست بقريبة ولا بعيدة قوله لزوم ان لا يتحقق اه فهم المقرض ان سبب القريب يستلزم
 السبب لو كان الاعراب سببا قريبا للاختلاف لزم عدم تحقق الاعراب بدون الاختلاف
 وانما لا يتحقق الاعراب دون الاختلاف في الصورة المذكورة وانما ان جعلها
 على سبب القربة يستلزم عدم جارية التعريف فكلام المحشي ابطال الجبل الاعراب
 سببا قريبا لاستلزام عدم تحقق الاعراب بدون الاختلاف وعدم جارية التعريف
 وبطلانها فالاقصاء على عدم جارية التعريف كما دفع عن الفضل تقصير قوله
 لاننا نقول اه حاصله ان سبب القريب لا يكون بينه وبين سببه سببه يستلزم
 سببه فالاعتراض غير وارد وقوله بدل ما اختلف اه لان صبغة الماضي تدل على
 تحقق الاختلاف مع الاعراب وليس يلزم بخلاف صبغة المضارع فانها تدل
 على تحقق في الازمنة الآتية فالانسب هنا تلك قوله لم يبداه يعني ان يصنع
 يستعمل في التعريفات مجردة عن الزمان فيكون الكل سوار قوله ان يحجب
 اليه عن سوال الذي يريد على كون الاعراب سببا قريبا بان المراد بالاختلاف
 التحول عن حالة الى حالة ولا شك في صحة في الاسم الذي ركبت متبادر فيكون
 الاعراب مستلزما للاختلاف فيثبت ما فهمه المقرض قوله من عدم الدلالة فان
 واذا بورك ذال في وقت التركيب على الفاعلية وفي عده لا قوله ومن علامته
 الى علامته فان عينا في مسلمين بعد الجار علامته للمضاف اليه وبعد الناصب
 علامته للمفعول في كذا فتجد قوله علامته الامر من فان الفاعل المثنى علامته في

وقت عدم التركيب وله وللفاعلية في وقت قوله غير مرضي لانه كان الاختلاف
هو التحول من حركة او حرف الى غيره فالجواب على المعنى الاصح من خلافه قوله فان
المتبادر ان الحكم اذا تعلق بما فيه وصفيته فهم منه ان التعلق بعد الانضمام كما مر
مرارا قوله وان تحول اياه انما ذلك ليلا يرد ان المتبادر من الاختلاف هو
اختلاف بعد كون الاسم مغربا والاختلاف الحاصل بحركة غلامى ليس بعد كونه مغربا
لانه اختلاف من الوقت الى السكون فيخرج بحل الاختلاف على المعنى المتبادر فلا
حاجة الى قيد الحيشية وحاصل الجواب ان الاختلاف الحاصل بحركة غلامى اذا
كان من حالة نيائية فهو خارج بالمعنى المتبادر وان كان من حالة اعرابية
فهو خارج بمقتضى الحيشية ولا يرد على المعنى ان المناسب كلفه فيا في مواضع
الوصلية لان قيد الحيشية يخرج تلك الصورة فقط لا لها وبغيرها ومفاد كلمة ان
المتجيم واذا لم يكن قال لا نسب التبديل ويمكن ان يجاب بان ذكر ان ما بالنسبة
الى مطلق الخروج لا بالنسبة الى الخروج بالحيشية فيكون المعنى ان حركة غلامى
حاجة وان تحول من الاعراب ففي هذه الصورة بقيد الحيشية وفي غير ما بالمتغير
المتبادر وانما قوله بحركة غلامى ولم يقل بحركة غلامى شمل الياء قبل ياء
المتكلم في نحو مرات بسطة لانه اعراب فيكون خروجه مضرا داما الياء في حالة الرفع فهو
وان كان ليس باعراب لكنه خارج بالحيشية المذكورة لان المراد بحركة غلامى
الشيء الذى جئ به لاجل مناسبة ياء التكلم فيمثل الياء في حالة الرفع في جازى
سلة فمن قال ان المناسب بحركة غلامى لم يأت بنسبته قوله وكذا خرج
جاء الجواب به ولما ورد الاعتراض بالحركة المناسبة والجواب الجواب فيه وذكر ان
الاول دون الثاني للاتحاد الجواب ذكره بالحيشية لانه ايضا من مواد انقضاء بنية
تعريف الاعراب وحاصل الجواب انه ايضا خارج بقيد الحيشية لان كسرة اللام

في حكم ليس من حيث انه مغرب بل من حيث انه مجاور لمجاورة عنى رؤوسكم ولما
 لم تكن الكسرة اعرابا لم تكن حبالا لان انتفاء العام يستلزم لا انتفاء الخاص فلا طلاق
 الجواب بطريق المشاكلة اعني تسمية شئ باسم مجاوره اعني الكسرة في رؤوسكم قوله
 واما الحركات اه انما قد ذلك ليلا يروا انه غير مانع لصدقه على حركات ما قبل تار
 التاثير واشتبه مع انها ليست باعراب لما تقر ان الاعراب جارية على هذا الاداء
 او عينها **وصال** الجواب ان تلك الحركات خارجة بمرجع الضمير الى المعرب لان
 بها يختلف آخر ما قبل الادوات وهو ليس بمعرب **وان قلت** انه قد تقر فيها
 سبق ان امثال ضاربه في حكم كلمة واحدة في جريان حاله واحدة فالقول يكون
 ما قبل الادوات مبنيا وجريان الاعراب عليها هم ما سبق **قلت** في الجواب
 عن الاصل ان هذا الحركات خارجة بغير التحشية قوله لوجوده آه يعني ان الحركة
 مقدرة على العاقل تكون مقدرة على التحشية لانها بعد العاقل ثم تخصيص العاقل
 بالجزم تعميما للدلالة على من زعم ان اعراب غلامى في حاله الجزم لفظ ما يكون
 الكسرة اعرابا **وصال** الرد ان الاعراب انما يكون بالعاقل والكسرة مقدرة عليه
 يكون اعرابا قوله في الصورة يعني في صورة جوار لانه انما موجود قبل العاقل
 فلو كان اعرابا لم يكن لك قوله يعني يقوم به فيه إشارة الى ان المراد بالمعاني
 القائم بالغير لا ما يقصد به شئ لانه لا يستلزم الاعتداد بوقوعه بالغير فلو اعتد
 لا يناسب ما يستلزم كون المعاني معقولة وقائمة **مسألة** قوله معطوف اه انما
 قد ذلك ليلا يروا انه معطوف على انفى فيكون المعنى الاثبات فلا يصح قوله
 فانه بعيد قوله في الاسماء بقرينة البحث انما قيد بذلك ليلا ينقض بالفعل
 المضارع لان وضع الاعراب فيه ليس للدلالة على المعاني لان الدلالة عليها
 فرع وجودها وان لم يكن فليس قوله وتيفر به اه انما قد ذلك ليلا يروا ان الدلالة

على المعاني يكون باعواب احد ايها فلا حاجة الى التثليث وحاصل الجواب ان
التثليث تصحيح المعاني ان قلت ان التوضيح يحصل بالعامل ايها فلا حاجة
الى التثليث قلنا ان العامل لا يفيد التوضيح في كل المواد كما في ضرب موسى عليه
السلام قلت ان العامل مع القرينة يفيد فلا حاجة الى التثليث بقوله
وذلك آه انما ذلك ليلا يرد انه لم يكتفى في توضيح المعاني بالقرائن وحاصل
الجواب ان المعاني مقصودة فيجب ان يكون موصفيها لارتماء والقارئ ليست كك
فلذا لم يكتف بها بقوله اذ لا نظراء فان استغريبان المعنى العرفي ولا تعلق له
بالوضوح اصلا وفي التصريح بالتعظيم اشارة الى وجوبه في غاية البعد قوله
لكان الاعراب آه لانه هو الدال على المعاني وهو على هذا التقدير الاختلاف فيكون
الاعراب ايها كك قوله وفي غيره من كتب الجمهور لا يهم صرحوا الاعراب ما به الاختلاف
قوله اللهم حاصله ان الدال هو الاعراب الا انه لما كان والابا اعتبارا لا حكمة
محملة الدلالة اليه ولما كان اسما محتملا لخلاف الظاهر اشارة الى ضعفه بصيغة التثنية
قوله ووجد ذلك آه انما ذلك ليلا يتوهم انه لا بد من اسما محتمل من علاقته ولا
علاقة آه حاصل الجواب ان الصفات المعاني بالمعتورة دل على ان
المدلول هي من حيث الاعنوار والاختلاف ولا شك انها من هذه الخشبة بل
للاعراب من حيث الاختلاف لا من حيث الذاتية فمحملة الدلالة اليه
مقصود من الترويض ان كان نفس المعاني وقيد المعتورة
بيان الواقع فالدال عليها نفس الاعراب الى هذا اشارة بقوله او ما به الاختلاف
وان كان المعاني من حيث الاعنوار ويكون الصيغ لا حراز فيكون الدال
عليها الاعراب من حيث الاختلاف والى هذا اشارة بقوله لا يدل الاختلاف
ولما كانت الاول غير مضمون الفائدة في التمهيد اطراه ثم قوله واما آخره

فلا مقصود به التوضيح
من غير حاجة الى شيء
خارج من الاسماء
ربما لا يحصل
بالتثليث في هذا المعنى
قوله في الاسماء

آه وجه للعدول عن تعريف بعض المتأخرين للأعراب باختلاف الآقوله الوجود
 آه لان العلامة بالظهور في العلامة والوجود في الخارج أقوى في ذلك أنا
 ثم ان الاختلاف ليس بوجود لانه نسبة وكل نسبة لا تحقق لها الا في الذهن
 قوله من حركة لان الاختلاف من خواص المعرب لا يختص به هو التحول من
 حرف او حرف او حركة دون التحول مطلقا لان التحول من السكون الى الحركة
 يحتاج في ابني ايضا كما في غلام في قبل التركيب قوله ركب ادلا لعدم التحول في
 من حرف او حركة بل من سكون الى حركة قوله ويكون آه دليل ثالث للتحول
 لكن لما ورد عليه ان الاعراب عبارة عن الوضوح والاختلاف وان لم يكن موضحا
 بالذات لكنه موضح بواسطة ما به الاختلاف فكيف لا يصح اطلاق الاعراب عليه
 الى ضعف بصيغته التمرير قوله قال الشيخ ارض دليل لنسب المتأخرين حاصل
 ان الاعراب ضد انباء وهو عدم الاختلاف فينبغي ان يكون الاعراب نفس
 الاختلاف لثبوت التقابل ثم المراد بالضد التقابل لا المعنى الاصطلاحي فلما
 يريد ان الضد ان الوجوديان اللذان لا يجتمعان في زمان واحد في مكان
 واحد من جهة واحدة والبناء ليس بوجودي لانه عبارة عن عدم الاختلاف
 فكيف يصح اطلاق الضد عليه قوله وفيه نظر آه وحاصله ان في المعرب
 اختلاف وسببه الاول ليس بصالح لان يسمى بالاعراب فتعين التماثل
 ايضا فانه ليس فيه الاعداد الاختلاف فتعين لان يكون بناء قوله لا يناسب
 اعم على الوجه الاول من ان الاختلاف ليس بوجود قوله بل لا يصح اى على
 الوجه الثاني من ان الاختلاف هو التحول قوله اى البقاء آه انما ذلك لئلا
 يريد ان المنية يقتل الاعراب المحل فكيف يصح القول بعد الاختلاف في
 حاصل الجواب ان المراد بعدم الاختلاف البقاء على حاله واحدة والآخر

المحل انما يوجب الاختلاف في نسبة فلان في عدم الاختلاف بهذا المعنى وتتمحل
 ان يكون كلام المحقق اشارة الى ان العدم في البناء في التعبير لا في المعبر عنه ابقاء
 فيكون تقييما لقصد الاصطلاح فيكون كل من الاعراب والبناء وجوديين فلما
 يريد السؤال الذي مر ذكره فنذكر قوله اذ لا حاجة اه انما قد ذلك ليلا يتوهم ان
 عدم الاختلاف محتاج الى سبب فكيف يصح القول بعدم الاسباب في البناء
محل الجواب ان عدم البناء لا يستدعي علته بل يكفي عدم علته الوجود قوله ليس
 الحركة اه انما قد ذلك ليلا يروا ان اسكون في آخره سبب لعدم الاختلاف
 فكيف يصح القول بعدم اسبب في البناء **محل** الجواب ان اسكون ليس سبب
 لعدم الاختلاف لان سبب الشيء ما يقتضيه اسكون لا يقتضيه عدم الاختلاف
 قوله والتقابل اه انما قد ذلك ليلا يروا انه لما كان الاعراب عبارة عما به الاختلاف
 والبناء عن عدم الاختلاف فلا يكون بينهما تقابل لعدم التقابل بينهما بان يكون
 احدهما فعلا لاخر **محل** الجواب ان الضروري هو التقابل مطلقا لا كون
 احدهما فعلا لاخر والقدر المذكور كاف في مطلق التقابل قوله قال الشيخ اه فيه
 اشارة الى ان في تفسير المعاني بقوله يعني الفاعلية اه روي عن الرضوي ووجه
 الرواية لا وجه على طور الرضوي لكون الفاعل اصل المرفوعات لا استوار الكل
 في كونه عمدة وكون المفعول اصل المنفومات لكون الكل مساوية في الفضيلة
 قوله كما توهم بعضهم اه فيه اشارة الى ان قول الشيخ على صيغة اسم الفاعل
 روي على الفاعل البندى حيث قد ان السحرة على صيغة اسم المفعول
 وجه الرد ان التوصيف بالاعوان ليس الا لان المعاني تقتضي الاعراب
 باعتبار هذا الوصف ليكون في التقييد فائدة وذلك الوصف انما يقتضي العلامة
 اذا كان نغاه كون احد المعاني طاريا لان الطاربي لا بد له من علامة

وهذا المعنى الثابت على تقدير الكسر فتختص الكسر والنقل عن المعنى لا يفيد توافقاً
 وإنما على تقدير التفتح فيكون المعنى الوصف كون احد المعاني مطردا عليه وهو لا يقتضي
 العلامة فعلى تقدير الفتح لا دخل له في اقتضاء الاعراب فلا يكون في التقيد فائدة
 قوله وكون احدهما فيه اشارة الى ان مقتضى لاحف العلامات هو تعدد المعاني
 مع طريائها وزوم طريائها فلا يزداد انه لو كان الطارى مقتضيا لاحف العلامات
 فلم لم يعين الاعراب علامة كون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره وحاصل
 الجواب ان مقتضى للعلامة هو تعدد المعاني ولا تعدد ايضا لا يزداد انه لو كان الطارى
 يقتضى العلامة فينبغي ان يقرر الاعراب علامة كون اشئ مثنى او بكرا ومصغرا
 او مضافا وحاصل الجواب ان مقتضى لاحف العلامات هو لزوم الطريان ^{طريان} هذا
 الاشياء ليس بالازم بالنسبة الى المفرد فيكتفي فيها بجلالة غير حقيقة كشيء خفية
 للمصغر والكبر وزيادة حرف للمثنى والاضمام كلمة اخرى للمضاف فتوكله كون احدا
 اشارة الى تعدد المعاني وطريان الى طريائها وابد الى لزوم طريائها وهذه الامور
 الثلاثة يتقن من كلام الرضى حيث قد يطرد بعضها على بعض فيفهم منه تعدد المعاني
 وقد وان كان الطارى اللازم احد شيئين او الاشياء فيفهم منه التعدد ^{طريان}
 ولزومه وذا منتهى قوله ويرشدك آه قوله ومن ثم اى ولا جيل ان الطارى لا يلبس
 من علامته قوله فيما تركب منه ومن غيره ان كان المراد بالعمدة هو العمدة
 في نفس ما يكون ركن للكلام فالمراد من الغير هو مطلقه لان الفعل سوار كان
 مع الاخم او الفعل طرف ركن للكلام وان كان المراد العمدة من الغير فالمراد
 به هو الحرف لان الفعل ليس بعمدة من الاسم قوله بالحكمة اى الادراك المطابق
 للواقع قوله احث علامته آه تمكن لازمه تمكن على صيغة التاميز وصفة
 العلامة ولازمه صفة بعد صفة فيكون المعنى يطلب علامة حقيقة مما يمكن

انما اعتبر التخفيف لان لزوم الطاري عن علامته قوله مثل هذا يعني انه اي
 شرايطه انما هي مع تعدد ما ولزوم الطاري انما يكون في الاسم لان الفعل لا
 ليس فيه تعدد المعاني لانه ليس فيها الا كون احد ما عده كون الا زعم
 عده وهو معنى واحد قوله فجلت آه يعني اذا انقرانه لا بد من علامته خفيفة بقدر
 الامكان فطلب التخفيف بان جعل العلامة الباعض حروف المد التي هي
 اخف الحروف في نفسها وان كانت تثقل تحمل الحركة او نفسها فيما لم يكن
 الا بفاض فلا يبر وان التخفيف انما هو في الابعاض فينبغي ان يكون اعراب جميع
 الاسماء بالحركات لان التخفيف انما يطلب بقدر الامكان فنيا لا يمكن هذا
 التخفيف يطلب تخفيفا نقص منه اعني حروف المد التي لم تكن زائدة والى
 هذا اشار بوصف العلامة بالامكان قوله لم تجاب اي لم ترد على الكلمة لان
 جعل الجزاء اعرابا تخفيف من جعله حرف زائدا او التخفيف مطلوب بقدر الامكان
 قوله ومن هذه التفسيرات اي بما ذكرنا من ان مقتضى الابعاب هو تعدد المعاني
 مع طرايتها ولزوم الطريان ونحوه يعني انما يكون في الاسم يظهر ان الابعاب
 لا يكون الا في الاسم وفي الافعال مشابهة قوله فان اخذت شي آه انما هو في
 السيلامير وان التضمين يقتضي العلاقة والاعلاقة وحاصل الجواب ان
 العلاقة هو لزوم فان معنى الاعتوار انما هو مستلزم للاستلزام والاستلزام
 قوله وشلا بطريان اي مثل الورد والاستلزام في العلاقة مع الاعتوار
 فكذلك ان تجعل الاعتوار متضمنا للطريان ففقدت اشارته الى ان مقتضى ضم
 زائدة نطق مثل عدم الحذف التضمين فيما يجازه للطريان قوله مستعاره للتشابه
 في اللزوم اعني المناوئية قوله او مجاز مرسل على من قبل ذكر الكل اعني احدث
 وعلى سبيل المناوئية واردة الجزء اعني التناوب فقط فقوله عن التناوب متعلق

بخلاف ما يعنى مجازا مرسل معجزة عن التناوب فلا يرد ان الظاهر ان الجواز
 صله المجاز فيكون المعنى مجاز عن التناوب وهو يدل على ان التناوب معنى
 حقيقة والامر ليس لك قوله الذي هو الاصل آه انما قد ذكرك لئلا يرد ان
 الاعراب قد يكون نفس الآخر كما في الاسماء استتد وقد يكون ما قبله كما في الآخر
 والجمع فكيف يصح قول الشرح ان الاعراب في آخر الاسم وحاصل الجواب ان
 المراد بالاعراب الاعراب الذي هو الاصل اعني الاعراب بالحركة ولا شك في
 حصوله في الآخر الاسم او نقول ان المراد بالاعراب سطره الا ان المراد بالاعراب
 اعم من طرفية محل الحال كما في الاعراب بالحركة ومن طرفية الجزئي للكل كما في
 الاعراب بالحرف لكن يرد عليه ان اعراب المثنى ليس متحقق في الآخر لظهور
 الجوين الا ان يحاجب ان النون كالنوين بنزلة كلمة بينهما فيكون
 الاعراب في الآخر بالخواتم الثاني او يحاجب عن الاصل بتقدير امضاف في
 انطراف امي في جانب الآخر وذلك اعلم من ان يكون لفظه او ما قبله اوفيه
 قوله لا لزوم آه يرد عليه ان موضع الاعراب بالحركة هو الآخر وموضع الهمزة
 بالحرف هو ما قبله فيقدم الفرع وتأخير الاصل اجيب ان رعاية الاصل
 انما يجب بقدر الامكان والقدر الممكن هو جعل الفرع في جانب الاصل
 والى هذا اشار المحقق بقوله بقدر الامكان قوله امي صفة المسماة فيه
 اشارة الى ان في جعل اسم المعاني من صفات المسماة على الرضى حيث جعلها من
 صفات الدال وذلك النزاع بناء على النزاع في تفسير المعاني فان فسرت بتفسير
 اسم فم من صفات المدلول وان فسرت بتفسير الرضى فم من صفات الدال
 فتذكر ما سبق ثم ترديد المحشى من اسم المدلول للتبني على اتحادها فيجوز ان
 يرجع ضمير صفة الى اسمي فيكون المعنى صفة المسماة الى المدلول فيكون المعنى

صفة الدلول فالترديد في ارجاع الضمير قوله بعد الموصوف آه لان
 الدال على الوصف تابع له وهو متأخر عن الموصوف فيكون الدال عليه ايضا
 متأخر عنه قوله فلم يتأخر الدال آه لان الدال على الموصوف هو مجموع الخ
 فقدمه انما يكون باعتبار جميعها ومن جعلها الآخر وهو لا يتقدم على نفسه وعلى ما
 معه فلا يتقدم المجموع اليه قوله لا يجاب آه رد على من اجاب عن الاعتراض
 بان المراد بيان حال الاعراب الاصلية اعني الاعراب بالحركة والمراد بالتأخر
 التأخر الذاتي ولا شك في ان الحركة متأخرة بالذات عن الحرف ووجه
 الرد ان التأخر الذاتي لازم لها اين او صنعت وان كانت في الاول ^{سط}
 فلا يتعين الموضع ولتقم بهذا قوله كما ذكر من الاصلية قوله لكنها آه انما قد
 ليلا يروا انما كانت الحركة بعد الحرف فلم يقل هنا منه وحاصل الجواب ان
 توهم المعية لكثرة الاتصال قوله واذا اشبهتها آه تأييد للبعدية يعني ان
 تلك الحركات اذا ظهرت ظهورا كاملا صارت بعد الحرف باليقين فكذا في حال
 عدم الظهور الا انها في هذه الحالة تتوهم المعية لكثرة الاتصال قوله ويمكن
 آه جواب بتقيدها بتأخير بقيد الامكان والامكان في الاعراب بالحركة دون
 اعداه قوله او التأخر آه جواب ثالث بتقيدها بتأخره بعد الحرف ^{الاخير}
 ولما كان الجوابان متعينين على التقدير وهو خلاف ان حصل اشار الى صنعها
 بلفظ يمكن قوله فان التأخر آه انما قد ذلك ليلا يروا ان الحرف ^{الاخير} متأخر
 من مال الموصوف فكيف يتصور تقدمه على دال الصفة بدون جزياء ^{صالح}
 الجواب ان نسبة التقدم اليه مجاز باعتبار اكثر اجزائه قوله يصح الحل آه فيه
 اشارة الى ان مقامه من زيادة ثلثة ورفع ما يرد من ان حل رفع على
 انواعه حل مفرد على متعدد فلا يصح قوله مقدما ^{الصور} اعني بحسب المعنى واما بحسب

متأخر عن الحمل لان العطف لا بد فيه من مشاركة في الحكم فيقضى سبقت
 وان كان في اللفظ متأخرا عن العطف فعلى هذا مجموع الاصور الثلاثة
 جزوا احد بحسب المعنى واما بحسب الصورة فكل جز على حدة قوله اعرابية اه تعميم
 لغير بناءية يعني ان الغير البناءية على نوعين اعرابية وغير اعرابية وان كان
 غير الاعرابية اعم من غير البناءية لكن لا باس به — لان متم مجموع غير البناءية
 غير الاعرابية لا غير البناءية فقط لان القسم لحوظ في الاقسام فاقم الفصل انه
 تعميم للحركات بعد التعيين لان غير الاعرابية تشمل البناءية فهو بعد هو قوله عموم
 من وجه لتحقق الاول بدون الثاني في ضمة فصل والثاني بدون الاول
 في واو البوك وحققتها معا في ضمة زيد في جاري زيد وفتح البوات في بعضهم
 الشفتين فلذا اسمى ضمة وفتحها فلذا اسمى رفعا وفتح عليه حال الباقى
 قوله اى اتمت اه فيه إشارة الى ان النصب متعدى فلا يتوهم كونه لازما
 حتى لا يصح تعدية بدون حرف الجر قوله وخففة فلذا اسمى الحركة الاعرابية
 جرا وخففا قوله لكسر الشئ اه يعني انما سميت الحركة البناءية كسر لما
 في الميل الى الاسفل قوله قطع الحركة الا انه بعيد مما سبق من ان معنى
 حرف انشء الجزم لا ان يحزم الفصل قوله عند البصرية انما ذلك ليلا
 يروى ان الكوفية يملقون كل الالفاب في كل الحركات فلا يصح ان يفتى و
 حصل الجواب ان النقف عند البصرية قوله بل في الحركات اه انما ذلك
 ليلا يروى وان قولهم سد دل على انها مستعمل في الحركات البناءية فينبغي
 ان لا تستعمل في حركات الاوائل والاواسط قوله بالقرينة انما ذلك
 ليلا يتوهم صحة الاستعمال بدون قرينة قوله اذا كان الاسم اه يعني ان اللفظ
 الحكم بالشاركة الفاعل في هذا الوصف واما جعلنا الفاعل اصلا مع كون

الكل عمدة لانه عمدة من كل وجه حتى لا يجوز حذفه بخلاف باقي المرفوعات
 فانها ليست كقولك لكن آه انما قد ذلك ليلا يرد ان هذا الوصف لما سئل
 الرفع فينتج ان يكون اسم ان مرفوعا لكونه عمدة واستدعاء الوصف الرفع
 يعلم من ان كلما شارك الفاعل فيه يكون علم الرفع هو الوصف فقوله وهذا
 الوصف تعليل لكونه مشاركا للفاعل في الوصف مرفوعا والتقدير بهذا و
 انما جعلنا المشارك مرفوعا لان هذا الوصف يستدعي الرفع قوله هو الحق لانه
 ح يكون الرفع علامة لكل المرفوعات بالاصالة وذلك حق بديل استواء
 الكل في استعمال الرفع فيه بدون التفاد في التبادر وهذا وجه بعد ما قيل
 من ان الرفع في الفاعل بالاصالة وفيما عداه بطريق الاستعارة لان
 علامتها عدم التبادر عند عدم القرينية وهو ليس به قوله نعم بيان لشار
 غلط الفاعل بانه لم يفرق بين كون الرفع حق في الفاعل لقوة الوصف
 له وبين كونه اصلا فيه والمستحق هو الاول دون الثاني قوله المحصلة آه انما
 قدرا ليلا يتوهم انه اذا كان الارتفاع نسبة فلا وجه ليراد التاء والضم ان شئ
 المنوبات الى الفاعل والمفعول هو الفعل بطريق الصدور والوقوع مع ان الرفع
 والنصب ليس بعلامتين له فاذا قدر المحصلة يكون التاء تانيث الموصوف
 ويكون شئ المنسوب هي محصلة الفاعل والمفعول اعني كون شئ عمدة وكونه فضلة
 ولا شك ان الرفع والنصب علامتهما لهما قوله بحسب المعنى آه لان معنى كلامهم
 ان الرفع علامة لكون شئ فاعلا حقيقة او حكما بان يكون عمدة فالحال
 ان الرفع علامة لكون شئ عمدة وهذا الجنبه قول من جعل الارتفاع للنسبة وانما
 قيد الاتحاد بالمعنى للتخامر في التعبير قوله وتوجه الشرح آه انما قد ذلك ليلا
 يرد انه لما كان المال واحدا فلم يجعل شئ من الارتفاع للنسبة وحاصل الجواب

ان توجبه شرح اقرب لان المعنى المصدرى ليعلم من غير احتياج الى التقدير
 بخلاف المعنى النسبي فانه محتاج الى تقدير الموصوف وتخصيصه قوله وذلك
 اه تفسير للمفعول المحكى بانه ان المفعول المحكى ما يكون شاركا للمفعول المحقق في
 الفضلية قوله بقرينة المقابلة اه انما قد ذلك ليلا يرد ان الاضافة كما تكون
 بمعنى كون اشئ مضافا اليه فكذلك تكون بمعنى كون اشئ مضافا فلا وجه لتعين
 الاول وحاصل الجواب ان المقابلة قرينة له لان المضاف قد يكون فاعلا
 او مفعولا فلا يكون مقابلا لها قوله انما لم يقل اه انما قد ذلك ليلا يرد ان
 الاصل مطابقة اللاحق بالسابق وفي السابق قد اتى بالتعظيم فنتج ان يوتى
 به في اللاحق وحاصل الجواب ان الرفع والنصب لما كانا موجودين في
 غير الفاعل والمفعول فلا بد من التعظيم واما الجر فلا يوجد في غير المضاف اليه فلا
 حاجة الى التعظيم قوله واما نحوه انما قد ذلك ليلا يرد ان الجر قد يوجد في غير
 المضاف اليه كما في يجبك زيد وكفى بالبد فلا بد من تعظيم المضاف اليه وحاصل
 الجواب ان الجار في هذين التركيبين لما كان زائدا فانه ليس موجودا ولم يقدّر
 بهذا الجر او لقول ان الجر وان كان موجودا لكنه ليس بعلامة لشيء يكون
 عالما زائدا فلا ينافي قولنا الجر علم الاضافة والى هذا اشار بقوله او كان زائدا
 وما وقع في بعض النسخ فكان بدل او فهو سهوا والظاهر بمعنى او ثم ذكر كان اه لعدم
 التصريح قوله فهم لعدم كون ذلك الجر علامة فلا يرد ان ذكر كانه دال على
 المشك والاشك في عدم كونه علامة فالانطباق حذف كان قوله مبني اه
 اعترض على الشك وحاصله ان الدليل لا يطابق المدعى هو اثبات الرفع في
 الفاعل المحقق والمحكى والدليل انما يدل على اثباته في الفاعل المحقق فقط لان
 بوحدة انما يكون فيه وحاصل الجواب ان المراد بهذا ان الرفع ثبوت انما

مطلقا قليل بحسب الاقسام لان الفاعل الحقيقي اسم واحد وانصب حقيقا والفاعل
 مطلقا كثير بحسب الاقسام لان الفاعل الحقيقي خمسة وقلة الفاعل الحقيقي من غير
 الحقيقة تنبئ عن قلة المطلق عن المطلق بطريق القياس في الحكمين فاعلم ان الثقل للقليل
 والخصيف للكثرة غاية ما في الباب ان عبارة الشرح من قيل الاستحسان بان يكون
 الفاعل اصريحي عم والمفعول جنس وهكذا الحال في الفاعيل قوله ذلك آه دليل
 ثمان للاختصاص وحاصله ان الرفع قوي كالفاعل فيناسبه قوله مجهولا آه انا
 قد ذاك ليلاير وان الاعطاء يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه فلا حاجة الى
 اللام وحاصل الجواب ان الاعطاء يتضمن للجعل دليل على ان ذلك اعطاء
 بحسب الوضع في الكل فيشتت اصالة الرفع فيه ويجعل يتعدى الى المفعول الثاني
 باللام قوله وكذا اليه المتداول قوله انا استجرا آه انا ذاك ليلاير وان المنصاف
 اليه فضله فيكفي في علامته انصب فلا حاجة الى علامة اخرى وحاصل الجواب
 ان المنصاف اليه وان كان فضله لكنه بواسطة حرف الجر فلا بد من علامة تميز
 من فضله بلا واسطة حرف الجر واما انه فضله فلا في الحقيقة من انه اقتضاه المفعول
 قوله ليس آه انا ذاك ليلاير وان اقتضاه الفعل لشي لا يستلزم كونه
 فضله يجوز ان يكون فاعلا وحاصل الجواب انه ليس بفاعل لعدم الاستناء
 اليه فتعين ان يكون فضله قوله ولما كانت آه تأيد كونه فضله بواسطة حرف
 الجر قوله ولذا لا يوجب اعتبار العلمين قوله على لفظه واما جعلنا عمل الجار
 في اللفظ لقرب قوله ويظهر اه عطف على جال يعني ان اعتبار عمل الجار مجموع
 الحرف والفعل فاذا عدم الحرف تعين عمل الفعل قوله ثم يخرج الجرا آه انا ذاك
 ليلاير وان احتياج المنصاف اليه لما كان الاجل انه فضله بلا واسطة حرف
 الجر فلم لم يقل المسم الجرح علم الفضله بلا واسطة حرف جر وحاصل الجواب ان الجرح

قد يكون علما للمضاف اليه من غير اعتبار الفضلة كما في الصوتين المذكورين فلذا
 جعل الاسم الجرح علما للمضاف اليه مع قطع النظر عن الفضلة ثم احتياج المضاف اليه
 باعتبار انه فضلة بلا واسطة حرف جر في الجملة وان كان بعض المواد فلا يروا ان
 احتياج المضاف اليه لما كان باعتبار الفضلة فيلزم ان لا يكون المضاف اليه
 الذي لا يكون فضلة محذور لعدم علمه الاحتياج اعني الفضلة الى الجرح قوله سناد
 الفضلة انما يثبت بالعمل فاذا اتفق اتفق قوله كمرزيد على صنعة الجرح قوله قياس
 المستثنى اه انما ذكره في الجرح لما كان علامته الفضلة بواسطة حرف فينفي ان
 المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه محذور لان كل منهما فضلة بواسطة حرف
 وحاصل الجواب ان اصل الواو العطف وهو غير مختص بالاسم فضلا عن
 الفضلة والا ايف غير مختص بالفضلة لوجود في اسناد اليه كالمستثنى المفرغ فيما
 كان المستثنى منه فاعلا فاذا لم تحيض بالفضلة لم يظهر عليها وكان مدخولا كما
 بلا واسطة فجعل المضرب علامته له قوله احتجوا به انما قرئ ذلك ليلا يروا ان المقدم
 بيان احوال المفعول والعامل ليس فيما ذكره اشتغال باللا يفي وحاصل الجواب
 ان ذكر تعريف العامل لاجل انه موقوف عليه للمعرب وحكمه وبها مقصود ان اما توقف
 المعرب عليه فلانه مراد في تعريفه لان المراد بالتركيب المذكور فيه تركيب يتحقق مع
 عامله واما توقف الحكم عليه فلانه مذكور فيه قوله واما اخره انما ذكر ذلك ليلا يروا ان
 العامل يؤثر والاعراب اثر فينفي ان يتقدم عليه وايضا ان الموقوف عليه للمعرب
 وحكمه هو العامل دون الاعراب فينفي ان يتصل بها وحاصل الجواب ان العامل
 سبب بعيد للاختلاف الذي هو مقتضى الفن لانه مؤثر فيه بواسطة الاعراب
 والاعراب سبب قريب لان تاثيره في الاختلاف ليس بواسطة شيء تقدم
 الاعراب لشرفه وما قال الفاضل من ان التقييم لمواقفة الوضع الطبع

ففيه ان العامل ليس موقوف على الاعراب بل الامر بالعكس فيكون تقدم
الطبيعي بعكس ما قال قوله واما لاستيفاء آه ويل ثان بيان عامل وحاصله ان ذكر
العامل للملاحظة بالعلل الاربع التي هي مقاصد هذا الفن لان مقصوده رفع
سببه لازمة للكلمة بعد التركيب بالفاعل لدفع التباس بعض المعاني بالعض
وهذه الرعاية مشتملة على العلل الاربع وتفضل في الحاشية قوله وناخيره آه
بيان لكلمة التاخير عن المعرب والاعراب باثنا من ودخل اسم بخلاف العامل
عاملة الوجود والمماثلة مقدمة على الوجود لكونها معروضة له فكذا عليها العلة قوله
واما تاخيره انما في ذلك ليلا يروى ان الدلالة على المعاني معلولة لمعلولها
فينبغي ان يتاخر عنه وحاصل الجواب ان الدلالة موقوفة عليها للصورة في
توضيحها والصورة مقدمة فينبغي ان يقدم متعلقاتها ايضا ونقول ان الدلالة
مقصودة بالذات تقدم شرعا لكن يريد انه ينبغي تقديمها على المادة وهو
ايضا لكونها وسيلتين الا ان السكينة للقرار والقرار مقدمهما فارقوله والمراد
انما في ذلك ليلا يروى ان التعريف غير جامع على المذهب المختار اعني مذهب
البصريين لخروج عامل المضارع على رأيهم لانهم يقولون ان الفعل ليس يقابل
بطرأين المعاني عليه وحاصل الجواب ان المعروف هو عامل الاسم فلما
ضمر في خروج عامل الفعل قوله وينبغي آه انما في ذلك ليلا لان المذكور كان
تعريف عامل الاسم فلا بد من تعريف مطلق العامل لعدم اتصافهم عنهم واما على
مذهب الكوفيين فالتعريف جامع فلا دردد لانهم يقولون بتوارد المعاني
المختلفة على الفعل لا شرا في الحروف الداخلة بين المعاني كلابين التفت
والله الا انهم لا يخصصون المعاني بالفاعلية واخواته وهذا هو الوجه في جريان
التوارد في الفعل قوله ما اقتضاه كمان في الاسم قوله او شبهه التام كمان في الفعل

فيكون انزال بالشيء اليها او لا شيئا على ما في

المضارع قوله وايضا المراد انما قال ذلك ليلا يروا ان التعريف غير جامع لمخرج
 بارحسبك لانه لا يتقوم به المعنى لكونه زائدا وحاصل الجواب ان المراد عامل الاسم
 الذي له تاثير في المعنى والباريس لك فلا ضير في خروجه قوله تقدم الجاراه انما
 قد ذلك ليلا يروا ان الجار والمجرور محمول متعلقه فحتم للتاخير كما سيأتي وتقدم
 ما حقه التاخير انما يكون المحصر كما تقرر والمحصر لا دخل له في التعريف لانه تصوير محض لا حكم
 فيه والمحصر لا بد له فيه من الحكم فينبغي ان لا يتقدم الجار والمجرور وحاصل الجواب
 ان تقدم ما حقه التاخير قد يكون للاهتمام لكونه مقصودا بالبيان وده لك لان المحمول
 لا شمله على العامل الذي هو المقصود قدم على العامل قوله ان قلت آه هذا بنا على
 ان اليا لسبب فيكون العامل ما يكون سبب للتعريف وسبب ما يتوقف عليه ولا شك
 ان كلا من الاثنان والمكب منها والمكب من العامل ومن احد اثنائه موقوف عليه
 للتعريف والامور المذكور ليست لك ولما ورد عليه ان العامل انما يستدعي العلم
 باحليته باعتبار الاسناد فيكون الاسناد آله فلا يكون التعريف ما لنا اجاب بان
 المراد يكون العامل آله انهم لا يعدونه آله فيكون التعريف بهذا العامل ما يعدونه آله
 للتعريف والاسناد فيكون وان كان واسطة لاسناد المعنى الا انهم لا يعدونه آله
 قوله اى المعتقد وآله انما قد ذلك ليلا يروا ان النجاة ما يعتمدون العامل آله بل يعتمدون
 فاعلا كما مر عقيب فلا يصدق التعريف عليه ايضا وحاصل الجواب ان المراد بالاعادة
 الاعتقاد ولا شك ان النجاة يعتمدون العامل آله وان لم يسمونه واما الاسناد
 فلكونه اهرامه يوافقون كونه آله وان كان واسطة في الواقع وبالمجمل انهم
 يمين العامل والاسناد باعتقاد الآله في الاول دون الثاني للظهور في الاول
 وعدمه في الثاني قوله فيقول العرفان حاشا ان معرفة ما يعتقدونه آله
 موقوف على تتبع كلامهم فيقول العرفان من تدوين النسخ اعني الاستقراء عن النسخ

قوله ويطلب أه لان اشتغال وجه العدول عن تعريف الجوه ان المقصود من تعريف
الموضعات تحصيل وجه صالح لان يكون حدا وسطا لا ثباتا احكام المقصودة للبيان
الموضعات في حق غير المتبع وذلك لوجه حاصل من تعريف المص لا من تعريف الجوه
فلو توقف معرفة العامل على تتبع توقف معرفة المعرب عليه ايضا لا خذ فيه كما في كلام
عدم حصول وجه صالح في حق غير المتبع فالمتعريف للمص يكون كتعريف الجوه وطلا وجه
العدول قوله قد كفى أه حاصله ان الضمير في بعده راجع الى الناحية لا الى العرب
فمعرفة المعرب موقوفة على كلامهم لا على كلام العرب وكلامهم المدون فكيف ضبطته
معرفة فلا حاجة الى تتبع كلام العرب فلا يبطل غرض النجود وجه العدول قوله من
الاختراض الاول المصدر بقوله ان قلت قوله لانه نص أه لان استناد الفعل
انما يكون الى الفاعل والآلة واذا علم استعار كون العامل فاعلا يداهية تعين كونه
آلة الا ان المص لم يقل بهذا التوهم صدقه على التوهم لانه مقوم للمعاني في الواقع
وان لم يكن مقوما في اصطلاحهم قوله اعلم انما قد ذلك لتعين موضع العامل بالتحكيم
في التوكيد على المعرب والى هذا اشار بقوله ويصرف عليه قوله من حيث هي انما
تم ذلك لان ذات العلامة لا تقتضي التقديم قوله ليظهر ايضا بيان الاصلية كون
العامل لفظيا قوله لا يتصور لان الاعراب بالنفس اخر العرب او مقارن مع
يتصور التقديم عليه يدونه على المعرب قوله ولما ثبت اه بيان كولا متناع كون
شي واحد عاطلا ومحمولا بالنسبة الى شيء واحد بجهة واحدة قوله فسر التوهم أه فيه
اشارة الى ان مقصودهم رفع سوال وهو ان التوهم ما هو من القيام الذي
يقتضي قيام العرض بالمحل فيكون الباء صلة له والعامل محلا للمعنى والامر ليس كذلك
فالمراد بقوله لا اشتقاقه لا خذ لكونه مزيدا له وقوله وذلك بشارة الى السوال الذي
هو رآه قوله واما قيد المعنى ببيان لقيد اسم المعنى بالاعتراف قوله كما ذكر في تفصيل

الذي نقله عن شارح الرضي في تحقيق كون المعنوية على صيغة اسم الفاعل قوله
 لان له آه لاخذ النسبة في مفهومه وبه يعلم ان العامل انما يستدعي باعتبار المعنى
 باعتبار الاسناد كما ذكرنا قوله بفضل آه انما قد ذكر ذلك لسلاير وان النظم ان ضمير
 به راجع الى رايت فيكون العامل هو مجموع الفعل والعامل وهو خلاف المذهب
 المختار عنى المذهب البصريين لانهم يقولون ان العامل في المفعول هو الفعل فقط
 ثم الشراح بين الفريقين بناء على ان معمولية المفعول باعتبارانه متعلق للفعل
 عند البصريين ولتعلق انما هو للفعل فيكون العامل هو فقط والى هذا اشار بقوله لان
 آه وعند الكوفيين معمولية باعتبارانه فضلة وفضلة انما تتحقق بمجموع الفعل والعامل
 لان ما لم يقرر فاعل لم يتبين كون شئ فضلة لا محال ان يكون اسناد اليه
 فيكون العامل انهم هو المجموع قوله اي في لفظ آه انما قد ذكر ذلك لسلاير وانه قد
 من الحشنة فيما سبق ان الفضلة بسيطة حرف معمول للفعل وهو مخالف لما قاله
 لانه صرح ان العامل هو الحرف وحاصل الجواب ان مراد ايشان ان الحرف عامل
 في الحمل فلا منافات بينهما قوله هذا انما قد ذكر ذلك لسلاير من مثال ايشان وعدم
 مقتضوية الخصوص ان كل مجرور يكون العامل فيه الحرف فيه والمقتضى ان
 زيد وحاصل الجواب ان عاطية الحرف فيما كان مذكورا واذا لم يكن مذكورا
 وكذا قوله لوقوع المضاف آه انما قد ذكر ذلك لسلاير وان المقدر ضعيف فكيف
 يعمل في المذكور وحاصل الجواب ان ضعف المقدر انما ثبت اذا لم يعم شئ
 مقامه واما اذا ثبت فكذلك ولذا يكتب آه بمعنى ان الكتاب التعريفية وان
 في عوض العمل بناء على اعطائه واتصال المضاف بالمضاف اليه فاذا لم يعطى
 المضاف العمل ولم يكن متصلا بالمضاف اليه لكون حرف الجر او المكيىب
 التعريفية التخصيص ومن المضاف اليه قوله لما ذكر الاعراب آه انما قد ذكر ذلك لسلاير

يتوهم ان الفا جزائية وهو يقتضي سببية شرط ولا شرطه وحاصل الجواب
 ان الفا تفصيلية لان انواع الاعراب لما كانت مذكورة مع عدم ذكر اقسامها
 وحال اقسامها اورد الفا تفصيل الانواع باعتبار الاقسام ومجاها وما قبلها
 ان الفا نصيحة لا تفصيلية اذ الجمل غير مذكور فيما سبق فلا يحصل لان الجمل هو
 انواع الاعراب باعتبار الاقسام ومجاها ولا شك في ذكر الانواع فيما سبق فيجوز
 ان الفا نصيحة تكلف تقدير شرط مع ظهور تفصيلية دليل بهذا التبرجج المرجح قوله
 المفرد في المشهوراه فيه إشارة الى ان تفسير شرط المفرد بالذم لم يكن مثنى ولا مجموعا
 إشارة الى المرادة هو مقابل المثنى والمجموع لا مقابل المركب ولا مقابل الجملة
 بل لازم دخول المثنى والمجموع فيه مع خروج عن الحكم والعار ذكرهما فيما بعد قوله
 بقرينة نامة ذلك لان تعيين احد المعاني المشتركة لا بد له من قرينة قوله خارج
 عن الحكم لان اعراب كل مضاف الى الواو عشرين واسماء استة ليس بالضميمة
 بوضحة وكسرة قوله فلا يجاب آه رومن اجاب حاصله ان دخول المواد المذكورة
 لما يكون اذا كانت القضية كلية ونحو نجلها مبتلة وهي في قوة الجزئية فكانه قيل
 بعض المفردات تصرف في معنى سوى مواد النقص حكمه كذا فكما لا تكون المواد دخلت
 في الحكم فكذا لا تكون داخلية في الموضع قوله اوان الاسماء استة عطف على انها
 فيكون المعنى اذ يجاب ان الاسماء استة ورد على من اجاب عن بعض مواد النقص
 معنى بالاسماء استة وبعض ملحقات المثنى عنى كلا واما اشتان والوافلا يجري
 فيها هذا الجواب لان اعرابها بالحر في جميع الاحوال فلذا قيد ملحقات المثنى
 بعض وترك ملحقات الجمع باسرها وحاصل الجواب ان المعبر في الكلية هو
 عموم الحكم لجميع الافراد واما شمولها لجمعية جميع الاحوال فكلا ولا شك ان
 الحكم شامل بالاسماء استة وكلا في بعض الاحوال اعني حال قطع الاضافة

والإضافة إلى منظر فلا نقص بها قوله لأن مقامه دليل رد الجوابين -
 حاصله أن مقام الضبط بالجمع عن كون القضية مبهمة وعن عدم الإرادة التمول
 في جميع الأحوال فينبههم قصر الجوابين قوله مع أنه رد للجواب الثاني وحاصل
 أن شمول الحكم لشيء وإن كان في وقت لما كان معبراً في الكليّة فذكر قيد المنصرف
 يكون لإخراج غير المنصرف الذي لم يصف ولم يعرف في شيء من الأوقات لا
 لإخراج غير المنصرف مطلقاً لأن القيد إنما يخرج مقابله لا حض مقابله قوله بل
 يجب آه حاصله أن مواد الققص خارجة بقرينة أن ذكرها بعد قوله كان
 ينبغي فإن الكفار في بعض القيود بالذكور فيما بعد التصريح ببعض لا يخرج عن التحكم
 قوله يجب آه وحاصله أن غير المنصرف غير محصور ومواد الققص محصورة
 فالتفت في الاحتراز عنها بأدنى شيء هو أن ذكرها بعداً وعلى تقدير عدم فهم الخطاب
 يقع الغلط في أمور قليلة بخلاف غير المحصورة إذ على تقدير عدم فهمه فيها
 يقع الغلط في أمور كثيرة فينبغي أن يخرج عنه بالتصريح للاعتبار بالكثرة لكن
 يروى عليه أن الغلط هو شمول الكليّة لما لا حكم فيه وهو لا يتفاداة بالتعدد والكثرة
 أحاط ثانياً أن الكفار بما سيأتي للاختصار وإن قلت أنه يكفي في قيد
 الأمر أيضاً بما سيأتي فينبغي أن لا يذكر قلنا النكته للفارق لا لقار قوله أنا لم يقل
 مع أن المناسب لهذا الاختصار قوله نوع تلمب يعني أن مقصصهم أن ليس كل
 قسم يثبت في المذكور امتياز في الألقاب فيكون أولى قوله آه بين الصنفين يعني
 أن الطريق المسترورة لا يلزم انفصل بين الصنفين أي المنصرفان وموضوعها أي مجموع
 المفرد والجمع بالليس صنفه أي كسر لأنه ليس بصنفه للجموع بل لأحد الجزئين أعني
 الجمع قوله أو توهم يعني أن الطريق المسترورة توهم فيها أن المراد بالمفرد هو المفرد
 سلفاً لكن غير عنه بالمنصرف تعليقه على غير المنصرف قوله وهو بعيد رد قبل

في وجه العدل ووجهه ان مقام الفرق يالجه عن توهم التغليب لوسلنا انه
 لم يالجه عن توهم التغليب فتوهمه باق في الطريق المذكورة بان يكون المراد المفرد
 مطلقا وغير عنه بالمنصرف للتغليب على غيره وايضا ان المقام لو لم يالجه عن توهم
 التغليب في الطريق المستركة لم يالجه عن توهم المشاكلة في الطريق المذكورة بان
 يكون المراد المفرد مطلقا وغير عنه بالمنصرف لوقوعه في صحة جمع المكسر المنصرف و
 المشاكلة التبعين شي بلفظ غيره لوقوعه في صحة قوله فاسات مرتقفا فان مقام
 موضع الارتفاق في النار لانه عبارة عن نصب الفرق تحت الحد للاستراحة و
 استراحة في النار لانه غير لوقوعه في مقابلة قوله تعالى فحسنت مرتقفا قوله
 ليظهره في اشارة الى ان المواد المذكورة خارجة عن تعريف اسم وشخو تلك
 جمعا لنفسه اخل فيه الا انه ليس بظاهر وهو الحق لان المراد بعدم سلامته الوحد
 اعم من ان يكون حقيقة او حكما وفي ذلك ان لم يكن عدم سلامته حقيقة لكن
 يكون حكما لان صمنه اذا كانت كصمة قفل يكون غير لنفسه فاذا كانت كصمة سد
 يكون داخلا وابطال المراد بعدم سلامته هو عدمها عند الحقيقة وفي ضربات وسنين
 يكون المفروض ضربات وسنين فيكون الواحد فيها سالما عند الحقيقة الا انه
 غير بعد ما يحدف تاء الواحدة للنفات فلما كان الدخول والخروج محتاجين الى
 تاويل كانا غير ظاهرين وعلى طور المحشى غير محتاجين الى تاويل كانا ظاهرين قوله
 ولا انها بعض اه قد فهم المحشى تقريره بهذا ان الحركات اجزاء للحروف والنجزة اصل
 بالنبذة الى الحروف فاعترض عليه باسبابي ومثل ان يكون تقرير الدليل
 بهذا ان الحركات ابغاض للحروف بمعنى انها تواليها فينبغي ان يكون الدال
 على المعاني التي هي التوابع للذوات هي الحركات هي لا اعتراض عليه قوله
 ليست ابغاضا لكون البعض مقبولا لكل والحركات ليست كذلك لكونها كيفيات

تخرج من تخرج اليها على نحو مخصوص هي بعد الحروف والجز ليس لك فليت لجز
الاستوهم حصول الحروف من اشباع الحركات قوله ووسلم بناد اعلى ان اشهر
ان الالف مركب من فحين والواو من ضمتين والياء من كثيرين قوله يقتضي الاصل
يعني ان اتصاله الجز يقتضي اتصاله بحسب الداة واما في كونه علامة فكلما يثبت
كون الحركة اتصالا في الاعراب والمطابق قوله هذا التركيب اه انما ذلك ليدل
الا بهذا التركيب من قبل عطف الممولين على محمول عالمي مختلفين وهو غير جائز
الجواب ان عدم الجواز اذا لم يكن الجور مقدر ما وه الجور مقدم قوله وذلك
يعني تقديم الجور ثابت قوله والقرينة اه انما ذلك ليدل على ان التقدير
خلاف الاصل فلا بد له من قرينة قوله ذلك اه يعني تحيل ان يكون العال
في رفا الاعراب المقدر بصيغة الفعل يعني اعراب المفرد فعا وتحيل ان يكون
الاعراب نحوها بدون التقدير بقرينة المقام وان قلت انه يعمل بدون
التقدير والذكر قلت ان الملاحظة كافية في كونه عال لان رفعا اما مصدر
او ظرف او حال والاولان من لوازم الفعل فيكفي في العمل فيهما راحة والى
كا الثاني لكونه مؤلا فيكفي في العمل فيه ايم راحة وقال الفاضل ان كفاية
الملاحظة انما يكون على تقدير كونه ظرفا او حالا دون كونه مصدرا اقول ان
المصدر مدلول تضمن للفعل والطرف مدلول استراحي له فالقول بان ملاحظة
الفعل كافية للعمل فيه دون في المصدر مع ان مدار العمل على العلاقة ابعث
الفعل قوله ذلك ايم يعني تحيل ان يكون الاعراب المحفوظ المقدر على صيغة
وكون العال في رفعا يكون عالما في الظروف مستقرة من الافعال لانه
فيكون التقدير كذا اعراب المفرد كائنا ما كانت رفعة فاعطى التقديرين الاول
يكون العال في رفعا ومعلق الجار والمجرور هو صيغة الفعل على اعراب

وعلى هذا التقدير يكون العامل والمتعلق كائناً وملاحظة الاعراب أو تقديره لرعاية
 المقام فقط قوله في الحاشية آه المقصود منه رفع ما يردان الحال لا بد أن يكون
 محمولاً على ذمى الحال ورفعا لا يحل على المفرد ولا على المطلق لا بد من
 فعل شارك لفظاً أو معنى وليس **و حاصل** الجواب عن الأول أن رفعاً بمعنى
 مرفوعاً فيصم المحل وعن الثاني أن رفعاً بمصدرين متتابعين بمعنى أنه مضاف إليه مصدر
 واشتركة أنها بشرط في المصدر الحقيقي لا في غيره ولما كان ذمى الحال متعيناً ببدل
 رفعاً إلى مرفوعاً يصم المحل وليكون إشارة إلى أن رفعاً حال من كلمتها ببدل
 البديل ومعناها قوله قد أشار به انما قد ذلك ليلا يردان ما ذكره المحشى
 من أن عامل رفعاً يحل أن يكون كائن لا الاعراب بخالف قولهم لا يصح
 أن العامل هو الاعراب على صيغة الفعل وايضاً أن كلامهم دل على تقدير
 صيغة الفعل في نظم فقام المحشى سابقاً أنه يحل أن يكون العامل هو ملاحظة الاعراب
 بخالفه **و حاصل** الجواب أن قولهم دل على إشارة إلى ملاحظة الاعراب
 سوار كان في قالب المصدر والفعل وسوار قد رتب في نظم الكلام أولاً إذاً الكلام
 أهم من التقدير وانما قلنا أن لفظ على معنى إشارة إلى ملاحظة الاعراب مطلقاً
 لأن معناه حال كون المتن على معنى والمفعول منه هو ملاحظة الاعراب مطلقاً لا خصوص
 تقدير صيغة الفعل فلما تنافت بين الحاشية وشرح قوله ولا ينبغي اه اعتراض
 على تقدير الحالية وانظر في **و حاصل** أن المقصود عينه الاعراب بالضم مع الرفع
 وبهذا لا يعنى على يدين التقديرين لأن المعنى عليهما الاعراب بالضم في حالة
 الرفع لا أنه عين الرفع بخلاف المصدرية فإن المعنى عليهما الاعراب بالضم
 اعراب رفع نبار على أن المفعول لفظ للنوعية فيثبت العينية وتنت عليه حال
 والكسرة مع أيضاً ونحو قوله فإن الاعراب آه دليل على أن **و حاصل** أن مجرد

وهذا العبارة على تقدير الظرفية والحالية لا يفيد العينية بل يفيد ملازمة الضمة بالرفع
 ملازمة المطرود بانطراف ويكون الحال سوية بانطراف فلا كانت الضمة
 سميعة بالرفع كان الرفع ايضا سميعة بالضم لان التيسر من اسب التكرية قول
 وكان تلك الملازمة اشارة الى الجواب وحاصله انه لما كان المعنى على تقدير
 الحالية والنظرية ملازمة لضم بالرفع وبالعكس علمنا ملازمة الرفع بالضم ملازمة
 بالخاص ملازمة الضمة بالرفع ملازمة الخاص بالعام فثبت العينية المطلوبة وبما
 ان البار في بالضمته واخويه صلة للاعراب على كل تقدير لانه على تقدير الحالية والنظرية
 يفهم تلبس من ظرفية كما عرفت واما على تقدير المصدرية فلا يفهم الملازمة لان
 البار ولا من المصدرية فمراعاة المحشى بقوله اذا كان تلبس التلبس المفهوم من تلبس
 المفهوم من الظرفية لان البار على تقدير الظرفية والحالية الملازمة كما فهم الفاضل
 حيث تم ان سفاو العبارة على تقدير الظرفية والحالية ان الاعراب تلبس بالضمته
 والنقطة والكسرة حال الرفع والنصب الجزلان المحشى صرح بملازمة الرفع بالضمته
 فملازمة الاعراب بالضمته بعد من مطلوبه مبرحل وايضا بداهة العقل شاهدة
 على ان البار صلة للاعراب على كل تقدير فالفرق فرق في البديهة قوله قد
 آه انما ذلك لسلاسه وان غير المنصرف مخالف عن الاصل في عدم حركة واحد
 وكذا الجمع المؤنث السالم فما وجه الترجيح للجمع المؤنث على غير المنصرف بان
 قد به عليه وحاصل الجواب ان مقصورة بيان اقسام المعرب وعراياها وغير المنصرف
 القصص في المعربة تشبه بالفعل فلذا اخره عن الجمع واما تقديمه على المعرب بالحركة
 فلا صالة الاعراب بالحركة قوله بخلاف الجمع المؤنث آه لان المتروك فيه هو الحركة
 فقط لا التنوين قوله مقابل الاول والتقابل نوع مناسبة فيكون تقابلي المقدر
 سجع المؤنث تناسب قوله باعتبار الجز الاول يعني في الجمعية قوله باعتبار الجز

الثاني يعني في التكرار والسلامة بخلاف غير المنصرف فانه اقل ارتباطا اذ لا يتأثر
 له بالتشيين الاولين الا باعتبار المقابلة قوله ذكر مقابليها يعني ان الجمع مقابل
 المفرد وغير المنصرف مقابل المنصرف فاذا قدم المفرد على المنصرف لكونه موصوفا
 له قدم مقابله على مقابله ايضا للنسب قوله السلام مرفوع انا قد ذكر ذلك لكلا يريد
 ان اظهر ان السلام صفة للمؤنث فيكون المعنى المؤنث الذي سلم عن تغيير عن
 الجمعية مع انه خلاف الاصطلاح لانهم سمو الجمع الى السلام والمكسر دون المؤنث
 وحاصل الجواب انه صفة للجمع قوله اذا جمع آه فيه اشارة الى ان المعنى
 السلام هو سلامة الواحد حين الجمعية فلا يخرج منصفون لان واحده سالم حيل
 الجمعية وان تغير بعده بالاعلال قوله وجازاه انا قد ذكر ذلك لكلا يريد انه لا يخرج
 توصيف المضاف الى ذي اللام بنحى لام لما تقر ان الموصوف اقوى او يساوي
 مع الصفة في التعريف والمضاف الى ذي اللام او من منه لكونه مستعير منه وجاز
 الجواب ان المضاف والمضاف اليه في درجة واحدة عند الجمهور فيثبت المساواة
 وتنفذية المضاف هو عند المبرد وفور وعليه الاعتراض الا انه اجاب بسجل مثل هذه
 الموضع بدلا لا صفة والمبدل منه يجوز ان يكون الفص من البديل فلا اعتراض
 عليه ايضا وهذا معنى قوله ومثله بدل عنده قوله سوا كان آه فيه اشارة الى ان
 في عبارة اشم وقع اعتراض هو ان المتبادر من جميع المؤنث ما يكون مفردة
 سونثا فيخرج عنه سجلات ومرفوعات لانه ليس لهما مفرد مؤنث وايضا يخرج عنه غفلة
 لعدم المفرد مع تحقق الحكم في هذا الموضع ويدخل فيه سنون لان له مفرد مؤنث
 اعني سننة وكذا الرضون مع عدم الحكم فيها وحاصل الجواب ان المراد بجمع المؤنث
 ما يكون بالالف والتاء فيدخل فيه ما يكون داخل في الحكم ويخرج عنه ما يكون خارجا
 عنه قوله ولا يخرج آه فيه اشارة الى ان في تفسير اشم ودخل من قدر المضاف

اعني صيغة الجمع او المعطوف اعني او ما كان على صيغة الجمع لا وخال مد يدخل
في الحكم وعلى من قدر المضاف فقط لا خراج ما يخرج عنه وجه الرد ان كلام الامة
قام بالتفسير فلا حاجة الى التقدير ثم تفسير الالباء الحقيقة العرفية بناء على ان
جمع المؤنث في عرف النحاة ما يكون بالالف والتاء او بالهمزة المجاز العام بناء على
ان المعنى الحقيقي جمع مفردة والمعنى المجازي جمع ليس له مفرد مؤنث او لا و ال
هذا اشار بقوله سوار كان بحسب العرف ثم الاكتفاء بتقدير المضاف في اخراج ما يخرج
لان تقدير المعطوف لا يخرج له دخوله في المعطوف عليه قوله اذا دخل اى اذا دخل عن
جميع العوارض متروكا بطبيعة كان بالضم والفتحة قيد بذلك لانه اذا دخل الاسم
او الاضافة يخرج بالسكر قوله لا بخصوصها انة انا ذلك نكلا يروى ان النصارى
من اسم الاشارة هو خصوصية البوك فخرجوا الحكم عليه بالواو والاضافة لاخذها
في جانب الموضوع ولا يصح الحكم بالالف والياء لان ما يكون بالواو ولا يكون بالالف
والياء وحاصل الجواب ان المراد من اسم الاشارة الاسماء الستة مطلقا فخرج
لاساو وتوجيه الارادة ان كثيرا ما يجري الحكم على شخص يكون المقص حريانه على
النوع كما مر مرة قوله ان اللفظ يعني ان المراد بالبوك هو نفس فيكون على الف
والعلم يصح ما دله بصفة اشتهر سامة بها واسمى اعني البوك واخواته مشهور بكونها
اسماء الستة فصح ان يؤول البوك واخواته بالاسماء الستة قوله وفيه يعني قد مر
تحقيق الوضع ان كون اللفظ موضوعا لنفس ليس مسموع من اهل اللغة وانهم لو كان
اللفظ موضوعا لنفس كان المبهلات في جمل ممل موضوعه لنفس القول بالوضع
المبهلات ليس بلاتى بالعاقل قوله لا بالحر كنه التقديرية آه يعني في المتن رد على
مذهب سيبويه حيث قران هذه الاسماء معربة بالحركات التقديرية لان اصل
البوك ابوك بكيك بوو ابو ابو ثم حذف الضمة في حالة الرفع للاستثقال فيكون

الاعراب بقدر اوتى حالة الجرك يكون ما قبل الواو ايضا مكسورا متابعه فحذفت الكسرة
 من الواو لتسقل **والن قتل** الواو سكوتها وانكسارها قبلها بما فيكون الاعراب تغيير
 ياتى بهذه الحالة للاصل فلا يصار اليه مع انغي عنه لان المقصر هي الدلالة هي المعاني
 وهي تحصيل بالحروف فلا حاجة الى التقدير قوله او اللفظية آه فيه إشارة الى ان
 في المتن رو على نذهب الكوفيين ايضا لانهم قالوا ان هذه الاسماء عربية بالحركات اللفظية
 وهي حركة ما قبل آخر حرف المد وجه الرد انه يلزم الاعراب في وسط الكلمة وخوف
 الا جامع فقه قوله للزوم الاعراب آه شر على ترتيب اللف قوله امي ما يصغره انما قر
 تلك السلاير وان النظم من عبارة اشرح ان جميع الاسماء الستة يصغر والامر
 تلك لان ذواتها مع انه لا يصغر قوله وحرف العلة آه انما قر ذلك للسلاير وانه
 لم لا يجوز ان يكون لام المتحرك اعرابا فيكون اعراب لمصغر ايضا بحرف قوله تقديم
 على العامل اعنوي بنار اعلى نذهب سيبويه من انه لا يجوز تقديم الحال على العامل نظرا
 سطقا واما على نذهب انفس فيجوز تقديم الحال على العامل نظرا بشرط تقدم المتبدر
 كما سياتى في بحث الحال قوله اولان اه انما قر ذلك لانه في السابق انه يجوز ان يكون
 الحال حالا عن الاسماء الستة ويكون الاعراب بقدر في صورها فيكون التقدير كذا
 اعراب الاسماء الستة طالكوها مضافة فلا يلزم تقديم الحال على العامل في الحاجة
 الى القلب في جعل ما ان تغير من اسم لانه خارج بعبارة لمتن حيث زاد
 وعطف مضافة عليه فكانه من كلام من لفته فله وصفه انما شئت قوله
 كما العناية اه لان العناية بذكر الحال والا قسام الذين بها مقصود ان في هذا المقام
 اكثر من العناية بالشروط فلذا اقدم الاسماء الستة التي هي المحال والواو
 والالف التي هي الاقسام على الانصاف التي هي شروط قوله او حسن الموقع
 كون شروط الاعراب مذكورة ساقوله او موافقة الاسلوب لان في السابق

الجوز المذكور بعد المتبادر بل متصل فينبغي ان يكون **هـ** ايضاً كك قوله الى غير ذلك لكون
 الجوز المحل الفائدة فينبغي ان يقدم على شروط قوله ولا يخفى **آه** اعتراض على الوجه
 الاول للعدول ومننا تفصيله قوله تفصيله **آه** اي تفصيل الفرق بين هذا شرط
 والشرط السابق حيث اكتفى في السابق بالثال ولم يكتف **هـ** به ان خصوصية المتبادر
 فيه اعني كونه ضمير المخاطب المذكور الواحد غير معتبرة لان الشرط هو الاضافة الى غير
 ياء المتكلم سواء كان منظر او ضمير مخاطب وغائب فعلم ان خصوصية ضمير المخاطب لغو
ان قلت انه يجوز ان يقصد من اشتراط الاضافة الى ضمير المخاطب لغو الاضافة
 الى ياء المتكلم قلنا انه في غاية الخطا لان القيد يفهم منه تقي مقابلة لا تقي حض
 مقابلة قوله ليس الاخر **آه** لان صيغة المكبر معتبرة لانه يفهم منه تقي المخالف صراحة
 اعني المنصرف فلا حاجة الى التصریح قوله كك اي عني قوله ولان الحروف **آه** دليل
 ثبات لكون اعراب الاسماء استبة بالحروف وحاصله انه ليلا يلزم من تية لفرع
 اعني المثنى والمجموع على الاصل اعني المفرد قوله ان سبت اي سيقول قوله
 دون غة فيه إشارة الى ان في جعلنا مدار الاعراب بالحرف المشابهة بالمثنى
 دون جرح حرف صالح في الاخر اذ عن نحو غة لانه وان وجد في آخره حرف
 صالح وهو الواو الا انه لم يجعل اعرابا لعدم المشابهة قوله وليظهر **آه** انما قد ذلك
 سيرة انه لما كان مدار الاعراب بالحرف على تشبيهه بالمثنى فلا وجه تخصيص
 الاعراب بالحرف بحال الاضافة **وحاصل** الجواب ان تخصيص لظهور التعدد
 الذي هو مدار المشابهة في حال الاضافة قوله فاسترحوا **آه** انما قد ذلك ليلا يرو
 ان الاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة فينبغي ان يجلب من خارج كالاصل
وحاصل الجواب ان اقيم من الاعراب الدلالة على المعاني مع التخصيف فاد **آه** التخصيف
 التخصيف مع الدلالة لا حاجة الى اجتناب حرف اجنبية وان سلمنا ان الاجتناب

ضرورة نقول ان اللام في الاربعة كما المحبوب للاعراب لكونه متغيرا على وفق
 العامل وانما في نوک فالعين محبوب للاعراب لكونه متغيرا في حال الاضافة على
 وفق العامل وانما في ذواتا المحبوب للاعراب العين ان كان اللام محذوفا واللام
 ان كان المخدوفا العين فاللام فيه مشكوك فلذا خص لام الاربعة بكونه محبوبا
 للاعراب قوله قال الشيخ الرضوي آه بيان للثلاث بين الرضوي والمصنف بان مذهب
 الرضوي ان عين اللام في الاربعة الاول وعين العين في الباقيين اعرابا فصح
 والالف في حالة النصب الياء في حالة الجر بدل من اللام والحين ومذهب
 المصنف ان الحروف الثلاثة متبدلة ودليل الرضوي ان مقتضى من الاعراب الدلالة
 على المعاني مع التخفيف وهو حاصل بما يكون جزاء من الكلمة فلا حاجة الى التبدل و
 دليل المصنف ان الاعراب ال على الصفة اعني المعاني والمغرب على الذاة فكما يكون
 المدلولان متغايران يكون الدالان ايضا متغايرين فينبغي ان لا يكون الاعراب
 جزاء من الكلمة قوله علم الفضلة اى بلا واسطة خروجه لقيم المقابلة قوله دليل
 الاعراب اى الدليل الذي هو الاعراب فالاضافة بانية قوله فقيدها انا قد ذلك
 كلامه وان ابدل في حكم المبدل منه فاذا لم يصلح المبدل منه للاعراب فكيف
 يصلح المبدل له قوله ولا يبقى اى انا قد ذلك كلامه وان اذ لم يكن الاعراب جزاء
 من الكلمة يتبقى ذو وفاء على حرف واحد مع انه لا اسم في كلام العرب لك وحاصل
 الجواب ان الاتباع على حرف واحد انما لم يحجز اذ لم يقيم المبدل مقام المخدوف
 ليس لك تقيام المبدل مقامه قوله واعترض اى اعترض الرضوي على المصنف بان
 كتبك ان الاعراب لا يكون جزاء من الكلمة منقوصة بالمشنة والجموع لكون الاعراب
 فيها جزاء منها وايضا المقص من الاعراب الدلالة على المعاني مع التخفيف وهو حاصل
 الجزاء فكيف لا يكون اعرابا والجواب عن المصنف ان مرادنا بالجزء ما يكون ذو فاء

الكلمة ولا شك ان اعراب المتن والجموع ليس كذلك ان قلت بحدوث التحفيف قلنا
انه لا يفوت بغير من الابدال بل انما يفوت بزيادة حرف في اللفظ ونحن لا نقول به
قوله وهو ليس اه انما قد ذلك ليكون رد على الكوفيين حيث قالوا الالف في كل كلمة
للتثنية ولزوم حذف نونها لزوم الاضافة واصطفاها كل المفيد للاضافة فحذف احد
الامين عند زيادة الف التثنية للتحفيف ووجه الرد اني الحاشية وايضا فيه وضع
لما يريد من كلامه فلا حاجة الى ذكره بعد ذكر المتن قوله في المفرد فلو كان مثني
لم يكن الالف فيه في حالة النصب الجرفان المشني يعني لو كان مثني لم يصحل فيه
قوله وايضا بدل انه بيان للتحذف بين جمهور البصريين واسميراني بعد الاتفاق على
كونه مفردا فذهب الجمهور الى الضم بدل من الواو توقع التار في موضع في الموش
والتاء انما يبدل من الواو دون الياء فعلم ان الالف انما يبدل من الواو والضمير
في منها راجع الى الواو قوله فلم يبدل التاء اه فان قلت فذكر في الفصل
ان ابدال التاء من الياء الذي هي فاء الكلمة نحو استرو لاسم الكلمة نحو سنة و
استنان قلنا مراد الحاشية ابدال التاء من الياء اذا كان لا مالا ان الكلام
فيه فلا يرد نحو استرو اما نحو سنة وستنان فقد اختلف فيه و مراد نحشي الابدال
الاتفاقي وذهب اسميراني انه بدل من الياء توقع الالة فيه ولا يميلون الى
مثالها الا اذا كان الياء يبدل من الياء وانما قيد بالاسم توقع الالة في الفعل
مطلقا سواء كان الضم لا من الواو او الياء وانما قيد بالشلا في توقع الالة
في الاسم الرابعي مطلقا اذا كان في آخره الفاء وانما قيد بغير الشذوذ وتوقع الالة
في الاسم الثلاثي اذا كان الضم بدل من الواو كما في العلة الا انه على سبيل
الشذوذ قوله على وزن فعلا وانما قد ذلك لئلا يتوهم ان التاء للتانيث الالف
لام الكلمة فيكون وزنه فعلا وهو ليس من اوزان اعيانهم وايضا فيه رد على من

قلت جار قوله قال اسميراني ان رجح ضمير الواو احد الى كلامنا كما جاني كلام العياشي جاني كلام اسميراني جاني كلام

ان التاء المحذورة الثانية والالف بعد لام الكلمة ووجه الرد ان تاء الثانية
 لا يكون في وسط الكلمة ولا يكون ما قبلها ساكنا وفتحا ليس من انفيهم قوله وانما
 جئنا به انما قد ذكرنا ذلك لئلا يبرر وان التاء موضوعه لتأنيث فذكر الف الثانية بعد
 نحو وحاصل الجواب ان اللغوا لا يلزم اذا كان المحض الثانية وهـ ليس كل
 بدل من اللام قوله فلذا هي دلالة ان التاء ليست لمحض الثانية جاز كونه
 التاء لان تاء الثانية لم تقع في وسط الكلمة قوله بل اضرب من قوله لم تحض
 قوله ولهذا هي دلالة على عدم التحض لم يفتح ما قبلها لان ما قبل تاء الثانية
 يكون مفتوحا اذا قوله ولم يقلب انما قد ذكرنا ذلك لئلا يبرر وان تاء الثانية يقلب
 حال الوقف كما نقرر في قبض باجته ونبت لعدم انقلاب تاءها ما را في الوقف
 وحاصل الجواب ان الانقلاب انما يلزم اذا كان التاء لمحض الثانية وهـ
 ليس كذلك لان التاء في المثالين بدل من اللام بقية الكلام في تاركها لا
 ان تاء الثانية يبدل ما را في الوقف ام لا قد ذكرنا راحت وحكمه ليس في وقفه
 الا ان يتكلف ويقال ان عدم تحض تاء كلنا يتفرع عليه عدم انقلاب ما قبلها و
 قلبها ما را في الوقف وقوله لم يقلب عطف على لم يفتح واضمير استر فيه يرجع
 الى التاء وكاف تمثيل محذوف فيكون التقدير هكذا لم يقلب تاء كلنا ما را
 في الوقف كتاراجت ونبت فيقع في الكلام لبط قوله وكذا الالف اي مثل التاء
 في عدم التحض للتأنيث الالف انما قد ذكرنا ذلك لئلا يبرر وان الالف اذا كان علامة
 للتأنيث فينبغي ان لا يتغير بالعوامل لان علامته التأنيث لا يقبل تغييرا
 وايضا ان الفاء الثانية لا يصح مع تاء فلو كان الالف للتأنيث لم يصح جمعه
 التاء قوله والحق التاء آه بيان موضع ذكر التاء في كلامه ان في كل موضع
 يكون كلاما فاما الى مؤنث فذكر التاء فيه اخص من تركه وفي كل موضع يكون

كلاما فاقا الى مذكر يكون ترك التاثيرية اقصم لان كلاما متحر مع المضاف اليه مذكور
 مذكوره وتاثيرية ثانياً قوله وفي قوله يتبين في قول الرضى لان ما سبق من قوله على
 وزن فعلا الى قوله من تجریده عبارة الرضى قوله رد للمصنف وعلیه ان المصنف يوافق
 الرضى في ان التاثيرية التي يكون المحض التاثيرية لا يكون في وسط الكلمة وهذا مسلم عند الر
 ايه فكيف الرد الا ان يجاب ان ترك المصنف لفظ المحض من تارة التاثيرية يوجب ان التاثيرية
 التي يكون للتاثيرية في الجملة سواء كانت متحضنة له او لا يكون في وسط الكلمة
 فيتوجه جهل الرضى بان تارة التي لا يكون المحض التاثيرية جاز تبسيطها قوله
 لا يجوز تفریق المثنى بان يعبر عنه بمفردين لان كلاما يقتضيه الاضافة الى المثنى وفي
 وقت التعبير بمفردين لا يثبت المثنى معني قوله يجب منج كلامه بكلام شارح بان
 يجعل كلامه جزاء شرط قوله قيل في وجه اختصاص الاعراب بالحرف بحال ان
 الى المضمرة قوله فالاعراب اه انما ذلك لجواز تخلف كما في رأيت رجلين وجابدين
 كلاما قوله جاريا اه بان يكون تأكيد له نحو جاني الرجلان كلاما قوله موافق
 للضرورة التوافق بين المؤكدة والمؤكدة في ذاتها وفي اللقط في الضمير
 قوله واصل المثنى يعني ما ينبغي به ان يكون معربا بالحرف ليتوافق لرفع الرفع
 قوله ثم طرد ذلك اه انما ذلك ليلا يرد ان اعراب ما كان لا عراب متبوعه
 فينبغي ان لا يكون كلاما معربا فيما كان متبوعه منبيا وحاصل الجواب ان اعراب
 في تلك الصورة لطرد الباب قوله لا يخبري اه لانه لا يكون تأكيد له في المثنى فهو
 مفرد منفرد فيكون اعرابه بالحركات الثلاث الا انه لما كان منقوصا حبل
 اعرابه تقديرا قوله اصلا اى في شئ من المواضع قوله مذكوران بكسر الميم
 والذال الخجة ورايه طر فالاميتين ليس لهما واحد لانه لو كان له واحد
 وكان مذكور فينبغي ان يكون تثنية مذكوران لان المقصود الرابع اذ اثنى

كان بالبار على كل حال في المراد ينبغي استعمال المفرد في كلام الرضى لغير
 بعد الموضوع قوله فان زعم آه يعني في الجواب انه مشتق حقيقة لوجود مفرد
 في التقدير وان لم يكن في الواقع والقاعدة المذكورة في المقصود الواقع لا يقتضيه
 التقدير في قوله لم يكن آه رد للجواب بان لا يقطع مادة الاشكال لعدم جريانه
 في ثنيان اذ ليس له مفرد في الواقع ولا يمكن فرضه انما اذ لو فرض كان
 مثلاً ويكون معناه طرف الجبل لان معنى ثنيان طرف الجبل وليس في
 طرف واحد معنى الثنائية بل هو في مجموع الطرفين فلا يمكن فرض مفرد بل
 الجواب لتقاطع مادة الاشكال ان العبارة بحذف المعطوفات عن ثنيان
 نحو فلا حاجة الى ذكر مذروان وامثاله قوله فلا يكون جماعه دليل لذكره
 بالاستقلال قوله فينتج آه اعترض على اتم بان ادلة معربا غراب جمع الموش
 السالم مع انه ليس بجمع الموش السالم فينتج ان يذكر في غراب جمع الموش
 والجواب بان من تقدير المعطوف قوله واما ذواه انا قد ذكر ذلك ليلا يرو
 ان من لمحات الجمع المذكور ذوا فينتج ان يذكر كالو وحاصل الجواب ان ذوا
 جمع مذكر لا يلحق به فلا حاجة الى الذكر قوله واما قدم آه انا قد ذكر ذلك ليلا يرو
 غير ان السبب بالجمع المذكور في الصورة فينتج ان يقدم على الو وحاصل
 الجواب ان الجمع لا يدل على عدد معين ان لم يكن سالما فيكون السبب
 بالجمع المذكور في الجملة وعدم الدلالة على معين بخلاف غير في فانه ليس
 كذلك قلنا اخره عنه قوله قال الشيخ الرضى اه انا قد ذكر ذلك ليلا يرو انه لم يجعل
 علامته للتثنية والواحد علامته للجمع ولم يعكس وحاصل الجواب ان الالف خفيف
 فيناسب المثنى لكثرة استعماله وقلة عدده والواو ثقيل فيناسب الجمع لقلة استعماله
 لكثرة عدده فقوله قلنا وكذا لكثرة اثبات لكثرة الاستعمال وقلة لان قلة العدد

يستلزم كثرة الاستعمال وبكس الحس قوله وهذا الحكم أهى جعل الالف علامة
 للتثنية والواو علامة للجمع شاملا لجريان في المثنى والجمع سواء كان منظرين او
 مضمين متصلين مرفوعين كقرا وضربوا او منصوبين كما ومما او مرفوعين متصلين
 كاتما واثموا او مجزئين ككما وكما اذا لم يوجد في المثنى والجمع ضمير مستتر قما
 وقع من الفاضل من بيان التميم مستترين اور بارزين ليس له وجه قوله
 ولان كلاه دليل ثان لا عطاء الالف للمثنى في حالة الرفع والواو الجمع في حالة
 الرفع وحاصله ان ذات العرب تقدم على الاعراب لتقدم الموصوف على الموصوفة
 والالف والواو داخلان في بنائها كونهما علامتين لهما واما الياء في حالة
 النصب والجزم بدل عنها كما سيأتي واسبق الاعرابات الرفع لكونه علامته العدة
 فاخذ ما ثبت في الكلمة عند طراية اعني الالف والواو قوله من حرف اللين
 أه اعلم ان حروف العلة اذا سكنت تسمي مدة سواء كان حركة ما قبلها من
 جنسها اولاً واذا سكنت ما قبلها وكان حركة ما قبلها من جنسها تسمي ليناً
 قوله وهي التي أه انما قد ذكركم ليلا يروا انه لم يحل اعراب المثنى والجمع في حالة
 النصب بالحرف الصحيح فلا حاجة الى الحذف وحاصل الجواب ان حروف العلة
 اشبه بالانحركات التي هي الاصل في الاعراب لكونها متولدة من اشباعها
 بخلاف الحرف الصحيح فانه ليس لك قوله والجواب اول أه انما قد ذكركم ليلا يروا
 انه لم يحل النصب بالرفع قوله قال الشيخ الرضوي أه دليل آخر لكون
 ما قبل الياء مفتوحاً في المثنى ومكوراً في الجمع وحاصله ان علامته التثنية
 لما كانت الفاء والياء بدلا عنه وما قبل الالف يكون مفتوحاً فيكون قبل
 الياء ايضا مفتوحاً بقاء الحركة الاصلية فان قلت ان علامته الجمع الواو
 والياء بدل عنه وما قبل الواو مضموم لمناسبة الضمة بالواو فينبغي ان يكون

ما قبل الياء ايضاً مضموماً قلنا ان الفتحة قبل الياء غير ثقيلة فلا يسهل الالف
 بخلاف الضمة قبل الياء فانها ثقيلة فقلت كسر الالف الى هذا اشار بقوله مع عدم ثقلها
 قوله والقباس الرفع اه انما قر ذلك ليلا يروا انه لم يبدل الياء واو الضمة ما
 قبلها مع انه على هذا التقدير الرفع يدفع ثقله وحاصل الجواب انه على هذا التقدير
 يلزم القياس الرفع بالاضب الجولانه لا يعلم ان الواو اصله او يبدل من الياء
 لضمه ما قبلها وايضاً فيه بطلان سمي الاعراب لان المقص منه دفع الالف القياس
 لا يحصل وايضاً على هذا التقدير يلزم تغير الحروف رعاية الحركة وفي المكسرات قبلها
 تغير الحركة لرعاية الحروف وهو اول من الاول لان تغير الضمير اول من تغير
 القوي قوله ان حذف انما قر ذلك ليلا يروا انه لا القياس بين المشني والجمع كدفع
 كسر النون في المشني وفتح في الجمع فلا حاجة الى كسر ما قبل الياء وحاصل الجواب
 ان المقص هو دفع الالف القياس عند حذف النون بالاضافة وهو لا يحصل الا بكسر
 ما قبل الياء في الجمع قوله وكسره بيان لكون نون التثنية مكسوة ونون الجمع
 مفتوحة وحاصل ان نون التثنية ساكنة في الاصل تكون عوضاً عن التثنية
 وحرك لا لتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن كسر ان قلت
 انه ينتج كسر نون الجمع ايضاً لبيان الدليل فيه قلنا الفتحة في نون الجمع للفرق
 فان قلت الفرق يحصل بالعكس فلم يعكس قلنا المقص الفرق مع الالف
 وهو لا يحصل في عكس قوله واما الياء اه انما قر ذلك ليلا يروا ان ثقل الجمع
 من المشني مسلم في حالة الرفع واما في غير ما فكل لان في غير ما الياء في كل من
 المشني والجمع فلا ثقل لاحدهما على الآخر وحاصل الجواب ان اعتبار الحالة الاصلية
 وهي في المشني بالالف وفي الجمع بالواو واما الياء فهو يبدل عنها كما مر فلا عثرة به
 قوله اى في ضمن اه انما قر ذلك ليلا يروا ان المذكور فيما سبق يتوهم الاختلاف

لا تقسيم الاعراب فلا يصح الحوالة وحصل الجواب ان المذكور فيما سبق وان كان
 تقسيم الاختلاف لكن يعلم في ضمنه تقسيم الاعراب لان الاعراب في ال على الاختلاف
 فلفظية وتقديرية انما هي بلفظية الاعراب وتقديرية فيضم الحوالة قوله المعروف بلام
 العهد اه انما حمل المحشى اللام على العهد لعدم صحة الاستعراق لان تقدير العامل والمفعول
 ليس فيما تقدير الاعراب فيه والحل على المحشى العهد الذي يوجب جهالة الحكم بحالة
 الموضوع فتعين نون اللام للعهد الخارجي ولما كان لام العهد تقتضي كون المفعول
 المذكور فيما سبق وانه ليس كذلك ثبت ان الاعراب التقديرية واللفظية المذكوران
 فيما سبق بالاشارة ولما يرد عليه ان كلمة ما فيما تقدير لا يخرج الكانت موصوفة فلا
 من العائد في الصفة كانت موصولة فلا بد من العائد في الصلة واجاب بكلمة ما هو
 وتقدير العائد ورو عليه انه لم يحيل كلمة ما مصدرية حتى يستغن عن تقدير العائد
 فاجاب المحشى بان جعل كلمة ما موصولة لرعاية اتصال اللاحق بها لان في
 السابق بيان محل الاعراب بالحركة والحرث وهذا الكلام لبيان محل الاعراب تقديرية
 واللفظية على تقدير الموصولة فيشت الاتصال واما على تقدير المصدرية يكون هذا الكلام
 لبيان نفس الاعراب اللفظية والتقديرية لا لبيان محلها فلا يثبت الاتصال بقوله
 انما في ذلك اشارة الى مجموع كون اللفظية والتقديرية المذكورين سابقا قوله فعلى
 هذا تفريع على كون كلمة ما موصولة او تعليل لاثبات الاتصال على تقدير الموصولة
 وقوله كما قيل للاشارة الى ان جعل اسم كلمة ما موصولة رد على من جعلها مصدرية
 وتفضيل سياقي ويحل ان يكون ذلك في قوله وانما في ذلك اشارة الى كون
 الاعراب اللفظية والتقديرية المذكورين فيما سبق ويكون متصلين معطوفا على بعض
 وكلاهما وليين على امر واحد ويكون تقدير كذا انما قرأتم الاعراب اللفظية
 والتقديرية المذكورين سبق ليصح جعل اللام للعهد وسبقيل للاحق الكلام

بالسبق ما هو المقصود من اللاحق اعني تقسيم الاعراب من السابق اعني تقسيم
 الاختلاف وقوله فعله هذا اي على ان الاتصال بين الكلامين امر مهم يكون
 قوله التقديرى بيان لمحل التقسيم بتفصيل بالسابق اعني قوله فالامفرد المنصرف
 وامثاله الا انه على الاحتمال الاول يكون اسبق عبارة عن قوله فالامفرد المنصرف
 وامثاله وعلى الاحتمال الثانى يكون عبارة عن تقسيم الاختلاف الحق عندى
 الاحتمال الثانى لان النظر ان اشارة الى ذلك من اجزاء الاول فقط فمجموع
 الجزئين لا يخرج عن تكلف قوله سهل لضبطه فيه اشارة الى ان تقليل انما يتجنى
 التقديم لكونه كالجزء من الكثير او لكونه باعتبار التقديم ليندم سهولة الضبط
 وما قال الفاضل ان القلة سبب التقديم باعتبار لازمه وهو قول عن الجزئية
 قوله والا اشارة الى ان مقصود دفع ايراد ان الاسباب تقدم اللفظ
 لكونه اصلا فى العلامة فلم قدم التقديرى قوله اشارة بيان لفائدة جعل
 كلمة موصولة قوله كما قيل القائل الفاضل الهندى قوله الى جعل فى لعدم
 صحة ظرفية التعذر للتقدير فلا بد من ان يعذر الوقت قبل التعذر ليعم لظرفية
 او يجعل فى معنى اللام تعليلية ولا شك ان التعذر علة للتقدير وكل من كان
 تكلف قوله والى لزوم تقدير ليطابق الامثلة بالمثل قوله وقوة الملازمة
 فى اسبق بيان محال الاعراب وانه بيان نفس اقسامه لا بيان محالها قوله
 ولا يخفى فساد هذه لان الاعراب اللفظى ليس لكل ما يغاير التعذر والاستشغال
 بل للعامل وانتفاء التعذر والاستشغال قوله ذلك اه فمجرد الحاجة الى
 حذف العائد بل العائد هو ضمير مستتر ارجع الى لكونه قائما مقام الاعراب
 الذى اضيف اليه الا ان اسم ترك هذا الجواب لان فيه حذف العدة وفى
 الجواب الاول حذف الفضلة وهو اهدون منه قوله امى فى موضع آه انما

ذلك ليلا يرد ان ظرفية الآخر للاف غير صحيح لانه يستلزم ظرفية الشيء نفسه
 لان الالف هو عين الآخر قوله والاولى اولى الاله يعلم وجه تسميته مع تسميته
 واليف المقصر في الصوة محتم به بخلاف المنع عن الحركة لانه ليس يختص به وانه اذا
 بقوله وعدم اختصاص آه قوله وهي في حكم الثابت آه انما قد ذلك للالتزام
 ان المحذوف شيئا منيا فيجرى الاعراب على ما قبله وهو قابل للحركة فلا يثبت
 التعذر قوله ولحقار آه انما قد ذلك ليلا يرد انه لم ذكر المص المقصور الذي يذكر فيه
 الالف ولم يذكر ما لم يذكر فيه الالف وحاصل الجواب ان تعذر الاعراب في المقصور
 الذي حذف منه الالف خفي لاحتمال ان يكون المحذوف في حكم الساكن ويكون
 محل الاعراب ما قبله فحذف لا تعذر فلذلك ذكره اياه واما تعذر الاعراب في
 المقابل فظن فلذلك لم يذكره قوله خبر متبذره بيان للتركيب المحتم الاول
 ان يكون كعصا خبر متبذره محذوف والتقدير ما تعذر كعصا ولما كان كالتشبيه
 يقتضي عدم الاختصاص ثبت الحكم في الامثال بدلالة لان الكاف بمعنى مثل
 والالكان اسما وبهذا معنى قوله وامثاله والثاني انه صفة لمصدر محذوف
 والتقدير تعذر كعصا ولما ورد عليه انه يلزم تشبيهه بالنسبة بالذات وهو لا يصح
 اجاب بتقدير مضاف قبل عصا والثالث ان يكون الكاف بمعنى مثل
 بدلا من ما تعذر والرابع ان الكاف بمعنى مثل بيان لما تعذر ثم الجريته و
 الصفة ليست من خواص الاسم لمجاز كون الفعل جزا وصفه وكذا الجدة والمركب
 من الحرف والاسم فلذلك لم يقتض الاولين يكون الكاف اسمية واما البديل
 والبيان للاسم فلا يكون الاسماء فلذلك قيد الاخرين يكون الكاف اسمية
 قوله على التقدير الاول يعني ان كان كعصا جزا فمطلقا حال عن عصا لا ظرف
 ولا مصدر لان العاقل فيها الفعل وليس ح واما التقدير والتعذر فما

بعيدان فاذا كانا عالمين يلزم الفصل بالاجتناب في فعله جعل شاملا مطلقا طرفا
 بيان الحال المعنى لا لوجه الاعراب وان قلت ان عامل الحال ايضا لا يكون الا
 الفعل ولا فعله فينتج ان لا يكون حالا قلنا ان الحال كيفية المعنى لفعله
 المستفاد وان كان كعصا صفة لمصدر محذوف مطلقا حال من عصي الذي
 اضيف اليه التقدير المحذوف لكونه مفعولا للتقدير او طرف للتقدير المحذوف والتقدير
 تعذرا كتعذر عصا حال كونه مطلقا على الاول او تعذرا كتعذر عصيا في زمان مطلق
 على الثاني او مصدر للتقدير المحذوف والتقدير تعذرا كتعذر عصا تعذرا مطلقا
 ولما كان الطرف اما زمان او مكان او مطلق ليس شئ منها فلا يصح الطرفية
 اجاب بتقدير زمان والفرق بين هذا الاحتمال اعني كون كعصا صفة والاحتمال
 الاول اعني كونه جزا ان في الاول لا فعلية فلا طرفية ولا مصدرية وفيه المعنى
 الفعل مقدر فيصير طرفية مطلقا ومصدرية كما مر من ان عامل الطرف المصدر ^{الفعل}
 قوله وعلى التقدير الثالث اه يعنى ان جعلنا الكاف في كعصا بمعنى مثل جعلنا
 عصا بدلا من كلمة ما مطلقا حال من مثل لا طرف ولا مصدر لعدم المعنى
 الفعل بعد الكاف كما مر في التركيب الاول وان قلت ان العامل في الحال
 لا يكون الا الفعل او معناه ولا شئ منها فكيف الحالية وانظر ان العامل في
 المثال الفاعل لكونه بدلا من ما وحرف الجر لا يعمل في الحال فلا يتحد عامل الحال
 وذو الحال قلنا ان العامل فيه ثابت او كائن الذين هم عاملان في الخبر
 وذلك العامل في مثل ايضا والفاعل واسطة فالتحد عامل هما والتقدير تقدير الاربعة
 ثابت في مثل عصا حال كونه مطلقا قوله او طرف اه يعنى ان مطلقا طرف ^{تلقب}
 والتقدير تقدير الاعراب ثابت في مثل عصا في زمان مطلق لا مصدر حتى يكون
 التقدير التقدير ثابت في مثل عصا ثبوتا مطلقا لان الثبوت مقيد بالطرف

اعني في مثل فلا يصح توصيفه بالاطلاق فعلى كل تقدير يكون مطلقا ظرفا يكون
بيان اشم بيان لوجه الاعراب وعلى كل تقدير لا يكون مطلقا ظرفا بل حالا او مضافا
يكون بيان اشم بياننا الى اصل المعنى لا لوجه الاعراب فيقيم المحنة سلمه من بيان
الاحتمالات في مطلقا دفع توهم تعيين كونه ظرفا كما يتوهم من طه عبارة اشم
قوله ما دام الفاها انما ذلك لان الالف يقبل الحركة على تقدير التبدل
بالهزة قوله الجمع المكسر نحو نصيرى وصليتي فلو قد في الاسم المفرد يخرج عنه
مع دخوله في الحكم اعني السعد لا يستعمل ما قبل الياء بالهزة قوله كان او لم
وانما قوله ولم يقبل صوب صحى الاول يخرج من نحو عصاى بالمقابلة او بان
المراو ييار اشكم الياء الساكنة بقرينة التشال وانشال عصاى ليست بمضافة
الى الياء الساكنة واللازم اتفاق السككنين قوله قبل الاضافة اه لان التقدير
انما ثبت بالاعلال وهو مقدم على الاضافة فكذا ما ثبت به قوله اعلم اه بيان
للحذف من الجمهور والمصدر وويلهم ان الاضافة الى المبني يوجب البناء
ورد المصدر بالنقص فخلا ما مى انه مضاف الى المبني مع انه معرب لقلب الالف
ياء احواله المنصب الجرف لو كان مبنا لم يتغير بالاعمال والمنع بان الاضافة الى
انما يوجب البناء اذا كان الاضافة في حكم العدم ولم يبدل من اضافة اليه
شي فاشبه الحرف في الاحتياج الى الضميمة وليس كذلك لان اضافة اليه
فلا يكون الاضافة في حكم العدم واجابوا عن مقتضيان الاضافة الى المبني
انما يوجب البناء اذا كان المضاف اليه حرفا ساكنا على تقدير كونه حرفا وفي
خلا ما مى ليس كذلك عن المنع بانه تقدير الضم فلا حجة علينا قوله لان العامل اه
يعني ان دخول العامل انما يكون على الاسم فهو مرفوع للثبوت والاسم والاعلام
باعتبار الاضافة فيكون اعتبار الاضافة من مقومات الاسم الذي هو مقدم

على العامل الكسرة من لوازم الاضافة ولقد تم الملزوم يستلزم تقدم اللزوم
لا متناع الانفكاك فثبت ان الكسرة مقدمة على العامل قوله تفريع انا
ثم ذلك ليلا يروا ان النظم ان التفريع تفريع على شرطية ومدلولها لزوم
اعني امتناع الدخول لا مرعنى اشتغال ما قبل بالتمكلم وهو لا يستلزم تحقق الملزوم
فلا يثبت ان كون الاعراب الجري لفظيا غير مرضي لان عدم المرضية انما يثبت
الملزوم لا يثبت اللزوم وحاصل الجواب انه تفريع على تحقق الملزوم استفاد من
كلمة لما لا يثبت التعليق امر ثابت بما ثبت للتبني على ان ثبوت التالي لا يصلح
المقدم ثابت ويفرع عليه ثبوت عدم المرضية لانه اذا ثبت اشتغال الاسم
بالكسرة قبل العامل الذي هو قبل الاعراب ثبت مغايرة الكسرة للاعراب وثبت
عدم مرضية العينية والالزام تقدم شيء على لفته الى هذا اشار المحشي بقوله ولو
وانا غير المحشي عن تحقق الملزوم بالمقدمة الاستثنائية للتبني على ان كلامه
قياس استثنائي يستثنى عن المقدمة لنتج عن التالي اعني امتناع دخول حركة
اخرى وتبني من كذا كمال اشتغل ما قبل الياء بالكسرة المناسبة قبل العامل
امتنع دخول حركة اخرى عليه لكنه اشتغل قبل العامل بالكسرة فثبت امتناع
دخول حركة اخرى قوله لم لا يجوز ان يحسن ان ما ذكرتم يدل على امتناع العينية
اراد على امتناع زوال السابقة عن عروض الناحية فيجب ان يكون الاعراب
لفظيا على هذا التقدير فلا يثبت عدم المرضية قوله لفظيا بسببها اعني ما ذكرتم فلو
زال الحركة المناسبة لزم عدم ملزم عند وجود العلة وهو محذور ان قلت
لم لا يجوز ان يكون الياء سببا بشرط عدم عروض كسرة اعرابية فاذا زالت
الشرط جاز زوال الملزم قلنا ان الجواب عن الاصل ان زوال الاعراب خلاص
الاصل لان الاصل التماس شيء على ما كان فلا يثبت بحدوث احتمال بدون دليل

والى هذا اشار بقوله مع آه ولما كان المعترض بانفالا مستدلا والمانع بغير
 له مجرد الاحتمال فلا يصح الجواب بان مجرد الاحتمال لا يثبت خلاف الاصل
 اجاب عن الاصل بان العناية بالكسرة المناسبة اكثر من العناية بالكسرة
 الاعرابية لكون الاولى متعلقة بزيادة الكلمة لان الياء صارت كالجزء من الكلمة
 لا متمزجا والكسرة لاجلها بخلاف الثانية فانها عارضة لاجل العامل فالقول
 بزوال الاو عن عروض الثانية قول بزوال القوى عند عروض الضعيف هو
 لا يجوز ولما ورد عليه ان الاعراب اكثر غناية لتوقف فهم المعاني في المحاور
 عليه وربما يكون اعرض لبعض اقوى من الذي اخبر بقصم فلا يلزم ما ذكرتم اجاب
 بقوله خصوصا ما حصله سلمنا كثرة الغناية بالاعراب لكنه انما يوجب زوال الاو
 عند عروض الثانية اذ افات جانب الاعراب عند رعاية الاولى بالكلية وهو ليس
 كذلك يجوز تقدير الاعراب فاذا لم يفت جانب الاعراب كانت الاو منقوضة فلا يصح
 بقول بزوالها قول لم لا يجوز اه يعني ان ما ذكرتم انما يدل على امتناع الحقيقة المحركة
 المقدمه بالحركة الساخرة ولا يدل على امتناع ان يكون الكسرة قبل دخول العامل
 المناسبة وبعد دخول العامل المناسبة وللاعراب ما كان في علامته تشبته
 قبل دخول العامل علامته تشبته فقط وبعد علامته التشبته والاعراب متغا
 فلا يثبت عدم المرضية قوله توارد المؤثرين آه اعني الياء والعامل قوله على اثر
 واحد اعني الكسرة قوله وكما يستحيل آه انما قد ذلك ليلا يروا ان توارد المؤثرين
 يستحيل اذا كانا حقيقيين للزوم المحل اعني تحصيل الحاصل بوجودهما معا
 وجوده بالآخرى بدون تداخل عدم واعادة المعدوم على تقدير تداخله وخلاف
 المفروض على تقدير وجوده مع وجودها او باجدها فقط اني لم يكن كل منهما معلما
 مستقلا وان كانا اصطلاحيين فكل واحد منهما ليس له دليل لعدم التاثير في نفسه

رة المؤثران اصطلاحان فلما باس في التوارد وحاصل الجواب ان المؤثر
 الاصطلاحي كالمؤثر الحقيقي غير محكم حكوه دون في التثنية لا يفسر صورة التثنية في المؤثران
 الاصطلاحان بل احدهما حقيقة اعني المتكلم والاخر اصطلاح اعني الكمال ولا
 باس في هذا التوارد ولسان اثر المؤثر الحقيقي الوجود الواقعي واثار المؤثر الاصطلاح
 الوجود الاعتباري ولا باس في ان يكون احدهما مفيد الاخر بما والاخر كذا
 بخلاف ما اذا كان كل واحد منهما اصطلاحا او حقيقة فانه لا يتحد لمص فلا يتحد
 لتوارد لعل قوله ظرف انا في ذلك ليلا يتوهم ان عامل لظرف يفعل ولا فعل
 اه فكيف الظرفية وحاصل الجواب ان المعنى الفعلي مقدر اه اى الاستشغال
 وايضا فيه اشارة الى ان الظرفية انما يستقيم اذا قدر الاستشغال بعد الكاف
 وهذا على تقدير جعل كفاض صفة لمصدر محذوف فالظرفية ايضا على هذا التقدير
 واما اذا جعل كفاض جبا لمبتدأ محذوف فخر لا حاجة الى تقدير الاستشغال بعد
 الكاف ولا يستقيم الظرفية وبالمجمل ان حال كفاض كحال عسى حال
 رفعه وجره كحال مطلقا وتفسيره ابا بيان وجه الاعراب الذي يصح عمل بعض
 الاحتمالات اوبان لمحصل المعنى على تقدير عدم الظرفية ووجه الاعراب على تقدير
 صحة وتفصيل ما مر في شرح كفاض قد ذكر قوله وقت مرفوعة اه انا في ذلك ليلا
 يرو ان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا او كالة ليس شي منها وحاصل
 الجواب ان الحالة بمعنى الوقت ولما ورد عليه ان المتبادر من رفعه وجره
 المصدر المنبئ للفاعل اعني الرفعية والجارية ولا شك ان وقت الرفعية
 والجارية ليس من اوقات قاض اجاب بجعل المصدر مبنيا للمفعول فلا
 شك ان وقت المرفوعة والمجورية من اوقات قاض الى هذا اثار بقوله
 وقت مرفوعة والجواب الثاني سلما ان المراد المدة والمسمى للفاعل

وان قلت ان وقته ليس من اوقات قاض قلنا ان المصدر المبنى للعامل
اذا قيد بوصول الاثر الى المفعول كان وقته من اوقات والى هذا اشار بقوله
او وقت رفع العامل قوله اي اشتغال الرفع آه انما قد ذلك لان المصدر
يقضي المشاركة بالفعل لفظا ومعنى ولا مشاركة فاشارة الى ان المشاركة انما
يشترط في المصدر الحقيقي لاني المصدر النيابية وه المصدر نيابية بان يكون مضافا
اليه المصدر وكذا مطلقا اذا كان نيابيا بان يكون صفة لمصدر محذوف فلما
قد الموصوف فيما سبق ولما كان الحمل ضروريا في الحال ورفعا وجرا لا يحل
فلما يصح الحالية ابدل بمرفوعا ومجورا قوله المكسورة آه انما قد ذلك ليلا يرد التقصير
لنظيره وكرسى لان الكسرة فيها ليست ثقلية على الياء قوله وذلك اي اشتغال
الضمة والكسرة على الياء المكسورة ما قبلها محسوس غير محتاج الى دليل قوله مرفوعا
آه يعني ان كان كقاض مرفوعا بان يكون خبرا او منصوبا بان يكون صفة لمصدر
محذوف او بان يكون ظرفا لا يستقل بوسطة في بناء على ان كقاض بدل او
بيان من ما منصوب محلا كان نحو قاض مثل ذلك في الاعرابات فالمراد بان
اعم من ان يكون منصوبا لفظيا كما في طور المصدرية او معنى محلا كما في طور ظرفية
فلما يريد ان كقاض كما يكون مرفوعا ومنصوبا فلما يكون مجورا على تقدير البدلية
من كلمة ما قلنا لم يذكر المحشة هذا الاحتمال ثم مرفوعا حال عن كقاض مجمله حالا عن نحو
مسلم عطفت على قاض فيكون مدخولا للكان فيلزم الاستدراك لاتحاد مفاد
الكان والنحو وحاصل الجواب انه عطفت على كقاض فلا يكون مدخولا للكان
فان قلت فما فائدة زيادة لفظا لنحو وترك العطفت على قاض مع انه احضر
قلت فائدة البينة على تبائن النوعين كما اشار اليه ثم بقوله تقدير الاعراب
للاشتغال قد يكون بالانحراف آه قوله اذ لو قصده انما قد ذلك ليلا يتوهم

انه يجوز ان يقصد بالاركان تمثيل تقدير الاعراب وبما نحو كون اللفظ جمعا
 سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم فجزء لا استدراك اذا عطف على فاعله
 وحاصل الجواب ان المقصود بالتمثيل ان المذكورات مع اخواتها المذكورات
 فقط فلا حاجة الى ذكر النحوشمول على الاخوات قوله ولهذا هي لا حمل عدم مقصود
 خصوصية المذكورات لم يجمع في التمثيلات بين اركان ونحوها كالاشل وشبهه ونحو
 وانظير حتى يكون ذكرا واحدا بالتمثيل الحكم وذكر الآخر للبيان على الخصوصية فتشمل الاخر
 قوله ثم الفاضل السدي اعترض بانه لا فرق بين عصا وسلة اذا اعراب قبل
 الا عللا لا تثقل فيها وبعد متعديها فالقول بالتعذر في عصا والاشكال
 في سلة تحكم قوله ولكن آه جواب له وحاصله ان المتعذر في عصا حالته هي بعد الال
 فثبت التعذر في سلة قبل الال فثبت الاستقبال وان قلت فادجبه
 اختيار هذا من يعكس قلنا الموثر في التعدير في عصا حالته التي هي بعد الال
 لانه قبله قابل للاعراب للفظي فعلم ان التقدير فيه بعد الال ولا شك
 في التعذر بعده والموثر في تقدير الاعراب في سلة حالته التي هي قبل الال
 لان الاعراب بالواو ولا شك ان الواو قبل الياء ثقيل فلذا اعلل وقدر
 الاعراب بالثقل ولا شك في تحقق ثقل قبل الال عللا وان قلنا ان
 الاعراب في عصا ايضا ثقل الحركة ولا شك ان الثقل مستحق قبل الال
 فيكون الموثر في تقدير الاعراب فيه ايضا ما قبل الال قلنا ان اعراب
 عصا بالحركة وثقله لوجب ايراد الحذف لا تقدير بالحركة فالثقل لا يوجب
 تقدير الاعراب بل سوجه هو عدم قابلية الحرف بعد الال فثبت ان
 الموثر في التقدير ما بعد الال بخلاف سلة فان اعراب بالواو ووجوب
 الياء التمثيل فوجب تقديره فثبت تقديره بوجوب الياء مستحق قبل الال

فثبت ان المتوثر في التقدير ما قبل الاعدال قوله لا متبع آه انما تم ذلك سلكا
 يروانه يجوز ان يكون الياء به لا من الواو في الدلالة فلا يكون الاعراب تقدير
 في حالة الرفع وحاصل الجواب ان الابدال متبع وان كان الكلمة واحدة
 اعرابات وتفصيل في الكتاب قوله باقية آه انما تم ذلك سلكا متوهم من التبادر
 ان الياء المدغمه بالمتحركة قوله او بعضا آه انما تم ذلك سلكا متوهم من تقدير
 اسم ان تقدير الاعراب بالحرف انما يكون في حالة الرفع فقط وفي جميع الاحوال
 والامر ليس كذلك وحاصل الجواب ان تقدير الاعراب بالحرف قد يكون في
 حالة الرفع كما في المتن وقد يكون في الاحوال اشككت كما في الشرح وقد يكون
 في حالة الجر فقط في ما كان الاسم المعرب ملاقيا ساكن في حالة الجر فقط
 فكان اعرابه مدته ولم يلاق في في ياتي الحالين ساكن كما في مرتب با في القوم
 وجاء في البوك ورايت اباك فالجاء في ان في كل موضع يكون الاعراب
 ولا في ساكن بعد ما يكون الاعراب تقديرنا فهذا الطريق ان كان في جميع
 الاحوال فالقدير الغير في جميعها وان كان في بعضها فالقدير اليفم كقول
 مدته فاعل لاتي واخره ظرف للفاعل وسكن مفعوله قوله سوا كان مضيا آه
 تم ذلك سلكا متوهم كشد الاضافه في تقدير الاعراب في جميع الاحوال او
 بعضها قوله على قرأه النصيب اهي نصب الصورة على المفعولية في الاضافه
 مع تقدير الاعراب لا تقاد السالكين قوله مصطفى القوم آه لانه وان لم يكن
 بأجزه الا ان آخره ليست مدته بعدم كون حركه ما قبله من جنسه فلو قلنا ولا
 آخره بدون التقيد بمدته لم يخل هذا في القاعده مع عدم الحكم فيه لان
 الحذف انما يكون اذا كان مدته لدلالة الحركه عليها و ليس كذلك قوله ولعل
 اصح انما لم يجرده المص اء جواب من المهم بان لم يذكر تقدير الاعراب بالحرف في جميع

والاعراب

الاحوال او في بعضها غير حالة الرفع وحاصله ان المقصود ان التقدير
 الثابت في ذاة الاسم لا باعتبار العارض وفي سواد التركيب التقدير ثابت
 باعتبار ملاقات كلمة اخرى قوله وكان الباء آه انما قد ذلك ليلا يرد انه لما كان
 المقصود بيان التقدير الثابت في ذاة الاسم فينبغي ان لا يذكر مثل غلامى ومسلمى
 لان تقدير الاعراب فيه انما هو باعتبار عارض ملاقات كلمة اخرى فيكون حاله
 كحال كلمة تركها المسم وحصل الجواب ان ما يار المتكلم شدة الامتزاج صارت
 كالجزء فليست عارضة فيكون تقدير الاعراب في مثل غلامى باعتبار ذات
 الاسم قوله ان قلت آه يعنى لما كان الباء آه الامتزاج كالجاء فينبغي ان
 نذكر في رفع لان اعرابه بالواو قلبت ياء او قوتها قبل ياء المتكلم مضار الاعراب
 تقديره بالسبب يار المتكلم فيكون كغلامى ثم لا اعتراض بنا على ان اعرابه في
 بالحوث في حال الاضافة الى يار المتكلم وعلى الغفلة عما سبق والمحجب حجاب
 بتذكيره بانه في حال الاضافة الى يار المتكلم معرب بالحركة فيكون داخل في باب
 غلامى قوله بطل آه لان في داخل في ما عداه مع انه ليس معرب بالاعراب
 اللفظي قوله نظرا الى اخواته آه فيه إشارة الى ان النسبة ياتي في الاعراب
 بالاحرف لوجود حرف صالح فيه ويكون حكم جميع المضافات واحد سواء كان
 مضافا الى يار المتكلم او الى غيره الا انه اعراب بالحركة متابغة اخواته من
 الاسماء الستة اعني ابي داغى وغير ذلك لانها معربة بالحركة في حال الاضافة
 الى يار المتكلم بعد وجود حرف صالح في آخرها في تلك الحالة او متابغة لغة اخرى
 اعني في لا نها ايم معربة بالحركة لعدم وجود حرف صالح فيها قوله وان كانت
 آه انما قد ذلك ليلا يرد وان في اقل استعمالا من في فكيف يشع القوي الضعيف
 وحصل الجواب ان منى وان كانت قليلا ضعيفا الا انه يؤكده بمجونه بالانواع

قوله نعم آه فان زيد فمن زيد معرب بأعراب التقديرى لا اشتغال آخره
بحركة حكائية مع انه ليس بـ ^{أصل} فلما ذكره اسم فينطلق ^{وحصر التقديرى} في
الذكور وحصر اللفظ في هذه الا ان يجاب ان المقصود بيان للعقل والتقدير
الثابت في اداة المقصود التقديرى ليس ثابت في اداة الاسم بل باعتبار
المستفهم عنه قوله نعم الحجاز آه انا ثم ذاك ليلا يروى ان غير الحجازيين لا يقولون ^{تألف} آه
بل يستفهم عنه قوله من زيد في احوال عن قمارني ومن زيد في احوال عن قمارني زيد
ومن زيد في احوال عن قمارني زيد قوله اذا جازاه فيه إشارة الى ان في طباقه
الشيء المستفهم عنه خلاف بين الحجازيين فمنهم من لا يروى عليه الا عراض والجواب
الجواب من لا فلا قوله انا صح آه انا ثم ذاك ليلا يروى ان العرب لا يخضرون ^{المنصرف}
وغيره فلا يعلم من معرفة غير المنصرف المنصرف لجاز ان يكون اسم لا يكون فاعلتا
ولا يحركى عليه التنوين وايجز كما الاسم المنصرف المعرب بالحرف فلا يصح الاكتفاء
وحاصل الجواب ان العرب عند الله منحرف في المنصرف وغيره لان كل اسم معرب
ان كان فيه علتان فهو غير منصرف والا فهو منصرف فبمعرفة غير المنصرف يعلم المنصرف
فبمعرفة الاكتفاء نعم لو كان معنى غير المنصرف والمنصرف ما قاله الجمهور من ان غير
المنصرف لا يدخله الجود والتنوين ويحرك بالفتح والمنصرف لا يدخله الحركات
التي ثبتت عدم الاختصار لخروج المعرب بالحرف عنها فلم يصح الاكتفاء على
طريقهم لا على طوره فلذا تم عنده قوله ولهذا اسي ولا جمل صحة الاختصار والاكتفاء
على طريقهم عدل عن تعريفهم قوله وشمل ما سبق آه من لزوم تقديم اشي على
نفسه فاما المقصود لان المقصود من تعريف غير المنصرف تحصيل وجه صالح لان يكون
وسطاً في اثبات الاحكام المقصودة بخبريات وهي منع الكسرة والتنوين والتحريك
بالفتحة مقامها فاذا عرفت غير المنصرف باعرف الجمهور يكون الصغرى عين النتيجة

مع تقدّمها وتفصيل قدرتها كقولك لا يمكن لجمله التكلم قادر على جريان الاعراب
 مع التنوين عليه قوله لان غير اه انا قد ذلك للتلايم وان غير صفات الى المعرفة
 فيكون معرفة فلو جعلت موصولة لا يلزم تعريف الجز وتكثير المبتدأ قوله وفيه آه
حاصل ان غير المنصرف اذا كان المراد منه المعنى الاصطلاحي يكون معرفة لا مفهوم
 معين اعني بافية علمان وه كك لان المراد ه هو هذا المفهوم بدون ملاحظة المغايرة
 فلو جعلنا موصولة لم يلزم تكثير المبتدأ قوله لان اظهارة والفرق بين اسم الجنس
 وعلمه ان الاول باوضح المفهوم كله بدون لحاظ التعيين والعلوية والثاني باوضح
 له باعتبار لحاظها ثم اسم الجنس تكرة سواء كان لحاظ تحققة في فرد من افراده او في
 ضمن اى فرد كان لعدم لحاظ التعيين يعتبر في اعراض فما قال انه اذا اريد
 بالمفهوم في ضمن اى فرد كان فلا يكون تكرة لا يخرج عن آثار العقلة قوله
 لانه ضروري آه بان يكون موصوفاً بصفة ولا يكون فيه من آداة التعريف
 شئ فاعترفاً بعلية الجنس قوله والقول يعني لم لا يجوز ان يكون كلمة موصولة
 مبتدأ او غير المنصرف جزاً مقداً بعلية فلا يلزم ج تكثير المبتدأ قوله تقديم المعرفة
 يعني لفظاً ورتبة فلو جعلنا غير المنصرف جزاً يلزم تأخر المعرفة لتأخر الجز قوله
 موضوعاً اى مبتدأ فلو جعلنا غير المنصرف جزاً يلزم خلافه قوله قد سبق آه في بيان
 محال انواع الاعراب غير المنصرف بالصفة فاعلم منه غير المنصرف بوجه ما فيفتح ان
 يجعل مبتدأ بخلاف بافية علمان فانه ليس بمعلوم فيما سبق اصلاً فلا يصح جعله
 مبتدأ قوله قدم خبره اعني فيه فعل الاول الجمله فعلية وعلى الثاني اسمية قوله
 عارض آه اخر از بغیر الطبع عن الطبع لا يصح الانسان وبقوله سيدى على حاله
 عما لا سيدى حاله اصلاً كصغرة الوعل وبقوله غير طبعية عما لا سيدى حاله طبعية
 كما الكيفية الحاصلة من دوار اللتى سيدى حفظ الصحة ثم تعريف العلة لغته

واصطلاحاً لا يلزم جهالة تعريف غير المنصرف لاخذ العلة فيه قوله بل مع
 آه انما قد ذكركم ليلامير وان تواتر العلتين على جهة التكليف يصح اجتماع علتين
 على منع صرف اسم واحد وحاصل الجواب ان التوارد انما يستحيل لو كانت العلة
 بمعنى الموجب اما اذا كانت بمعنى ما ينبغي ان يختار فيكم عند حصول امر انما سجد
 فكل الجوار اجتماع امرين يصدق على كل منهما هذا المفهوم وهكلك لان العلة في
 اصطلاح النجاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى الاخر قوله وعلى هذا آه انما قد ذكركم
 ليلامير وان ما يصدق عليه هذا المفهوم هو مجموع علتين لا كل واحد منهما فلا يصح
 اطلاق العلة على كل واحد قوله لكن آه اعتراض على من جعل الاطلاق مجازاً
 ما به مخالف عن كلام المصنف لانه جعل اطلاق السبب على كل من السبع حقيقة
 بدليل تشبيه صاحب الفضل في تعريف غير المنصرف لان صدق تشبيه على المجموع
 يستلزم صدق المفرد على كل واحد ان حصل في اصدق الحقيقة فيكون اطلاق
 السبب على كل واحد حقيقة والعلة كالسبب وقوع تشبيه في كلام المصنف في تعريف
 غير المنصرف فلو صح ما ذكره المصنف كان اطلاق العلة على كل واحد حقيقة والجواب
 ان العلة في اصطلاح النجاة كما تطلق على المفهوم المذكور فكذلك تطلق على ماله
 وخل في هذا المفهوم من مال الى الجازم الى الاول ومن مال الى الحقيقة مال
 الى الثاني قوله وانما آه بيان لفائدة تصديقه والتفضيل في الكتاب قول
 يعارض السبين يعني ان اعتبار الاختصاص في كمال القوة فيعارض السبين
 ان اعتبرناه في الجملة فيعارض احدهما قوله ويجوز صدقه فلو لم يكن منصرفاً
 عنه فلم اطلق المنصرف قوله في التحقيق آه بان معنى قوله فيجوز صدقه ويجوز جعل
 في حكم المنصرف وان البصر بمعنى التغرير والضمير راجع الى الحكم فيكون المعنى ويجوز
 تغرير حكم غير المنصرف فعلى كل تقدير لا يثبت اطلاق المنصرف من المصنف والتفضيل

في الشرح قوله وليست متخصّة آه بشرط في سببها التانيث بالنار ان يكون
 متخصّة له وان قلت يجوز ان يقدر نار اخرى متخصّة للتانيث فتحقق
 الشرط قلت النار الطاهرة مانعة عن تقدير اخرى لا سيما انهم اجماع تباين
 الصنفين قوله ان التنوين للمقابلة اه يعني ان المنوع في غير المنصرف تنوين
 المنصرف لا تنوين المقابلة وفي مادة النقص التنوين للمقابلة بالجمع المذكور قوله
 والا كسرة اه يعني ان المنوع من غير المنصرف الكسرة متخصّة بالجر و الكسرة
 ليست متخصّة بالجر لوجوده في حالة النصب وانما لم يكن هذه الكسرة ممنوعة
 او لو كان كذلك كان الجوفية تابعا للنصب فيلزم خلاف الجمع المذكور الذي
 هو الاصل لجمع المؤنث لكون النصب فيه تابعا للجر كما عرفت سابقا قوله
 لو ان تحذف اه يعني وان سلمنا ان المنوع من غير المنصرف هو التنوين و
 الكسرة مطلقا قلنا ان التنوين ولا كسرة في مسداة في حال تعلية كما نقل عن
 البعض الاشعار بدون الكسرة والتنوين فالجواب الاول جواب منع
 صدق التعريف والثاني جواب تسليمه ومنع كون مادة النقص منفردة
 وان قلت لوجود علامته الانصاف اعني الكسرة والتنوين قلنا ما ذكرنا من
 التقييد والثالث جواب تسليم كون الكسرة والكسرة والتنوين مطلقا علما
 المنصرف ومنع تحذفنا في مادة النقص قوله سببها آه انما في ذلك كلامه و
 ان ما فيه علمتان اعم من غير المنصرف بخلاف ان يكون الشيء فيه علمتان من شئ
 سواء كانتا علل منع المنصرف او لا ولا يكون غير المنصرف وحال الجواب ان
 المراد بالشيء المشع السبب كما سمي في ذلك لتبع لا يكون الا علل منع المنصرف
 في حيث المسادة قوله فلا حاجة آه فيها إشارة الى الرد على من تكلف
 في اثبات المسادة ابقيد بعلمتين يكون بينهما التمتين من المنصرف وحال الرد

التقدير خلاف الأصل ثم تقدير المحسنه ليس بطريق التعديل في الكلام
 حتى يكون هو كما المردود بل ارادة المقيد بقربنية البيان في اللاحق فلا يكون
 خلاف الأصل كما المردود وقوله والحضر انا قد ذلك لتلايتهم المحضر يعطى
 قسم آخر قوله او من السبع على آه انا قد ذلك لان المعدود كما يكون موصوفا
 للعدد فكذا يكون مضافا اليه وشم ذكر الاول وترك الثاني فلذا ذكره المحسن
 ثم ترك اسم الثاني لتبوع الاول وللموافقة بقوله او واحدة لان ثمانية اثنا
 عشر او اكان موصوفه العلة والماد اكان مضافا الى العلة فلا وجه لتأنيث
 والموافقة بتأويل البيت عني فالحق الضرف سبع لان العدد فيه محم على المعدود
 فينبغي ان يكون السبع في من السبع اثم محمولا عليه وان كان بطريق التوضيف
 وفي اول البيت لطريق الاخبار والى هذا اشار بقوله والاول آه قوله وذلك
 آه في اشارة الى ان مقصده تصحيح المحل باعتبار تقدم الحظف على الربط والى
 ما لم يحل المفرد على استعداده لتحقيق مرني تسليم الكلمة فذكر قوله كقولك آه
 ان تقدم الحظف على الربط واقع في كثير من المواضع فلا يتوهم ان التقديم عليه
 غير واقع فلم اراده اثم به قوله التصويب معناه كسرى راو كارسى بصواب بيت
 كرسى قوله وانما لم يذكر آه ليلا يرد انه لم يذكر المص اول البيت انه به
 يخفى عن تعريف غير المضرف وحاصل الجواب ان التعريف
 المستند ليس به غير جابح فلذا لم يذكره ولم يكتبه بالتعريف مستفاد
 منه قوله مجزوت آه في اشارة الى ان تعريفا النسبة الى التراخي لا بالنسبة
 الى اشارة في الحكم فلا يرد ان السناد من عبارة الشرح ان ذكر ثم مجرد
 المحاذية على الوزن بدون اشارة في الحكم فلا يثبت كون الجمع والتراكيب كلمة
 قوله في سائر آه انا قد ذلك ليلا يرد ان عد النون من اعلل غير مستقيم

١٥
 لانه ليس لعل بل جزاء وحاصل الجواب ان عند النون من اطلاق الطريق
 المجاز لطريق اقامة الجزاء مقام الكل قوله لان النون آه انما ذلك ليلا يرد
 ان التقدير انما يكون بقرينة ولا قرينة وحاصل الجواب ان اطلاق النون
 مع عدم ارادة محجوز الى يقين المراد فيكون دليلا على تقدير عن قوله لان اللام
 آه انما ذلك ليلا يرد ان النون معرفة باللام فكيف يصح توصيفه بالنكرة وحاصل
 الجواب ان اللام في النون للعهد الذهني اليهودي في حكم النكرة في عدم الدلالة
 على اليقين فيجوز توصيفه بالنكرة قوله زيدت آه انما ذلك ليلا يرد ان اللام
 العهد الذهني زائدة عند النجاة لعدم فائدتها في المعنى فلا وجه لارادتها قوله يدل
 عليه آه انما ذلك ليلا يرد ان العهد الذهني خلاف الاصل فلا يرد الا
 بقرينة ولا قرينة وحاصل الجواب ان القرينة تنكير اليواني قوله او بدل
 آه انما ذلك ليلا يرد ان البدل اذا كانت نكرة من معرفة فالنعت
 واجبة لا نعت وحاصل الجواب ان زائدة ضمة لوزن محذوف وهو بل
 فثبت التوضيف قوله معترضة اى غير مرتبطة باقبلها مسبوقه لبيان حال النون
 لا انها معترضة بين الجزاء متعلقة كما وقع من الفاصل لان من قبلها تعلق
 بالزيادة لا بالنون قوله لانه جزاء مبتدأ محذوف آه اى احدا النون
 والجملة بيان لمجموع ما في البيتين فيكون حاصل المعنى تلك الشئ هذه فقوله
 تلك الشئ بيان لحاصل المعنى لا للتبدي المحذوف والتفصيل ان النون خبر مبتدأ
 المحذوف المعنى احدا فيكون من الموانع فيكون المعنى وتمنع آه قوله من غير
 تقدير آه فيه إشارة الى ان العاقل المنع المفهوم لانه بعد مقدور فلذا لم يسم
 اذ المعنى لم يقل اذ التقدير قوله التعريف استفاداه فيكون المعنى اعرفك
 النون مع موانع الصرف حال كونها زائدة لكن يريد عليه ان الحال انما يكون

قيد العامل والتعريف ليس بمقتضى الحال الزيادة فلذا ورد صيغة التثنية
 قوله والارض جميعها اي اعرف الارض حالكونه جمعا قوله المترادفة آه يعني ان
 هذه الجملة ان كانت حال من انون يصير فيكون من الاحوال المترادفة لكون
 الحال في كل حالين واحدا وان كانت من الضمير مستتر في الاولى فيكون من
 المترادفة تدخل الثانية في الاولى قوله او صفة يعني زائدة قوله الفرق آه
 بيان الفائدة جعل اسم الطرف متعلقا بالزيادة ولم يجعل طرفا لما يصدق عليه
 هذا الوصف اعني الالف ادخل فيهم زيادة لها الضرورة المجاسة بين ما قبل
 وما بعد وعلى الثاني لا يفهم الا تقدم الالف بحسب الذكر على النون لازادة النون
 فلذا جعل اسم الطرف طرفا للزيادة ليضم زيادة لها الضرورة المجاسة بين ما قبل
 فقط قوله فل آه اناقة ذلك ليلا يرد وان تفسير التقريب بالاقرب تفسير بالاسا
 عدم دلالة الاول على الزيادة ودلالة الثاني على الزيادة في الفعل وحال
 الجواب ان المصدر اذا حمل على صاحبه بقيد البالغة فيفهم الزيادة فيضم لتفسير
 نقول ان صيغة التثنية بحسب التثنية فيفهم الزيادة اي قوله لا تكثير لفعل آه نحو
 غلقت الابواب يفيد تكثير الابواب لا تكثير الفلق واسم التفضيل يفيد تكثير نفس
 الفعل فلما يصح لتفسير الثبوت في المفهوم انما قيد بالاستعدي لان اللزوم يحكي
 تكثير نفس الفعل نحو حوت تكثير الحولان والجواب ان يجعل التقريب لازما
 فيفيد كثرة التقرب كالا قرب فلا اعتراض قوله والاظهاره وانما لم يقل بغير
 لصحة اطلاق العلة التي هي بمعنى المانع وادواته منها الا ان تغير التثنية
 على اتحاد المعنى قوله مع ان انظر فيكون كون اطلاق العلة على كل واحد مجازا
 بخلاف مذهب السمع والمقول ان يقول ان مقصود التاويل في كلام الناطق
 ومذهب مذهب الجمهور من كون الاطلاق مجازا فلا محاشية في الخلاف عن

المسموع مع ان المانع بمعنى العلة فيكون الخلاف فيها خلافاً فيه فلا فائدة في
 العدول عنها اليه لعدم التحرز عن الخلاف عن راي المسموع في كلا التقديرين قوله
 ما ذكرنا في شرح قوله ما فيه علان قد ذكر قوله ضم لشراة اناقة ذلك ليلابروان
 كثير اما تحقيق منع الصرف بدون الحكايتة والتركيب كما في غير فكيف يصح حصر
 سببه فيها وحاصل الجواب انهم جعلها مقابلة لجميع الاسباب بان يدرج
 بعضها في احدها والباقي في الآخر قوله ففي وزن الفعل اه يعني ان وزن
 الفعل سواء كان مع الوصفية كما علم اسم تفصيل او مع الحكايتة ككثير علماء
 في الحكايتة والباقي في التركيب قوله نحو افعل اه لعدم استعماله في معنى
 الفعل فلما تحقق الفعل منه وكذا نحو اعلم اسم تفصيل وللمدرج ان يعيم الفعل
 من الحقيقة والحكمه ففي مادة المنقوض وان لم يتحقق الاول لكن الثاني متحقق
 المتحقق خواص الفعل اعني الزوايد المختصة لان تحقق خاصته اشئ في حكم حقيقة
 قوله وقد تكلف اناقة ذلك ليلابروان انه لم يبين ان الشيء يتناول الحكايتة بما
 تشتمل له ولم يبين يتناول التركيب لما تشتمل له وحاصل الجواب ان يتناول
 التركيب للبواقي انما ثبت بتكلف فلا فائدة في ايراده وهو ان في
 الوثب تركيب الاسم بالتأنيظاهرة او مقدرة او بالالف وتركيب التأنيظ
 مع الحكايتة وفي العدول تركيب اسمين فانه بمنزلة العلين في الجمع تركيب
 الجمع فانه بمنزلة جمعين في الالف والنون تركيبها مع الاسم او مع الحكايتة
 في نحو عمر ان ومع الوصفية في نحو سكران وفي الجملة من اسمين تكريرا في الحقيقة
 والعربية او تركيبها مع الحكايتة ولا يخفى ما في هذه الوجوه لان المتبادر من
 التركيب الاسمين المتحققين في الحالى لا التركيب الخيين اول اسمين يكون احدهما
 حاليا والآخر غيره او تركيب الاسم مع الحرف وفي ما فعلوه هو هذا لا ذاك

فلذا تم المحنة هناك اسي في البواقي تكلف لاسي لا باعت له ثم في طوع
 تكلف آخر وهو اعتبار التركيب في العجمة مثلا و وزن الفعل مع استوائهما
 التكلف قوله وجعل ذلك الاسم علما انما شرط التعليق بالثابتة بالالف
 التانيث بفتح التاء لا متعلق الزيادة في الالهام قوله كما عطي آه فان الف
 اللالحاق بحرف التانيث لقولهم ارطاة فلو كانت للتانيث لم يحذف الحاق
 تاء التانيث قوله كقبضتي اذ ليس في الاصول مداسي حتى يكون الالف
 اللالحاق بوليت للتانيث يجوز قبضته فلو كانت الالف للتانيث لم يصح
 الحاق تاء التانيث قوله واما الف اللالحاق انما قد ذلك ليلا يروا انه لما كان
 الف اللالحاق المقصورة فينبغي ان يكون الف اللالحاق المحدودة مانعة عن
 الصرف لثابتها بالالف التانيث المحدودة وحصل الجواب ان الف والياء
 المقصورة اصل في التانيث فيقوم بالتاثير فيكون شابهتها ايم قويا فيؤثر
 في منع الصرف واما الف التانيث المحدودة فليست اصلا في التانيث فلما
 تقوم كقوة المقصورة فلا يؤثر شابهتها في منع الصرف قوله ولعل البصاه انما
 تم ذلك ليلا يروا انه لما كان مراعاة شبيه المقصورة سببا لمنع الصرف فلم
 لم يعدها المصم وحصل الجواب ان الاول مندرج في الوصفية الاصلية
 ومنع الصرف بالتانيث لم يثبت عند المصم فلذا لم يذكرها فاصافته منع الصرف
 الى الثاني من قبل اضافته اسباب الى سبب قوله وان كان القياس غير
 على المصم بانه على هذا التقدير يكون قوله مخالفا للقياس لان في اعتبار الالف
 والنون الزائدتين بشبه الف التانيث مع عدم اعتبار الف اللالحاق فمترجم
 الاصطف مع تركيب القوي لان الف اللالحاق شابه بالالف التانيث صورته
 ولا راس من استلغ التاء بخلاف الالف والنون الزائدتين لانها شابهان

بالف التانيث في الاخير فقط فالمراد بالقياس الوجه العظمى لا قياس النجاة
 كما يكون للسمع فيه دخل لان منع الصرف بالف اللاحق ليس مسموح ويمكن
 الجواب بان الف اللاحق مندرجه في الف التانيث لكون المحقق حكمه كذلك
 لم يذكره بالاستقلال لانه ليس بسبب فلا بد من الاصل ولا مخالفة
 القياس قوله يعني آه انما قد ذلك ليلا يروا ان المقم هو سببية التانيث لا
 فالاشارة اليه خلاف اسوق وحاصل الجواب ان مرادهم بالاشارة الى
 قسم التانيث الاشارة الى اعتبار القسمين في سببية منع الصرف لا الاشارة
 الى القسم التانيث اليها قوله وان كان آه انما قد ذلك ليلا يروا ان التانيث
 اللقطي انما يعبر عنه التانيث بالفعل اذ لم يكن معه مذكر حقيقة ومنع الصرف بالتانيث
 قياس على تانيث الفعل لكونها اثرين له فينتج ان لا يؤثر التانيث في منع صرف
 طلوعه وحاصل الجواب ان منع الصرف قد يكتفي له صورة التانيث وان
 كان مع مذكر حقيقة فآه فيه اشارة الى ان المراد بالتانيث المعنوي بالكون
 عقيب غير صرف لعدم التانيث فيه بحسب المعنى انما قد ذلك بيان لفائدة
 تقيد الشر بالحقبة قوله وارجع التفسيره رد على مرق في دفع الاعتراض السابق
 من ان الحكم بضاف الى العلة لا الى ما فيه العلة فاضافته الحكم الى غير المتصرف
 لا يعنى وان رجع التفسير الى علة لا يلزم عدم مطابقة التفسير بالتفسير قد دفعه
 الشهابان بتفسير راجع الى غير المتصرف باشتراك على علة فيكون الاضافة
 اليه اضافة اليها ووقع البعض بان التفسير راجع الى احد الامرين من علة
 او باليقوم مقامها فيصير الاضافة وثبت المطابقة في المحتمل بانه خلاف
 المساق لان المتبادر من عادة المقم ان يكون الحكم بغير المتصرف لان
 عادة ان يعرف الشئ ثم يبين حكمه والتعريف انما هو التفسير المتصرف في حقيقة

ان يكون الحكم ايضا بقوله انما ذكر الكسرة اه انما ذكر ذلك ليلا يروا ان افعال
الكسرة قد علم ما سبق فلما فائدة في التكرار قوله الا اذا اعاب اه يعني ان
في حال العلم بالثبوت وكذا الجرح المذكور ان كانا سحرين باعربا بغير يكون
الحكم من الخواص اشارة والامن الخواص الغير شاملة فقوله ولا يخفى تحقيق
الا عراض قوله اعلم اه انما ذكر ذلك ليلا يروا ان السباد من الفرعية هو فرعية
الموقوف للموقوف عليه فلا عيب فرعية العجبة للاسم العربي ولا فرعية وزن
الفعل بوزن الاسم قوله واهنا اه فيه اشارة الى الاعراض بان الفرعية لا
بالمدكورات لتحقيقا في المثني والجمع مطلقا وفي التانيث بدون العلم به
مع انهم لم يعتبروا في غير المذكورات فقوله لكون الاسم اه مثال لما تحقق فيه الفرعية
ولم يكن ما ذكر قوله ولم يعلم وجهه اه ويمكن الجواب بان قواعد الخواص لا تجوز
فتبوا او لا منع الصرف ثم تكلف الاستنباط بالمذكورات لم يوجد ما ان في اسم غير
مصرف فمجبوا سببا او اما غير فاعلموا ابو جدي في الصرف فلذا لم يجعلوه سببا
قوله لم يقع الم بيان نكتة اشتراط سبعين قوله خصا لخص الفعل اه لتحقيقا
في الاسم كثيرا فيكون اشارة في الفرعية مشاركة في عوض عام فلا يكون تلك
اشارة مشابهة قوية اذا كانت مشابهة القوية هي اشارة في الخواص ولما كانت
الفرعية غير ظاهرة في الفعل كانت مشابهة بها غير ظاهرة ايضا فلذا قال الحق
ولا قوية وانما قلنا ان الفرعية غير ظاهرة في الفعل لاضيا بهم الى تكلف في
اثباتها بان الفعل محتاج الى الاسم في المصدر والمصدر من الفعل من لفاعل
في الاشتقاق لكون المصدر اصلا فيه ولا يخفى ما فيه من تكلف لان ما صدر
عنه في الواقع هو بدل الاسم لالف في اقامة مقامه تكلف في اقامة
المصدر في الاشتقاق بعارضه فرعية في العمل فمجله اصلا من كل وجه بغير تكلف

قوله خفي أنه لأن البناء هو فرع الموقوف عليه وكثير من الأسباب لا يتوقف
فيه على ما هو فرع له كما مر قوله فلم كيف ذكره بطريق الطبيعة والتفريع وفيما سبق
بطريق المدعى فلا يلزم التكرار وايضا الاعادة تتصل بالاستثنا والافلا حجة
اليه قوله اعلم أنه انما قد ذكر ليلا يرد وان غير المنصرف والبنيات واسماء الافعال
ستأويته في الشابهة بفعل فاعلى وجب في ثبوت منع المنصرف في غير المنصرف
ودون فعل والبناء وفي ثبوتها في الآخرين دون منع المنصرف وحاصل الجواب
ان اصل الاسم الاعراب لا عوار المعاني عليه وحصل لفعل فعل والبناء لعدم
اعوار المعاني عليه وتعلقه بكل من صدر منه او وقع عليه وغيرهما فاذا شابه الاسم
شابهة تامة لفعل مبني وعمل كما في اسماء الافعال واذا شابه بفعل مشابهة
متوسطة لعلم لم مبني واذا شابه به مشابهة ناقصة لم مبني الا انه يمنع من صرف
قوله بضعف أنه انما قد ذكر ليلا يرد وانه لم يعط لفعل ولم يبين ولم يحس و
حاصل الجواب ان مشابهة اسم الفاعل بفعل وان كانت موثقة في ثبوت
ما هو اصل لفعل اعني فعل الا انها لا تؤثر في البناء بضعف لفعل فيه فلذا يزيل
عنه مشابهة الاسم قوله ثم يتبعه فيه إشارة الى الخلاف بينهم بان نذهب لبعض
ان المنوع من غير المنصرف بالذات هو التثنية والكسرة انما يحدف بتبعية للتثنية
على ان حذف التثنية لا يمنع الصرف لعلية اخرى كالوقف وغيره واليد
على هذا المذهب عادة الكسرة في صورة ضرورة اعادة التثنية بدون ضرورة
اعادتها فلو كانت الكسرة ممنوعة بالذات لم توجد بدون ضرورة الى اعادة
وذهب الآخرون ان منعها منه بالذات لان علة المنع هو الاختصاص
بالاسم وهو في كل منها مستحق فحذف احدتها لا يخرط كلف قوله إشارة الى
ذلك أي الى ان نزعها معا اذ لو قدم التثنية لذهب النذر الى ان

التقدير لا صالة في المنعوية واذا قدم الكسرة لم يذهب الذين الى اصلها
 كونه مخالفا عن الاجماع لعدم القائل بفضل دلال الى اصله المتنون اذ لو
 كان كذلك لعتين اصلها لعدم الثالث قوله في شيخ الرضى دليل للذهب
 الثاني قوله في حذف فواؤه اما في ذلك يرد ان البعض على منع المتنون كما حصل
 يمنع الكسرة فكذلك يحصل منع الصفة ايضا فامى وجه في عتين منع الكسرة واما في منع
 الكسرة بقاء معناه عنى الدال على الاضافة في غير المفرد قوله وفي اسم دليل
 ثالث للذهب الثاني واصله ان حذف الكسرة ليلا يلزم وجود احد المتماز من
 بدون وجود الآخر وعلى طور الرضى حذف الكسرة للتخصيص على ان حذف التنوين
 لمنع الصرف لا العبرة وان قلت لتخصيص يحصل لمحاظ اهلين قلت
 المقص لتخصيص من اول الوبلة بدون لمحاظ شئ فلذا تم قياسه في اول الامر
 قوله ولما غلب له لما ثبت اسم الفرعية في اللفظ وتركها باعتبار المعنى اشبهنا بحسب
 بان المذكور راجع من الموت في الرتبة فكان الموت فرع له المرجح للراجع وكذا
 فرعية المعدول للمعدول عنه ولا يذات اشار الى المعنى فيما سبق بقوله لان الاصل
 وة بقوله وعلى الذكر والافرية الوصف للموصوف فرعية الموت للموقوف عليه
 مالى هذا اشار الى المعنى لقوله للموقوف قوله لاذ لك آه فاما هو ذكر ليس ليظير عليه ان
 والا يلزم اجتماع تقضيين من اجتماع مجرد تسلبس قوله ومعناه آه تايد
 للاختراك يعنى ان معنى قائم مطلقا اسناد لا اسناده مردد فعلم انه مشترك
 والجواب ان الفرق بين مجرد المطلق انما هو في المحاذ لان اللفظ ^{لفظ} _{لفظ}
 واحدة وتايد الثاني انما يطر على اللفظ فاما يطر على لفظ احد هما يطر على لفظ
 الآخر فالقول بان التايد ليس بطارية على مجرد غير صحيح وما قال النفل
 ان هذا الفرق تدقيق فلسفي مجتهد عن هذا الشبهة عقول بما ذكرناه ثم طرأ

التثانث على الذكر انما هو باعتبار العلية لا داما يجوز ان يكون اسما متكاملا لم يكن له
 منكر كزيب مثلاً فلا طريان الا ان المحشى لم يذكر قيد العلية اكتفاء بما ذكره في
 طريان التعريف على التفسير قوله يعني انه انما ذكره لئلا يرد انه لم لا يجوز ان
 يكون الاسم معرفة ابتداء فلا طريان فلا فرعية وحاصل الجواب ان الفرعية
 انما هي بالنسبة الى غالب الافراد قوله انما يوضح جديد كفا في الاعلام التي تكون
 اسما متكاملا قبل الوضع على قوله او بدات كفا في اعرف باللام او الاضافه قوله
 ولما كان اه ولما ثبت اسم الفرعية باعتبار اللفظ وتركها باعتبار المعنى فيها
 قوله مجهول انما اه ثبوت مرتبه يعقل اليه لاني لما فكل علمنا مسبق
 بالعلم وعدم العلم جهل فكل علم مجهول لنا قبل العلم فيكون طاريا على الجهل فهذا
 الاعتبار يكون التعريف الذي هو العلم فرعاً لتكثيره الذي هو الجهل بالتعريف قوله
 منهم اه يعني في تأثير الالف والنون في منع الصرف خلاف ذهب بعضهم الى
 ان تأثيرهما لا جل الزيادة وكون المزيد فرع المزيد عليه والى هذا اشار اسم
 بقوله ذهب لا خرون الى ان تأثيرهما لا جل مشابهاً بالفي ثابث عنى الهرة
 المتقلبة عن الف التانيث والالف الزائدة قبلها فالمراد بالزيادة الهرة
 المتقلبة وبالمقصودة الالف الزائدة ولما ترك اسم هذا المذهب لخاصة الفرعية
 على طريقتهم اذ فرعية المشبه للمشبه به غير مذكورة المحشة وثبت الفرعية بان المشبه
 اصل للمشبه به وجه التشبيه فثبت الفرعية والى هذا اشار بقوله ولا يخفى اه في
 المذهب الاول اشتراط الزيادة والمذهب الثاني اشتراط استقراء دخول
 التاء قوله في انتفاء قوله والثانية حرف بيان لوجه تشبيهها بالالف التانيث قوله
 بحرف العلة اه فالهزة والنون كونهما من حرف الزيادة يقتضيان التخيـ
 والاعمال كحروف العلة قوله يعني اه اعراض على اسم سمان الـ الـ الـ

لأنه اثبات الفرعية في كلا القسمين والدليل أنما يفيد اثباتها في القسم الذي
يكون على وزن تجبض بالفعل والجواب أن الاختصاص اعم من أن يكون
حقيقة او حكما ففي القسم الثاني وإن لم يوجد الاختصاص بالفعل حقيقة لكن
يوجد حكما لوجودها من الفعل في هذا الوزن عني الزيادة المحققة فكان ^{القول} _{القول}
ايضا مختصا به قوله ولا يجوز عكسه انما قد ذلك لئلا يتوهم انما كما يجوز صرف غير منصرف
للضرورة فكذا يجوز عكس ايضا للضرورة قوله قصر المسدودة أو بناء على ان ^{المقصود} _{المقصود}
اصل الممدودة كما مر قوله في الشولان الضرورة انما يتحقق فيه رعاية وزنه لا
في غيره فلذا قيد به قوله بشرط العلية لقولها لكونها سببا في نفسها وشرطا كثيرا
من الاسباب فكانها عذم قائمة مقام اسباب خصوصاً عند تأييدها بالضرورة
وبالجملة ان الموثوق بالعلية مع الضرورة لا العلية فقط والامكان الاسم غير
منصرف بالعلية في غير الضرورة والامر ليس كذلك فما قال من ان منصرف
لفوت العلية فقط ومن قوله لوجوب الصرف في الضرورة يعني انما لم يأخذ ^{بالم} _{بالم}
الامكان الخاص بمعنى سلب الضرورة عن الوجود والعدم لعدم صحة التعليل لقول
للضرورة على هذا التقدير لثبوت الضرورة ووجود الصرف في صورة الضرورة و
كذا لم يأخذ الامكان العام المقيد بجانب عدم بمعنى سلب ضرورة الوجود لعدم
صحة التعليل على هذا التقدير ايضا بل اخذ الامكان العام المقيد بجانب الوجود
بمعنى سلب الضرورة لعدم سوا كان الوجود ضروريا كما في ضرورة الضرورة
اولا كما في صورة التناسب لما كان ضرورة الوجود وجوبا غير المنع عنها
في قوله لوجوب الصرف وما كان ضرورة عدم استناعا غير المنع عنها
بسلب الاستناع بقوله لا يتبع قوله فانما اه انما قد ذلك لئلا يرد انه ما كان
غير المنصرف في حكم المنصرف فلم يغير عنه بالمنصرف وحاصل الجواب انما

لا يترتب عليه اثره فهو في حكم العدم فيكون غير المنصرف لعدم ترتب الآثار
عليه كما المنصرف فلذا عبر به عنه قوله وبهذا التوجيه يعني بجعل اسم المنصرف بمعنى
جمله في حكم المنصرف وكذا يجعل المنصرف بمعنى اللغوي وارجاع الضمير الى المندفع
بما من عدم ما الغية تعريف غير المنصرف بدخول ما صرفه للضرورة لانه غير منصرف
على ندين التوجيهين فلذا اخبر في صدق التعريف عليه قوله والقول اه رد
على من قد في دفع عدم ما الغية عدم التعريف بان اطلاق المنصرف بناء على
القدار لا على نذهب اليه وجه الرد ان الحكم فرع التعريف فالامضاء فيه على خلاف
طور التعريف محل بالانفهام الذي يقصد في العلوم قوله كخفزة يعني في الوزن
لا في المعنى قوله ويشبهه جار واديا ويا قولا بالذي اه يعني كلمة الاستفهامية
وذا يعني الذي فيكون المجموع يعني بالذي او يكون المجموع يعني اى شئ وليس
لذا معنى بالاستقلال فيكون المعنى اى شئ واما كون اذا ائدة بالكلية كما
وقع عن الفاضل فخالف عما وقع من اشم في بحث البينات قوله وقع بيان
استعلق الجار والمجور في ان لا يتم فيه اشارة الى ان لا يتم في محل المنصب
ينزع الخافض قوله انواع العاليية اه فينه اشارة الى ان صيغة منتهى الجموع
تكثر الانواع لا تكثر الافراد فثبت البالغة باتم وجهه وحاصل المعنى اى
شئ وقع على من ثم تربية احد واستناه من ثم العاليية في زمان طويل وما
قال الفاضل في بيان حاصل المعنى انه لا مرجع على من ثم تربية احد اتمرك
ثم الغوايا في محل البالغة لتوهم المساواة بين ثم التسمية وثم الغوايا قوله
وجه يكون المجلة استينافية غير مرتبطة باقبلها سبقته لبيان حال الشان
واما كون الاستينافية جوابا عن سوال كما وقع من الفاضل حيث قد انها
جواب سوال نشأ من المجلة السابقة اى لم اعد ذكر لغتان فمخصوص صطلاح

الجاء بل بعضهم قوله وانما لم يثبت اه انما في ذلك ليلا يروا انه لم يذكر
 مثال الصرف للتناسب لم يذكر مثاله للصورة وحاصل الجواب ان الصرف
 للصورة ظهر فلما لم يذكر مثاله قوله فالمراد اه انما في ذلك ليلا يروا ان الجواب
 لا يدفع السؤال لان المقصود المحض عدم شمول الصورة في كلام المصنف للاختلاف
 عن الزخات والمحجب انما يثبت شمول الصورة عند اشتغالها في كلام المصنف
 حاصل الجواب ان المراد بالصورة في كلام المصنف بالصورة عند اشتغالها
 في كلامهم شمولها في كلامهم ايضا قوله وغيره كجتنس الخطي والتقابل قوله عند من
 آه واما عند من يثبت مران فلا تغير رعاية المناسبة بل هو مناسب في نفسه
 قوله ثم ليس الاصل سري من سري ليس في نفسه خذ اليا وكفى
 بالكرة لتناسب الفجر قوله ويال برحبي مع انه ايضا منقلبة عن الواو فكان لها
 عدم الامالة الا انه بين موافقة قلبه وامالة قياسه لكونه ايضا منقلبة عن ايار قوله
 قد يصرف آه انما في ذلك ليلا يتوهم عدم صرف غير المنصرف تناسب المنصرف
 الذي لم يلبه قوله فانها آه انما في ذلك ليلا يروا ان رعاية التناسب انما يكون
 في القواني واخر اللامى لبيت بقواني فكيف يصح صرف قوارير لتناسب قوله
 واما اذا قرأ انما في ذلك ليلا يروا ان الصرف قوارير كما يثبت على قرعة التثنية
 فكذا يثبت على قرعة الالف بان يكون بدلا من التثنية فلا وجه لتخصيص صرف
 بقرعة التثنية قوله لا اطلاق اى انفتح اضم له بصوت قوله اعلم اه انما في
 ذلك ليلا يروا ان صرف غير المنصرف فيج فكيف يوجد في كلام الباركي
 وحاصل الجواب ان كثيرا ما يكون الشيء يتجانس لفظا وحسنا بانضمام امره
 قوله وكذا لو يبداه يعني ان المتعارف فيه هو باب فعال لا باب افعال و
 في الاعادة المتعارف هو باب فعال فلذا اورد فيها باب فعال للتوفيق

قوله بالكسر افصح آه بناء على ان لفظا المنادى المرحوم على ما كان قبل الترخيم
 افصح من جملة منادى برهنة قوله المناسب يعني بين راد حار وادوار حار في كل
 كل منها مضمونا قوله والاركان الاسباب فيه إشارة الى ان مقدم الهم دفع
 ما يريد من ان مثال غير المنصرف انما يتم بذكر سلاسل فذا حاجته الى نوكر غلار
 قوله اللائق آه اعتراض على اسم بان المناسب لتقديم بيان ما يقوم مقام
 العلتين لكونه متمما للتعريف الذي هو مقدم مع متهمة على الحكم وهو خزان
 يقول ان تقديم الحكم زيادة الاهتمام وايضا ليلا يقع بفضل بين تفضيل
 ما يقوم مقامها وبين تفضيل لعل لان تفضيلات كالجائزات فلا يقع
 بين الحكم الذي هو اجنبية بالنسبة اليها قوله الى ان ينته آه انا قد ذكرك ليلالير
 ان المتبادر من صيغة منتهى الجموع صيغة لا يجمع اصلا مع ان الامر ليس
 كذلك - جواز ان يجمع تلك الصيغة مع سلامته وجمال الجواب ان طلاق
 منتهى الجموع انما هو باعتبار انتهائهم بالكسر قوله اعلم اه بيان لاختلاف الحاجة
 في سبب قوة الجمع قوله بنائية جمع التكسير فيسلم عن التغير فتقوى ما قال
 الفاضل في تفصيله فان الشئ اذا بلغ بنائية وكما له قوسى بنائية القوة فيتم
 جواز الجمعية جمع السلامة فلا يثبت انتهائهم الجمعية حتى يثبت قوته قوله تكرار
 الجمعية فاقامة مقام سببين لتحقيقه فيه لان التكرار يوجب القوة كما وقع
 من الفاضل لان التكرار انما يفيد التاكيد وقرئ بين التاكيد وبين القوة
 او مدار الاول على دفع الاحتمالات سواء كان الشئ قويا في نفسه او لا
 مدار الثاني على كون الشئ قويا في نفسه قوله حقيقة كالكالب انما علم او حكما
 جاب مصابيح قوله لا ينظر له فيكون قويا في الجمعية لعدم المناسبة بينه بالاحاد
 قوله واما نحو ثمانى وضع لما يريد من ان هذا الوزن موجود في بعض الاحاد فلا

يصح قوله في نظيره في الاحاد وحاصل الجواب ان ثباني وامثاله من
 عاين من نحو رباعي وخماسي من الاعداد التي يكون بعد الالف حرفان
 شاذين نسبة العدد فلا يثبت انظوري الجمعية قوله نحو السراحي من المصادير
 استقوصة من باب التفاعل قوله ضم ما قبل اليا الاربعية الباب ثم كسر لعل
 ياء واما من وزن في منتهى الجمع يكون فيه ما قبل الآخر مضموما فلا يكون
 المنكوس من اوزانها فلا ينقص به اليه قوله نحو هو وزن وهو مشعر من اجل وبقية
 اسم الجلب ومفارقة من ايمن قوله فتقول لكونه في الاصل جمع عوض فكذا
 حال امثاله فلا دور ووجود الوزن فيها قوله والاسخوياني وهو اسم منسوب يكون
 بعد الالف فيه حرفان قوله عوض انا في بيان فظ له عدم الالف في المنسوب
 اليه بل الميزم حذف احد اليائين بلا عوض قوله لم يقدر به فلما لم ينقص لوجود
 وزن الجمع في المذكورات لانه عوض غير معتبر قوله واما النسبة فكذلك البدل
 عنها لكون البدل في حكم البدل عنه فلما لم ير وان يعرضية كما ثبت في اليا
 فكذلك اثبت في الالف فينتج ان يذكرها قوله بسنة تها آه وانا لم يجعل منوبا
 اليها افصح لا يكون الالف بدلا عن اليا فيلزم حذف احد اليائين بل لا
 الا اذا كانت وحذف الف المنوب اليه وجعل الف المنسوب عوضا عن احد
 اليائين كما في شامي قوله في الجوهري يعني يجوز ان يكون التهامي منوبة
 الى التهامية ثم حذف الف المنوب اليه وجعل الالف في المنسوب عوضا عن احد
 اليائين وحذف التاء ايضا كما هو القياس فعلى كل تقدير يكون وزن
 التهامي عوضا فلا ضرر في وجود وزن الجمع فيه اليه قوله دانا آه انا
 ذلك نيلا ميرا انه لو كان الوزن الحاصل بيا بالنسبة غير معتبر فينتج ان لا يكون
 عوارض غير متصرف بصفة منتهى الجمع لكون وزنه حاصل بيا بالنسبة وحاصل

الجواب ان يار النسبة لما كانت معتبرة في واحدة وهي المجمع على اعتبارها
 فيه صارت اصلية قوله وقيل في دفع الازداد بمثال ثاني قوله ولا يخفى بعد
 لان معنى ثمانى باله ثمانية لانه ثمن فلما يصح الاضافة اليه وقال الفصل في
 وجه البعدان ثمانى لو كان مثنوا الى الثمن لكان رباعيا مثنوا الى الربع ولا
 يخفى النسبة الرابعى الى الربع وفيه ان حال الرابعى كحال الثمانى فتسليم المعنى في
 احد ما دون الآخر تكلف قوله ليس الا يخفى ليس الامور وداوود مثل هذا
 التركيب في مقام التأكيد قوله فاذا يخفى على طويز القول يلزم التكلف وهو اعتبار
 المغايرة بين اثنين ليلا يلزم حذف احد اليامين بلا عوض فالف ثمانى عوض عن
 اليامين المحذوفة والف ثمانية ليس بعوض فكذا بين اليامين لان يار ثمانى للنسبة
 وثمانية ليس كذلك قوله والاسرائيل اهل بيته عجي وقد قلنا بعدم الوزن في الاء
 العربية فلا ورويه ايم قوله شاذ يخفى ان سلمنا انه عربى قلنا انه شاذ لا شائع
 فلما عبرة له وان سلمنا انه شائع قلنا انه جمع لا مفرد فلا نقص به ايضا فالجواب الاول
 جواب يمنع كونه عربيا والثانى بتسليمه ومنع كونه شائعا والثالث بتسليمه ومنع كونه مفردا
 قوله وانما نحو اكلت له انا قد ذلك ليلا يرد لما كان قوة مئة المجمع لعدم النظر في
 الاحاد فيخفى ان يكون نحو اكلت اجمالى ايم قويا بان يقوم مقام اسبين لعدم النظر
 لهما ايم في الاحاد قوله بدليل تضغيره يعنى بصغيره جمع القلة بدون رده الى شئ
 كما يصغر الاحاد كجاءت جمع الكثرة فانه يرد حين تصغير الى القلة او الى
 المفرد قوله لا يصح الاخذ اياه روى عن اجاب عن احوال بانه ان يعودم لقوة
 فيها المحقق انظر لهما في الاحاد مثل ابرج ووجه الرد انه مقول عن الجمع كونه
 في الاصل جمع فلا يثبت به الفتح في جميعها كما لا يثبت يكون مداين على
 وزن مساجد فتور في جميعه مساجد لانه وان كان مفردا في الحال لكونه علم

الالة منقول عن الجمع كونه في الاصل جمع مدين الى هذا اشار بقوله كونه اه قوله ولا
 باجر يعني ولا يصح الاعتذار باجر فهو عطف على محي فعل باجاده الجار ورد انهم على من
 اجاب بالعدم القوة لثبوت نظير نحو آخر ذلك ووجه الرد انها اذا كان مفرد
 الا انها عجيبان والقصور انما ثبت محي الوزن في الاحاد العربية قوله فاعلا فلا يكون
 نظير الا كلب اجمال قوله ولا يشده هذا البصر وعلى من اجاب باثبات القصور
 كونه نظير امفردا بها ووجه انما لانم انه مفرد بل هو جمع شدة فلا يثبت به القصور
 فان قلت ان جمع فعل بكسر الفاء يكون احيين اذا كان غير معتل غير
 انما يكون على افعال جمع فله ومقول جمع كثره لا على فعل كحل على اجمال حل
 فلا يصح جمع شدة على افعال قلنا انه جمع على غير القياس قوله بدليل الالة
 ثابته افضل انما يكون اذا كان افعال مؤنثا او جمعا فاذا انتهى التام في
 الشريعتين الجمعية قوله واراد الالة انما ذلك ليل اريد ان جمع الجمع انما يكون
 كثير الارادة فلا نواع التحلقة فينبغي ان لا يطلق انما على افراد كثيرة من نوع
 واحد ثم سقم اشارة من الحاشية ثبات تكرار الجمعية قوله يا القسم ساقية يعني
 ما فيه تكرار الجمعية حقيقة ومما كان مدار الالتحاق على المناسبة بينها بقوله لا ساقية
 وقد اشار بقوله كالمجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والصفات فمن
 لفظ المجموع يفهم الوجه الاول ومن باقى العبارات يفهم الوجه الثانى وانما
 لم يعمل شئ في الوزن مع انه احقر لان يفهم المتبادر منه ان يكون له حرف مع ان
 ليس بموافق الوزن احقر منه لانه وزن متماثل في وزن اكا كلب افا على مخزن
 ساجد عن الحسين ولما ذكر الموافقة في عدد الحروف دخل فيما يكره فيه
 الجمعية حكاه قوله الهزلة في المسحودة انما قد ذكرنا في سائر ذلك ان علامته ثابته
 الالف او التاء او الهمزة فكذلك يصح تفسيرها انما التام ثابته بالمقصود وهو

لان الممدودة ليست الالهة بل ينبغي ان يقسم بالالف في الممدودة وبالالف في الممدودة
 وهي قبل الالهة وحاصل الجواب ان علامته التانيث في الممدودة الالهة وال
 قلت ان الالهة لا يكون علامته التانيث قلنا انها متعلقة عن الالف التي هي
 للتانيث فودون الالف لانها زائدة لمد الصوت فلذا لم يقسم بالالف في المقسم
 وبالالف في الممدودة قوله ولما لم يفارق آه انما قد ذلك ليلا يروا انه لما لم يكن الالف
 للتانيث فلا يصح نسبة الى الممدودة في قولهم الممدودة للتانيث لانها مجموع الالف التي
 الالهة وحدها قوله اي لبناسها آه انما قد ذلك ليلا يروا ان التاء لازمة في الاسماء
 التي بنيت تانيثا على تار فظي فكيف يصح نفى اللزوم وحاصل الجواب ان نفى اللزوم
 بالنسبة الى ذات الكلمة لا بالنسبة الى ما هو مأخوذ بعرض التانيث قوله ان
 الصن آه انما قد ذلك ليلا يروا ان تاء التانيث قد يكون لازمة كذات الكلمة
 بان لا توجد فيها كجادة مثلا فلا يصح نفى اللزوم وحاصل الجواب ان المراد
 هو نفى اللزوم على الثابت في جميع المواد فلا يفرق ثباته في مادة خاصة قوله
 تفسير العدل آه انما قد ذلك ليلا يروا ان التبادر من الفاء ان يكون جزئية
 يشوع استعابها فيها والجزاء يقتضيه سببية شرط ولا شرطه قوله اي لبيان آه
 انما قد ذلك ليلا يروا ان كثير من الاخوات لا يقسم فيما بعد فكيف يصح الفاء تفسير
 الاخوات وحاصل الجواب ان المراد بتفسير العدل واخواته اعم من تفسير
 المفهوم وتفسير شرط في التاثير ففي بعض الاسباب يتحقق الاول فقط كالعدل
 مثلا وفي بعضها يتحقق الثاني فقط كالوصف مثلا واما ما يتحقق فيه كلا الامر
 فليس يتحقق في كلام المص فكله او في قوله او شرط تاثيره لان الفضال حقيقة
 الفضال القابل لا مانعة انجلو كما وقع من الفاضل لعدم تحقق الجمع قوله وي
 في اللغة يعني ان العدل في اللغة الصرفة مطلقا سواء كان صرفا أم غير

الجواب

يته مال معدول اذا صرف عن أصله وكذا اسم معدول اذا صرف عن إسميته
 فذكر قوله اسم معدول تمثيل بجزئي ليس المراد ان العدل في اللغة صرف
 الاسم فما قال الفاضل في الاعتراف عليه بان العدل في اللغة هو الصرف مطلقا
 واما صرف الاسم فمفهوم اصطلاحى والمفهوم كلام المحشى هو هذا فالصواب سقاط لفظ
 في اللغة اعتراف على ما يفهم من كلام المحشى لا عليه قوله فيصح تفسيره انما
 قد ذلك لتلاير وان تفسير العدل بالخروج تفسير المتعدى بالمصدر اللزام
 وهو لا يصح لما كان التباين بينهما وحاصل الجواب ان المراد بالخروج هو خروج
 الحاصل بالاضراج عنى الخرجية فيكون متعديا مجهول كالعدل والى هذا اشار
 ايضا بقوله كون الاسم مخرجا قوله وان كان المتبادر شيوع استعمال الخروج في
 الخروج بنفسه هو دليل ابتداء وفيه دفع ما يتوهم من ان المتبادر الخروج
 بنفسه فكيف يصح ارادة الخروج الحاصل بالاضراج وحاصل الدفع ان تبادر
 فرد لا يأتى ارادة فرد غير متبادر من الاعم قوله وانما لم يفسره انما قد ذلك لتلاير
 يروانه لما كان المراد بالخروج الخروج الحاصل بالاضراج فلم يقل المص الاخراج
 في تفسير العدل من اول الامر وحاصل الجواب ان العدل من الاخراج
 لاجل انه صفة للتكامل لا اسم واسبب ما يكون صفة الاسم بخلاف الخروج فانه
 صفة وان قلت ان الاخراج والى على الخروج كونه لازما فكيف يصح
 قوله انه لا يدل على ما هو سبب المنع قلنا ان دلالة الاخراج على الخروج دلالة
 بكنية كونه لازما فلا يعتبر واذا عرفت ما ذكرنا علمت ان معنى قوله الاضمار المتبادر
 معنى المتعدى للخروجية قوله اى خروج مادته اه انما قد ذلك لتلاير وان
 المراد بالصيغة ان كان الصيغة الصرفية اعنى مجموع امادة والمصوغة فيلزم خروج
 الكل عن الكل وهو لا يتصور ان كان المراد بها الهيئة كما هو اصطلاح عالم

فيلزم خروج الكل عن الجز وهو البطلان لا يتصور الا ان لا يحتمل ان يحصر على الشئ الثاني
 التفسير ثم الصورة التي هي الهيئية فبما سياتي وحاصل الجواب ان المراد بالصيغة
 الهيئية ومخرج الاسم خروج مادته اما على حذف المضافات بها التجوز يذكر الكل وادارة
 الجز فيكون التفسير خروج مادة عن هيئية فلا يلزم المحذور قوله اراد بها اذ انما
 ثم ذلك يلزم وان التعريف غير جامع لخروج سحر المعدل عن سحره لانه
 يخرج عن صورة اسحر لان اللام كلمة بها لا دخل لها في الصورة فيكون الصورة
 الاصلية باقية بجالها وحاصل الجواب ان المراد بالصورة اعم من الحقيقة
 والحكمة واللام وان لم يكن لها دخل في الصورة الحقيقية الا ان لها دخل في
 الصورة الحكيمة كونهما جزئيا منا قوله من اد الاضافة لان ليس بها دخل في الصورة
 الحقيقية وهو ظاهري لان الصورة الحكيمة لعدم كونها بمنزلة الجز الجواز الفصل بين
 اسم تفضيل وبين من وكذا بين المضاف والمضاف اليه بالطرف ونحوه في آخر
 قوله ولهذا يعتبر اى ولا جمل ورود الماعراض على تقدير التاويل المذكور يعتبر
 قوله وفيه آه يعني انه على هذا التفسير لا يكون التعريف مالا لدخول الاجنبى فيه قوله
 على لفظ المص يعني ما من تعميم الصورة من الحقيقة والحكمة جواب المص والثاني
 هو التاويل لصيغة با هو حق اللفظ جواب بعض اثار حين فعله طور المص لا يكون
 التعريف جامعاً لخروج سحره كما مر وعلى طور بعض اثار حين لا يكون التعريف
 مالا لدخول الاجنبى فيه فعلى كل تقدير يكون التعريف متحلاً لقوله ويمكن آه
 جواب على طور بعض اثار حين يمنع دخول الاجنبى في التعريف وان
 قلت تحقق الخروج عما هو حق فكيف يمنع الدخول قلت لان تحقق الخروج
 لان مرادنا بالخروج ان يجعل المخرج منه متروكاً بالكلية ولا ليس لك
 لان الفاء المقدرة في حكم الملفوظة فلذا عمل الجوز في محله ايضا لان ان حق

الظرف ذكر الفاء للبين بل حتى احد الامرين لما ذكر الفاء وجبه اوله بغيره وبصية
فلما يلزم الخروج عما هو حق الاسم قوله قيل آه القائل سيد هند في حواشي امرى
وحاصل ان الماخوذ في تعريف العدل الخروج والمبادر منه الخروج بنفسه
والمعارات القياسية مخرجة باخراج التكلم لا خارجة بنفسه ورواية اخرى
بان المعدولات التي مخرجة باخراج التكلم لا خارجة بنفسه فلما يصدق تعريف
على شئ من افراد المعرف و اجاب الفاضل من جانب سيد بان المراد بالاجابة
في تعريف اخراج التكلم بلا علة وهو متحقق في المعدولات دون المعارات القياسية
فان دفع الخلل اقول ان ما راجع الى خروج غير قياسي فخر يكون المخرج للمعارات
القياسية هو كون المخرج غير قياسي لنفس الخروج ومطلوب سيد بهذا الوجه
القائل لكلام توجيه بالارضى به قايده قوله كالمجموع كاقوس وانيب لان القياس
في جمع الفعل من الاجوف ان يكون على افعال فيكون الجمع على فعل شاذ
مخالفا للقياس قوله والمضمرات كعريس في تصغير عرس بالاكسر امر قد
الرجل لان القياس في الموش المعنوي ان يظهر التاء في تصغيره فلما
تظهر في عرس كان شاذا قوله والمنوبات كسليقة في المنسوب الى سليقة
بمعنى طبيعة معرفة من غير تعلم لان القياس في المنسوب الى فعلية غير نصية
خلف الياء فلم لم فلما لم يحدف كان شاذا قوله واما القلب آه انما ذلك
ليلا سر واذلا يدخل يعني ان التعظيم امر اعتباري غير موجود فلا يكون
واظلا في الوزن قوله واما نحو فخذ وعشق آه انما ذلك ليلا سر وان
التعريف غير مانع لدخول فخذ بفتح الفاء وسكون العين فيه لكونه معدولا
من الفخذ بفتح الفاء وكسر العين وكذا عشق بضم الفاء وسكون العين لكونه
معدولا من عشق بضم الفاء وفتح العين مع انها لا يبعدولين عندهم

وحاصل الجواب ان المراد بالخروج ما يكون الخروج منه متروكا بالكلية وه كس
 لك ولما ورد عليه ان الخذف للتقدير مغل بالانقاس فكيف يرتكبه في تعريفات
 اجاب بان الاخلال انما يكون اذا لم يكن المراد مبادر او راسا ليس لك لان
 الخروج المطلق يتبادر منه الفرد الكامل وهو ما ذكرنا والى هذا اشار بقوله واللفظ
 قوله ولا يخفى وه اشارة الى جواب آخر بانها خارجان بما يخرج به المعجزة النفسية
 لكون تغيرها مبنا على قاعدة ضمنية وهي ان نحو فيخرج فيخرج فيخرج ونحو غرق فيغرق
 فيه عتقا وان سلمنا ان تغيرها غير قياسي بمعنى انه ليس بعلة مقتضية بل مجرد
 انشغاف فقلنا انما خارجان بما ذكره سابقا وبالجملة الجواب الاول منع للخروج
 والجواب الثاني لكون التعريف قياسي فالانساب تاخير الجواب الاول لكون
 مبنا على تسليم تغير غير قياسي والجواب الثاني مبني على منعه وان منع مقدم
 على التسليم الا انه قد رتب لنا سببه بالجواب عن المقلوب قوله وان هذا
 والاصل ان القوس والنايب انما يجتمعان ابتداءا عليهما لانها يجتمعان ابتداءا
 اعلى اقواس وانساب ثم يغيران الى اقوس وانيت قوله ايضا فان اه وحاصل
 ان الاضافة دليل على انها غيران للقوس والنايب بلا واسط قوله كان وجه
 اسي وجه الترتيب مستقادم من كلام اشم بين الامور الثلاثة اعني منع صرف
 مقدم على اعتبار العدل وهو على التفسير الاصل والتتميل في الكثرة
 قوله ولما علموا آه انما قدم ذلك ليلا يروا ان منع الصرف لا يستلزم
 اعتبار العدل لجواب كفاية سبب واحد فيه وهو تحقق فلم يصح ان يرفع بقوله
 انه خارجا وحاصل الجواب ان اعتبار العدل يتفرع على الامور الثلاثة
 منع الصرف وعدم صلاحية الغير للاعتبار وعدم كفاية سبب واحد ولما
 ذكرنا اشم الاولين وتركيب الثالث بينهما بحسب قوله ثم قلنا انما

الاصل لاقتضار العدل المصدق عنه الا انه لم يذكره لبيان في شرح قوله
 لاقتضار الا العدل آه انما ذلك ليلا يرد على التمسك بالاصل هو العدل
 لا منع الصرف لانه يقتضي سببا في سبب كان لا خصوص العدل فضل
 هو مقتضاه فكيف يصح جعل منع الصرف وليلا على الاصل وحاصل الجواب
 ان جعل منع الصرف وليلا لما هو من قبيل ذكر سبب واردة لسبب فالاصل
 في الواقع على وجوب الاصل هو اعتبار العدل وعلى اعتباره هو منع الصرف قوله
 اى العدل المنسوب آه فيه اشارة الى ان توصيف العدل بالتحقيق بمعنى
 انه منسوب الى امر متحقق في نفسه فلا يرد ان المتناوذين العدل لتحقيق
 هو المتحقق في نفسه واما من عدل تحقيق في نفسه عند اشتراكها اعتبارا
 فلا يصح توصيف قوله اى في الخارج آه انما ذلك ليلا يرد ان المتناوذين
 من الحق اعم من الخارجى والذسى والمقدر متحقق بهنى فلا يصح المقابلة و
 حاصل الجواب ان المراد بالحق المتحقق الخارجى فصحة المقابلة قوله المشهور
 آه فيه اشارة الى ان مقصودنا من قوله واعلم الروى على المشهور وهو ان تقسام
 العدل الى التحقيق والتقديرى باعتبار الاصل كما بينت في الشرح لا باعتبار
 نفسه كما هو المشهور قوله ولعل وجه آه انما ذلك ليلا يرد على المشهور من
 ان كل عدل اعتبارى لا دليل عليه الا منع الصرف فكيف يصح قولهم ان
 عدل بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف وحاصل الجواب ان ما ثبت
 للاصل من حيث هو اصل مثبت للفرع متعاظما يثبت الاصل بدليل غير
 منع الصرف ثبت فرع اليضبه واثبات الطرفين مستلزم لاثبات التسمية
 فقد ثبت الفرعية بشتها وليس هذا الاثبات العدل بدليل غير منع
 الصرف وانما لم يلتفت الى هذا التكلف اشراج وحصر العدل في دليل من

٢٤
 الصرف لورود المنع عليهم بان مثبت الاصل مثبت للفرع من حيث الازالة
 لا من حيث الفرعية فلا يلزم من اثباتها اثبات الفرعية وبها ان اعتبار العدل
 مقدم على اعتبار الاصل عند الحاجة فكيف يكون مثبتا مثبت العدل فالاصول
 بما فعله اسم من جعل العدل اعتباريا مطلقا وتقسيم باعتبار الاصل قوله فكيف
 آه يعني لما كان عدل بعض الاشياء ثابتا بدليل غير منع بصرف فكيف يصح
 المحصر استفاد من كلام اسم فباسميا قوله اراد به آه يعني ان مقص اسم ان اعتبار
 العدل مقدم في نظر الحاجة على اعتبار الاصل فلا يكون مثبت الاصل مثبت
 العدل في نظرهم فلا يكون مثبت في نظرهم الا منع الصرف وبالحجة ان المحصر
 بالنسبة الى نظر الحاجة ومعنى الشهوة على شجر عقله قوله اذ لا اناقة ذلك لئلا
 يروا ان العدل معتبر في باب قظام مع ان منع بصرف لا يقتضيه تحقيق
 اخرين اعني العلوية والتأنيث ولا يقتضيه البناء ايضا عند بني متم فلا يصح
 المحصر بالنسبة الى نظر الحاجة ايضا وحاصل الجواب ان المنحصر في منع
 او مثله هو العدل بالذات وفي باب قظام ليس العدل بالذات بل يتبع
 الاحواز والى هذه اشار بقوله واما ثبوت العدل قوله او ضرورة مثله انما
 ثم ذلك لئلا يروا ان العدل كما ثبت بدليل منع الصرف فكذا ثبت
 بدليل البناء كما في حضار وتار فلما يصح المحصر في كلام اسم ايضا وحاصل
 الجواب ان عبارة محمولة على حذف المعطوف قوله وصف آه يعني على طوله
 اسم يكون تحقيقا بمعنى اسم المفعول يصح المحل ويكون وصفا بحال متعلق بصح
 التقسيم لان كل عدل مقدرة لفعله فحججه محققا انما يكون باعتبار الاصل
 الا ان المحصر لم يذكر الاول للاكتفاء بالتاديل الذي ذكره في المشهور قوله
 اهي خروجا محققا انما ثم ذلك لئلا يروا ان اصفه يكون محمولة على الموصوف

وتحقيقا لا يحل على الخروج لمكان التباين بينهما فلا يصح جملته قوله
 كرجل سوار يعني ان حمل المصدر يعني المشتق شائع في كلامهم فلا بأس به وقوله
 وكذا سعة آه يعني ان التقدير ايضا يكون بمعنى المقدور ويكون الوصف وصف
 سجال متعلق على طور اسم وسجال نفسه على طور مشهور قوله صفة آه والتقدير
 خروجا كخروج ثلث والا يلزم تشبيهه بنسبة بالطرف وهو لا يجوز كخروج
 ثلث تقدير الخروج بعد الكاف ليلا يلزم حمل الذات على النسبة نظر
 المحم هو المحرور والكاف للبيان على عدم الاختصار فقط قوله هذا حصره
 يعني ان اسم انما ترك طور الرضى مع انه يشتمل على فوائد الا وبيان فائدة
 ذكر ثلث وهو كونه مقسوما عليه لدى اجزائه والثانية بيان اشتماله على
 وصفية اعني المقومية والثالثة بيان وجه اعرابه هو نصب على الحالية فمادام
 بعد المقوم للاختصار مع ثبوت اصل المدعى على طور اسم ايضا وما قال انظر
 ان طور اسم يجري في غير اسما العدد والعدولة لثبوت التكرار في اثنين
 مثلا لانه وال على واحد واحد فينتج ان يكون معدولا عن واحد واحد لان
 الاصل اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا بخلاف طور الرضى لانه
 لا يجري في غير اسما العدد والعدولة لان غير ما لا يكون مقسوما عليه فلا
 يخفى ما فيه من ان معنى اثنين هو مجموع الوحدتين لا واحد فقط فلا يتكرر
 معناه وبكذا حال البواقي وبالحجة انه لم يفرق بين معنى اثنين وبين
 اجزائه قوله كراهه يعني وانما كما يقتضيه اسمية الجملة فلا يراد ما في الفاصل
 الاولي تخصيص عليه لفهمه من الاسمية فلا حاجة الى الذكر قوله فالانظر
 لان ما يكون ذمى اجزاء لا يكون الواسطة بين الجزاء الاول والجزء الثاني
 يتعلق الحكم بهما بتوسط الواحد بينهما لا بتوسط الى كذا فم الفاصل وفيه

ان نقطة الى مذكرة في كلام اسم بعد ثنائيتنا واخله على باع فالقول
 بعدم الواسطة لقول الحق عدي في وجه الاظهرية ان الى موهم لعدم دخول
 رباع يسوع عدم دخول الغاية في الغاية الا ظهر ذكر الواسطة لا يتوهم خلا
 المقص قوله قد استخرج الرضي آه فيه اشارة الى ان في كلام اسم رد على الرضي
 وجه الرد انه يحكي ابو حاتم وابن سكينه جاد الى عشار فالقول بان السماع
 مفقود ليس بصحيح قوله عند سيبويه آه فيه اشارة الى ان في كلام اسم رد على
 من رعم الاسباب هو تكرار العدل من صفات اللفظ فاعتباره بلحاظ
 الاسمية والوصفية غير مقصود قوله عن حقيقة لثلاثة مع قطع النظر عن التكرار
 الى ثلث عن ثلثة ثلثة بلحاظ التكرار الى ثلث قوله اعلم اشياء
 كون الوصفية اصلية في ثلث وعارضية في ثلثة والحاصل ان معنى
 ثلثة الوحدات الثلاثية باعتبار الهيبة بلا اعتبار ماله الوحدات فلا تدل
 على الذات ومعنى ثلث ماله الوحدات فتدل على ذات مأخوذة مع الوحدة
 فتكون وصفا فعلية هذا يكون الاتحاد بين المعدول والمعدول عنه في مطلق
 المعنى وان كان معنى حقيقيا للمعدول ومعنى مجازيا للمعدول عنه وهذا
 العذر يكفي للعدل واما الاتحاد في المعنى الحقيقية فليس ضروريا وعليه
 اسر كلامه ان سلمنا ضرورة الاتحاد في المعنى الحقيقية فقلنا ان معنى ثلثة بدو
 التكرار وان كان نفس الحقيقة والى هذا اشار المحقق بقوله وتعاظم آه قوله
 شهادة بصرف آه يعلم الاتحاد في بصرف بيان صرف اكثر التصنع فلا
 حاجة الى ذكر الكل فلا بأس بترك تصغير قوله اي في معنى آه انما قد ذاك
 لئلا يتوهم ان التاخير معنى التاخر فلا يصح قوله ثم نقل لانه قد يكون معنى
 آخر اشد تاخرا وهو معنى غير فلا حاجة الى النقل وحصل الجواب ان معنى

آخر اشد والتعاضد في المعنى ومعنى غير شدة التعاضد في الذاة فاحترق قوله من
 المعاني اه فيه اشارة الى ان معنى آخر هو اشد تاخر في احدى معاني
 من غير اعتبار التعيين فلا يتوهم اعتبار تاخر في معنى معين قبل نقل
 بقية المعين اتحاد الجنس بعد النقل قوله ولا يستعمل اه انما قد ذلك لئلا يتوهم
 ان معنى آخر لما كان معنى فتيحة جواز ارادة مخالف باخر كما يجوز ارادة غير
 قوله انقلت اه يعني ان كلام اشرقياس على معنى الشكل الاول بان يقال آخر
 تفصيل وكل اسم تفصيل وكل قياس ان يستعمل باحد الامور الثلاثة فاخر
 قياسه ان يستعمل باحد الامور الثلاثة فيميز عليه ان المراد اسم تفصيل ان كان
 ما وضع للزيادة سواء استعمل فيه ادلافا كبيرا ثم لان اسم التفصيل اذا لم يكن
 مستعمل في معنى الزيادة لم يقض بفضل عليه فلا حاجة الى ذكر امور ثلاثة
 متعين بفضل عليه وان كان المراد يستعمل في معنى الزيادة فالصغير
 ثم لان آخر ليس مستعمل في معنى الزيادة قوله قلنا جواب باختيار الشق الاول
 وان قلت بالمتعاضد قلنا ان المراد بالقياس القياس بالنظر الى الوضع ولا
 شك ان آخر يجب اصل الوضع مستعمل على معنى الزيادة وبهذا الاعتبار
 القياس فيه احد الامور الثلاثة قوله لكن عدل اه انما قد ذلك لئلا يتردد
 انه لما كان القياس فيه احد الامور الثلاثة قوله لكن عدل اه انما قد ذلك لئلا يتردد
 مرداه لما كان القياس في آخر يجب الوضع احد الامور الثلاثة فلما
 ثبت بحسب الاستعمال وحاصل الجواب ان الحاجة الى الامور الثلاثة
 انما هو باعتبار الزيادة وبهذا الاعتبار انما هو في الوضع لا في الاستعمال فلما ثبت
 في الاستعمال قوله ولما كان العدل اه فيه اشارة الى ان تفسير
 الصيغة بالصورة المطلقة من الحقيقة والحكمة غير مفيد في اثبات الحقيقة

فرض العدول في آخرهما هو باللام وهو مخالف من اعتبار العدل باعتبار
 الـ ما هو الاصل بحسب الوضع لان الوضع يقتضي احدا لـ الامور الثلاثة لا واحدا
 بعينه بل المتعالي انما ثبت بحسب الاستعمال في الشر كيب فثبت ان آخر
 معدول عما هو باحد الامور الثلاثة فلهذا لا يصدق التعريف على آخر معدول
 عما هو بالاضافة او بمن فلا بد من تاويل بصيغة بحق الكلمة كما مر فالقصر
 منه ترجيح تاويل بعض شارحين على تاويلهم قوله ويؤيد لزوم المطابقة
 انما قد يؤيد ولم يقل بعينه ليجوز ان يكون معدولا عن اخر من لزوم المطابقة
 لخروجه عن معنى التفضيلية فيكون كسائر الصفات قوله لكن يدفعه بعض ان
 الشائع هو اتفاق بين المعدول والمعدول عنه وعلى تقدير آخر معدولا
 عما هو باللام يلزم خلافه لكون المعدول حـ نكرة المعدول عنه معرفة
 قوله واجيب آه يعني يجوز ان يكون المعدول مخالفا للمعدول عنه في
 اليقين السعني وعدم تعيينه كما هو مخالف عنه في اللفظ فلا بأس حـ في كون
 آخر معدولا عما هو باللام ثم المراد بالعدول في المعنى التخالف فيه اما باعتبار
 وعدمه ولما باعتبار اليقين في المعدول عنه بطريق وفي المعدول بطريق
 آخر وفي آخر تخالف في المعنى بالطور الاول وفي سحر بالطور الثاني لان
 التعريف في المعدول عنه انما هو باللام وفي المعدول بالعلية بخالف
 آخر فانه ليس فيه تعريف اصلا لصحة وقوعه صفة نكرة كما في قوله تعالى فخذ
 من ايام آخر تعلم ان التخالف المعنوي في آخر انما هو باعتبار اليقين وعدمه
 قوله علماء ان لا يقل الذين هذا الفرع عند اطلاق هذا اللفظ الى غيره قوله
 ما معنى آه يعني ان السعني في سحر لو كان مستفادا من اللام الذي هو
 في المعدول عنه كان بينا تضمنه معنى الحرف مع انه معرب فعلم ان

يقيّن باعتبار العلمة فنية عدول عن التعريف اللامي إلى التعريف العلمي
 واما قيد سحر كونه مراد منه سحر امعيا اذ لو لم يكن ككلمة لم يتحقق فيه عدول
 لا لفظا ولا معنى لعدم ارادة فرد معين قوله في المشهور انه انما قد ذلك
 لئلا يفتوت ثبوت الخلاف فيه من البعض حيث زعموا انه مبنية تضمنه معنى
 حرف التعريف ويرد عليه لا يتصور البناء خروج عن الاصل من كل وجه
 فلما ايسر اليه مما امكن الا مضار على الاصل فعلى تقدير كونه معربا يكون فتحته
 اعرابية لازمة للزوم الظرفية وعلى تقدير كونه مبنا يكون فتحته بناءية قوله كانه حال
 الرفع يعني ان اس معرب غير منصرف عند بني تميم وبني في باقي الحالين وجه
 الفرق ان حالة الرفع اصل فاعتره واجهته الاعراب الذي هو ايضا اصل والحال
 الباقيتان فرع طائفة الرفع فاعتره فيها جهة البناء الذي هو ايضا فرع لان في
 اس تحقيق جهة الاعراب على تقدير اعتبار اعليته وجهة البناء على تقدير تضمنه معنى
 حرف التعريف لكن في الحالتين الباقيتين انما بنى على الكسر دونى على الفتح
 لم يعلم البناء الجواز ان يكون حركته اعرابية لمنع الصرف دونى على الضم لم يعلم ان
 الضمة في حالة الرفع اعرابية لجواز ان يكون مبنا على الضم في الاحوال كلها فلم
 يثبت رعاية جهة الاعراب فحين البناء في الحالتين الباقيتين لكسر والفتح
 في حالة الرفع بالضمة يثبت رعاية كلا الجهتين قوله عند بني تميم انه انما قد ذلك
 لان الحجاز من لقوله ان بناء على الكسر في جميع الاحوال قوله عند الجوز من فانه
 حكم بان الفتح اذا اردت به ضحاك لم تنوّه كسح ففهم انه معرب غير منصرف ولما
 لم يقل هذا الحكم غير خضعة المحشى قوله والقياس اي معنى ان القياس الذي سبق
 من ان كل جنس اذا اطلق دارى به فرد معين فلا بد من لام العهد تقتضى ان يكون
 صياح محدولا من الصريح فيكون كالمسح في رعاية الجهتين من الاعراب البناء

فما يكون صرف صباح وسائر معين في جميع الاحوال بخالف القياس الا ان
يقال ان اعتبار العدل انما يثبت بعد تفقيد الاعراب والقياس باقتضائه شيئا منها
وهو لا يقتضي شيئا منها فلا يثبت اعتبار العدل فكيف يكون القياس فيها حال
قوله لكن يبين عنه من البون بمعنى بعد قوله وعدول طواها عطف على المطابقة
فكأن اقتدير ويجهل عن اللزوم عدول آه لان الاستعمال من مفرد مذكر افعال
ان الشئ والجمع والموت معدولة من الواحد المذكور وانما ادرج لفظ لفظ في
اذ لا عدول في المعنى لان ذلك هو احد متحد مع الباقية في المعنى كذا في الفصل
وفيه ان استعمال الواحد المذكور في مقام الباقية مسلم وهو لا يتكلم في اتحاد المعنى
والدليل على عدم اتحاد المعنى ما قالوا في وجه كون المستعمل من مفرد مذكر افعال
من ان آخر اسم تفصيل في حكم الواسطة للحق من فكر هو ايراد علامته الثبوتية
والجمع والثابت في آخره واما من فهو حرف لا يقبل العلامات ولم يقلوا ان المعنى
المستعمل من مفرد مذكر حتى يثبت الاتحاد فهذا الدليل صريح في ان معنى المفرد
المذكور حتى يثبت الاتحاد فهذا الدليل صريح في ان معنى المفرد المذكور غير معنى الباقية
ومتناع العلامات بعرض اتصال من قوله ولا يخفى عن بعد اي القول يكون المعنى
والجمع والمعدولة معدولة عن الواحد المذكور لاجل انها مغايرة في كونه
والمعنى في العدل تغير غير قياسي كذا قال الفاضل وفيه ايضا اشتقاق الثبوتية
والجمع والموت من الواحد المذكور وان كان قياسيا الا ان اقامتها في تمامها
ليس قياسيا في الكلام في العدل باعتبار اقامته لافيه باعتبار اشتقاقه حتى
يثبت بعد قوله وعلى هذا اي على تقدير كون آخر معدولة عن آخر من تحقيق
العدل في جميع تصاريفه الا في صيغة الواحد المذكور اذ لا فرق بين
العدول والمعدول عنه الا باعتبار تقدير من في الاول وذكره في الثاني

وذلك لوجوب العدل بنا على تقدير الممثلة لان من كلمة برسها لا دخل لها
 في الصورة الحقيقية ولا في الصورة الحكيمة بخلاف سائر التقاريف فانها محدثة
 على تفسير لانها خارجة عن صورتها الاصلية وهي صورة الواحد المذكور بهذا قال
 الفاضل وفيه ايضا انه على هذا التقدير لا يتحقق العدل في التقاريف الباقية ايضا
 لان المعبر في العدل هو تغيير غير قياسي في غير ما عن الواحد قياسا كما قد هو بنفسه
 في وجه البعد فيما سبق في ان المعبر في العدل هو تغييره عن صورته الاصلية
 ولا يخفى ان صورة الواحد المذكور ليست بصورة الباقية فلا يصدق عليها
 انها خارجة عن المصدر عن تعريف اقول في تحقيق المقام ان ما وقع في
 بعض النسخ من ترك واو في لا يخرج فيكون قوله وعدل الطواهر متبدا
 خبره قوله لا يخرج والجملة متأنفة مسبوقه لدفع ما بر من انه لم لا يجوز ان
 يكون الواحد المذكور محذورا عن ما يستعمل بمن واصلح الباقية معدولة
 عما هو باللام فلا يكون لزوم المطابقة بعيدا عن كون الواحد المذكور معدولا
 عما يستعمل بمن وحاصل الجواب ان تخالف المثنى والجمع وهو متعلق بالواحد
 المذكور بان اصلها ما يستعمل باللام واصلح ما يستعمل بمن بعيدا لانها مشتقة
 منه فبقي ان يكون اصلها ما هو اصله وانما قيد بالظ لان التخالف في المعنى
 لازم ابد فلا يكون بعيدا وان الحمل ان العدول بمعنى التخالف لا بمعنى
 العدول اذا شاع في التعبير عن اعدل الاصطلاح هو لفظ العدل لفظ
 العدل قوله وعلى هذا اي على تقدير كون الواحد المذكور معدولا عما هو بمن
 يكون الباقية معدولا عما هو باللام تحقق العدل بناء على تفسير المصنف
 الباقية فقط لان اللام له دخل في الصورة الحكيمة كما مر بخلاف من فانه يسمي
 له دخل فيها فعلى هذا قوله وعلى هذا اثبات لضعف كون المعدل عنه مستعملا

بمن في الواحد المذكور باللام في الباقية يلزم عدم جمعيته تعريف لهم الواحد
 المذكور بخلاف ما يكون المعدل عنه هو المستعمل باللام في جميع التصاريح فانه على
 هذا التقدير يكون التعريف جامعاً للصنيع كلها فيكون اولى والى هذا اشار بقوله
 على تقدير الاول آه فهم من فهم فصل من فصل قوله وعلى كلا التقديرين ارجح على
 تقدير كون المعدل عنه ما هو باللام وعلى تقدير كونه ما هو من قوله لعدم احتياج
 آخر ثبوت اسبين فيه غير العدل وهو وزن الفعل والوصفية وفي اواخر
 صيغة منتهى الجموع وفي آخر الف الثانية فلا حاجة فيها ايضا الى العدل لان
 المحشى لم يذكر اخرى الكفار ابداً كما اورد قوله في البواقي لعدم اسببية فيها غير
 الوصفية فيها قوله باذهب اليه حيث قد ان اجمع معرفة لتأكيد المعاني
 فيكون تعريفه باضافة مقابلة فيكون تقدير اجمع اجمعه مع انه ليس فيه
 شئ من الامور الثلاثة قوله فالاولى انما لم يقل فالاصواب لتصحح الاول ايضا
 بان يكون المحصر بنياً على مذاهب الجمهور قوله الا اذا جاز يعني ان حذف
 المضاف اليه لا يقع الا اذا وقع الجاهل ككون مواضع الاظهار وليدك على
 مواضع الحذف فلا يخل الحذف ولا يقع الاظهار بالاستقرار فلا يقع
 الحذف ايضا وهذا البناء على ان الجواز عند عدم عبارة عن الوقوع في كلام العرب
 لا عن الامكان العقلي اذ لا غلاط العربية كلها ممكنة عند العقل مع انها ليست
 بجائزة عند النحاة قوله في المضاف اليه آه انما قد ذكر ذلك ليلا يروا ان مائته
 الاضافة انما ثبت بمائتين الطرفين فينتج ان شريطة تكرار المضاف الاول
 والامر ليس كذلك حاصل الجواب ان المراد بمائتين الاضافة المائتين في
 المضاف اليه فقط قوله نعم آه انما قد ذكر ذلك ليلا يروا انه كما لا يشترط كون
 المضاف ثانياً عين المضاف الاول فكذلك لا يشترط كونه تابعا له قوله

او دلالة الصيغ اليه اى او دلالة اسم الصيغ الى ذلك الاسم تابع
 ذلك المضاف الذى حذف عنه المضاف اليه على المضاف المحذوف
 قوله الا دلالة او بداهية سائجة يعنى لا يبقى فى البير من الماء الا ما بقى من شرب
 او الشرب اولى مرة الفرس يسير فهو كدلالة مضاف حذف المضاف اليه
 وقوله او بداهية تابعة معطوف عليه مضاف الى ما دل على المحذوف وهو سائر
 قوله عليه الاكثر ونعني كون اجمع صفتها مذمبا لاكثره بن قوله واعترض عليه
 اه والجواب ان اجمع مجموع على فعل باعتبار الصفة واما اجمع
 بالواو والنون فهو باعتبار الزيادة بالنظر الى الاصل كما سيأتى فينبغي
 ان يكون جمعا ايضا جمعا على فعل باعتبار الصفة
 قوله وعليه ابو على اى كون اجمع اسما هو ذهب الى على قوله ونعني
 الجواب ان يقول انه علم جنس فانه وضع تاكيده للعارف بلا علامته
 التعريف فيكون علما ولما لم يستعمل فى شخص كان علم جنس اليه ذهب اليه
 يعنى ان منع صرف جمع عنده للعدل والوصفية الاصلية وعند الى على
 للعدل والعلمية وعند التحليل للعدل والتعريف الاضافى لكن يرد عليه
 ان التعريف الاضافى لا يوجب منع الصرف كونه موجبا للصرف غير المنصرف
 فكيف يكون النفع من صرف المنصرف وله ان يفرق بين التعريف الاضافى
 على تقدير ذكر المضاف اليه وبينه على تقدير حذفه بان الاول موجب للصرف
 والثانى منع قوله على اجمعون اه لا باعتبار المعنى الاصل ولا باعتبار المعنى
 الحالى انا بالاعتبار الاول فلان جمعة فعل لا يفعلون واما باعتبار الثانى
 فلان جمعة فاعل فلا يصح ان يفعلون على كل تقدير قوله والكان الثانى
 اى وان كان فعل تفضيل لم يكن مؤثرا اجمع اه قوله فى الاصل اجمع

بالواد والوزن انما هو باعتبار الاصل وانما كون المونث فعلا فهو باعتبار النقل
 من معنى الزيادة الى معنى نقص الوصفية قوله فصاها آه انما قد ذلك ليلا يروى
 ان اسم التفضيل لا بد فيه من معنى الزدة ولا زيادة فكيف يصح جعله اسم تفضيل
 في الاصل قوله فصاها آه انما لفظا فلا اتحاد الوزن وانما معنى فلتجرد عن معنى الزيادة
 قوله كما يصح حسنا يعني ان حسن مشابه لا حمر في مجر والبعي فيكون وموغشة على
 وزن سونثة لاصل هذه المشابهة القومية وهي مشابهة في اللفظ والمعنى كليهما قوله
 وفيه بحث آه ويمكن الجواب ان في اجمع تفضيل من معنى الزيادة الى الوصفية
 ونقل من الوصفية الى لاسمية والمثابرة باحمر في المعنى انما هو بعد النقل الاول
 وقبل النقل الثاني قوله من تفسير معنى الخروج آه لما ورد على اسم ان تغير
 العمل غير مانع لدخول المغيرة اشادة اجاب فيما سبق بان المغيرات
 اشادة ليست بخارجة عن اصل لعدم اعتبار الخروج فيها فلا يكون
 داخلية في التعريف ورد عليه ان الدليل على اعتبار الخروج هو وجوده ^{صل}
 وهو متحقق في المغيرة اشادة كما هو متحقق في المعدولات فالقول باعتبار
 الخروج في احد مادون الآخر تحكم واجاب بقوله وعلى ما ذكرنا يعني ان
 الدليل على اعتبار الخروج هو وجود الاصل مع منع الصرف او منع الصرف
 معط الاد وجود الاصل وحده وفي المغيرة اشادة وان وجد الاصل
 الا لانه لا يوجد فيها منع فلا يعتبر فيها الخروج عن اصل فلا يكون داخلية
 في التعريف ولما كان المتبادر مما ذكرنا هو تفسير معنى الخروج ولا يعلم
 منه انه لا بد في اعتبار الخروج من منع صرف فلا يتم الدفع جعل المحشى
 كلمة باعتبار عن مجموع الامر من من تفسير معنى الخروج وتبينه بالامثلة
 اذا يعلم بالامثلة ان اعتبار الخروج لا بد فيه من منع الصرف او مثله فيجوز

الامر من يتم الدفع فعلى ما ذكرنا يكون قول الشيخ وعلى ما ذكرنا جوابا بالدفع
 ما يرد على الجواب السابق فلا تكرر وقال الفاضل ان جعل المحشى بجملة ما
 عبارة عن مجموع الامر من لدفع التكرار ووجه الدفع ان ما ذكرنا سابقا
 بقوله واما المغارة الشاذة جواب يمنع الخروج في المغارة من صل
 وه استدل على عدم ذواتها في تفسير العدل بنار اعلی تفسير معنى الخروج
 وبتبته بالامثلة فانه قد اتضح بالامر من المذكورين انه اعتبر الخروج عن
 الصورة الاصلية تحقيق العدل والا فلا وفي المغارة الشاذة لم يعتبر
 فلم يحقق العدل ولما كان التوضيح حاصل بعد الامثلة آخر قوله كيف آه
 عنها فلا يرد ان الاستدلال قد قوله كيف آه عقيب قوله واما المغارة
 الشاذة حتى لا يحتاج الى دفع تكرار انتهى حاصله اقول قد عرفت ان
 لا تكرار في كلام الشيخ فحق كلام المحشى على دفعه حل على دفع ما يرد وهو لا
 ينبغي من عاقل خصوصاً من المحققين قوله يعني آه انما قد ذكر ذلك ليلا يرد
 ان الظاهر ان اشارة اليه في هذا الجملة اقواس وانياب فعلم من كلام الشيخ
 في شذوذ اقواس وانياب لانه قد نفى شذوذ اقواس وانياب باعتبار
 الاصل وباعتبار نفسها بمعنى انها مخترجان ولا قاعدة للخروج حتى يلزم
 الشذوذ بخلافها فورد عليه انه يجوز ان يكون الشذوذ لهما باعتبار انهما
 جمعا لقوس ونياب لم يكونا على قاعدة الجمع وحاصل الجواب ان اشارة
 في قوله هذه الجملة هو اقواس وانياب فيكون المعنى انه لا شذوذ فيهما باعتبار
 انهما جمعا لقوس ونياب لانها ليسا مجتمعين لهما فضلا عن ان يكون
 شاذين ولا باعتبار انهما مخترجان من الجمع اذا لم يخرج ليس قاعدة حتى
 يلزم الشذوذ بخلافها لكن بقي ٧ احتمال ان يكون شذوذ لهما باعتبار

اصلها الا ان صورة العدل غير صورة العدل عنه واشد وذا انما يكون
 باعتبار ما يلائم سبب الوهم الى ان يكون شذوذ العدل باعتبار شذوذ اصل
 مع التحالف في الصورة حتى يحتاج الى دفعه قوله في الشيخ الرضوي لم يقصر
 من النقل دفع توهم اعتبار العدل في كل فعل قوله اسم جنس المراد به بالانكسار
 علما سوا ركان صفة او لا فلا يقيد بقوله غير الصفة قوله عرفت جميع عرفته
 قال الاول مثال الاول الثاني مثال الثاني واما انعدام العدل فلا انعدام
 باعتبار معنى منع الصرف او مثله قوله الا الفرد وجميع تحقق منع الصرف فيما هو
 وليلا على اعتبار العدل واما ما سواه فلا دليل فلا عدل واما الجملة ان في كل
 نوع على تحقيق الدليل على منع الصرف تحقيق العدل والا فلا قوله فيها العدل
 والدليل عليه منع صرفه في حال علميتها للذكر والى هذا اثر بقوله حتى واما
 قيمتها المذكورة لا يظهر العدل في حال علميتها للمؤث لتحقيق بين آخرين
 وحتى علمية والثانيث ولما كان الاصل في العدل ان يكون مخالفا لتلقيها
 اشار الى اثبات مخالفة بقوله وتلكوا آه يعني ان القياس في منع المباشرة
 مساواتها لما بها بالغة فلما لم تكونا مساوين لما بها بالغيان له يعني فاسق
 وفاسقة لا اختصاصها بالنداء علم انهما معدولان عالم تحقيق فالحاصل
 ان هذا التشكك على اثبات مخالفتها عن القياس واثبات اصلها لان
 العدل لا يكون الا بين اثنين الامر من لا انه تشكك على اعتبار العدل
 بل التشكك عليه فذكرنا فاما قال الفاضل في شرح قوله وتلكوا آه على
 اعتبار العدل ليس بشي واذا عرفت مطلب التشكك علمت بان دفع المنع
 الا انه بقوله وفيه منع قوله لا انما لا يخجل قلة الاستعمال ليدل على اعتبار العدل
 بل نجعله ليدل على مخالفة القياس واثبات اصل آخر له واما الدليل على اعتبار

فامر غير مرة ثم فنق في حال النداء مبنى لكونه منادى مفرد معرفة وفي
 حال العلوية معرب غير منصرف للعدل والعلوية واما فناء فمبنى في حال
 الوصفية لمثابته نيران عدلا وزنة ومعرب غير منصرف في حال العلوية
 للعدل والعلوية لان البناء للمثابته عدلا وزنة انما يعتبر اذا ثبت المناسبة
 في المعنى ايضا وفي حال العلوية للمناسبة فيه بخلاف حال الوصفية افصح
 يتحقق المناسبة في المعنى ايضا لاستعمال كل على المعنى المحدثي قوله قاطم
 اسم جنس لعني معدول من قاطم الذي هو اسم جنس في الواقع وان كان
 العدل عنه ليس باعتبار انه اسم جنس بل باعتبار انه علم يثبت الاتحاد
 بين المعدول في المعدول عنه فلا ير واما قال انما مثل فيا سيالي ان جعل
 المعدول عنه فاعلا علما مخالفا لكلام الرضوي حيث تم قاطم معدول عن
 قاطم اسم جنس قوله بصرف يعني فلا عدل لعدم دليل هو منع الصرف
 لليم القابلة بالاسم الاول فما قال انما مثل من جعل عدم تحقق العدل
 على الانصاف فهو قلب المطلق قوله قلنا آه حاصله انها لا تسع غير فتنز
 استثناء عن تلك القاعدة قوله بشرط الاول يعني ثبوت فاعل الذي
 هو معدول عنه قوله هذا انما يصح اي كون بشرط الاول مخالفا لقول
 انما يصح آه قوله فاعل وهو غير ثابت بل الثابت هو فاعل اسم جنس
 فلا يكون بشرط الاول مخالفا لقول انما يصح قوله على رغم فيه إشارة الى
 ان اعتبار العدل في باب قاطم كما هو مبنى على استعمال بعض العرب
 هو مبنى على اصطلاح بعض النحاة لا كلهم لان منهم من يقول ان لا عدل
 في هذا الباب لعدم ضرورة موجبة لا عبارة اذا لم يكن ليس بام ضروري غنيم
 وإشارة ايضا الى ان ضمير اعتبر وارجع الى مبنى تميم واعتبار العدل انما يصح

منهم بعم النجاة فلا يريد ان يثبت من الحرب فكيف اعتبر العدل الذي
هو من كسب النجاة قوله اى يضم انما قد ذكر ليلا يريد ان يفهم من كلام
اشم ان اسببان لا يوجبان البناء فاذا انضم اليها ثالث يوجبان البناء مع
الامر يسلك الا ان كان احدهما كونه علما للموت مبينا وحاصل الجواب ان
سقم اشم ان اسببان لا يوجبان المشابهة بالمبنى الاصل فاذا اعتبر العدل
ثبتت المشابهة بغير البناء فالجواب ان موجب البناء هو المشابهة بالمبنى
الاصل لا اسبابا لثمة من لثمة ولما كانت تلك المشابهة ثابتة بالعدل
لا بالاسباب الاخرين موجب البناء ايضا لا يوجب قوله وذلك آه انما قد ذكر ليلا
يريد ان المشابهة بالمبنى الاصل ثابتة للاتحاد في الوزن فلا حاجة الى اعتبار
العدل وحاصل الجواب ان المشابهة الوزنية لا يوجب البناء فلا بد من اعتبار
مشابهة اخرى قوله عموما انما قد ذكر ليلا يريد ان البناء خلاف الاصل في
الاسمار فامى حيث في اعتبار العدل لا يوجب هو خلاف الاصل قوله اذكر
الاراد دليل كون الكسر لازما سبب البناء دفع لما يوتهم ايضا من ان البناء لا
يستلزم حصول الكسر يجوز البناء بالصنعة وحاصل المدح ان البناء يستلزم
الكسر لان كسر الارض صحيحة للامانة وهي مطلوبة عندهم في الكلام مما قال ان
ان قوله اذكر الاراد دليل لمقدمته مطلوبة اى انما نحن نحصل الكسر اللازم لبناء
اذ لان كسر الاراد اه تقدير في الكلام بلا حاجة اليه لا مكان جملة دليل
للمدح كما عرفت قوله لان الاراد عطف على يحصل وهو دليل ثان في غاية
البناء قوله والبناء اخف لان اسلوك بطريق واحد اخف من اسلوك
بطريق مختلف ثم هذا الوجه انما يثبت به البناء واما البناء على الكسر فكلما بل
ثابت بما من كون الكسر مصححا للامانة قوله كانه آه جواب لا يخفى ان اشم

الوارد بقوله ذكر باب قطامه ليس في محله قوله فيه إشارة اه انما قد ذلك
 ليلا يرو ان الذكر الاستطرادى انما يكون نافذة ولا فائدة اه قوله وغير
 المنصرف يعني ان معتم شمس من المار لموصولة غير المنصرف بقريضة البحث قوله لكان
 لكون الوصف بجان متعده وهي القائم بالغير وتابع يدل على معنى في متبعه
 وكون الاسم والاعلى ذاة مبهمه وهو المرادة وما قال الفاضل ان المرادة ما
 يقابل الاسم ليس بشئ لان مقابلة هو الاسم الدال على ذاة مبهمه وهو ليس
 بسبب لمنع المصروف كما صرح به المحشى في هذه القسمة ثم ترك تفسير الوصف
 اما لاكتفاء بشه الامر واما لاكتفاء بالتوضيح الحال من الامثلة قوله واما
 فيه اه انما قد ذلك ليلا يرو ان مشهور ان الوصف هو الاسم الدال اه
 لا كون الاسم والا فلم اختيار اسم هذا قوله بوجوبها لان سبب منع المصروف
 بوصفه الاسم لا لفه اسم انما هو كون الاسم اه لا الاسم الدال بل هو
 قوله لم يتعين اه انما قد ذلك ليلا يرو ان التعريف غير مانع له فحول اسماء
 الزمان والمكان والالته فيه لانها دالة على ذاة مبهمه مأخوذة مع بعض
 صفات مانع انها ليست بـ وصاف وحاصل الجواب ان المراد
 بالذاة المبهمه المبتغين سوى تعين الصفات وه تعين زائد على تعين
 الصفات وهو كونها مكان وزمانا وشيا يعنى به الفاعل الى الفعل قوله وفيه
 نظر وحاصل ان التعريف غير مانع لخروج الاوصاف المشتقة على تعين زائد
 على تعين الصفات عنه قوله لان الاوصاف اى لان المشتقات المأخوذة
 في مفهوم تلك المبادئ فما قال الفاضل ان المراد بالصفات مدلوله كذا
 ونسبته المأخوذة اليها اجراء الاحكام الدال على المدلول ليس بشئ لان
 الصفات كما يطلق على مدلولات المبادئ فكذلك يطلق على نفس المبادئ

قال المحل على المبدولات اجراء للجوز في النسبة الماخوذة بلا عيب قوله على
 تلك الذوات اى الذاة التي اخذت النسبة اليها في مفهومات المبادي قوله
 فان التمس اه اثبات لفظية ببيان الحال في جزئى فهو في الحقيقة
 لا تحليل الفاء للتفصيل فلا يرد ان اثبات الشخصية لا يستلزم اثبات الكلية
 فلا يتم التقريب قوله فانه بعيد لعدم سبق الذهن اليه واما يعرف الدلالة
 بسببه قوله مثل ما ويرى بالشد يد اعلمه اذ يورثا لقلب الواو يار او او غنى
 الياء قوله ولهذا اى ولا اجل انه وصف قوله فان التصغيره انا قد ذكر ذلك لئلا
 يرد ان اذ يرس على وزن من اوزان الفعل فكيف يصح منع اصراف لاجل
 وزن الفعل واصل الجواب ان منع صرف التصغير لاجل وزن كان في
 الكبير وان قلنا انه سخط في التصغير قلنا ان التصغير لا يخل وزن
 الفعل في قسم اعنى اوجه ابدال الزوائد بثبوت فعل على وزن الفعل قوله
 فالاولى انما لم يعقل فاعلم بصلح الاول ايضا بان المراد بعدم التعيين
 هو عدم التعيين باعتبار اهلته فلا بأس ان تحقق تعين سوي تعين اخصا
 باعتبار المادة قوله منع طلحة اه من الوصفية منافية للطبيعة قوله بين
 المصغره يعنى ان الكبير علم فاجروا حكمه على المصغر قوله القرينية اه انا قد ذكر ذلك
 لئلا يرد ان المباد من الدلالة الوصفية فارادة التعميم بخلافه فلا بد له من
 قرينية ولا قرينية واصل الجواب ان القرينية مستحقة له قوله وشروط ان
 اشتراط الاصلية دليل ككون الدلالة الماخوذة في تعريف الوصف اعلم من
 الوصفية وغيره قوله والاستدلال اه انا قد ذكر ذلك لئلا يرد على عدم اعتبار
 وصف العرض قائم هو الصفات اربع اذ لو كان الوصف العرضي معبرا
 ان كان اربع في المثال المذكور غير منصرف للوصفية وزن الفعل

باطل انصرافه فالمقدم مثله وحاصل الجواب ان انصراف اربع لغات شرط
 وزن الفعل عني عدم قبول التاء لقوله التاء لا لعدم اعتبار الوصف العرضي
 فذا يكون لا انصراف دليلا عليه قوله مدخول اي مخدوش قوله وما يقال في
 تصحيح المتن ورود الرضي من ان الوصفية العرضية غير معتبرة بدليل انصراف
 اربع وان قلت ان انصرافه للاختلال في وزن الفعل لا لعدم اعتبار
 الوصفية العرضية قلنا شرط وزن الفعل هو عدم طريان التاء ولا شك ان
 التاء في اربعة ليست بطارية لوجودها في الذكر المقدم على المؤن فعلم ان
 ان انصراف لعدم اعتبار الوصفية العرضية ثبت دعوى المسمود ورد الر
 قوله ليس بشي آه رد من جانب الرضي على رده وحاصله انه لما كان تاء
 المعارضة في اعلية مخلة بوزن الفعل فكيف لا يكون التاء الاصلية في اربعة
 مخلة له والحاصل ان شرط وزن الفعل عنده هو عدم وجود التاء مطلقا
 وجد في اربع تاء وان كانت اصلية انصرف للاختلال في وزن الفعل لعدم
 اعتبار الوصف العرضي فرد القول بعدم الاختلال في وزن الفعل و
 يمكن الجواب من جانب المسمود بان شرط وزن الفعل هو عدم عود
 التاء لكونه من خواص الاسم فاذا وجد في الوزن لقوى مشابهة الاسمية
 بخلاف التاء الاصلية فانها ليست من خواص الاسم فلم يشترط عدمها في وزن
 الفعل ولما لم يكن التاء في اربعة عارضة لتحقيق اعتبار وزن فعل علم ان
 ان انصراف لعدم اعتبار الوصفية العرضية قوله قال السيد قدس سره
 ردوا راد آخر لكلام الرضي بان يقر ان شرط وزن الفعل هو عدم قبول
 التاء الثانية وتاء اربعة ليست للتانيث لعدم اشتغالها به فعلم ان الاختلال
 في وزن الفعل ثبت لعدم اعتبار الوصفية العرضية وحاصل الرد ان التاء

ان تاء اربعة التذكير وان قلت لو لم تكن تلك فلم يستعمل في الذكر
 قلنا استعمالها في الذكر باعتبار الجماعة وهي موثقة فيكون التانيث في
 الاختلال في وزن الفعل قوله والتذكير آه انما قد ذلك ليلا يرد ان التاء
 لما كانت للتانيث باعتبار الجماعة فكيف يعنى التذكير منها لان الجماعة اعم
 من الذكر والانات وحاصل الجواب ان التذكير مفهوم من خصائص التاء
 بجماعة الذكر شرافتها وتقدمها في الرتبة ودفع الالتباس بين الذكر و
 المؤنث قوله ويؤيد ما قاله من كون التاء في اربعة للتانيث لان اللفظ
 بالهاء في الوصف من خواص تاء التانيث قوله وعدم الضراف عطفت
 على انقلاب تانيث ثمان لقول السيد وحاصله ان التاء لو لم تكن للتانيث
 لم يكن اربع في القول المذكور غير منصرف لعدم سبب غير العلية لان الوصفية
 منافية مع العلية فلم تعتبر معها وزن الفعل اليهم غير معتبر بقوت التاء فيه
 فلم يكن التاء للتانيث لم يتحقق سبب غير العلية بسبب الواحد لا يؤثر
 في منع الصرف واما اذا كانت التاء للتانيث فاجتمع سببان احدى العلية
 والتانيث اما التانيث فلهذا واما العلية فلان كل لفظ اذا غير عن نفسه
 يكون على نفسه وهه لك ثم هذا التانيث انما هو على رأي الرضي من اختلاف
 وزن الفعل في اربعة ابا على طور الجمهور فكلما جاز ان يكون منع الصرف
 للعلية ووزن الفعل اذ مطلق التاء ليست بخلة عندكم في وزن الفعل
 بل الخلة انما هي التاء الطارئة وهذه التاء ليست لك كما مر قوله قال
 انهم سنفى وما يرد جانب الرضي من كون بضرات اربع لاختلال وزن
 الفعل لا لعدم اعتبار الوصفية العرضية فلا يكون ليلا عليه وحاصله ان
 شرط وزن الفعل هو عدم قبول التاء قياسا وهذه التاء ليست بقياسية

فلا يحتمل سينوتها وزن لعل فاعلم ان انحراف اربع لعدم اعتبار الوصفية
 العرضية فيكون دليلا عليه واما قلنا ان التاثير في باربعة ليست بقياسية
 لان القياس يقتضي شيئين في الموث ولما في المذكورة بالانكس قول
 الا ان يقول ليلا يرد مقتض باب عالم لانه ينبغي ان يكون غير منفرد
 للوصفية الاصلية والعلمية فلو قيد باذكر له دفع بان اعتبار الوصفية الا
 فيما لا يلزم اعتبار استقادة في باب عالم ليس كك انما في الاو
 ولم يقل بصواب بطور دفعه كما ذكر بقوله وكان واما قد كان بعد ما يذكر في
 بعد فيكون ضعيفا في كونه دليلا على اعتبار قيمة قوله قال قدس سره
 انما قد ذكرك ليلا يرد وان الاصل ما يتبين عليه شيء والوضع ليس بما يتبين
 عليه الوصف فكيف يكون اصلا وحاصل الجواب ان الدلالة معتبرة
 في مفهوم الوصف وهي عينه على الوضع فيكون الوصف ايضا جليا على الوضع
 فيكون اصلا قوله في باب الافادة اه انما قد ذكرك ليلا يرد ان المتبادر من
 الدلالة الدلالة المعبرة المستخرجة في الكلام والطبعي والعقل ايضا منها مع انها
 ليست بمنفردتين على الوضع وحاصل الجواب ان المراد بالدلالة المعبرة
 هي الدلالة المعبرة في باب الافادة والاستفادة وهي المطابقة وتضمني
 والا تسمى ولا شك انها مستخرجة على الوضع قوله كان الوضع الجار والمجرور
 عن تفرع الدلالة عليه ومتعلق به ايضا وفيه إشارة الى ان مفهوم الشيء
 الحاشية دفع ما حذرناه فتذكر قوله لان الاصل اه فاذا كان الوضع متفرعا
 عليه كان بينا عليه قوله واذا كان الوضع انما قد ذكرك ليلا يرد ان انما
 انما قد خل على انظر وهو انما كان والوضع ليس بشيء منها فلا يصح
 دخول انما عليه وحاصل الجواب ان انظر فيه تجوزية بعلاقة شتمال

الاصل على الفرع كاشمال الطرف على الطرف والى هذا اشار لقوله توهم
وانما لم يلقه التوهم بضعف العلاقة لان اشمال الاصل على الفرع انما هو بطريق
عدم الانفكاك واشمال الطرف على الطرف انما هو بطريق الاحاطة فالعلاقة
في الواقع انما هي اشركة في نفس الاشمال دون معناه ولا خفاء في تضعفها -
فما قال الفاضل ان النجاس هو عدم الخروج ليس بشئ لان عدم الخروج
انما يتحقق بالاحاطة وهي في الطرف لان الاصل قوله ولكن آه جواب ثان
لدخول الفاعل على الاصل الذي هو الوضع وهاصله ان دخول الفاعل هو
وهو زمان الا انه حذف في اقيم لضاف اليه مقامه فيكون الفاعل دخل عليه مجازا
بعلاقة انه قائم مقام الزمان فيكون الفاعل على كل تقدير للطرفية التجوزية
الا ان الفرق العلاقة بينهما على الاول المشابهة وعلى الثاني الالقاسية
مقام الزمان فما قال الفاضل ان الفاعل على الثاني مستعمل في الطرفية
الحقيقية وهم اذ دخل الفاعل على كل تقدير بحسب الظاهر هو الاصل وهو
لفظ حقيقة قوله الفاعل للتفريع انما قد ذلك ليلا يرد ان المتبادر ان
الفاعل للنجاس هو استعماها فيه وهو يقتضيه سببية شرط ولا شرطه قوله غلبة
الاسمية آه انما قد ذلك ليلا يرد ان المتبادر ان المعروف مطلق الغلبة
والضمير في اختصاصه ارجع الى الدال على المعنى الوصفى فلا يكون متحرلف
جامعا لخروج غلبة العلمية على اسم جنس غير صفة عنه وحاصل الجواب ان
المعروف اذا كان غلبته الاسمية على الوصفية نبارا على ان اللام للعهد يكون
ضمير اختصاصه ارجعا الى الدال على المعنى الوصفى وان كان معروف هو مطلق
الغلبة نبارا على ان اللام للجنس يكون ضمير اختصاصه ارجعا الى الدال على
معنى مطلق ومصحح الاول المقام ومصحح الثاني الاصلية قوله وذهب شيخنا

المقصر من ثقل بيان الاسم في حال الغلبة عليه الوصفية بانه اسم جامد في
 تلك الحالة او صفة فالمراد بالاسم المحض الجامد الخالي عن الوصفية قوله عن
 كونه وصفا بان يكون جارا يعلى غير وما بعاله في الاعراب قوله وهو لا يحد
 الفردية بحسب الاستعمال فلو اجري على غيره لزم حل احد المتباينين على الآخر
 وهو لا يجوز قوله في المفهوم فلو اجري عليه لزم توصيف الشيء بنفث قوله
 لعدم تقيده فلو كان بقا معنى الوصفية شرطا لتقيده بالحيثية فيا سيأتي بالسواد
 في اسود وبافيه سواد وبياض في ارجم ولتقيده بتقيده بافيه وسمته في اديم قوله
 ان المحل ينبغي ان حل بذهب المص على عدم اعتبار بقا المعنى الوصفية حل
 لذهب على خلاف الاجماع وهو لا يجوز قوله قال بيان لاجماع اهل اللغة
 على اعتبار بقا المعنى الوصفية قوله فالاولى يعني بذهب المص هو اعتبار بقا
 المعنى الوصفية وان قلت انه لا وجه لالاطلاق الحيثية ولتقيده قلنا ان
 المقصود تعيين الذات التي غلبت فيها هذه الاسماء وهو تحصيل كون
 التقيده فلا حاجة اليه انما قال اولى ولم يقل فالاصواب لتصحح كلام السيد
 الفخر بان المصم اضع في اللغة لا مقلد فلا بأس في خلافه اذ لاجماع مع حل
 امام اعمر اخص الفاضل بان كلام المصم في شرح قوله وخالف سيبويه في كلامه
 على اولوية بذهبية باعتبار الوصفية الاصلية وان ال تحقيقا دل على ان اعتبار
 المعنى الوصفية ليس شرطا في الغلبة فالمحل على اشتراط فيها يخالف كلامه قوله
 ان مراد المص بقوله وان زال تحقيقا زال الوصفية الصرفة لزال الوصفية
 بالكلية حتى يعين منه عدم اشتراط بقا المعنى الوصفية في الجملة قوله الفارسية
 انما من ذلك ليلا يروا ان الفار للتفريع والفا للام اي فيلحق اذكر احد
 وحاصل الجواب ان الفار للنتيجة فيفيد ان العلم بالصفات اربع مثلا متفرع

على العلم بشرائط الاصاله مثلا واللام للتعليل فيفيد ان نفس العلم
 اربع متفرع ومترتب على نفس شرط الاصاله مثلا الفاء وذلك بنا على ما قالوا
 ان العلم ان العلم بالدليل علة للعلم بالمعلم فالدليل علة لنفس العلم
 الاول مطلق والثاني مقيد بالبرهان انما وقال انما فصل في تفضيل
 هذا المقام ما حصل ان الفاء لترتب العلم الثاني على العلم الاول سواء كان
 المرتب عليه علة او معلولا او غيرهما واللام ليقيد كون الاول علة للثاني
 سواء ترتب العلم بالثاني على العلم بالاول ادلا ولا يخفى ما فيه من احتياف
 من كلام المحقق حيث قد ان الفاء للنتيجة فالقول بتعظيم مقام الفاء من ان يكون
 العلم بالاول علة او معلولا يخالف لما تقر ان العلم بالنتيجة معلول للعلم
 بالدليل فيكون العلم بالاول علة على ان كل سبب علة والترتب انما
 يكون على سبب فالقول بكون المرتب عليه علة ادلا هو وايضا معنى
 العلة ما يترتب عليه فالفعل بكون الاول علة للثاني مع تعميم ان
 يكون مرتبا عليه ادلا هو بعد هو قوله من مجموع الاصلين اه انما قد ذلك
 ليلا يروا ان لفظ ذلك انما يكون اشارة الى السبب وهو الاصل الاول
 فلم جعل المثار اليه المجموع وحاصل الجواب ان المثار انما جعل لثاثير
 المجموع ليصح عطف امتنع على حرف لان العطف يقتضي التشارك في متفرع
 عليه فلو جعل المثار اليه الاصل الاول ففقد ان امتنع متفرعا عليه
 يصرف مع ان شرط الاصاله لا دخل له في امتناع هو وارقم ادلو
 فرض شرط الاصاله مع مضرة الغلبة لا يثبت امتناعها فاذا جعل
 المثار اليه المجموع يكون امتنع متفرعا عليه وكذا اصرف فيثبت اشارة
 فيصح عطف قوله ووجه ذلك اه انما قد ذلك ليلا يروا ان لا صحة

المعطوف على هذا التقدير انهم لعدم التماس ان امتنع متفرع على المجموع
 باعتبار الجزأين و صرف متفرع عليه باعتبار الجزأين الاول وحاصل الجواب
 ان اشركه انما يجب متفرع عليه هو المجموع فلا يعلم تعيين أصل الكل من فرع
 التبعين فتكون على رأي المتعلم والى هذا اشار بقوله وبجاء به قوله عطف
 على صرف لما تقر ان المعطوف في تلك المعطوفات المتعددة معطوف
 على اول المعطوفات على انفسه بسببية فهو متفرع على المجموع و باعتبار الجزأين
 الاول كصرف فما قال الفاضل انه متفرع على الأصل الاول ليس متفرع
 على المجموع قوله بالتخالف بين المعطوف عليه قوله نسبت لصره لما ورد
 على المع ان لصره انما يكون في الاسماء ومجموع مرت بنو اربع ليس
 باسم فلا يصح نسبة لصره اليه واجاب الشان بان المراد صرف اربع في
 مرت بنو اربع ولما كان بناء ذلك على الجواز في نسبة لصره
 الى المجموع ولا بد فيه من علاقة بين المحشى لهما بنهاى الكلية والجزئية فيكون
 من قبل ذكر الكل في ارادة الجزء قوله لى لصره اسوداه انما قد ذلك ليلال
 يريد ان المتبادر من امتناع اسود و ارتقم امتناع ذاتهما لا امتناع
 في ذاتهما مع ان امتناع الذات ليس متفرع على عدم مضرة اخلية
 وحاصله الجواب ان العبارة محمولة على تقدير المضاف وعلى تقدير
 الجار والمجرور ان الاول لما كان ظ تعلقة الحذف والثاني غير ظ
 ذكره اشم وترك الاول اكتفاء ابا السطو والمحشى ذكرهما تبينها على ان
 كلا منهما واقع قوله ومثان عطف على ثمان قوله لم يثبت يعني ان الوصف
 الاصلية انما يثبت بملاحظة الوصفية في حين الوضع وهو يعلم بان استقرار
 دليل الملاحظة هو الاستقرار فاذا انعدم الغدوم الملاحظة بناء على عدم

وهو حاصل في كل موضع من مجموع كل ما لا يحد بالاعتناء ولا يخرج من اقسامه قلت اذا كان متفرع عليه

الدليل في دليل عدم المدلول قوله فلان استعماله يعني ان الوصفية
 الحالية انما يثبت بملاحظة الوصفية في حال الاستعمال ولا ملاحظة في
 حال استعمال تلك الاسماء للمعنى الوصفية قوله ثبت في افعى وقوة في احد
 وخال في خيل قوله وان كانت اه انما في ذلك ليلار يروا ان لولا
 تلك الاسماء الذات المتصفة بتلك الاوصاف فعلم ان المعنى الوصفية
 ملحوظ في استعمالها وحاصل الجواب ان مدار الوصفية في الحالية على ملاحظة
 استعمال المعنى الوصفية لا على الصفات ذات المدلول في نفس الامر و
 ان تحقق الاتصاف بنفس الامر لا اشارة بملاحظة المعنى الوصفية في حين
 الاستعمال قوله تار زائدة احترز بقوله زائدة عن النار التي هي خبر
 كتابت تحت وبقوله في آخر الاسم عما يكمن في الوسط كتابا افتعال وعما يكون
 في آخر الفعل كتابا ضربت وبقوله مفتوحا ما قبلها احترز عن تاء اخت وبت
 وقوله يقلب في الوقت تاء اللز على الكوفيين حيث قالوا ان الهاء اصل
 النار ففي حالة الوقف ترد الى الاصل ووجه الرد ان علامة التانيث
 وضع النار فعلم ان الهاء في حالة الوقف تنحصر في حرف الفاصل
 بابن الاوّل ان يقول تار الزائدة في آخر الكلمة ليشتمل زيادة تاء
 في آخر الحرف كما في ربه اقول ان المعرفة تار التانيث في الاسم
 تبارا على انها التي لها دخل في سبب منع صرف الذي هو مقتضى لغم
 لو كان المعرفة مطلق تار التانيث لكان الامر كما ذكره قوله في غزات
 من عدم محض النار للتانيث قوله ولا يكن اه انما في ذلك ليلاد يروا لم
 لا يجوز ان يكون اخت في حال العلم للموت غير منصرف للعلمية واليتا
 المعنوي وحاصل الجواب التانيث المعنوي انما يكون بتقدير التاء

ولا يمكن تقديرها اذ قوله وان لم يكن مستحصّة اه انما قدّم ذلك ليلا
يتوهم ان تقدير التاء عند وجود التاء ملحوظة انما يمنع اذا كانت ملحوظة
مستحصّة للتأنيث وه ليس كذلك للزوم التاء اذا لا يقرب في الجمل جمل
قوله اى بعد انما قدّم ذلك ليلا وير وان التأنيث لازم فلا حاجة الى
اشتراط العلوية لاثبات اللزوم قوله اسماء اى جاذب ابدليل بالمقابلة
قوله كجمله اه الاول مثال للاول والثاني مثله قوله لكن لم يعتبر واه
انما قدّم ذلك ليلا وير وان التاء لما كانت لانه مبدون العلوية في
هذه الصورة لعدم وجود الحجّة بدون التاء فامضى حاجة الى اشتراط العلوية
وحاصل الجواب ان هذه اللزوم غير معتبر لانه مختصر بآية يكون التاء على
خلاف الاصل فالمعتبر هو اللزوم الكلي الثابت في جميع المواد واما اللزوم
العلمي فهو كالجوابية على كلها قال الفاضل في وجه عدم اعتبار هذه
اللزوم انه عارض بخلاف اللزوم بواسطة العلوية فان العلوية وضع ثمان فلا
يكون عارضا اقول ان هذا اللزوم بناء على وجود التاء في اصل الوضع
الاول فالقول بانه عارض ليس بشئ وايضا هذا اللزوم باعتبار الوضع
الاول وهو اقوى من الوضع الثاني فالقول بترجيح اللزوم في اصل الوضع
الثاني على اللزوم الحاصل بالوضع الاول ترجيح المرجوح قوله الفرق اه
يعني هي تحتمل ان يكون المراد بالاعلام هو مطلق الاعلام سواء كانت عربية
او عجمية وحيث يكون قيد الامكان لا يحترز عن الصرف الواقع في
الاعلام العربية والعجمية جميعا وتحتمل ان يكون المراد بالاعلام العربية
وقيد الامكان يحترز عن الصرف الواقع فيها فيكون المراد بالاعلام
الاعلام المعبرة عندهم والاعلام العجمية ليست بمعبرة عندهم والى هذا اشار

بقوله ولكأن قوله ضرورة فيكون مثالا للصرف للضرورة قوله
 للرب عن نقل فيكون مثالا للصرف لما في حكم الضرورة وهكذا كما في الكلام
 قوله جبريل آه مثال للصرف بالقص وتغير الحركة وجبرال مثال للتغيير
 بالقص فقط وجبرين مثال للتغيير بالقص وتغير الحركة وقلب حرف قوله
 وتركيب حرف باعطف على اوزان كلمهم فخرج يكون ضمير في حروفها راجعا
 الى كلمهم ويحتمل ان يكون عطف على ورود ما فخرج يكون ضمير راجعا الى الكلام
 الثاني في كلمهم قوله فالقرب به شئت فكانها ليست اعلاما واللام ضمير
 التليق في أي شيء اشارة قوله أي ما يكون تارة آه انما قد ذلك ليدل
 سر وان التانيث المعنوي ما يكون علامة مقدرة سواء كانت تارة او ثانيا
 فليغني ان يجوز تقدير الف ايض والامر ليس لك قوله ولا مجال الواو معني
 انه فيكون دليلا لتخصيص التارة قوله قبل آه دليل ثمان لا شرط العلمية
 في التانيث المعنوي وحاصل ان التانيث الظاهري قوي من التانيث
 المتقدر فاذا كان القوي مشروطا بالعلمية فالضعيف بطريق الاول
 وحاصل دليل التانيث قياس المعنوي على اللفظي في كون كلمتها محلا بالتارة
 من غير اثبات قوة في اللفظي قوله مستلزم آه انما قد ذلك ليلا يرد ان
 كلما هو شرط الوجوب هو شرط الجواز ايض بثبوت في ضمنه فيكون العلمية
 في كلا الضمين شرط للجواز فلا يصح انصراف وحاصل الجواب ان المراد
 بشرط الوجوب شرط مستلزم لمنع الصرف وبشرط الجواز شرط الغير
 مستلزم له ولا شك ان العلمية في اللفظي مستلزم لمنع الصرف في المعنوي
 كلا قوله أي لفعل آه انما قد ذلك ليلا يرد ان المتبادر من تحريك
 الاوسط هو تحريك الاوسط مطاوعا سواء كان بالفعل او بحسب الاصل فينبغي

ان يكون منع الصرف في دار واجبات لثبوت تحرك الاوسط في الاصل
 لانها في الاصل وورث قلب البراد الفاعل كها والفتح ما قبلها قوله وتتم
 تأثير كليهما انا قد ذكر ليلاير وان المتبادر من تختم تأثير كل من علمية وال
 ان المتحرك في احدهما بالاستقلال والامر ليس لك لما من ان المتحرك هو
 مجموع السببين لا كلا واحد وحال الجواب ان المراد بتختم تأثير كل منهما تختم
 تأثيرهما بطريق الاجتماع قوله فلم جعل المصديغ ان الثقل الذي هو موجب احد
 الامور الثلاثة بوجوب وال محضة التي يعارض احد سببين لا على اثنين
 فان شرط التأثير ما لا على اثنين فحين التاثير لغو قوله لان الكلام
 يقع سلمنا ان الامر كما قلنا الا ان تخصيص التاثير لكون الكلام متوقفا على
 شرطه ولا يلزم من تخصيص في الذكر لثبوت اختصاص في الثبوت الواقعي قوله
 لكونه معنويا يعني لان ان احد الامور الثلاثة شرط لتاثير كليهما بل هو شرط
 للتاثير فقط لان الاحتياج الى شرط انما يكون للضعف لا للضعف في
 العلمية لكون واله اعني اعظم ظاهرا بل للضعف انما هو في التاثير لكون علامته
 مقدرة قوله لا يلزم اه لان اللم يتعين احد سببين للمشرطية حيث تم
 ثقل احد سببين حال بعين تخالفه لان يصح ان المراد باحد سببين التاثير
 بقرينة القام فلا خلاف ثم الجواب الاول تسليم والثاني منع فالاشتبا
 لتقديمه لتقدم المنع على تسليم الا انه لما كان الاول موافقا لبطء كلام
 اشر والثاني ليس لك قد مره قوله اشارة اه يعني انا قد اشر بيلدتين ولم
 يقل لكافين للاشارة الى وجه التاثير قوله اعلم بيان ايضا لبطء انا
 الا ما كن وهما التعايل قوله صرفها اه انا قد ذكر ليلاير وان المتبادر
 من ابتناءهما هو امتناع ذاتهما مع ان ذاتها ليست بمجموعة وايضا ان المتبادر

٢٠٠
 جمع مؤنث بتأويل الجماعة والضمير نكرة فلا يكون بينهما مطابقة وحاصل
 الجواب ان المراد امتناع صرفها لا امتناع ذاتها فاندفع الاول وضمير متع
 راجع الى مصرفها لا الى الامثلة فلا يكون الجزاء حالاً للضمير المتعبد فلا يلزم المطابقة
 فاندفع الثاني ايضاً ونقول ان الضمير راجع الى كل من الامثلة التي فاندفع
 الثاني والعبارة مجولة على حذف الجار والمجرور فاندفع الاول لما كان
 اسناد الامتناع الى مصرف ووفق ما سبق من اسناد الجواز الى مصرف فذكره
 اشترط ترك تقدير الجار والمجرور وارجاع الضمير الى كل واحد من الامثلة الى
 هذا اشار بقوله والاول اوفق قوله وهو شرط آه اعترض بان شرط تحتم تأييد
 الثالث المعنوي غير منحصر في الزيادة على الثلاثة التي عند تسميته بل شرط
 تحتم تأييد عند تسميته المذكور غير الزيادة على الثلاثة التي فلم يخصها لمصطلح
 تحتم تأييد عند تسميته المذكور في الزيادة على الثلاثة فالحال ان بيان
 المصطلح في شرط تحتم تأييد الثالث المعنوي عند تسميته ان ذكر ان بشرط الزيادة
 على الثلاثة فقط غير صحيح فينبغي ان يدفع بان المنحصر في الزيادة على الثلاثة
 هو بشرط بالنسبة الى الامور المذكورة لا بالنسبة الى جميع اعدادها ولا
 شك في استقامة المنحصر الاضافي فيكون المعنى ان شرط تحتم تأييد
 عند تسميته الزيادة لا العجوة وتحرك الاوسط وليس المعنى ان شرط
 عند تسميته غير الزيادة حتى يرد الاعتراض وقال انما حصل
 ان هذا الجواب لا يدفع السؤال اذ حاصل ان بيان المنحصر في شرط تحتم
 تأييد الثالث المعنوي قاصر لان شرط آخر تركها وهذا الجواب لا يدفعه
 بل اقول ان قول المحقق قد زال العلية ما طردل على ان شرط
 انما هو شرط في حال تسميته المذكور به فيكون الاعتراض على طور ما ذكرنا و

ليس بشيء شرط تختم تأثيره مطلقا حتى يكون الاعراض على طوره و
ايضا ذكره في ذيل قوله شرط الزايده لاني ذيل قوله وشرط تختم تأثيره
ول على ما ذكرنا فمردود من رد غيره قوله وكذا حاله في الشرط الاول
ان لا يكون ذلك المذكور مؤثرا بحسب الاصل ولا مؤثرا مجردا عن التاثير
اصلا في المذكور فيكون كما هو قول عنه قوله وهو الشخص انما في ذلك ليل
يرد ان حاله اذا كان مذكرا فكيف يصح توصيف المصنوع وحاصل
الجواب انه يتاويل شخص وهو مذكور قوله لان الاصل يكون التاثير ليل
التاثير وصف فيكون مجردا اصلا في المذكور ليثبت الفرق قوله ان
الحكم للغالب اه فاذا غلب استعماله في المذكور يكون الغالب التذكير فيكون
التاثير كالمعذور في مقابله وقال الفاضل في شرحه ان اعتبر
في القسم الثالث الحال السابق فاعني الحالين كان غالبا يعبر بحالته
مقتضى الاستدلال على شرط الثالث وهو لا يثبت على طوره بل يكون
للاستدلال على اشتراط عدم غلبه الاستعمال في الذكر بانه لو كان غالبا فيه
لكان مذكرا اذا الحكم للغالب فالعدم التاثير فكيف يؤثر في منع بصرف
وقوله وما ذكرنا جواب الاعراض وحاصل ان معنى كلام المصنف ان يسمى بذلك
اهي وان يسمى بالموثوق به هو اه ولا شك ان التسمية بالموثوق به
لغالب التاثير وعندها فاق شرط الثالث لا يسمى عند التسمية فلا حاجة الى
ذكر ما قوله فاهواه انما في ذلك لئلا يرد ان الحرف الرابع في الاسم
الخامس ليس بهائم مقام تاء التاثير لوقوعه في الوسط ومقام التاثير
الاخير فلا يصح الكليه وحاصل الجواب ان المراد بالحرف الرابع الحرف
الاخير في الزائد على الثلاثه قوله ويشبه اه انما في ذلك ليل ويرد ان

في ثبوت ثالثه كيف يصح قوله ان موضع التا فوق الثالثه قوله وجهها
 شي فيكون ثابته بقا قوله يجوز ان يقع ان دفع البعض الذي ورد على
 الصوابانه لا يصح عدم المعرفة من سباب منع الصرف لان سببه يكون
 صفة الاسم لا لفه والمعرفة لفه كما يثبت بالجار الذي بان المراد من المعرفة
 التعريف فيكون صفة كما وقع من الشئ فكذلك يثبت بالجار بان الحذف بان تقدير
 المضاف ويبقى المعرفة على حاله او بان يقدر بحثية اذ على كل تقدير يثبت
 لحاظ الوصفية وبه يصح العدد لما كان المجاز بالذكر اولى من المجاز بالحذف
 تركبه قوله شرطها علمية مع انه احضر لا سقاط ان تكون قوله لان
 المراد يعني ان المراد بالمعرفة التعريف فلو قلنا شرطها علمية يكون المعنى
 شرطها كون التعريف علما ولا شك ان التعريف ليس بعلم بل بوصفه له
 قوله حتى يكون احضرا ان تكون اطول في اللفظ من اللام قوله لازم
 التكرار لما مر في التانيث شرط العلميه فلو ذكره ان شرطه لازم التكرار وانما مر
 لفظا لعدم التكرار في المعنى اذ المعنى علمية ما فيه التعريف وفيما سبق علمية
 ما فيه التانيث ثم التكرار في اللفظ فقط وان لم يكن مستغنا لكنه قيم لغوات تقتض
 ثم حذف المضاف اليه في قوله علمية لكون اللام بدلا عنه وشرطا ما مر في
 حذف المضاف من البناء او الاضافة الاخرى او المتولين عند عدم
 تعويض شيء منه فما قال الفاضل من ان حذف المضاف اليه شرط
 باحد الامور وليس هو معنى قول المحشي لم يبدل عن المضاف اليه ان اللام
 تؤدي مؤدعى المضاف اليه لا انها عوض عنه عدول عن لفظه وعدم تعاضده
 قوله في شرط العجمية نذكر بقول بعينه فيه فانهم اتفقوا قوله زيادة
 يعني ان اتفقنا انما يراد في الجملة التامة لاني مفرداتها وليس شرطها

العجيبة تكرار الجملة السابقة الثامنة لزيادة القيدة قوله الاظهر المتميز
 من التوجه الاول متميزا ما بان يكون حصول الكل في الجزئي وفيها
 حصول الصفة في الموصوف بنظر الى ذات العلم وان كان ينظر الى مضمونه
 حصول الجزئي في الكل اذ مضمونه الذات الموصوفة بالعلمية فيكون العلم
 جزءا للكل الكلام في الافراد والعلمية صفة بالنظر اليها قوله ولا يخفى آه
 بيان للفرق بين اشتراط العلمية في المعرفة وبين اشتراطها في غير ما ليل
 يتوهم انه على نسق واحد حتى يكون تحقق المعرفة غير تحقق العلمية كما في
 التائيد وغيره والامر ليس كذلك قوله وفي حكم المنصرف انما قد ذلك ليل
 يريد ان المنصرف عند المصنف بالخروج عن علمتين والاضافة لا يخدم بها
 العلمتان فكيف يصح قولهم ان التعريف الاضافي يجعل غير المنصرف
 منصرفا وحاصل الجواب ان هذا القول مبني على تعريف الجمهور بان المنصرف
 لا لا بدخله الكسر والتون ولا شك ان التعريف الاضافي يدخل الكسر
 المضاف في حالة الحر اما على رأي المصنف فالتعريف الاضافي يجعل غير
 المنصرف في حكم المنصرف لا يحسنه قوله هذا مبني آه انما قد ذلك ليل ويريد
 ان مذهب الخليل ان اجمع غير منصرف لوزن الفعل والاضافة تقدير
 وذهب جماعة الى انه غير منصرف لوزن الفعل واللام المقدرة فعلم منه
 ان التعريف الاضافي واللامى ايضا معتبر في منع الصرف وحاصل الجواب
 ان المحصر مبني على مذهب المصنف انه منع الصرف في اجمع الوزن الفعل
 والصفة الاصلية قوله والعلمية كما ذهب اليه ابو علي لم يقله والاضافة كما ذهب
 اليه الخليل وقد مر فتذكر قوله او اللام المقدرة كما ذهب اليه جماعة حيث
 قالوا ان اصل اجمع الارجح لكونه تأكيد للعرفته بلا علامة تعريف فيه

فلا بد من تقدير اللام لا متناع تقدير غيره من اذات انغيرلف قوله فعل
 هذا اي على ان اسبب هو المعرفة والمؤثر انما يكون ما يكون سبب فيكون
 نسبة المؤثرية الى السببية العلمية حريا على صطلح من سجل العلم سبب
 لا شرط او مجاز من قبل ارادة العام من ذكر الخاص قوله تجھے على تقدير
 المنصير قوله او بثبوت على تقدير كون اليا للنسبة قوله واما الاختلاف آه بان
 يعبر في تعداد الاسباب بالمعرفة وفي اثبات التأثير بالعلمية قوله العلمية
 بل هو حض مقابل تكبير لاسنهاود من المعرفة وهو مقابل التذكير قوله لا غير انما
 ذلك ليلاد ان الالفاظ المشتركة بين العرب وغيرهم لصدقا عليها
 انها مما وضعها غير العرب مع انها ليست بحجة وحاصل الجواب ان قيد فقط
 مراد قوله نافع فاعل سمي راويه مفعوله وعيسى بدل منه او عطف بيان له
 قوله تحقق الاشتراط آه انما ذلك ليلاد ان المعهوم من شرح ان العلم
 العجيبة لا يقبل تصرفات كلام العرب والاعراب وما يد للنسبة من تصرفات
 كلامهم فنبغي ان لا يجران فيها وحاصل الجواب ان الاعلام العجيبة لها
 شبيهان شبيهة بالحالة الاصلية نظر الى الاصل وشبيهة بالحالة الطبيعية
 بناء على ان الطاري يزيل حكم المطر عليه فبالنظر الى الاصل المتع الا
 والاضافة وما يعا فيها اعني التواين والكسرا ايضا تابعة وبالنظر الى
 الطاري يجرى باقي الخواص وانما لم يعكس الامر كون العلمية منافية للام
 والاضافة دون البواقي وهذا هو سر في اشتراط العلمية والى هذا اشار المحقق
 سبه بقوله هي منافية فعله هذا مراد اسم سبب منع تصرف في الاعلام العجيبة منع
 تصرف خاص قوله واما اذا لم يقع انما ذلك ليلاد ان علمي هذا يعني
 ان لا يشترط العلمية لبثوث الشبهين في الاستعداد العجيبة غير اعلام

فينبغي ان يمنع التنوين فيها ايضا لرعاية الاصل وحاصل الجواب ان
 الاصل عدم رعاية الاصل بدليل ان اطاري نزيل حكم المطر عليه الا ان
 الرعاية في الاعلام لرعاية العلية فاذا لم تقع لم تقع رعاية الاصل قوله
 ذهب سيبويه اه فيه اشارة الى ان كلامهم من اعتبار تحرك الاوسط
 انما هو مذموم فقط قوله خفيف فلا يثبت به ثقل المؤثر في منع صرف الا ان
 المهم نظر الى ثقل باعتبار الحركة لا الى الخفة باعتبار التلاشية قوله
 ووضع كلام العجفي ليل ثان لعدم اعتبار تحرك الاوسط الا ان المهم نظر
 الى وجود كثير من التلاشيات في لسان العجم فلذا عجزه قوله كنهني جوارف
 مهنه قوله وكأنه اه يعني دليل الزمخشري قياس العجمة على التانيث المعنوي
 فكما يجوز الامر ان في التانيث المعنوي عند سكون الاوسط فلذا في العجمة
 ايضا وانما كان لعدم التمييز منه على هذا الدليل فيه اشارة الى ان مقم اش
 سم من قوله واما التانيث فايطم ان له علامة مقدرة الزد هذا دليل قوله
 او غيره من اخرو وضمير المفعول راجع الى الزمخشري وفاعله تتهم اه وفيه اشارة
 الى دليل ثان له وهو ان العجمة معجزة في ماه وجوز مع سكون الاوسط حيث
 وجب منع صرفها فكيف لا يعتبر في نوح بان يثبت مجاز منه قوله ولا ينبغي
 ان دفاعه اي ان دفاع كل من القياسين او ان دفاع احد من القياسين بنابر
 على ان المعطوف باد مع المعطوف عليه في حكم احد الامر من فيضم ارجاع
 الضمير الواحد لا انه على هذا التقدير يكون اعموم استفاد من المقام ثم وضع
 القياس الاول قد عرفت واما دفع القياس الثاني لقوله قلنا اعتبار اه
 اه وتفضيل في شرح قوله في الشيخ الرضي اه تايد لذهبهم قوله في
 شي المعنى لا في فيضم ولا في غيره مع انه مثل نوع فلو جوز فيه منع صرف

سمع من لوطا يضي في شيء من الكلام مع ان الامر ليس كذلك قوله في
 له انه انما قد ذلك ليلالير وان العجبة مدلول لفظ العجبي فيكون لفظية فلا
 يصح اطلاق المعنوي عليه وحاصل الجواب ان المراد بالمعنوي ليس له
 علامته في اللفظ لانه ليس بدلول اللفظ قوله قيل اه يعني منع بصرف شرطية
 والثاني لا للعجبة حتى يثبت ان العجبة مؤثرة عند تحرك الاوسط فهذا اعتراض
 على اعم وقوله وفيه جواب له قوله ضمير المونث فلو كان مؤثرا لرجع اليه ضمير
 المونث فعلم ان العجبة مؤثرة مع تحرك الاوسط قوله فيه مجال ادشهادة
 المنفي لا يعتبر فيما لا يمكن ضبط فجاز ان يكون ضمير المونث راجعا اليه في كلامهم
 ولم يعلم لنا فاحتمال الثاني باق فلا يثبت اعتبار العجبة الا ان يقال
 ان الاحتمال العقل لا يخل في القواعد الادبية لا تالم يتيقن ولا يتيقن رجوع
 ضمير المونث فلا خلل في اعتبار العجبة قوله لك بتقديم اللام على ايم متحركين
 قوله يجوز اه لما ورد على طور ان التبيينه على انصرف نوح انما هو يحصل من
 شتر و ابراهيم فاي حاجة الى ذكرها ويدفع بان الاصل في كرفع على
 الشتر وجود او عدمها كما هو عادية والنكته انما تطلب فيما هو مخالف الاصل
 لا فيما هو يوافقه او رد المحشى بطور لا يرد عليه الاعتراض اصلا من تعميم
 ما هو الحق من انصرف نوح واعتبار العجبة عند تحرك الاوسط فالاول
 يحصل لقوله فتوح مفرد والثاني يحصل بذكر شتر الا انه يرد عليه انه
 لا حاجة الى ذكر ابراهيم حصول التبيينه على ما هو الحق بالمعنى الاعم مدونه
 فينصرف ما يدفع به بتقص على طور انش منه فلذا قد يجوز ولم يقل فالاول
 قوله من نوح فيه نزاع بين اعم واز محشرى كما مر وشتر فيه نزاع بين اعم
 واكثر النخات بانه بل العجبة معتبرة فينه كما هو اية ام لا كما هو ايم قوله وتقدم

اه انما ذلك ليلادير وانه لما حصل له ثبوتها فثبت ان يقدم
 شتر لكونه متفرعا على وجود شرط على نوح لكونه متفرعا على عدمه قوله
 مخالف آه فيكون المقصود به اكثر فلذا قدم قوله ولان اضراف اه يدل
 ثانيا للتقديم واصله ان اضراف نوح طه اذ لا بد من ابي خلافة احد من
 العرب فيكون اشرف فلذا قدم على امتناع شتر الذي هو ليس لك
 قوله لان كثير من النخاة ذهبوا الى ان منع صرفه ليس للجمعة فالمراد
 بامتناع صرف شتر امتناعه للجمعة مع تحرك الاوساط اذ الخلاف انما هو
 فيه لا في امتناعه مطلقا قوله اي الجمعة آه انما ذلك ليلادير وان الجمع
 من اسباب منع صرف ليس لانه نفس الاسم لا صفة واسباب يكون
 ما يكون صفة وتفصيل قدم في الحرفة فتذكر قوله ويجوز ان يعني ان
 الضمير في شرطه راجع الى الالقائمة مقام سببين فلا بد من تقدير الالقائمة
 قبله كما ذكره اسم بقوله وهو سبب قائم مقام سببين او من جعل اللام للبعد
 والمفهوم الجمع الذي يقوم مقام سببين فيكون الالقائمة في حكم الذكر ان
 ان هذا التوجيه لما كان شرطه تركه اسم سلمه وانا قلنا ان الضمير راجع الى الالقائمة
 لان هذا الشرط شرطه لا لتحقيق الجمع واذا عرفت هذا يتقنت ان يجوز معنى
 يستحسن قوله مصدر ميمي آه لئيل ان يكون صيغة لظرف مضافة الى المظهر
 وفيها الا انه تركه المحشي بظهورنا قوله من حيث انها اه مع قطع النظر عن خصوصية
 المادة ورجال والكمات غير قابلة للتكثير الا انه لخصوص المادة لان من
 لا يقبل التكثير دليل تكثير حارفا الحاصل ان صيغة منتهى الجموع مالا يقبل
 التكثير باعتبار الوزن ورجال ليس لك فلا يكون صيغة منتهى الجموع
 اضافة الجموع الى التكثير للتبني على ان طلاق منتهى الجموع انما هو باعتبار

الكثير لا باعتبار انتفاء السلامة فلا يرد ان اطلاق منتهى المجموع على
 تلك الصيغة لا يجوز ليجوز لخواص جميعها جمع السلامة قوله فلا يرد آه بان محار
 فيه حرفان بعد الالف متحركان مع انه ليس بصيغة منتهى المجموع ولهم ان
 كمالا لا يصدق عليه ان بعد الالف فيه ثلاثة حروف او سطرها ساكن
 مع انها ايضا ليست بصيغة منتهى المجموع قوله صيغة جمع ماضية آه انما قد ذلك
 يرد ان الجمعية انما تجرى في مفرد لا في لفظها لانها لا تتجمع جمع تكثير صلا
 فضلا عن تكرار وحاصل الجواب ان نسبة تكرار الجمعية باعتبار المفرد
 قول من ثم ان تقدير لفظها جمعت مفردا قوله وهو تعليل انما قد ذلك ليلاء
 يرد ان المفهوم من قوله وهذا ان علة التسمية عدم التسمية مرة اخرى من
 قوله لاسا وهو تعليل ان علة التسمية هو تكرار الجمعية وهل هذا لا تدفع و
 حاصل الجواب ان تكرار الجمعية علة تكون عدم التسمية مرة اخرى علمية
 للتسمية لانه علة لها قوله فيصح لان رافع الاصل لا يكون الا ما كان
 قويا قوله لبار آه انما قد ذلك ليلاء يرد ان اللفظ ان البار للتسمية مع
 ان غير البار ليس بسبب لصيغة منتهى المجموع قوله والغير اه انما قد ذلك
 ليلاء يرد ان الملازمة بغير البار ليس بشرط في الجمع فكيف جعل لبار
 للملازمة وحاصل الجواب ان الغير بمعنى لا بمعنى المعارف قوله بل لا يبار
 اه انما قد ذلك ليلاء يرد ان المقصود سلب لبار لا ثبوت سلبها والمفهوم من
 العبارة هو هذا وحاصل الجواب ان العبارة والكانت والته على ثبوت
 السلب لكن المراد سلب الثبوت ولما كان جعل الغير بمعنى لا وجعل لبار
 بمعنى السلب المحض خلاف اللفظ لا بد له من شايد اثبتة بمثال لقوله كما في
 قولك قوله وهو خبر آخر والتقدير تسليم بغير لبار او صفة والتقدير منتهى

المجموع المتكسبة بغيره فممكن ان يكون متعلقا بحاروا الحروف معروفة ليست بالموافقة بالوجه
 قوله تعالى الاول اه انما ذكركم ليرى وان الهاء اذا كانت مفعولا وتفيد
 متباعدة مراد لا يبرر وانقص لفراسة في حالة الوصول اذ يصدق عليه انه بغيره في تلك
 الحالة مع انه منصرف واذا كان بمعنى التاثير وانقص عليه في حالة الوقف اذ يصدق
 عليه في تلك الحالة انه بغيره مع انه منصرف بل المعنى الاول منقوض بكل جمع
 بتاء التانيث اذ يصدق عليه انه بغيره والمعنى الثاني منقوض بكل جمع متلبس بها
 متباعدة عن تاء التانيث اذ يصدق عليه بغيره مع ان كل منها منصرف وحاصل
 الجواب انه اذا كان المراد الهاء بنفسه يكون المعنى مقيدا بحالة الوقف واذا كان المراد
 التاثير يكون المعنى مقيدا بحالة الوصول فلا ينقص اصلا قوله كما قيل اه انما ذكركم
 ليكون اشارة الى ان قولهم جمع فارسية وعلني من فراسة جمع فارسية قوله
 قد مر سره انما ذكركم ليلا يبرر وان فارسية فاعل هي فلا بأس في ان يجمع
 في جملة الجواب انه صفة بدليل ان معناه معنى صفتي ويقال للفاعل اورد
 التاثير والتبعية على انه معنى آخر يعني ان الظاهر قد يكون من الفارسية بمعنى المجازفة
 فيستعمل في ذم العقول قد يكون من الفردية بمعنى نيك وشدن فيستعمل في
 غيره بل في الفعل في المحار خاصة اذ لا يقال للفرس فارسية بل يقال عباد والى
 هذا اشار بقوله ويل للفرس قوله رابع انما ذكركم ليلا يتوهم عدم استعمال غير
 العباد في الفرس قوله لا يهابد من ياربهم وهي لازمة والبدل في حكم
 البدل منه فيكون التاثير لازمة بخلاف بالا يكون مع منسوب فان التاثير
 ليست بل لازمة فيه فلا يثبت اللزوم في فراسة وكذا اما كان جمعا للجمع فان
 التاثير فيه ايضا ليست بل لازمة والى هذا اشار بقوله بخلاف قوله لا يهابد في الوضع
 فلا يثبت اللزوم بحسب الوضع وبالفعل ان جواب الحلاوة بان التاثير في من

فحالته لازمة وضعا محذوش فالحق الجواب الاول قوله كما قيل آه فيه شارة
 ان المقصود من قوله ولا حاجة رد على من اعترض على مصبانه كان عليه ان يقول ولا يبا
 النسبة ليخرج نحو مداسني ووجه الرد انه ليس بجميع فلا حاجة الى اخراجه بقيد زائد وان
 احتج في بالك ان مداسني ليس بصيغة منتهى الجموع لكون بعد الياء التثنية فيها اربعة حروف
 ارفع بان المقصود اخراج مداسني في مداسني وهو صيغة منتهى الجموع قوله مع آه ردنا
 وحاصله بانه لو زيد قيد ولا يبا والنسبة لخرج نحو كراشي مع دخوله في الحكم ثم خرج
 بمعنى على ان المراد من يبا والنسبة ما يكون صورتها صورتها والافا ايا كراشي لخصا
 لا معنى فلا يكون للنسبة وايضا الخروج بمعنى على ان المراد حان يبا والنسبة ياربنت
 في الجمع لا ياربحت به والافا ايا في كراشي متحققة في مفردة وليست بلا حقه بالجمع
 قوله لا يصح للمعاملة المفردة مع عدم لحاظ التعدد او معناه شئ منسوب الى مداسني
 لا اشياء منسوبة الى مداسني لما تقرر في بصرف ان معنى المنسوب لاشياء ومن
 عدم تغير عند حقوق يبا والنسبة لما تقرر من الجمع بغير عند حقوق يبا والنسبة فهو
 مفرد محض قوله بخلافه انا قد كسبنا سيراوان فزارته ايع مفرد محض فلا حاجة
 الى اخراجه بغيرنا قوله معاملة الجمع من لحاظ التعدد او معناه فزارن متعده
 قوله هو مصر بامي اعجمي استعمل العرب لعدم التعدد يعني ان اما التفصيلية تقتضي
 التعدد ولا تعدد قوله سبق كلام يعني مناسب وهو قوله بغيرنا اذا الاستيفان
 لا بد فيه من عدم سبق كلام مناسب لام من عدم سبق كلام مطلقا قوله
 لعدم سبق الاجمال يعني ان الاستيفان له معنيان اجد هما لا السابقة كلام من
 والآخر لا السابقة اجمال وان السابقة مناسبة فهنا استيفان بالانتهى الكا
 فمنرفة مع ان انجز يجب مطابقة بالابتداء لكونه مشتقا جالما لضمير المتبدل
 قوله معارهما في اصطلاح النحاة لما لم يكن فيه علمان فلا يكون مشتقا فلا

المطابقة قوله نحو فرارته وهو مذكور في ثبوت المطابقة قوله اللفظ وهو ليس مذكور
في ثبوت المطابقة ايضا قوله هو اللفظ لان المقصود الحكم بالانصراف على هذا اللفظ
قوله فعلى هذا على ان يكون المراد بهذا اللفظ غير منصرف بالعلمية لما تقر ان
كل لفظ اذا عير به عن لفظه يكون علما لفظه قوله للمناسبة مع اجزاء مع
السمي فمكون فيه تنازع بين المناسبة والاشكاله ويعلم ان تنوين التثنية
قد يكون مع عدم ذكر المناسبة عند حضارة فقط قوله يجوز ان لا يكون جارا
ثمان بان لا تنوين فلا اعتراض قوله ليس منصوبا فيه وعلى من فهم ان ينصب
على المحولية بتقدير عني قوله شي من تلك المعاني لعدم صلاحية لفظ حضارة
باعتبار العلمية لشي منها قوله وجازاه انما قد ذلك ليل يروا ان علما لو كان
حالا من ضمير منصرف يلزم تقديم معمول انضاف اليه على انضاف وهو لا يجوز
قوله في قوله لا فلا يكون منضافا في المعنى بل هو في حكم لا مجاز فيه ناجاز فيه
لتأكيد التقى كفا في لازيد الدار ولا عمرو وفي غير كفا في ما جاء في غير زيد وغير
عمرو قوله عن ابهام بناء على ان التقى في الروايات بل على التقى الحكم عما عدا المنصوص
الا ان ان يقرب ان التخصيص على العلمية لورد الاشكال في حالها واماني حال التثنية
فلا اشكال فلذا لم يذكره وبما الجملة ان مفهوم المخالف انما يعتبر — — — اذا لم يذكر
فائدة سوى التقى الحكم عما عدا هذه فائدة وهو مطابقة الجواب بالسؤال قوله
مبتدأ مخدوف اعني هو ولم يجعل ضمير حضارة ليل يلزم حذف المتبدي في حكم المقصود
اعني الحكم بمنع انصرف واما الحكم بالعلمية فهو وسيلة ليس بمقصد النجاة فلا بأس
في حذف المتبدي فيه قوله اعترضية بين المتبدي والجز لا حالته والا كانت قيد
لحال ذي الحال فيفيد تقييد منع انصرف بحال العلمية فالابهام بناء على هذا
قوله وان كانت منافية انما قد ذلك ليل يروا ان المجتعة لذلك كونه على عدم التعيين

منافية للعلمية لئلا تتعارض مع كليف اعتبار الجمعية في حال اعتبار العلمية لازم
 اعتبار المتضادين وحاصل الجواب ان المسموع هو اعتبار المتضادين بان يكونوا
 موثرين في حكم واحد لا تاتى فيه في حال تحقيق ضد اخر يدون التاثيره كك
 قوله من ثم آه فينه رد على الرضى حيث تم لانضاد بين العلمية والجمعية لحوار اجتماعهما
 في رجال اذ سمى به اشخاص مخصوصة ووجه الرد ان الابهام متاثر للعلمية
 سواركان ايهام الذات كما في الوصف لوابهام المرتبة كما في الجمعية فالابهام
 باعتبار المرتبة لازم الجمعية فتكون منافيا للعلمية كما ان الابهام باعتبار الذات
 لازم الوصف فيكون منافيا للعلمية وانما تم نوع ايهام لما عرفت ان الابهام قد
 يكون باعتبار الذات وقد يكون باعتبار المرتبة واللازم للجمعية هو الثاني قوله
 لغرض آه بيان من اراد عطف القائل يعني انه لم يفرق بين شائبة معنى الجمعية وبين
 انفسه فالجمعية مع العلمية هو شائبة الجمعية لانفسها واجتماع شائبة لا يرفع
 الشائبة والالام لكن الوصف ايهام خافيا للعلمية لا اجتماع شائبة مع العلمية والى
 هذا اشار بقوله كما يجوز قوله قدس سره في بيان اثبات التانيث في حضاجر
 بهذه الحاشية متعلق بالاعتراض قوله قدس سره اصرار آه المقص منه الرد على
 سريان جعل البضيع التي مخالف الكتب اللاحقة قوله لجمال المذكور في الشرح بقوله
 فان قلت اذ مداره على كون البضيع اشي وحضاجر علم له فاذا اتفقت انتهى قوله الملائمة
 ممنوعة الا ان يقال باللائمة منبئية على قاعدة العلم من ان افيد علمية موثرة
 هذا نكر صرف قوله مثل احرر علماء بان يعترف به الجمعية عنه والى العلمية كما يعتبر في احرر
 الوصفية عنه والى الا انه على ما يذهب اليه ويظهر من انبئته ان على ما يذهب اليه
 قوله في الجمعية لما ورد على جواب اشياء ان جعل حضاجر علميا للبضيع وهو
 عندك فكيف يصح قوله بانه علم للبضيع نذكر اكان او نؤمنه وحاصل الجواب

ان لفظ الجنس مقدر في المتن فهو بتقدير المضاف للجنس ويرد عليه ان يجوز ان
 يكون اضافة الجنس الى المصنوع ببيانته فيكون المعنى علم الجنس هو المصنوع فيثبت
 التام في الايض ويدفع بان الاضافة لا مية لبيانته والى هذا اشار بقوله شامل
 للمصنوع قوله هذا التاويل آه رد على الشئ بان هذا التاويل يعنى بتقدير مضاف
 لدفع ما ورد على جواب الاعتراض المبني على تامين المصنوع وقد عرفت من كتب اللغة
 ان المصنوع اسم جنس الاسم مؤنث منه فلا اعتراض فلا جواب فلما ورد عليه حتى تقدير
 المضاف له فقه قوله ولا امكان آه يعنى ان موجب التقييد عدم امكان اعتبار
 المطلق وة اعتبار المطلق ممكن فلا حاجة الى قوله او مذنب الاكثر يعنى ان الاكثر
 يحتمل ان يكون صفة الاستعمال فيكون فيه تبيين على اختلاف العرب وتحمل ان
 يكون صفة المذهب فيكون فيه تبيين على اختلاف النحاة ولما ذكر الشئ الاول فترك
 الثاني ذكره اعشى قوله خبر سبدا انما تم ذلك بيلا ويردان معقولة القول لما يكون
 الا جملة واعجبى لم ينسج قوله والذليل آه فيه إشارة الى ان السراويل اذا كان
 العجمي فيحمل والا فلا لان مطابقة المساوى للمساوى غير معقول فلذا لم يذكر المصنوع
 المحمل على تقدير كونه عربيا فلما سيردان سراويل اذا كان عربيا يحتمل ان يكون
 محمولا ايض على موازنه فلم يذكره المصنف بقوله وانما لم يمنع آه انما تم ذلك بيلا
 سيردانه لما امتنع صرف سراويل المحمل على الموازن فلم يمنع صرفنا جرم العجمي
 المحمل على موازنه وحاصل الجواب ان منع المصروف المحمل انما يكون اذا كان
 غير منصرف كما في سراويل ولا شئ من موازين اجر غير منصرف قوله اعتذار فيه
 اشارة الى ان مقصود الشئ من هذا الكلام دفع ما ورد من ان حصر الاسباب في
 منع غير صحيح لان المحمل ايض سبب منع المصروف كما يفهم من هذه العبارة قوله
 وقد اعتذر انما تم ذلك بيلا ويردان لم يمنعهم من المحمل من الاسباب لم يفعل

في شدة و حاصل الجواب ان المقصود بيان سبب يكون سببية على لقطع
 وسببية المحل ليس على لقطع بل على احتمال كون سراديل عجبا قوله قد لمصر
 سلة تأيد يكون سببية على الاحتمال بان لم يصرح بمرور عد الاشباح على
 من ثم انه العجبي فليعلم منه ان عد اشباح الجمع لازم على من قد انه عجبي ليس المحل الا
 عند اشباح الجمع قوله تقدير انما قد ذلك ليلاد اير دان نصب تقدير اعلى
 وهو يقتضيه فلا شاركا ولا فعلة قوله فلا يصح والا كان معني المفرد غير ملحوظ
 في الجمع وهو كما ترى قوله ونقال اه مقصوده اثبات كون المفرد لسرد الله با
 المعنى الثاني بان يكون سراديل في الحال نقول ان الجمعية الى هذا الجنس من
 غير ملاحظة القطع لا القطع المحرقة ولا القطع لازار وفي الاصل جمع بمعنى قطع
 المحرقة لا بمعنى اقطاع الازار فيكون مفردة سرادله بمعنى قطع المحرقة والى هذا
 بقوله فجاز ولما كان اقطاع المحرقة عبارة عن الاقطاع مطلقا من معني
 الاقطاع قوله ان قيل اه رد على القائل بابطال احتمال مبنية بان نقل
 الجمع الى الواحد محسبي لم يحج في كلامهم المراد بالواحد المحسبي سماء اجناس
 وبما الاشخاص الموضوعات باعتبار معلومية سواء كان اعلام شخص او جنس
 فلما يرد ان نقل الجمع كما جاء الى الواحد شخص فكذا اجار الى علم جنس كخضاجر
 فلا يصح تخصيص الاشخاص قوله لاني مطلق الجمع سواء كان مقدارا محققا
 وسراديل جمع مقدار فلما بس في نقل الى الواحد محسبي فيثبت قول القائل قوله
 وبان المفزاه جواب ثان من جانب القائل باننا نقول بنقل الواحد الى الجمع
 بل نقول ان سراديل جمع سرادله بمعنى القطعة فيكون معناه الاقطاع وهذا
 يشتمل عليها فيضم اطلاق لفظ الموضوع لها عليه كما في لوثب اشترزم فيكون المفرد
 على هذا التقدير ليس بمحققا بل مؤنثه لنقل وذا ذكرنا من الاتحاد بين القطعة والمطلقة

و قطعة الخرقية اندفع ما قال بفاضل ان معنى سر واليه قطعة الخرقية لا مطلقا
 والثوب انما يشتمل عليه قوله اخذوا الجمع يعني ان ما ذكرتم يفيد كون السراويل صفة
 للثوب اليهودي وثبوت معناه فيه لاصحة اطلاقه عليه قوله صحيح الاطلاق لان قوله
 شيء يشي يتلزم صحة التعبير بلفظ الموضوع للصفة عن الموصوف واما قوله اللهم لورود
 ان الثوب يشتمل على قطاع خاصة لا على قطاع مطلقة ومعنى سراويل هو هذه الالوان
 يقال ان الاشتمال على الاخص يتلزم الاشتمال على الاعم قوله ما كان آه
 ثم ذلك سيراوان اذا انما يشتمل في الامور تحققة وليس لكونه غالبا كما
 المتيقن فصيح فكذا اذا ابا الصوف فليس لك فلا يصح ذكره اذا فيه بل الكتاب
 ح رد ذكر ان المستعملة في الامور المشكوكه لان المغلوب كالمشكوك قوله لكاشا كلمة
 انما في ذلك سيراوان في موقع اذا في موقع ان مجاز فلا بد له من عايش ولا عايشة
 وحاصل الجواب ان الباعث هو لكاشا كلمة وهو تعبير عن شيء بلفظ غير توقعه
 في صحته قوله ولا يخفى آه فيه إشارة الى ان في قول اسمعني بالتحقق دفع
 لما يرد ان اشكالا لكره دفع في سياق النفي فيفيد العموم فيكون المعنى كالأشكال
 بوجه من الوجوه مع ان الامر ليس لك بثبوت اشكال مذكور في الكتاب كما
 الجواب ان الموقع في سياق النفي الاشكال فيفيد نفي افراده لا افراد غير
 قوله بهذه المعنى اسي بالتقص لسراويل على قاعدة الجمع من ان صيغة منتهى
 المجموع بدون الجمعية لا تؤثر في منع بصرف فكيف يؤثر في منع جنس آخر
 قوله يوازن مفردا اذا صرف لا يثبت بدون افراد سراويل قوله لا عايشة
 آه لان العجبي حنبلي بالنسبة الى العرب والموارنة انما تعبير في المقاربات
 قوله او بالمدرة جواب ثان حاصل سراويل ناد فيكون كالمعدوم فلا
 يثبت به انقور سجالات اوزان فرارنته فانها ليست بنادرة قوله او بغير

اجمع جواب ثالث يعني ان سراديل جمع تقدير فلا يثبت به القصور قوله فمن نظر
 آه انا ثم ذلك لئلا يريد انه لو كان جمعا على كل تقدير فلا وجه الى الخلاف في
 منع صرفه وحاصل الجواب ان سراديل ذو همتين واحد بالنظر الى التحقيق وجمع
 بالنظر الى التقدير فمن ثم بصرفه نظر الى التحقيق ومن ثم بمنعه نظر الى التقدير قوله
 وكذا كل مفرد آه انا ثم ذلك لئلا يريد ان تعويض التنوين وحذف الياء في
 حالة الرفع والجر كما جاز في مجمع فلذا جاز في مفرد غير منصرف فلا يصح تخصيص المجمع
 وحاصل الجواب ان العبارة بخلاف اعطوف الا انه لما كان الكلام في الجمع
 التي يكون على صيغة مثنى المجموع لم يذكر اسم هـ هـ ثمة مفرد ولما كان دخلا في الحكم
 ذكره المحشي قوله اسم امرأة فانه غير منصرف للعلية والتأنيث فاصلة في حالة
 الرفع قاض بالتنوين وبناء الاعلال على احوال اصل ثم حذف مفسدة
 الاستتقال ثم حذفت الياء لا لتقاء الساكنين ثم حذفت تنوين منصرف منه
 ثم عوض التنوين الآخر عن الياء المحذوفة او حركتها ليكون سدا للثبوت الياء
 قوله واعليل هو ايضا غير منصرف لوزن الفعل والوصفية اصله عمل فعمل به
 القاض قوله لا مقصود به اى ليس المقصود مثل الجمع اذ لا يعوض تنوين آخر عن
 الا لث بعد حذف تنوين بصرف فان الالف تحذف فلا حاجة الى تعويض
 عودا بخلاف الواو والياء فانها تثبتان فيجب تعويض عودها قوله واعليل
 آه انا ثم ذلك لئلا يريد ان عامل بطرف لا يكون الا فعلا او معناه وليس شيء
 منها كتحريك يجره انظر فيه قوله فلان الاعلال لما ورد على دليل ثالث
 انما ثبت من تعلق الاعلال بجوهر الكلمة انه من احوالها ومنع الصرف ايضا كما
 فلا يثبت وجه التقديم اذ تقديم حال على حال آخر لا يجب ويدفع بان المراد
 لا تعلق بجوهر الكلمة بغير تغيير فليكون المعنى ان الاعلال بغير جوهر الكلمة بخلاف

منع الصرف فيكون قويا فلذا قدم عليه اوردا محتملا لا اوردا عليه صلا
 قوله والمحسوس آه وقوة السبب تقتضي قوة السبب القوة من اسباب شرفه
 فيكون الالاعلال اشرف فلذا قدم قوله ضعيف وضعف السبب يلزم ضعف
 السبب قوله مضاراه فيه إشارة الى ان جوابه وان كان جمعا لا انه منصرف
 للفتور في الحقيقة قوله يفهم منه حيث صرح بانه بعد الالاعلال غير منصرف فعلم
 منه ان الالاعلال مقدم على منع الصرف وايضا في المحذوف بمرارة المقدور
 والتقدير انما يكون يا الالاعلال فعلم ايضا انه مقدم على منع الصرف قوله عوض
 عن الياء كما هو مذموب سببويه والتحليل وحجتها الغاء هـ والحركة فيع
 بها فينتج ان يكون المحو عنهما لئلا يلزم الالاعلال قوله او عن الحركة كما
 هو مذموب لم يرد وجهته ان الياء محذوفة لاجل التثوين فيكون منها في الالاعلال
 الشيء لا يكون كك فعلم ان استعويض عن الحركة لا مقدار الثالث قوله يجب
 الضمة تكون اعراب غير المنصرف في حالة الجر بالفتح فخر لا وجه للالاعلال
 في حالة الجر لكن الفتحة خفيفة فلذا لم يحلل في حالة الضمة قوله واقول آه
 اثبات للالاعلال في حالة الجر على تقدير تقديم منع الصرف على الالاعلال بان
 الضمة في معنى الكسرة في كونه علم لضاف اليه فيكون في حكمه في ثقل فيثبت
 الالاعلال قوله بعد اياه رد على القول الذي كور بان الثقل انما يثبت بالكسرة
 الحقيقية والضمة على طور كسرة عكسية ثم المراءى الفتحة في حالة الجر بقرينة ان
 الكلام فيه فاللام للبعد قوله لكن آه اعترض على اسم بان تعميم القول بغير
 من الياء والحركة مع القول بتقديم الالاعلال على منع الصرف ليس بصحيح
 لان الذاهب الى استعويض عن الحركة ليس الا المبرور وليس يقال على
 تقدم الالاعلال على منع الصرف بل قال على العكس كما فهم من كلام الرضوي

والجواب ان تعميم الاستقويض مع القول بتقديم الالفاظ على احتمال عقل
 وهو ان يكون الدليل الى استقويض عن الحركة غير المسير وايضا وهو لم يقل بتقديم
 منع الصرف او على احتمال ان يكون مذهب المبرر تقدم الالفاظ وهذا ايضا
 احتمال عقل او على ان الثابت عند المذهب المبرر على خلاف ما قاله الرضى
 قوله بخلافها اهـ اى سجدت التنوين قوله واشبات الحركة يعنى فى حالة الرفع
 وانما فى حالة الجواز فاصل جوارى ياء الكسر والتنوين ثم قوله ثم جوارى يكون الياء
 لحذف الحركة لتقبل الضمة قوله ثم جوارى بالتنوين مع حذف الياء يعنى ان
 الياء بعد سكونها صارت مخدوفة لا تقار اساكين عند ذكر التنوين وانما يذكر
 التنوين ليكون علة لحذف الياء بتحويلها عنها لمحصل التحفيف بخلاف حرف الياء
 قوله لو كان آه يعنى لو كان عند الله شرفا ومساويا لنا لما ذكرته بالجواز والفتح و
 لكنه معقول فمواليا مضاف اليه لولى فيكون مجرورا فحيت الياء فى حالة الجواز والفتح
 لا شجاع قوله ويجوز آه يعنى ان قول فرزوق ليس من قبل اثبات الياء لجواز
 ان يكون اصل مواليا مطلقا والياء المتكلم والالف للشجاع وتقدم ذكر الياء
 يكون الاصل مواليا بالاشديد والى هذا اشار بقوله والاصل قوله لا شجاع
 آه لكون المضمح انه معقول معقول فيكون ادون معنى لم يأت فكيف يجوز
 قوله فيصير التعريف آه يعنى ان المعروف خاص فلا بأس فى كون التعريف
 ايضا خاصا بل هو ضرورى فلا يرد ان التعريف غير جامع لمخروج التركيب
 الاضافى والتوصيفى والاستنادى علة قوله الى معنى حيسى فيكون مركبا
 امتزاجا بدون العلمية قوله ولو سلم آه بناء على ان مجرور الاحتمال لا يفتى
 فى تصحيح قواعد العربية بل لا بد له من تحقق ولا تحقق من مركب مترجى
 العلمية قوله لا اشتراط به يعنى ليس للعلمية شرطا لتأثيره حتى يعلم حقيقة

بدونها قوله تحكم يعني ان التركيب الاسنادي والاضافي والحر في مبادي
 في كونها داخلة في مطلق التركيب خارجة عن التركيب بسبب في القول قول
 نفى بعض في المفهوم وكون نفى بعض شرطا خارجا عنه تحكم بلا دليل قوله ان التركيب
 فيكون مع تلك التركيب خلا في المفهوم قوله بخلاف التركيب فان له اثر يظهر فيكون
 من جنس التركيب بسبب فلم يكن نفى خلا في المفهوم فلما جعل شرطا قوله ولما
 لم يوجبه انما ذلك ليدل على ان التركيب يجوز ان يكون من افعالين فلم لم
 ينفى قوله بوجه آه يعني لا في المفهوم ولا في شرط قوله والاستحلال آه فيه إشارة
 الى ان زوال التركيب كيفية استحلال الاجزاء بدون اعدامها بالعلية فلا
 ان زوال التركيب انما يكون بالعدم من الاجزاء والعلية انما تمنع الاستحلال
 فلا حاجة الى اشتراطها قوله للزوم آه فيه إشارة الى ان المراد بالقوة غير
 المعنى الاصطلاحي فلا يريد ان القوة انما يعرض الكيف والتركيب نسبة من
 مقولية الاضافة كيف يكون معروضا للقوة قوله لا يستلزم انما ذلك ليدل
 على ان يظهر ان الباء للسببية ومن معلوم ان التركيب لا متراجي ليس بسبب
 الاضافة والاستناد فلا حاجة الى نفيه قوله اى لا يكون انما ذلك ليدل على
 ان الاضافة والاستناد كما لا يكون سببا لا متراجي فكذا لا يكون متبعا فلا
 حاجة الى نفيه ايضا وحاصل الجواب ان المراد بالاضافة والاستناد البهية
 والاضافي والاستنادي ولا شك انها قد يكون متبلة بالامتراجي في الكانت
 مجرودة عن معنى الاضافي والاستنادي كما في عبد الله علما قوله لان كل كلمة
 لما كان دليل شئ في عدم التركيب الاضافي في منع صرف محدثا بانه لم
 لا يجوز ان يكون الاضافة المحقة سببا للصرف والاضافة الزائفة بالعلية
 سببا لمفعول والمحمشي دليل لا يند عليه شئ وما قال انما قل ان دليل شئ

في عدم اعتبار التركيب للاستناد في منع الصرف فوهم لان اسم مذكر
بان الاعلام كقوله فكيف ورد عليه انه يجوز اعتبار عدم صرفه في حال العلية
قوله لا متتابع اعتبار حكمه اي حكم منع الصرف من امتناع الكسر واللين لقبولهما
في استقوى عنه قوله لما عرفت في الشرح ان الاضافة يؤثر في اضافة بمعنى اخر
قوله في اضافة بالصرف وفي اضافة اليه بعد ما ذكرنا في تحقق الضدين
في محلين وحال الجواب ان المنع ليس بتحقيق الضدين بل لا سجالة تقضا
طبيعة واحدة للضدين والكانا في محلين قوله سيما اه اشارته الى الجواب على
طريق التسليم يعني بوسلنا ان المنع لتحقيق الضدين قلنا ان اضافة وضافة
اليه في حكم كلمة واحدة فحقق الضدين فيها في حكم تحققهما في محل واحد في الامتناع
قوله منهم لم يسمع قال القائل انه مخالف لما قلناه اسم الرضى من اسم سمى بحث
المركبات من ان المركب للاستنادى ليس بمعرب ولا مبني اما قبل العلية فلان
الاعراب البناء من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد العلية فلانه محكم اللفظ فلا يطلق
عليه انه معرب او مبني انتهى اقول لا اختلاف لان ما قد يبعد في حجت المركبات
من الكلام على التحقيق يعني ان المركب للاستنادى ليس بمعرب ولا مبني في الواقع
وما قد يحتج به فهو كلام مجبى لا عداد يعني ان المركب للاستنادى معدود وعند
المعتمد من اهلنا وان لم يكن منها في الواقع قوله مع بعده فلا يكون حائرا
في الذهن والاشبه ان يكون القرينة حاضرة في الذهن ليحصر بها الغير قوله
التخالف بين استقامة في الحال في استقامة في الاصل بان يكون الاول مبنيا
والثاني معرب غير منصرف واليتم ان المذكور فيها بعد حكم الاصوات المفردة
لا حكم اصوات المركبة مع غير ما ومن الجائز التخالف بين حال الافراد وحال
التركيب بان يكون في الاول بناء وفي الثاني اعراب منع صرف فالتفت

في طبع في افعال كالكسرة والجر

كيف يجوز الاعراب الثاني بقوله ان لقوله ان لم يكن مبيا قبل التركيب قلنا
 يجوز ان يكون هذا التقدير على الذي سبنا من كلام المصطفى من هذا التقدير
 فيجوز ان يكون الاصوات المركبة معبرته عندهم وان قلت فخر ذكر في الصحيح
 في كلامهم غير صحيح اذا عراب المركبات من الاصوات ليس بافصح قلنا ان يتعلق
 بمعنى الاول وليس يتعلق باعرب بالجملة ان عبارة اشم بحدت الحروف لا تقاوم
 على فهم استعلم قوله ولذا اى لاجل التخاليف بين المتضمنة في الحال والمستفظة في الحال
 وبين الاصوات المفردة والمركبة مع غير ما قوله خمسة عشر لانه ليس متضمنا في الحال
 وكذا سيبويه لانه ليس بصوت مفرد وقوله نقيح اى بظهر قوله وانضم اه
 فيكون تركيب خمسة عشر علما وسيبويه معتبر في منع الصرف فلذا لم يخرجه عليه
 قوله بل من غير نقل اه انا قد ذكر ذلك ليلا اريد ان قصد الاضافة يومهم تحقق
 الاضافة في بعلبك قبل العملية والامر ليس كك قوله على الارتجال اى
 الابتداء قوله الواو بمعنى مع اه انا قد ذكر ذلك ليلا اريد ان الواو لم تطلق جمع
 بدون اشتراك في محل فلا يثبت ان الالف والنون في اسم واحد وانضم هو
 هذا قوله ذلك اه جواب ثان وحاصله ان اعطف مقدم على الربط فيكون المعنى
 مجموع الالف والنون في اسم فثبت اتحاد المحل قوله بالفعل اه انا قد ذكر ذلك
 ليلا اريد ان يتوهم المتبادر من الزوائد ماله صلاحية زيادة وان لم يكن زائدا بالاصل
 مع ان صلاحية الزيادة لا يوجب منع صرف لانه كان صخا غير منصرف
 وحاصل الجواب ان المراد بالزوائد ماله صلاحية زيادة بالفعل لانه صلاحية زيادة
 قوله ولو اصل الواو بمعنى الفاء فهو تفرع على اشتراط فعلية الزيادة قوله
 من الجنس فخر يكون غير منصرف لزيادة النون فقوله يمنع اه اشارة الى هذا
 قوله من الجنس اه فخر تكون منصرف لاصالة النون فقوله جاز بنا على التقدير

في الاصوات المركبة لان في هذا الجواب اجابة عن حجة المركبات في شرح قوله والاعراب الثاني

قوله لما كان آه انا قد ذاك بيلار سير وان الالف ولفون مشبهة بالها
 التانيث في وجه كثيرة فلم لم يعتبر سوى منع دخول التاء التانيث قوله دابر
 اداى على منع دخول التاء التانيث لكلا وجه منع الدخول وجه منع صرف
 وكلا انتهى انتهى قوله تادى الوزين آه خبر للوجه مع معطوفاته قوله صدر
 ككون صدر كل منها مفتوح الفاء قوله تخشين فوجه تشبيه هو الاختصاص بما
 الصبتين وان كان في احدهما الاختصاص بالمذكر وفي الآخر بالمؤنث
 قوله ولا يدور اه الواو بمعنى اذ فهو تحليل لقوله ولم يجعل يعني ان الادلان علامته
 العلوية وهو في منع دخول التاء دون غيره من الوجوه فلذا لم يعتبر وقوله لان
 الوجوه دليل لمقدمة مطلوبة والتقدير ان الوجوه الاخر مختصة في الامور لان
 الوجوه آه وك ان تجعل الواو لعطف جملة على جملة ان الوجوه الاخرت ادى الى
 آه وجعل لان وجوده دليل لا يمكن جعل وهذا سلم من تقدير قوله مع عدمها
 لا اختلاف الصدر لكون الفاء فيها مكسورا ونحوها بخلاف صدر حمراء فانه
 مفتوح ولعدم المؤنث لهما كونهما علمين والوجهان الباقيان مبنيان على تحقق
 المؤنث فاذا انتهى انتهى قوله لا يطرأه اذ فرعية المراد للمزيد عليه لا يتوقف على تنوع
 دخول التاء قوله والا صالة آه يعني نوصح دخول التاء عليه لكان المجرور عنها
 اصلا بالنسبة الى التاء والا صالة تنافي الفرعية فلذا شرط منع دخول التاء
 او روع عليه انه لو ضعف الفرعية بزيادة شئ فينتج ان يشترط امتناع دخول
 علامته تشبیه والا لضعف بزيادة ويدفع بان الزيادة انما افراد اصبحت
 مع الصرف وزيادته علامته تشبیه ليست بتحقيق مع منع الصرف لانها في المنع
 وليس فيه منع والصرف قوله ادى في منع آه انا قد ذاك بيلار يتوهم اعتبار
 المشابهة في الوجود الاخر حتى يلزم انه خلاف ما سبق من اعتبار التشبیه

في منع دخول النار قوله على هذا المذهب أنه لعدم ظهور الفرقية المشبهة للمشبهة به
 إلا بمعونة سابق من أن المشبهة به أقوى وجهاً تشبیهية من المشبهة فيكون فرعاً له
 قوله فهو فرع الطرفين لعدم تحقق النسبة بينهما وخارجاً عن الطرفين وتذكيراً لضمير
 بناء على أن المصدر ذاته يجوز فيه الوجهان التذكير والتأنيث قوله وإن كان
 الثاني أي المشبهة قوله لكنه آه إنما في ذلك ليلاءيرد أنه لما كان اسبباً في
 الالف والمون فإني حاجته إلى اشتراط المشابهة وحاصل الجواب أن من م
 سببية ذاتها لم يجعلها سبباً أصلياً غير محتاج إلى شرط بل جعلها سبباً بشرط
 المشابهة فلذا جعل المشابهة قوله لأن المشبهة آه دليل لقوله فهو فرع لما رتبة
 عليه وحاصله أن المشبهة في حكم المشبهة به فيكون حاله كحال قوله غير أنه لا يرد
 الاعتراض الذي سبق عليه من أن كان سبحانه باقياً ذكر قوله ولا الاسم آه تعريضاً
 على التأييد بين وجه عدم إيراد الاسم المقابل للفعل ولم يبين وجه عدم إيراد
 الاسم المقابل للقلب والكنية كما في قولهم اعلم الاسم أو قلب أو كنية والمقابل
 للسبيل كما في قوله تعالى وعلم آدم الأسماء كلها أي الألفاظ الموضوعية والمقابل
 للطرف كما في قولهم حيث يضاف طرف لا يساوي يمكن الجواب أن المقابل
 للفعل فإذا انتفى الخصم دليل عدم صحة المقابلة بالصيغة اشقى الاسم بهذا اللفظ
 بطريق الآد واما المقابل بالطرف فهو أيضاً يفتقد بهذا الدليل بعينه لعدم
 صحة المقابلة حين ارادته بالصفة واما المقابل للقلب والكنية فستروك لعدم
 صحة الاختصاص حين ارادته بوجود اسم لا يكون صفة ولا اسماً مختصاً بل
 يكون لقباً أو كنية قوله أو مجموعاً وجواب ثان لما ورد على أفراد ضمير
 عدم المطابقة وحاصله واحد وحاصل جواب ثلث أنها وإن كانا مستقيمين في
 الذات إلا أنها متحدتين في السببية إذ اسبب هو كلاً بالكل منهما فيكون

الاسم ما هو المقابل

المبرمج هو سبب هو واحد فاشتمل لفظ الى الواحدة في سبب المحقق لفظ الى
الواحدة باعتبار الاجتماع والمال واحد قوله وتثنية الضمير انا في ذلك ليل
يرد ان الالف والنون لما كانا شيئا واحدا باعتبار سببية او باعتبار
الاجتماع فلا يصح ضمير التثنية في ان كانتا قوله للشرط آه لا بها شرط
الاسباب لا شرط ما فيه الاسباب قوله لكن اه انا في ذلك ليل ويرد
ان التوجيه الثاني لما كان مخالفا عن طور الاخوات فلم يذكر اسم صفة
التميز وحاصل الجواب منع التفاضل بين التوجيهين لا ثبات خدشته
في كل منهما في الاول لزوم التفاضل وفي الثاني التحالف من الاخوات قوله
شرط وسبب بنا ا على ان الالف والنون ليسا لهما مقام اسبين لان
المشبه اقل رتبة من المشبه به قوله لا سبب بنا ا على ان المشبه في حكم
المشبه به قوله سبب آخر على مذهب من لم يجعل المشبه في حكم المشبه به قوله
وسلمان آه فيه اشارة الى ان الفاء في الاسم يحجرى عليها الحركات الثلاث
بخلاف الصفة والى هذا اشار بقوله وفي الصفة لم يحجرى قوله لكن لو كانت
ا انا في ذلك ليل ايتوهم انه لما جاز فيهم الفاء ومنها فيمنع ان يمنع من صرف
على كلام التعيين وحاصل الجواب ان فعلان الصفة اذا كان لضم الفاء
لا يكون مؤنثة الا فعلان فيفوت الشرط كريان وعمران فيصرف بخلاف
فعلان مفتوح الفاء فان مؤنثة قد يكون بالياء وقد لا كذلك وان مؤنثة
وسكران وسكرى ففي الاول فيصرف والثاني لا يتحقق بشرط قوله مختلفين
آه يعني ان كلام المصنف من قبل عطف الاسمين على معرولي عاملين مختلفين
والجواب ليس بمقدم فيقوت شرط صحة ذلك العطف لان مجموع في صفة
عطف على مجموع في اسم والتعامل فيه كان وانما فعلان عطف على علمية

٢٢٥
فيكون خبرا والعامل فيه معنوي وهو الجواز والمجوز ليس مجزوا بل هو
الطرف في محل التصيب فلا شك في قوة الشرط لرفع هذا المحذور قد اشتمل لفظ
كانا بعد او ولفظ شرط قبل انتفاء فعلانية للتبعية على انه من قبل عطف شرطية
على شرطية بتقدير فعل بشرط والمبتدأ في الجواز في العطفات الا ان الالف
حالا لا يقول المحشي فلذا قدرنا ان الالف لم تلحق بالكتفاء على ظهور الامر قوله قوله
ان فلا تصح الترويد الذي هو مبدول او قوله الالف في احدهما لان يتحقق فرد
احد في مكانين ممنوع بناء على ان الشخص مساوق للوجود فمتى تعدد تعدد
واذا تحقق في مكان كان الشخص الواحد شخصين نعم لا يابس في تحقق الطبيعة
في مكانين باعتبار تحقق افرادهما اذ لم يتحقق ليس لهما في الطبيعة قوله للتبعية
آه فيه إشارة الى ان الالف ولفظ على نوعين احدهما ما يكون في الاسم والثاني
ما يكون في الصفة لكن به وعليه ان اول المتنوع انا يذكر في التعريفات لاني انا
وهذا العبارة من قبل الاحكام فلذا كلف لورد وذكر لفظ يمكن قوله عند الكثيرين
فيه إشارة الى ان الملازمة التي ذكرنا اسم في قوله منى كانت مبنية فعلية
منى على نسيب الاكثر فلا يريد ان بعضهم جوزوا اجتماع فعله مع فعلانية قوله
قد افاد به فيه إشارة الى ان في دليل اسم به إشارة الى وجه ايرادهم صفة
التمريض في المذهب الثاني قوله بغير وجود فعله كما في حسن لان انتفاء
فيه يتحقق بدون وجوده في قوله الوجود فعله ليس في حسن وجوده فلا
يتحقق المطلق عندهم قوله لاني الوضع اذ معناه في الوضع ذات له الرحمة
من غير اختصاصا بالواجب قوله انما لكونها موضوعا للفرق بين المذكورين
قوله اكثر دالات بالاعمال الغلب ولي قوله منصرفا لفوات شرطها اتفاق
قوله غير منصرفا لتحقيق شرطها بالاتفاق قوله لا يلزم على تقدير كون الثاني

بالاول كيفي على تقدير كونه بالالف اذ المفرد الكافي ليس الا التانيث
 الذي يكون متحققا في كلام العرب وتانيث الموث الذي يكون لرحمان
 ليس كقولك ان على المصاعلي تقدير كون ندان مغنا كسوة في المتن
 كك في المتن قوله كان علما اذ كل لفظ اذا غير به عن لفظه كان علما و
 كك قوله غير مضرت لتحقيق الف والنون في الاسم مع تحقق اعلية قوله
 لما كلمة اسمي وهو ندان صفة فهذا جواب له وحاصله ان التوكل والكثرة
 لما كلمة اسمي وهو مضرت قوله سوار كان اه فيه إشارة الى ان معضما
 من زيادة لفظ بعد دفع ما يراد من ان لفظه ان الاضافة للاختصاص
 فيكون وذكر شرط الآتي نحو وحاصل الدفع ان الاضافة للنسبة
 لا للاختصاص قوله وكك آه جواب ثان وحاصله ان الاضافة للاختصاص
 وان قلت باستدراك شرط قلنا انه شرط لتحقيق لا للتأثير ولا شك ان الوزن
 المحقق لا يتحقق له بدون الاختصاص قوله لا على الاشترط يعني ليس بشرط
 شرط التاثير حتى يفهم منه تحقق وزن الفعل بدون الاختصاص فيكون ذكر
 الشرط لغو الفهم الاختصاص من الاضافة قوله لان تحليل لان تحمل
 ولقائل ان يقول من جانب اسم ان الفرعية كما ثبتت بالاختصاص
 فكذلك ثبتت بعد ذلك الوزن من اوزان الفعل وان لم يكن هناك اختصاص
 قوله واذا عرّب يعني ان العكس بان يكون ضمير مخيض اجبا وضمير حيا
 الى الوزن او فتح نبارا على ان دخول الباء على المقصور شهرا وما على
 طر الاول فيكون الباء دخلا على المقصور عليه وهو اقل استعمالا في الكلام
 اقرب عند العقل تقديم المحشى على الاحتمال في الالفاظ الواقعة بالاشتراك
 وذهرية الى العقل والافانما الانب تاخيره لكونه خلاف الاشهر وتعمل ان

٢٢٤
مكون واثارة الى ذكر ضمير فكون الغنى ان الاداء بالضمير او ضمير
على ان كلما ذكر سابقا ويكون المقام ما مونا عن الالئاس يكون ال
بالضمير كما هو مشهور قوله من اجل اى علما ابتداء من غير نقل من معنى
آخر قوله لم يأت اه اثبات يكون ضرب على بنار الجول من اوزان
المتخذه قوله الاول انا قم ذاك ليلا ريد ان فعل موجود في اسماء
الاجناس كدغل لدولة فابن الاحتصاص بفعل وحاصل الجواب
شاذ فلا عبرة له اول قول انه منقول من دليل بمعنى اصرع بنار على
ما قيل ان احرب قد يتقبل الفعل الى اسماء الاجناس فلا يوجد هذا الوزن
في الاسم استبد الرقيت الاحتصاص والى هذا اشار بقوله وقيل آه واما
وقيل علما يعني ان دغل اذا كان اسم جنس فنقول من دليل بمعنى اصرع
واما اذا كان علما فيوزان يكون منقولة عنه بلا تغيير من ويل بمعنى وان
قلت فائى وجه في التغير من وزن اعلوم الى وزن الجول قلنا التغير لا
على العلمية ثم لما كان التغير للدلالة على العلمية متحدا والدلالة على اسمية
كلما اجزى الاحتمان في ويل علما لاني ويل اسم جنس فلهذا كفروه علما
كان اسما قوله واما دغل انا قم ذاك ليلا ريد ان وزن الجول متحرك
في الاسماء كوعلى حريم فكيف الاحتصاص وحاصل الجواب هنا شاذ ان
قوله في الوعل يعني انه بعناه وسعى الوعل بزكوى قوله ذهب اليشيان
بعض النجاة قوله توشر مطلقا سواء كان منقولا من الفعل او لا فعده
كون الاسم على وزن الفعل يوجب الفرعية بالا احتصاص قوله منقولة
كون الاسم على وزن الفعل بدون الاحتصاص ايا يوجب الفرعية بشرط
النقل منه قوله انا ابن جلاء آه اى انا بن رجل يسمى الجلاء وابعع الانسان
العلما قوله وولاذك آه اى وولاذك اسمع بصرف بالوزن المستند منقول

من لفعل انون جلا وكثرة مضافا اليه معرا قوله وهو لا يغيره فمفعول المنع
 المنع التغير للمكانية لا المنع لغيره قوله امره امي غلوه وشرفه قوله او كشافا
 يعني يحيل ان يكون لازما ومتعديا قوله غالب غلوه ويغلب لدخل الاسماء
 التي كانت على وزن فعال فيه مع خروجها عن الحكم قوله زيادة مؤنثة
 الغلبة انما ثبت بتتابع جميع اوزان الاسماء والافعال ولاختصاصها فيه من
 المؤنثة قوله تلك الزيادة امي زيادة المؤنثة لان الاختصاص ايضا انما ثبت
 بتتابع اوزان العيلتين قوله ما يخرج زبان يقوم مقام الاختصاص كما يقوم شيء
 مقام الغلبة في الافادة قوله او بالغلبة فينبغي ان يقول او يغلب كما قالوا ليس
 الفرعية قوله انصرفه انما قيد بها لعدم زيادة ما فرعا للفضل فباشترط الزيادة
 يثبت الفرعية فوق فرع الغلبة قوله حل اه انما قد ذلك لئلا قوله انه امي
 وجه في عدم اعتبار الزيادة عند تحقق الاختصاص او لا اذ فرع الاختصاص
 اظهر من فرع الزيادة قوله والنظر يعني ان الشئ انما اعتبر بالافصال حقيقة
 فطر الى اشتراط اشقين اذ لا جمع في اشتراطها بل اجمع فيها او بينهما منع
 المخلو لا انفصال حقيقة قوله واستبرق جملة معبره بين المعطوف والمعطوف
 عليه لدفع ما يرد من ان وزن استخرج غير مختم بالفعل اعني استبرق و
 حاصل الجواب انه اعجمي فلما حيل به للاختصاص قوله لا آه يعني ان
 اسم بيان الاختلاف بين ان المراد بالضم المصطلح وهو اسم الذي كان
 على وزن لفعل فصرح بجمع الضمير الى الاسم الموزون او المعنى الاصناف
 منضم رجع الضمير الى وزن لفعل الا انه على هذا التقدير كان المراد بوزن
 الفعل الوزن المتحقق في الاسم فعلى كل تقدير يدفع بمجونه اسم ما يرد
 ان المتبادر ان الضمير يرجع الى وزن لفعل ولا شك ان الزيادة في وزن

الفضل زيادة فيه فيلزم تشبيه الشيء لنفسه وليس المقصود الزيادة في اول
 الاسم لان في اول الفعل يفهم منه هذا الاذاك وبما قلنا من بيان الاحتمالين
 يظهر فساد ما في الفاضل ان في ارجاع الضمير الى الموزون صرف الضمير
 انظر قوله صح فيه شارة الى ان المقصود من التردد في تصحيح الطريقة او بالعبارة
 يصح نسبة العام الى الخاص نظر الى المفهوم ونسبة الخاص الى العام نظر الى
 قوله اولان آه يصح آخر بتقدير المضاف قوله ولو غيره انما قد ذلك ليل
 قوله ان المتبادر من الحروف لا يستقر في شيء ان يكون هراق وهرق علمين متصرفين
 للتغير في الزيادة قوله حال من ضميره وان قلت كيف يصح الحال عن
 المضاف اليه قلنا الحال عن المضاف اليه انما يصح فيما يمكن حذف المضاف واما
 مقامه وهك - اذ لو قد بدل في اوله فيه لصح قوله اصلا آه يعني لا قياسا ولا غيره
 يكون التارة المستوحدة من حواس وزن الاسم قوله كانه آه انما قد ذلك ليل
 ان هو قابل للتارة اذ يقع هو دة في شيء ان لا يعتبر وزن الفعل فيه وحاصل
 الجواب ان اعتبره عدم قبوله بحسب الوضع والقياس ولا شك ان هو دة
 قابل بحسب القياس ولا كان هذا التقيد غير متصرح من اسم ولا من المقصود
 بل ما زيادة الكلمة من المطلق ذكر لفظة كان قوله دلالة بشرط ان شرط
 ما يتوقف عليه بشرط من غير ان يكون مؤثرا قوله لا بالاشترطية المحضة فيه
 شارة الى ان المقصود من حصر التاثير في الشقين الرد على من ذهب الى ان
 العلمية بالشرطية المحضة قوله المفهوم آه انما قد ذلك ليل ويرد ان الضمير
 بموافق بالآخر لانه يعلم منه التاويل بالواحد ومن الآخر التاويل بالاسمي
 وحاصل الجواب ان المراد بالمفهوم الواحد المفهوم الصالح لزيادة الواحد منه
 لا خصوص الواحد ولا شك ان اسمي لك فقوله الصالح صفة المفهوم فاو

في بعض المنهج من تيكزه هو قوله بأخره فيه إشارة الى ان مقصودهم من زيادة
 آخراتيات النكارة قوله لدليل اه مما كان مبثوث الحكم هو الدليل جنس كلمة تارة قوله
 بالان الترام انما في ذلك ليلار يتوهم من التبادر ان المراد البيان بالمطابقة ولا شك
 ان الدليل ليس مبين فيا سبق بالمطابقة قوله بعد لتقيده انما في ذلك ليلار يريد
 ان الظن من كلامهم ان استثنى منه الثاني هو ما بقي من الاول لكن لا من
 حيث انه ما بقي لانه لم يذكر قيد الحقيقة فلا بد دفع المحذور قوله فلم يلزم اه فيه إشارة
 الى ان في كلامهم دفع ما يرد من انه يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بل ما
 وهو لا يجوز وحاصل الدفع تغاير المستثنى منه بالاطلاق والتقييد قوله انظر لهم
 الورد وواضحة لعدم ذكر الاثنا في قوله اختلاف اه فان تأثير ما في المعطوف
 عليه بالسيئة مع الشرطية وفي المعطوف بالسيئة فقط قوله انفق النجاة فيه إشارة
 الى وجه اختيار تأثير العلية مع العدل في اسم يكون علما مختلفا دون تأثير ما
 العدل في اسم كان علما منقولا غير منصرف قبل علمية بان الاول الثاني وثالثا
 مختلف فيه وايضا فيه إشارة الى وجه اختيار تأثير العلية مع وزن الفعل في اسم كان
 غير منصرف قبل علمية دون تأثير ما مع وزن الفعل في اسم لم يكن قبل علمية
 كك بان تأثير ما في الاول خفي وفي الثاني ظنه فلهذا تركت قوله تابع لان
 العدل لا جمل تكرار المعنى وهو في المعنى الوصفى قوله وهو باق وان تغير المعنى
 قوله واما آخره انما يبرزه عن سابق مع دخوله في الحكم لانه كثر ثلاث تغاير للحا
 به عنهم فيا سبق قوله دفع ما يتوهم اه حاصل الدفع ان مادة انقص لا بد فيها
 من التحقق وانه لا تحقق اه قوله عندهم متعلق بسجود اس دون غير ما افلا خلاق
 بعينهم وبين الحجاز بين فيا تنبها قوله يعني اه فيه إشارة الى ان مقصودهم دفع
 ما يرد من ان غير يكون ان كان اجالا مطلقا بسبب الصغر المحذور ان كان

راجعا الى اسبين فلا يصح ان يعدم المطابقة بين الضمير والضمير وان كان راجعا
 الى احد الامرين فلا يصح ايضا لزوم استثناء شيء عن نفسه وحاصل الجواب
 ان الضمير راجع الى الامر الا اعم من مجموع اسبين واحد بما فقط فلا يلزم ان يحدو
 قوله او مفهومه او جوابان يعني الضمير راجع الى ما يصادى المراد قوله لكنه اعم
 من ذلك ليلاءير واما لاعم ان هذا المفهوم اعم من احدهما فقط لان تاثير علمية
 انما يكون في حال تحقق احدهما لا في حال تحقق كليهما فكان هذا المفهوم مساويا لاحد
 هما فقط فيلزم استثناء شيء من نفسه فقررت اذرت منه قوله وهذا التقدير يعني الغنوم
 المفهوم قوله كما يقربان الآلة وان كان مساويا لكافي لصدق لكنه اعم منه في مفهوم
 فيصح الاستثناء قوله وبه يندفع فيه إشارة الى ان الجواب الاول لما كان مستوفيا
 باخر لمتحقق احد في مع وزن الفعل فذكرش جوابا آخر لا يبرر عليه هذا التقصير قوله
 ليعيد فيه إشارة الى ان من يقوم الشئ الراد على من جعل الانفخس فاعل بخلاف للتخبر
 عن نسبة الخلاف الى الاستماد قوله واستلغاه لان شرط نصب المفعول له
 هو اتحاد فاعل الفعل مع فاعل المفعول له ولا اتحاد لان فاعل الفعل مع فاعل
 الاعيان هو سبويه فاعل الخلاف انفخس على هذا التقدير قوله بعبارة المقصود هو
 تحليل الخلاف في تلك الوجه لا يفيد والضمير في اطرفية تكلف حذف المصنف
 اعني وقت الاعتبار في الحالية تكلف جعل الاعتبار في جبر يصح محل على سبويه
 قوله لانه مفعول آه انما قد ذلك ليلاءير قوله ان احمر صنف اليه ليشل في الحال عنه
 لا يجوز وحاصل الجواب انه مفعول الفعل استفاد من ليشل كانه قيل مايل احمر علما قوله
 آه هذا بناء على اى شئ من ان كلما نفي فيه المعنى الوصفى اذ صار علما ثم نكر كان منصوبا
 بالانفاق فلا يرد ان المفهوم من الرضى ان ثلاثا كما مر فلا يصح ذكره في ذيل
 الفعل لتفصيل قوله ولذا اى وضع معنى الوصفية في فعل لتفصيل لاني فعل فاعله

أي صار اه انما ذلك ليدل ويرد ان المراد بالاسم ان كان مقابل لفعل فلا يصح
توكر حتى التقريرية على ضعف الوصفية اذ لو فرضنا قوتها لكان اسما مقابل للفعل
وان كان المراد الاسم المقابل للصفة فلا يصح الحمل لان فعل تفضيل ليس باسم
مقابل للصفة وحاصل الجواب ان المراد المعنى الثاني وجعل الحمل من قبل بها بنية
قوله لان ذلك اه انما ذلك ليدل ويرد ان شرط المصدر الاتحاد مع العامل
المعنى ولا اتحاد فكيف المصدرية ولما كانت المصدرية مخلة بالتعليل لم يقم وكذا
يجوز للتبني على الضعيف قوله يعني اه انما ذلك ليدل ويرد ان المتبادر من
اعتبار الوصفية كما سيجد تفكير مع ان الامر ليس كذلك اذ معنى امر بعد التثنية
مسمى ببلادات له حمزة بالاتفاق قوله كزيد او معناه مسمى به لانه زيادة قوله
فهو على منع الصرف فيه إشارة الى ان مرادنا من الانصراف عند الاختصاص
حجب القياس فلا يراد ان الاختصاص قابل بسامع منع الصرف كما قد ارضى
ثم ان ندبه للصرف قوله علمته انتهى انما ذلك ليدل ويرد ان القربان علمته
للزوم والامر ليس كذلك لان علمته اعتبار الوصفية الاصلية لا اعتبار المتضاد
قوله يعني اه فيه إشارة الى ان في قولهم إشارة الى دفع ما يراد من ان
بدله من امرين وجوديين والعموم بمعنى عدم تحقق ليس بوجودي وانما البناء
بين العموم والخصوص لا بين الوصفية والعلية وحاصل الجواب ان المراد بالاسم
التقابل مطلقا وبتقابل بالواسطة فان دفع المحذور ان قوله بالعرض أي
التقابل بين وصفين بل ليسها قوله أي في شأن اه انما ذلك ليدل ويرد ان
اعتبار المتضادين في حكم واحد يقتضي تحقق الحكم ولا حكمه وحاصل الجواب ان
العبارة بجذات المضاف أي في شأن حكمه ولما ورد عليه ان شأن معنى الوصفية
لتقضي تحقق الكيف بايجاب بانه يعني تحصيله ولا شك ان تحصيل الحكم لا بالاسم

للتبني على ان المرادة هو مصطلح النجاة قوله فلا يريد ان يعنى لما قيدته الحكم بمنع صرف
 لفظ واحد لا يريد الاول لما قيد المحشى المنع باليخص لا يريد الثاني اننى منع صرف محشى
 حاله الوصفية للوصفية وفي حاله العلمية للعلمية قوله بل لقول اه اضرب عن جواب
 فهو جواب آخر بان اه وان لم يكن اجتماع التقابلين صحيحا لكن اجتماعهما توهم جعل الاجماع
 في التأثير كاجتماع في التحقق وكما تجوز عن اجتماعهما مستحقا فكذا تجوز عنهما قولهم بيان
 ذلك امي بيان عدم اجتماع استقالبين مستحقا قوله وهو بطل بجوار الاجماع بان يكون
 احدهما بالمكاتبه والاخر بالتضمن قوله للتقابل لعدم جواز استعمال مشترك في
 والاركان المنع على كل تقدير قوله ذلك جواب آخر وحاصله منع تأثير الضدين في
 لفظ واحد بالتحض ان لم يجتمع قياسا للعالم اللفظ على عالم العين قوله تدقيق غير معتبر
 غير العوام بل معتبر عندهم هو لا يصح لعدم صحة الحكم في باب المنصرف باب البنيات
 قوله بطريق الاستغارة للمشاركة في الصوة قوله البصير من فلا يصح تعلقه بالانحراف
 لان الانحراف انما يكون في المعربات وهذا هو الباعث في التايل قوله فالله الخيل النظام
 عن الاستغارة الا انها طريقة البلفاء ولهذا اختيارنا قوله دون اه انما قد ذلك ليلالير
 ان الاستناد اليه من خواص الامر فينبغي ان يكون غير المنصرف من كونه منسدا الى الصالح
 للانحراف مع ان الامر ليس كذلك قوله وجه ذلك امي وجه عدم اعتبار النحواص الباقية في
 قوة الاسمية قوله لدل على الامر من اثنين الى عدده الباقى ليس كذلك قوله لا يمنع
 والكسر ما يتبع النون حين سقوطه بمنع صرف السبب آخر لكن يريد عليهم انه لا يشرح
 لا اعتبار بمنع صرف الكسرة لم تنزل النون يزل سبب آخر فلذا اورد صيغة لم يشرح
 ويرد على الوجه الاول ايضا ان الكلام على تقدير منع صرف القول بثبوت خلف التوكيد
 مع الكسر قول بثبوت شئ بلا فائدة قوله للتونين بقدر لاجل منع صرف فلو كان منع
 النونين للاضافة لا يمنع صرف تعاقب الالاف فافادة حاقبة للتونين الملقوظ قوله

فيه ان اللام اه ويمكن الجواب بان كثير ما يعتبر في الاعلام الحالة لها بقية على
 العلمية فيجوز ان يكون دخول اللام بهذا الاعتبار لا بالاعتبار الحالى فلا يثبت اجتماع
 اللام مع العلمية طاعلم بان يدل على ان الفاعل كل الجزء من الفعل عشرة امور الاول سكون
 اللام في نحو ضربت برباعين نحو الى اربع فحركات فيا هو كالكلمة الواحدة والثاني وقوع الهمزة
 بعده في التثنية والجمع مع ان الاعراب يكون بعد المعرب فلا مثل مع الثالث اربعين
 واللام في نحو قولنا لا دورانا رفع اتفاقا لكانين لوجب لخدمها في المفرد تخرج كما بحركة اصلية
 رعايته للالف بخلاف قل الحق ومرت الحجر يحرك اللامين بحركة اصلية والرابع
 ثنية وجميعه تفتينه الفعل وجميعه في نحو لقياء ورب رجوع فان المكرة الفعل اي
 الوقى اربع اربع اربع لا الفاعل فانه واحد المتساكين فتشئى لفاعل وجمع ثنية الفعل
 وجميعه قد ايدل على انه كالجز من الفعل الخامس تانيت الفعل تانيت لفاعل في
 ضربت بهذا مع ان الفعل من حيث هو لا يعرف التانيت فاسته لان تانيت لفاعل
 تانية والسادس تنزيها منزلة كلمة واحدة في جذا فان فاعل حب هو ذا اليا صبح
 تنيته وجمعه وتأكيده ولا اعطف عليه كل ذلك شدة الامتزاج بين حب ذاء
 جعلها شيئا واحدا واصل الفاعل مع الفعل حين توسط افعال القلوب او
 تاحره عن نفوسها في يجوز يدا طنت مقيا او زيدا مقيا طنت مع ان الفاعل
 ليس عامل في ذلك لكونه كالجز والثامن انهم حكموا بزيادة الفاعل عند زيادة
 في قول الشاعر فكيف لو مرت بلد قوم وجران لنا كانوا اكرام به حكموا بزيادة
 مع زيادة ضمير الفاعل في ذلك لكونه كالجز منه والتاسع انبثته الى الفعل لفاعل
 معاني نحو اصحبت كنيا قدس شخص الى كنت وهو فعل وفاعل وذلك لكونها كلمة
 واحدة والعاشرون ليقال ضمير ليعول مع الفعل المتصل به ضمير الفاعل في نحو ضربت
 مع انه لا الحق الا لفاعل كلفون الفعل مع الفاعل لفاعل من الاكز لقله من اللباس جوه